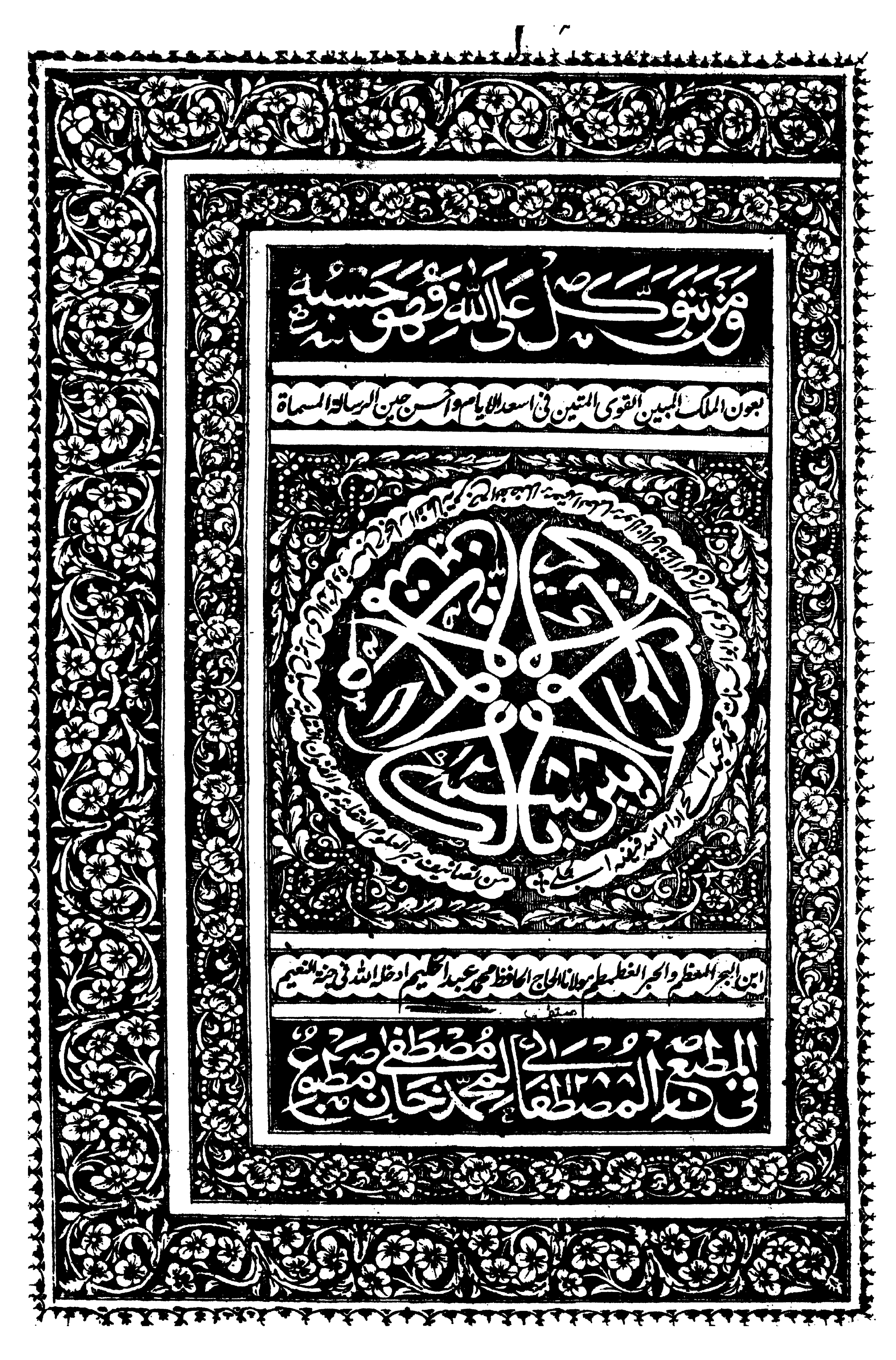
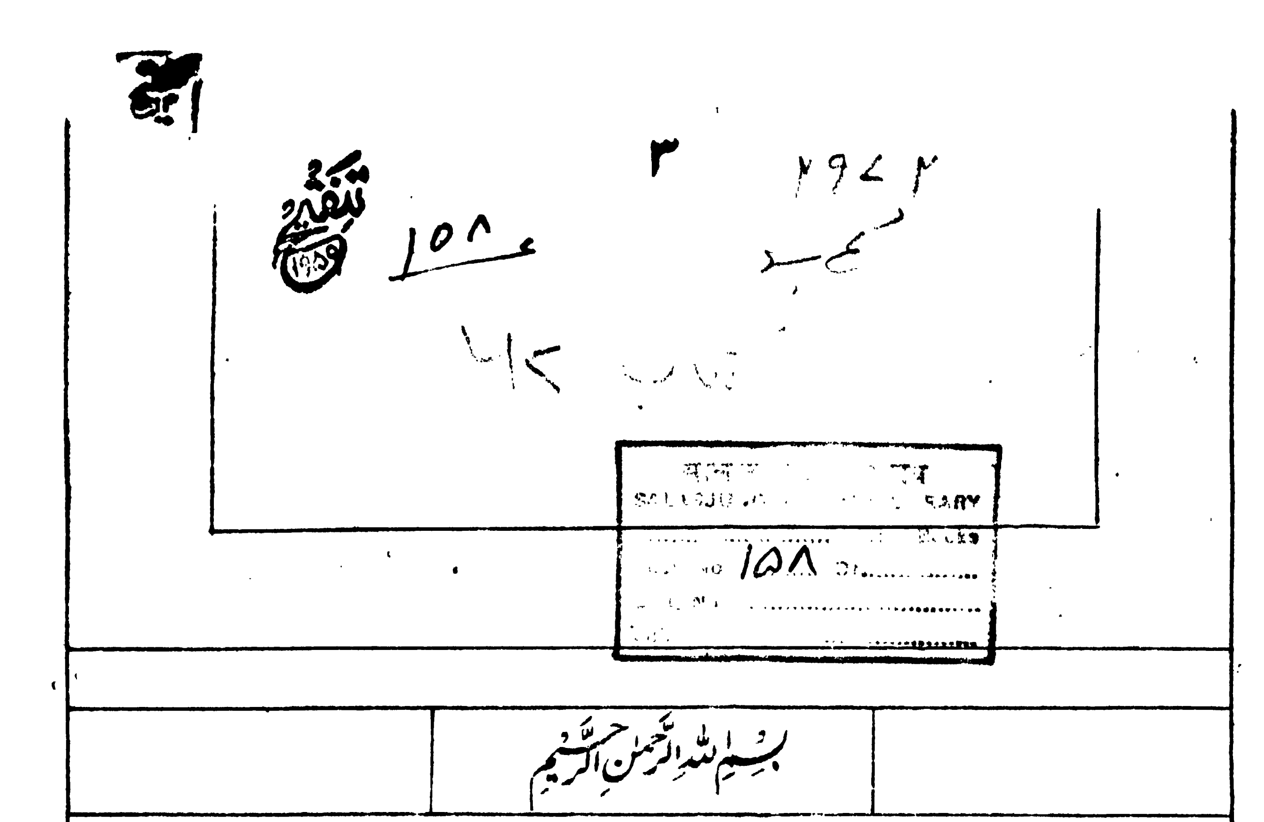

ومن يتوكل على الله فهو حسبه
بعون الملك المبين القوي المتين في اسعد الايام واحسن حين الرسالة المسماة
من تصانيف حبر العلوم
ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم
في المطبع المصطفائي مصطفى محمد خان مطبوع

# فہرست الکلام المتین فی تحریر البراہین


| صفحہ | مقاصد |
|---|---|
| ۴ | المقصد الاول فی برہان التطبیق |
| ۱۸ | المقصد الثانی فی برہان العروۃ الوثقی |
| 〃 | المقصد الثالث فی برہان المنصف |
| ۱۹ | المقصد الرابع فی برہان التضعیف |
| ۲۰ | المقصد الخامس فی البرہان العرشی |
| ۲۱ | المقصد السادس فی برہان الزوج والفرد |
| 〃 | المقصد السابع فی برہان الزیادۃ |
| 〃 | المقصد الثامن فی برہان النسبۃ |
| 〃 | المقصد التاسع فی برہان اختلاف النصفین |
| ۲۲ | المقصد العاشر فی برہان التحریک |
| 〃 | المقصد الحادی عشر فی برہان المساواۃ |
| ۲۳ | المقصد الثانی عشر فی برہان الاعظمیۃ |
| 〃 | المقصد الثالث عشر فی البرہان الحدسی |
| 〃 | المقصد الرابع عشر فی برہان الاشتمال |
| 〃 | المقصد الخامس عشر فی برہان المسامتۃ |
| ۲۶ | المقصد السادس عشر فی برہان الموازاۃ |
| 〃 | المقصد السابع عشر فی برہان المسامتۃ بعد المقاطعۃ |
| ۲۷ | المقصد الثامن عشر فی برہان التخلص |
| 〃 | المقصد التاسع عشر فی برہان التلاقی |
| 〃 | المقصد العشرون فی برہان المقاطعۃ بعد المسامتۃ |
| 〃 | المقصد الحادی والعشرون فی برہان المسامتتین |
| 〃 | المقصد الثانی والعشرون فی برہان التخلصین |
| 〃 | المقصد الثالث والعشرون فی برہان کثرۃ الانصاف |
| ۲۸ | المقصد الرابع العشرون فی برہان تحرک الکرتین |
| 〃 | المقصد الخامس العشرون فی برہان خلو الحیز |
| 〃 | المقصد السادس العشرون فی برہان طرح الوسط |
| ۲۸ | المقصد السابع والعشرون فی برہان ازدیاد مسافۃ الابعاد |
| 〃 | المقصد الثامن العشرون فی برہان المعبۃ |
| 〃 | المقصد التاسع والعشرون فی برہان الطفرۃ |
| ۲۹ | المقصد الثلثون فی برہان تلاقی المتوازیین |
| 〃 | المقصد الحادی والثلثون فی برہان حصر ما لا یحصر |
| ۳۰ | المقصد الثانی والثلثون فی برہان العصل وھو من مستخرجاتنا |
| 〃 | المقصد الثالث والثلثون فی برہان حرکۃ القطرین وھو من |
| 〃 | المقصد الرابع والثلثون فی برہان التنصیف وھو من مستخرجات ایضا |
| 〃 | المقصد الخامس والثلثون فی برہان الانقسام وھو من المستخرجات ایضا |
| 〃 | المقصد السادس والثلثون فی برہان عرض العدد وھو من المستخرجات ایضا |
| 〃 | المقصد السابع والثلثون فی البرہان السلمی |
| ۴۱ | المقصد الثامن والثلثون فی برہان الاربعۃ المتناسبۃ |
| 〃 | المقصد التاسع والثلثون فی البرہان الترسی |
| ۴۲ | المقصد الاربعون فی برہان تحرک الخط |
| ۴۳ | المقصد الحادی والاربعون فی الاسد الاخضر |
| 〃 | المقصد الثانی والاربعون فی برہان الوساطۃ المحضۃ |
| 〃 | المقصد الثالث والاربعون فی برہان الوسط والطرف |
| ۴۴ | المقصد الرابع والاربعون فی برہان التضایف |
| ۴۵ | المقصد الخامس والاربعون فی برہان العلیۃ |
| ۴۸ | المقصد السادس والاربعون فی برہان انقطاع السلسلۃ |
| 〃 | المقصد السابع والاربعون فی برہان الترتب |
| 〃 | المقصد الثامن والاربعون فی برہان البذر والشجر |
| ۴۹ | المقصد التاسع والاربعون فی برہان التحقق من الطرفین |
| 〃 | المقصد الخمسون فی برہان الحدوث |
| 〃 | المقصد الحادی والخمسون فی برہان حصول العرض |
| ۵۰ | المقصد الثانی والخمسون فی برہان التناسب |



بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شيء ولا برهان عليه ولك الشكر يا من منه يبدئ كل شيء ويرجع اليه اشهد انك لا اله الا انت الذي معلوماته غير متناهية ومقدوراته غير واقفة ليس لها حد تقف لديه واصلي واسلم على حبيبك محمد المصطفى احمد المجتبى الذي بعثته الينا ليعلم كلا منا ما له وما عليه وعلى آله وصحبه الذين برهنوا على المقدمات وقوموها بانواع التقويمات وكلهم يرجع اليه **وبعد** فيقول الغارق في بحر الخطيئات المكنى بابي الحسنات محمد المدعو **بعبد الحي** اللكنوي الانصاري الايوبي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي وحفظه عن موجبات الغي ابن الشهير في المشارق والمغارب ذي الفضل والمواهب مولانا الحاج **محمد عبد الحليم** جعله الله من ورثة جنة النعيم هذه تحفة شريفة الى الطالبين وهدية لطيفة الى الماهرين مسماة **بالكلام المتين في تحرير البراهين** وملقبة **بام البراهين** مشتملة على براهين ابطال اللاتناهي والقول بقول واهي التي اوردوها في كتبهم متفرقة وادرجوها في زبرهم متشتتة جمعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن وجهها كشفا خفيفا اوردت فيها ما لها وما عليها واوجبت فيها ما ينفعها وما يضرها مورد افيها ما استفدته من كتب الفضلاء الحديثة والقديمة ضاما اليه ما تحدثت به قريحتي الجريحة مرتبا على مقاصد هي للمهمات مراصد مفصلا على فصول هي للمآرب حصول وسيقول الناظر فيها بلا فيه هذه كنز لا بل سحر لا بل بحر زاخر وقد قيل كم ترك الاول للآخر ولقد كنت في هذه الايام مشتغلا بتاليف المعارف بما في حواشي شرح المواقف عديم الفرصة للدخول في هذه المواقف غير انه اصر على هذا الجمع بعض اصحابي ومخلص احبابي اصرارا بليغا ولم يترك لي عذرا اعتذر به ولو عذرا خفيفا فاوقفت عنان القلم عن تاليف المعارف وجهت ركاب النظر الى هذه المواقف والله المسئول ان يسلك بي طريق السداد وينجيني من مكائد اهل الجدال والعناد ولما اختتمته بتوفيق الله تعالى اهديته خدمة بحضرة من تخلق باخلاق الكمال وتحلى بحلي الاقبال فضائله لا تعد وشمائله لا تنتهي الى حد ذو المناقب العلية والمناصب البهية آصف السلطنة الآصفية وزير الرياسة النظامية **النواب مختار الملك تراب عليخان سالار جنگ بهادر** لا زالت منته فائقة على ارباب الفضل والكمال ونعمه سائلة الى اصحاب العز والجلال **وها انا** اشرع في المقصود والله ولي المنة والجود **اعلم** ان الشيء كما كان او متكما مقداريا كان او جسما ماديا كان او مجردا ان كان له حد ينتهي اليه وانتهاء يقف لديه يسمى متناهيا وان لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي ينقسم الى قسمين احدهما اللاتناهي الفعلي وهو ان يتصف الشيء بالفعل بعدم النهاية ولا يوجد له حد في نفس الامر وثانيهما اللاتناهي اللايقفي وهو

ان يكون الشيء وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد ومعلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها ليس لها حد لا تتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي وقد نصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس بباطل بل هو من الموجودات النفس الامرية وانما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول فلا يمكن ان يوجد شيء لا يكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه ببراهين بعضها تخص بالكميات وبعضها تختص بالمتكممات وبعضها تختص بالمجردات وبعضها تخص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تخص بالمعقولات وبعضها تعم الكل

## المقصد الاول في برهان التطبيق

وهو يعم الكل سمي به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول

### الفصل الاول في تقريره المشهور وما يرد عليه وما يجاب عنه

**اعلم** انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة مبتدأة من مبدأ معين كا مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى مبدؤها ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدأ الى ما لا يتناهى فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات وح يمكن للمختار ان يختار الشق الاول من الشقين الحاصلين بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض المحال والمحال يستلزم المحال وان يختار الشق الثاني ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب **وجوابه** ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكنا امر بديهي لا مجال لتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم يفرضه فارض ولم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فان كلما وجد شيء في عالم الواقع عرض له عدد ما قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا **ومنها** انه ماذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي والوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما البعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس البازغة ورد عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يظهر بلزوم انقطاع الجملتين اذ تأتي التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتحريك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية متحركا وذلك الحركة لا يعقل الا على ضربين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخلو من الجهة المقابلة لها او لا يخلو فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد به ان يحمل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين

بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما يميل اليه بعض عبارات المحقق الدوانیؒ فی شرح العقاید العضدیة ورد علیه ان الذهن لا یقدر علی
التطبیق تفصیلا والتطبیق الاجمالی لا یکفی لفقدان التعدد **واجاب عنه** العلامة الجونفوریؒ بعد ما اختار الشق الاول بانه لا خفاء
فی ان العقل یحکم حکما کلیا بامکان التطبیق فی زمان متناه بین کل متجانسین متشخصین من المقادیر والاعداد المادیة المتسقة المجتمعة فی الوجود
فی الخارج من حیث هما کذلک وان کانا غیر متناهیین بتطبیق المبدء بحیث ینطبق الامتداد علی الامتداد فان امتنع ذلک لامر خارج
لم یقدح ویکفی فی هذا الحکم ملاحظة العقل اجمالا الجزئیات مفهوم غیر المتناهی من المقادیر والاعداد المذکورة باعتبار فرض صدقه علیها
وان لم یجز ارتسامها فی العقل لکونها مادیة ولا فی القوی الجسمانیة المتناهیة المقادیر لکونها غیر متناهیة انتهی **وفیه نظر اما اولا فلان**
التطبیق فی الخارج بالمعنی الذی اختاره لا یخلو اما ان یکون بنمو الناقص فی جانب واما ان یکون بذبول الزاید فی جانب المبدء واما
ان یکون بتخلخل الناقص فی جانب المبدء واما ان یکون بتکاثف الزاید واما ان یکون بجذب الناقص من طرف عدم التناهی
حتی یخلی مکانه واما ان یکون بدفع الزاید الی طرف عدم النهایة بسبب خلو مکانه والکل باطل فانه علی الصور الاربع الاول لا یکون
ضیر فی مساواة الجملتین علی الاخیرین یلزم التناهی لان غیر التناهی لا یخلی مکانه فاذن حکم العقل بایقاع التطبیق الکذائی فی الخارج
لا یفید شیئا **فان قلت** آخذا من کلام الفاضل القراباغیؒ فی حواشی شرح العقاید الجلالی انا نفرض المحاذاة فی الخارج
بین الجملتین بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا یمکن الجذب والدفع فی غیر المتناهی **لا یقال** استحالته انما هی بسبب
خارج وهو عدم التناهی والمتجانسان المرتبتان الموجودان فی الخارج بما هما کذلک لا یقتضیان عن التطبیق الجذبی والدفعی
**لانا نقول** الکلام انما هو فی تطبیق الغیر المتناهیین من حیث هما کذلک لا تطبیق مطلق المتجانسین **واما ثانیا فلان**
ما ذکره بقوله فان امتنع ذلک لامر خارج لم یقدح غیر صحیح فان الکلام ههنا انما هو فی تطبیق الغیر المتناهی من حیث
انه غیر متناه لا فی تطبیق المتجانسین مطلقا فجعل اللاتناهی خارجا وقطع النظر عنه قادح فی المقصود **واما ثالثا**
فلان قوله ویکفی الخ غیر کاف لان الملاحظة الاجمالیة لو کفت لجری البرهان فی الاشیاء الغیر المرتبة ایضا وهو خلاف
مقصودهم فانهم اشترطوا لجریانه شروطا منها الترتب وقالوا لا یجری فی غیر المرتبة کما سیجیء تحقیقه **قال المحقق الدوانیؒ** فی
رسالته المسماة بانموذج العلوم التطبیق ان توقف علی ملاحظة کل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلک غیر مقدور فی صورة الترتب
ایضا وان کفی الملاحظة الاجمالیة فهی جاریة فی غیر المرتبة ایضا والقول بان الاجمالیة کافیة فی المرتبة بناء علی ان فرض الانطباق بین
المبدئین یستلزم الفراضه فی جمیع الاعداد بخلاف الغیر المرتبة تحکم اذ یمکن للعقل فرض الانطباق بین الآحاد ابتداء من غیر استعانة
بانطباق المبدء علی المبدء فلما ذا لم یکفی الملاحظة الاجمالیة التابعة لانطباق المبدء علی المبدء ولا تکفی الملاحظة الاجمالیة ابتداء
من غیر استعانة به انتهی **وقال الفاضل الشیرازیؒ** فی حواشیه علی القدیمة الحق ان یقال علی تقدیر عدم الترتب لا یتحقق التطبیق
لان المراد بالتطبیق ان یجعل العقل کل معین من احدی السلسلتین بازاء کل معین من الاخری حتی تنتقل الزیادة الی الطرف
الغیر المتناهی وتعین الاجزاء وامتیاز بعضها عن بعض انما یتحقق فی صورة ترتبها والتطبیق بهذا المعنی موقوف علی امرین تمیز
الاجزاء بعضها عن بعض وجعل العقل کل معین من احدهما بازاء معین ونحن نسلم ان الجعل المذکور لا یتوقف علی الملاحظة التفصیلیة
بل تکفی فیه الملاحظة الاجمالیة ومن هذه الجهة لا فرق بین صورة الترتب وعدم الترتب لکن تحقق الفرق بینهما من جهة اخری
وهی ان فی صورة الترتب یتحقق الامتیاز بین الاجزاء فلا حاجة الی تعمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم یکن
الامتیاز بین الاجزاء فی نفس الامر فلا بد ان یکون الامتیاز بالعقل ولا شک ان الامتیاز بین الغیر المتناهیة بحسب العقل

انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن اشترط الملاحظة التفصيلية فی التطبيق فی صورة عدم الترتب اشترط لاجل تحقق
الامتياز المشروط فی تحقق التطبيق لا لاجل ان الحمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف
فلا فرق هكذا ينبغی تحقيق هذا المقام انتهى ملخصا **اقول** معنى التطبيق الذی ذكره ليس الا من مخترعات قريحته ولم يستعمل التطبيق
فی هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وايضا** انكار الامتياز فی نفس الامر فی الغير المرتبة مما لا ينبغی فان كل ما يوجد فی نفس الامر
ولو مع غيره يكون ممتازا من كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد لا يظهر ففی صورة عدم الترتيب ان لم
يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شک فی ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره فی نفس الامر مع قطع النظر عن
فرض الفارض وعلى هذا فيمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين آحاد الجملتين وتطبيق كل من آحاد احديهما بآحاد الاخرى كل معين بمعين
بالمعنى المذكور فالفرق تحكم **وقال** السيد الهروی رحمه الله فی حواشی شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب متعين عند العقل
اجمالا فاذا اطبقناهما تطبيقا عقليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب المتناهی ولا يبقى فی البين للاتساق والانتظام فبالضرورة
يكون فی جانب اللامتناهی انتهى **ورده** سراج المحققين والدی واستاذی نور الله مرقده فی حل المعاقد فی شرح العقائد بقوله العمری
ان التطبيق لو كان فی الخارج ينفع فيه الترتيب الخارجی ولما كان التطبيق فی الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدی السلسلتين بازاء آحاد الاخرى
فلا ينفع الترتيب الخارجی فان هذا الحكم الاجمالی يتصور فی الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** فی هذا المقام على ما فی حل المعاقد
وغيره ان يقال اذا فرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين فی الخارج ففی كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى عديم النهاية
فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق فی الواقع ليس موقوفا على جعلنا وفرضنا
سواء علمناه او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامری لا غير ولا شک فی كون آحاد احدی الجملتين المفروضتين
زايدة على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا اطبقنا الآحاد ای لاحظنا الانطباق النفس الامری انتقلت الزيادة والنقصان الى جانب
اللاتناهی بالضرورة لانتظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدی عشرة وفرض ان اول الجملة الصغرى
يقابل ثانی الكبرى فالزيادة فی بادی الرای فی جانب المبدء وليس كذلک فی الحقيقة فان فی المبدء يكون الاول محاذيا للاول
وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا اطبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقهما النفس الامری فليست الزيادة فی المبدء ولا فی الاوساط
بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مترتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة فی الاوساط لعدم انتظامها وسيجئ لهذا زيادة
توضيح ان شاء الله تعالى **ومنها** ان التطبيق فرع وجود الاجزاء مفصلا فظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون فی الذهن لامتناع اجتماع
الامور الغير المتناهية مفصلا فی الذهن ولا فی الخارج لان فی كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه **والجواب** عنه من وجوه احدها ان
التطبيق على ما حققنا معناه سهل فانه ليس المراد منه التطبيق الخارجی او العقلی الاجمالی او التفصيلی بل معناه ملاحظة الانطباق النفس الامری وهو متحقق وان لم يوجد
فی زمان الا بعض متناه **وثانيها** ما ذكره الفاضل الشيرازی فی حواشی شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود
كل جزء فی زمانه والتطبيق فی كل زمان لا يقتضی وجود المنطبقين بتمامهما فی زمان التطبيق بل يكفی فی ذلک وقوع كل واحد فی زمان
غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب فی جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره فی زمان متناه انتهى **وثالثها**
ما اقول انهم قد صرحوا بان الله تعالى يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هی كذلک فی كل وقت بالسواء فی علمه بذاته وايضا صرحوا
بان تخصص بعض الزمانيات ببعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة
الى الله تعالى فكلها موجودة معا فی عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق فی الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة

٥ ای السيد الشريف الهروی ١٢ منه

٦ ای والدی [illegible] ١٢ منه سلمه

٩ ومنها

١٣ ای سوانا مرزا جان ١٢ منه سلمه

اليه تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يكن بالنسبة الينا وبالنسبة الى علمنا وهذا القدر كاف فى هذا المقام **ومنها** ما اورده محقق
الصناعة فى القبس السادس من كتاب القبسات لقوله اما السبيل التطبيقى فلا ثقة بجدواه ولا تعويل على برهانيته بل ان فيه لبيسا
مغالطيا فاللامتناهيات فى جهة واحدة ربما تطرقت اليها المفاوتة من الجهة الاخرى التى هى جنبة التناهى لا من
جنبة اللاتناهى كما فى سلسلة المآت بغير نهاية وسلسلة الالوف لا الى نهاية وليس تصحح تحريك اللامتناهى من جهة اللانهاية واخراجه
بكليته عن درجته وحيزه ومرتبته وعن الدرجات التى لآحاده بالاسر فاذن اذا اطبق طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين
المختلفتين بالزيادة والنقصان فى جهة التناهى على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهميا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز
الطرف ودرجته الى حيز الوسط ومرتبته ولا يزال تنتقل الى الاوساط ما دام الفرض او الوهم معتملا للتطبيق ولا يكاد ينتهى الى حد
بعينه ودرجة بعينها ابدا ولا تبلغ اقصى الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا ما انصرم عمل التطبيق انقف التفاوت بالمفاضلة على
ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واقتر القدر الزايد فى مقر تلك المرتبة وبالجملة لا مصير للمفاوتة الى جنبة اللانهاية ابدا بل انها ابدا فى
جنبة التناهى اما فى حد الطرف واما فى شئ من حدود الاوساط انتهى **وفيه** ما اورده كل من نظر فيه ان هذا انما يتم فى صورة ملاحظة
العقل الامور الغير المتناهية تفصيلا وتطبيق كل من آحاد احدى الجملتين بكل واحد من آحاد الاخرى يقينا فان العقل غير قادر على
ذلك فلا محالة يقف على حد واما اذا كان ملاحظة الامور الغير المتناهية اجمالا لا يلزم الانتهاء الى حد اصلا لان العقل له ان يلاحظ
الغير المتناهية كلها على سبيل الاجمال والملاحظة الاجمالية كافية فى ما نحن فيه كما يظهر بالتامل **وايضا** قد حققنا ان التطبيق معناه
اظهار الانطباق النفس الامرى والتطابق الواقعى فاين اعمال الوهم او العقل حتى يقال بانصرام التطبيق بوقف الاعمال **واقول**
الحق عندى ايضا ان هذا البرهان فيه مغالطة لكن لا لما ذكره صاحب القبسات فانه بارد غاية البرودة بل لان التطبيق بالمعنى المحقق
لا يثبت التناهى فان غاية ما يلزم منه ان بازاء كل اول من الجملة الكبرى اول من الصغرى ولكل ثان ثان وهكذا لكن لا يلزم منه التناهى
فان الجملتين موجودتان وفى كل منهما اول وثان وثالث الى غير ذلك ولكل منهما موضع ليس للاخرى فكل منهما فى موضعه ومتصف بكونه
مثله من الاخرى ولا يلزم التناهى الا اذا ترك الثانى مكانه وانطبق على الاول وهكذا واذ ليس فليس نعم لو طبق احدى السلسلتين على
الاخرى فى الخارج بالجر للزم التناهى فى جانب اللاتناهى بالضرورة وبالجملة اجراء هذا البرهان فى صورة التطبيق الخارجى صحيح واما مطلقا
فكلا فاحفظ هذا فانه فيه وان كان افسد الكثير من كلماتهم لاجرائهم هذا البرهان فى كل موضع لكن فيه اصلاحا ايضا اذ يندفع به النقض بالاعداد
وغيره **ومنها** ان بطلان كون الكل مساويا للجزء غير ظاهر بل قد يكون الجزء اعظم من الكل كذنب الطاوس فانه اعظم من الطاوس
فما ظنك بالتساوى **وجوابه** ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين البديهيات والنظريات ويتشكك فى الاوليات ولا يفهم ان
الطاوس اسم المجموع ذنبه وما عداه لا لما عداه فقط والذى له ادنى تامل يعرف قطعا ان الكل اعظم من الجزء ولا يمكن ان يكون جزءا
مساويا للكل فما ظنك بالاعظمية وهذا من البديهيات الاولية **فان قلت** المدرك بالحس ليس الا ذات الكل والجزء
واما وصف الاعظمية فغير مدرك بالحس سلمنا انه مدرك بالحس ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فاما ان كل كل اعظم من الجزء
فغير مدرك بالحس قطعا واذا كان كذلك لم يكن الحكم بان الكل اعظم من الجزء من الاوليات **قلت** ليس الشرط فى الاوليات ان تدرك
بالحس بل هى عبارة عن قضايا يكون تصور طرفيها كافيا فى الجزم بالحكم وههنا كذلك **وقد نبه** عليه بوجوه **احدها** ما ذكره
الامام الرازى فى المحصل من انه لو لم يكن الكل زايدا على الجزء لكان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة فحين يجتمع فى ذلك الجزء الآخر كونه
موجودا ومعدوما **وخدشه** المحقق الطوسى فى نقد المحصل بان هذا البيان مبنى على كون الكل هو الجزء مع زيادة ولا نعنى بكون الكل

اعظم من الجزء الا هذا فهو لو كان حجة على ثبوت هذا الحكم لكان مصادرة على المطلوب **وثانيها** انه لو لم يكن الكل اعظم من الجزء لم يكن للجزء الآخر اثر البتة فلا يكون الجزء جزء هذا خلف **وثالثها** ان الجزء بعض منه من الاعداد الواحد والكل الى منه الكثرة كالاثنين مثلا ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فالكل اعظم من الجزء **ورابعها** ان الكل عبارة عن الجزء والشيء الآخر ففي الكل مرتبة لا تكون بحذائها مرتبة في الجزء وهذا هو معنى الاعظمية **ومنها** ما ذكره القاضي الكوفاموي في منهيات شرحه للسلم لقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي والبعد تناهي المحدود ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها وبداهة قولهم الكل اعظم من الجزء في التناهي مسلم لا في غير المتناهي فلا يتم اكثر البراهين كالتطبيق والتضايف والتضعيف وغيرها انتهى **ورده** احسن المحققين في شرح السلم بان قولنا الكل اعظم من الجزء بديهي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي **واقول** هذا القدر من الرد غير مفيد فان القاضي مانع فجوابه لا يكون الا باثبات المقدمة الممنوعة واذ ليس فليس **والاولى** ان يقال الكل اذا تصور بصفة اللاتناهي وكذا الجزء يقبض العقل عن تجويز الاعظمية والاصغرية بلا ريب لكن لا لكونهما كلا وجزء بل لكونهما غير متناهيين والكل والجزء الواقعان في القضية المعروفة ليسا مقيدين بتصورهما بصفة اللاتناهي ولا بصفة التناهي بل هما متصوران من حيث نفس مفهومهما ولا شك ان من تصور مفهوم الكل والجزء علم قطعا ان الكل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورهما الاعظمية لا يكون بد من صدقه في جميع افراده كما هو شان الكليات ومن افراده الغير المتناهي ايضا فيحكم فيه بالاعظمية ايضا **ومنها** انه قد تقرر في مداركهم ان الاستلزام بين المحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة وقالوا لا فرق بين المحال والممكن في الاستلزام لعلاقة طبعية او عقلية وعدمه لعدمها فاذا صح عند العقل ان يكون بين محالين علاقة اللزوم بعد فرض وجودهما جاز ان يحكم بكونهما متلازمين والا فلا وفرعوا عليه ان المقدم المحال يجب ان لا يكون منافيا للتالي حتى لو كان منافيا لم يكن بينهما ملازمة فان المنافاة تصحح الانفكاك والملازمة تمنعه فلو كان المقدم المحال مع كونه منافيا للتالي مستلزما لنفي نفس الامر لزم صحة الانفكاك ومنعه وهو اجتماع المتنافيين اذا عرفت هذا فنقول تقرير برهان التطبيق المذكور ليس حاصله الا انه لو كانت الامور الغير المتناهية موجودة لزم اما التساوي بين الكل والجزء واما التناهي فان كان الثاني فيهما والاول محال ما استلزم المحال محال فعدم التناهي محال فالتناهي ثابت ومن المعلوم ان فيه استلزام عدم التناهي للتناهي وبينهما منافاة واضحة فكيف الاستلزام وهذا الايراد لا يختص بهذا الموضع بل يجري في القياسات الخلفية وامثالها مما يثبت فيه الشيء على تقدير فرض عدمه كقولهم عدم الزمان يستلزم وجوده واجتماع النقيضين موجب لارتفاعهما ونحو ذلك **وجوابه** من وجهين **احدهما** ما اختاره محقق الصناعة في الافق المبين حيث قال اذا بطل ان يستلزم مفهوم ممكن او محال ما ينافيه فما شان الاقيسة الخلفية التي يثبت بها الشيء على تقدير فرض عدمه ويلزم فيها الشيء من فرض نقيضه اليس يقال عدم الزمان قبل وجوده قبلية زمانية وبعد زمانه بعدية زمانية يستلزم لوجوده ولا تناهي الابعاد يوجب التناهي فيقال لك ان عنيت ان بين هناك ان المستحيل المفروض الوقوع لو كان حاصلا في نفس الامر كان عدمه واقعا فيها ولو كان المتحقق في نفس الامر هو نقيض الشيء كان الشيء به متحققا في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة الباطلة وان عنيت ان يبين بالبيانات انه لو فرض شيء من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع من حيث انه فرض للنقيضين وفرض لعدم الشيء ووجوده معا فذلك ما يرومه الراسخون في تلك المواضع وليس فيه استيجاب استلزام الشيء ما ينافيه بل انما استيجاب امتناع الشيء لكونه مسلزم اجتماع النقيضين وبالجملة الفرض الذي في البيانات الخلفية هو تقدير الشيء على انه فرض محال الا انه فرض محقق فيقال انا لو فرضنا هذا الشيء وتصورناه لعلمنا تحقق عدمه لانه لو تحقق هذا الشيء في الواقع لكان عدمه

ای ملا محمد حسن

ای هذا المعنی هو الذی یطلبه الطالبون ویقصده المستدلون ۱۲ منه سلمه

متحققا فی الواقع وہذا اصل معتبر فی تعرف الحقائق واسع النفع فی المواضع العلمیۃ والمواقع البرہانیۃ فاذن المستحیل المفروض بحسب مفہومہ
المتمثل فی لحاظ العقل یحکم علیہ باستلزامہ لاجتماع المتنافیین بحسب مفہومہ المتمثل فی لحاظ العقل وہما بما ہما متمثلان فی لحاظ العقل
لیسا من المستحیلات بل من الممکنات انتہی کلامہ ملخصا من عبارات المطنبۃ **وتبعہ** القاضی رحمہ اللہ الکوفاموی فی شرح سلم العلوم کما ہو دابہ
فی جمیع تصانیفہ **وردہ** العلامۃ السندیلی رحمہ اللہ فی شرح السلم بقولہ لانعلم ماذا اراد ان ارادانہ فی القیاسات الخلفیۃ لیس یحکم بلزوم
الشیٔ لنقیضہ بلا وسایط بل یحکم بواسطۃ البیانات فلا یضر فان لازم اللازم لازم البتۃ فیثبت الاستلزام مع المنافاۃ غایۃ الامر
انہ قد یکون خفیا بسبب کونہ بوسایط محتاجا الی البیانات کما فی استلزام عدم الزمان لوجودہ واستلزام عدم التناہی للتلازم
بواسطۃ لا نیکر وان ارادانہ لا یحکم فیہما باللزوم بین الشیٔ ونقیضہ بحسب تحققہما فی الواقع بل یحکم بان فرض احدہما فی الذہن وتمثلہ فی لحاظ
العقل یستلزم فرض العقل وتمثلہ معہ ثم یحکم بان ما فرضہ وتمثلہ یستلزم لفرض نقیضہ من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر کما یفہم من آخر
کلامہ فمحالہ کما تری فان ما لم یوجب تحققہ فی نفس الامر تحقق نقیضہ معہ فیہا وان فرض ایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض معہ لا یکون
من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر انتہی **ودفع** ہذا الرد بمطبین **الاول** ما ذکرہ الفاضل الرامفوری رحمہ اللہ فی حواشی شرح السلم بقولہ
یجوز ان یقال ان السید الباقر اراد الشق الثانی ولا یتوجہ علیہ ما اوردہ بقولہ فان ما لم یوجب الخ لانہ اذا اعترف بایجاب تمثلہ
فی الذہن تمثل النقیض فلا یصح نفی الاستلزام مطلقا الذی ہو مناط عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ **علی** انا نقول اذا تحقق الاستلزام
فی الوجود الذہنی وظاہر انہ لیس لخصوصیۃ الوجود الذہنی دخل فی الاستلزام فلیس الا لماہیۃ الملزوم واللازم غیر منفک عنہا فی ای
وجود کانت فیثبت الاستلزام المطلوب انتہی **اقول** لا یجوز ان یقال ما قال فان مناط کونہ من الحقائق الباطلۃ لیس الاستلزام
الخارجی اذ لم یعترف بہ السید الباقر لزم علیہ بالضرورۃ عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ والاعتراف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل
نقیضہ لا یوجب ذلک **علی** انا نقول اذا لم یکن لخصوصیۃ الوجود الذہنی دخل ثبت اللزوم فی نفس الامر وہذا خلاف ما ادعاہ السید الباقر
فلا یجوز ان یکون ہذا توجیہا لکلامہ **الثانی** ما ذکرہ الفاضل اللکنوی رحمہ اللہ فی حواشیہ بقولہ اراد السید الباقر شقا ثالثا وہو انہ یحکم فی القیاسات
الخلفیۃ بان الخصم ان زعم ان امرا مستحیلا کعدم الزمان ولا تناہی الابعاد مثلا متحقق فی الواقع سنح لنا مقدمات صادقۃ تدل علی ان المتحقق
فی الواقع لیس الا نقیض ما زعمہ الخصم لقصور فہمہ وہذا معنی معقول کاف لدفع ما زعمہ القائل ان فی القیاسات الخلفیۃ یحکم باستلزام الشیٔ
لنقیضہ انتہی **اقول** ہذا معنی غیر معقول فان المقدمات الدالۃ علی ان المتحقق فی الواقع لیس الا نقیض ما زعمہ الخصم ان دلت علی تحققہ
علی تقدیر تحقق ما زعمہ الخصم علی ما یظہر من تقریر البراہین فذلک ہو الاستلزام ویجری فیہ الشقان اللذان اوردہما المورد وان دلت
علی غیر ذلک فالکلام فیہ خارج عما نحن فیہ کما لا یخفی علی من لہ ادنی مسکۃ **وثانیہما** وہو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا یحتاج
الا علی علاقۃ ذاتیۃ بین ذاتی الملزوم واللازم وہی علاقۃ استحالۃ الانفکاک بالنظر الی ذات الملزوم ولا استبعاد فی ان یکون
الشیٔ المحال کعدم التناہی بالنظر الی نفس ذاتہ مستلزما لنقیضہ او ضدہ غایۃ الامر انہ قد یکون الاستلزام بواسطۃ استلزامہ لامر یستدعی
تحققہ علی تقدیر ہذا المحال لنقیضہ او ضدہ کما فی ما نحن فیہ فان وجود المقدار الغیر المتناہی ملزوم لامکان التطبیق وہو ملزوم للتناہی او
مساواۃ الکل للجزء وح یکون الاستلزام نظریا یکتسب بالاستدلال وبالجملۃ مبنی الاستلزام لیس الا ان یوجد بین امرین علاقۃ ذاتیۃ
تحیل انفکاک احدہما عن الآخر سواء کانا محالین او ممکنین وہذا وان کان مخالفا لما علیہ اکثر المتاخرین من ان المحال لا یستلزم ضدہ
لکنہ ہو التحقیق ویستقیم علیہ جمیع البراہین ولا یحتاج الی ما ذکرہ من التکلفات المشتملۃ علی التعسفات **الفصل الثانی** فی ذکر ما
اشترطوا الاجراء ہذا البرہان مع ما قدح علیہا القادحون قدحا موکدا بالبرہان **اعلم** ان الفلاسفۃ ذکروا الاجراء ہذا البرہان

شروطا ثلثة وفرعوا عليها فروعا متعددة **الاول** وجود الامور الغير المتناهية بالفعل في الذهن او في الخارج **والثاني** وجودها مجتمعة في زمان واحد او في آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اى ترتيب وضعيا كان او طبعيا او غير ذلك **اما الشرط الاول** فقد اجمع على الاشتراط به الفلاسفة والمتكلمون وقالوا باسرهم لابد لجريان هذا البرهان من ان ينضبط الامور الغير المتناهية وجودا فلا يجري في المعدومات التي لا ينضبط وجودا بالفعل ووجهوه بان الامور التي لا ينضبط وجودا وجود ليس فيها جملتان في نفس الامر تطبقان ليلزم التناهي في نفس الامر بخلاف ماله وجود في نفس الامر فانه بعد اجراء التطبيق فيه يلزم اما انقطاعه في نفس الامر فيكون ما لا يتناهى في الواقع متناهيا او عدمه في نفس الامر فيلزم تساوي الزائدة والناقصة وكل منهما محال فعدم التناهي في نفس الامر محال والسر فيه ان الغرض من اجراء هذا البرهان وامثاله انما هو اثبات التناهي في نفس الامر بابطال اللاتناهي فيه وهو انما يحصل بهذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر ليلزم التناهي في نفس الامر والمعدومات الصرفة ليس فيها جملة فلا تطبيق فلا ثبوت للتناهي في نفس الامر لا يقال المعدومات حاضرة عنده تعالى في عالم الدهر فيجري البرهان فيها باعتبار حضورها الدهري لانا نقول الحاضرة في الدهر انما هي المعدومات التي ينضبطها وجودا وينضبطها واما المعدومات الصرفة فلا وجود لها في نفس الامر اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجري هذا البرهان فيها كما لا يخفى على من تامل **واما الثاني** فقد ذكرها الفلاسفة خاصة وفرعوا عليه عدم جريانه في الاشياء المتعاقبة الوجود كالاعداد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث اليومية ووجهوه بانه اذا كانت الآحاد موجودة معا بالفعل التطبيق بلا شبهة واما اذا لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم لان وقوع آحاد احدى الجملتين ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع بعضها بازاء بعضها الا اذا كانت موجودة تفصيلا معا اما في الخارج او في الذهن واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول اني كنت مترددا اربعين سنة في ان برهان التطبيق هل هو جار في صورة التعاقب حتى ظهر لي بعد مضيها انه جار فيها **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشي القديمة وانا اقول كنت مترددا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه ليس بجار فيها انتهى **وقال** الفاضل الخوانساري في تعليقاته واقول ان الفطنة التنظر الصائب والوجدان السليم ان هذا البرهان على تقدير تمامه جار في صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترددا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه لا شك في جريان البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتب **اما** عدم جريانه في غير المترتبة فلما استطلع عن قريب عليه من ان في صورة عدم الترتب لا تتعين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتب لا يجدي **واما** جريانه في صورة التعاقب فلما ورد عليهم من ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يفرض جملتان ويطبق آحاد احدهما على آحاد الاخرى تطبيقا عقليا فينظر الخلف وهو كما يجري في الامور المجتمعة كذلك يجري في الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الآحاد في زمان متناه في الخارج او الذهن كما مر تحقيقه بل على ان يوجد جميع الآحاد مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تناهي الحركات الفلكية ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا يجري فيها وتارة بان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدليل لو سلم جريانه فيها فالمدعى ايضا غير متخلف عنه **وفيه** بحث اما في الاول فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع الآحاد لا سيما اذا اريد من التطبيق اظهار الانطباق النفس الامري واما في الثاني فلان الدليل انما يدل على نفي وجودها مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا لجزئه وهو محال بالبداهة فان طبيعة العدد سواء كانت

بحث الشرط الاول

بحث الشرط الثاني

اى مولانا فخر الدين الرازي

اى آقا حسين ١٢ منه سلمه

آحادہا مجتمعة او متعاقبة تابی عن قبول المساواة لجزئه **فان قلت** مثل ہذا العدد لما کان مستحیلا لم یوجد
فی الخارج فان وجود الآحاد علی التعاقب لا یستلزم وجود العدد الموجود فی الخارج والاشتباہ انما وقع من حیث
ان الوہم یذہب الی ان تلک الامور المتعاقبة یجتمع فی محل واحد علی قیاس الامور التی تمر علینا واحدا بعد واحد
ویجتمع فی مکان واحد ولیس کذلک **قلت** الموجود فی کل قطعة من الزمان او الآن من تلک الامور المتعاقبة وان
کان متناہیا لکن جمیع الآحاد قد وجد فی جمیع الازمنة فہذا العدد موجود فی نفس الامر **علی** ان
للوجود عندہم نحو آخر یعبرون عنہ بالوجود الدہری فالامور المتعاقبة وان کانت غیر مجتمعة الوجود فی الزمان لکنہا مجتمعة
الوجود بحسب عالم الدہر بالضرورة فیجری البرہان فیہا بحسب ہذا الوجود **وایضا** الکل حاضر عند المبادی العالیة بانطوائہا
فی علمہا بذاتہا او بحصول صورہا فیہا علی اختلاف الرأیین فیجری البرہان فیہا بہذا الاعتبار کذا ذکرہ المحقق الدوانی فی انموذج
العلوم **ودفع** العلامة الجونفوری العلاوة وما بعدہ بقولہ فی الشمس البازغة لو کفی الاجتماع الدہری او فی الحضور عند الباری
انتہض البرہان علی تناہیہا فی جانب الابد ایضا وہذا کما یخالف اصول الفلسفة یضاد قوانین الملة انتہی **وفیہ نظر** ظاہر فان
المتکلمین لا یقولون بالوجود الدہری فلا الزام علیہم بہذا الطریق **فظہر** ان قید الاجتماع لغو فی اجراء ہذا البرہان وامثالہ **ولہذا**
ترکہ المتکلمون وقالوا ان ہذا البرہان یجری فی کل ما ضبطہ وجود بصفة اللاتناہی سواء کانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد اورد** علیہم
ایضا بوجوہ **احدہا** النقض بالاعداد فان البرہان جار فیہا بان نفرض جملتین احدہما جزء الاخری کما اذا فرضنا جملة من واحد
الی ما لا یتناہی وجملة اخری من اثنین الی ما لا یتناہی ونطبق آحاد احدہما بآحاد الاخری فان ذہبتا الی غیر النہایة تلزم مساواة
الکل للجزء والا فالصغری متناہیة والکبری لیست بزائدة علیہا الا بقدر متناہ فتکون متناہیة ایضا فیلزم تناہی الاعداد وہو
خلاف ما اجمعوا علیہ من کونہا غیر واقفة عند حد **واجاب** عنہ عضد المحققین فی المواقف واقتفی آثارہ العلامة الجرجانی فی شرحہ
بان جمیع ما یستدل بالتطبیق علی بطلانہ انما ہو ما ضبطہ وجود ولا یکون امرا وہمیا حتی یکون انقطاعہ بانقطاع الاعتبار بخلاف مراتب
الاعداد فانہا وہمیة محضة فلا یکون ذہابہا فی التطبیق الا باعتبار الوہم وہو عاجز عن ملاحظة تلک الامور فینقطع بانقطاع الوہم
فلا یلزم محذور **اقول** فیہ بحث فانہ ان اراد بکون الاعداد وہمیة محضة انہا اختراعیة لا وجود لہا فی نفس الامر لا بذاتہا ولا بمناشیہا
فہو ممنوع بل باطل کما صرحوا بہ وان اراد بہ انہا غیر موجودة فی نفس الامر بذاتہا بل بمناشی انتزاعہا فہو لا یمنع جریان التطبیق فیہا
کیف فان التطبیق لا یتوقف علی ملاحظة الاشیاء الغیر المتناہیة تفصیلا حتی یقال انہ ینقطع ہہنا بانقطاع الوہم بل ہو عبارة
عن اظہار الانطباق النفس الامری وحکم العقل بہ حکما کلیا وہو یمکن فی زمان متناہ سواء کانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجہ لتخصیصہا
بالموجودات الخارجیة **وقال** الفاضل الخوانساری فی حواشی القدیمة تبعا لما ذکرہ الامام الرازی فی شرح عیون الحکمة فی دفع النقض
عنہم المتکلمون انما احالوا وجود الامور الغیر المتناہیة بالفعل سواء کانت مجتمعة او متعاقبة وسواء کان بینہا ترتب او لا لکن الاعداد لم توجد
فی وقت من الاوقات ویکون کل ما یوجد متناہیا فلم یقولوا باستحالتہ کما ہو منقول عنہم انتہی **ویرد علیہ** ان غرض الناقض
لیس الا ان الدلیل یجری فی مراتب الاعداد والمدلول متخلف وما ذکرہ لا یغنی لدفعہ وعدم وجود جمیع الاعداد فی وقت متناہ
مسلم واما عدم وجودہا مطلقا فغیر مسلم فان مراتب الاعداد موجودة فی امتداد استقبالی غیر متناہ ضرورة
کما لا یخفی **اقول** ہذا لیس بوارد فان جریان التطبیق لا یکون الا فی ما وجد فی نفس الامر بصفة
اللاتناہی کما ہو مسلم عند الکل ومراتب الاعداد الغیر المتناہیة لیست کذلک فان الموجود فی نفس الامر

منهما في اي زمان فرض ليس الا القدر المتناهي وماسواه معدوم عن نفس الامر في ذلك الزمان وما ذكره المؤدين
انها موجودة بصفة اللاتناهي في زمان غير متناه فغير وارد على المتكلمين فانه مبني اما على وجودها في الدهر واما على
ان الاعدام الزمانية ليست باعدام حقيقة انما هي غيبوبات زمانية كما حققه المحققون من الفلاسفة وكلا الامرين غير يقينين عند
المتكلمين فهم ليسوا بقائلين بالوجود الدهري ولا بالغيبوبة الزمانية بل هم يقولون كل ما وجد في الزمان الحاضر فهو موجود وما مضى
وما سيجي معدوم في نفس الامر ولا يلتفتون الى الدقائق الفلسفية فالايراد عليهم بالبناء عليها لا يليق **نعم** يرد عليهم انهم قائلون
باحاطة علم الواجب تعالى بكل واحد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فيلزم جريان البرهان في الاعداد بالنسبة الى علمه
تعالى فانه اما ان لا يعلم بجميع مراتب الاعداد او يعلم فان كان لا يعلم يلزم جهله ببعض الاشياء الآتية تعالى عن ذلك وان كان
يعلم يلزم وجود الاعداد الغير المتناهية في ذاته تعالى بالفعل فيجري البرهان فيلزم تناهيها فالنقض بها باق الى الآن كما كان
**فان قلت** انا نختار الشق الاول ونقول لا يلزم الجهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان يكون معلوما والامور
الغير المتناهية بصفة اللاتناهي تابى بذاتها عن ان تعلم لان كل ما يعلم لا بد ان يكون محدودا وهذا كما قالوا في القدرة انها لا تتعلق
بالممتنعات ولا يلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شانه ان يكون مقدورا والممتنعات تابى بذاتها عن ان تكون مقدورة
**قلت** ان اريد بكون المعلوم محدودا ان المعلوم لا بد ان يكون داخلا في عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان اريد ان
المعلوم لا بد ان يكون له نهاية وحد فمسلم لكنه لا يقدح في علم الغير المتناهية فان كل معلوم منها وكل علم من علومها امر محدود وله نهاية الا انه
لا ينحصر في عدد لا يتجاوز عنه وكيف لا يكون لله تعالى علم بالاعداد الغير المتناهية فانه اما ان يعلم بجميع الجزئيات المستقبلة والماضية
تفصيلا او لا يعلم فان كان لا يعلم يلزم الجهل ببعض الاشياء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان كان يعلم فيعلم الاعداد العارضة لها
ايضا وهي غير متناهية من جانب المبدء والمنتهى كليهما عند الفلاسفة ومن جانب المنتهى فقط عند المتكلمين فيلزم علم الاعداد
الغير المتناهية تفصيلا وذلك ما اردناه **فان قلت** انا نختار الشق الثاني ونقول علم الله تعالى بالغير المتناهية انما هي
بالاجمالي فلا يلزم وجود الامور الغير المتناهية تفصيلا الذي هو مناط جريان البراهين **قلت** هذا لا يخلو عن شائبة نسبة
الجهل اليه تعالى فان علم الجزئي من حيث هو جزئي انما هو ما كان تفصيلا وهل هذا الا كما يقوله الحكماء من انه تعالى لا يعلم الجزئيات
من حيث هي كذلك وانما علمه بها على الوجه الكلي تعالى الله عما ينسبونه اليه **وثانيها** النقض بعلوم الله تعالى فانها غير متناهية
والبرهان يجري فيها فيلزم ان تكون متناهية **والجواب** عنه ان هذا لا يرد على المتكلمين فان العلم عندهم صفة بسيطة ذات
تعلقات ازلية الى المعلومات فلا تكثر في ذاته تعالى حتى يجري البرهان **نعم** هذا وارد على من قال بان علمه تعالى بحصول صور الاشياء
فيها كما هو مذهب رئيس الصناعة وتابعيه وهو قول باطل بوجوه كثيرة قد بسطت نبذا منها في مصباح الدجى في لواء الهدى
**وثالثها** النقض بمعلومات الله تعالى فانها غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فيجري البرهان فيها
ويثبت تناهيها **والجواب** عنه على ما ذكره المحقق الدواني رحمه الله في شرح العقائد العضدية وغيره ان الممكنات المتصفة بالوجود
الخارجي على تقدير حدوث العالم كما هو المذهب عند المتكلمين متناهية لان الحوادث لها مبدء والحوادث الاستقبالية
لا تبلغ مبلغ اللاتناهي فانها ليست غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد فالتطبيق ان كان بحسب وجودها في
علم الله تعالى فهي هناك متحدة غير متكثرة وان كان بحسب وجودها في الخارج فهي متناهية **واقول** فيه وكذا في الذي قبله نظر
لا لما قيل ان علمه تعالى ليس بزماني كعلمنا فانا نعلم زيدا بانه سيوجد او وجد الآن او وجد في ما مضى بل الكل عنده تعالى سواسية

الدجى ١٢ مولوي سيد مرتضى سلمه

له قال بعض من في عصرنا من المتشدقين [illegible] في حق هذا الايراد انه اشكال قوي يعجز العقل عن حله بحوض خوضا تاما [illegible] الاشكال فنرجو من الله تعالى [illegible] عن مرتبة العقل [illegible] ان يحل عقدة الاشكال انتهى ١٢ منه سلمه

٢ [illegible]

[illegible] اي مولانا جلال الدين الدواني ١٢ منه سلمه

[illegible]

نختار الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى لأن هذا مبني على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة به موجودة في الدهر والواقع والمتكلمون لا يقولون به فالايراد عليهم بهذا المبناء غير صحيح بلى لانا سلمنا ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانه لا كثر في علم الواجب تعالى لكن لاريب في انه تعالى تعلقات ازلية بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث وموجودة من الازل الى الابد في كل وقت فيجري البرهان فيها ويبطل لاتناهيها فيبطل لاتناهي المعلومات **لا يقال** هذه التعلقات امور وهمية لا وجود لها في الخارج فيفوت مناط جريان البرهان **لانا نقول** قد تقرر في مقره ان الانتزاعيات بعد العلم بها كالقضايا الانضمامية ومن المعلوم ان الله تعالى لا بد ان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظا للقاعدة احاطة علمية فتكون في حكم الموجودات فافهم **ولعل العليا واللتي** اقول الذي ينجي الحكماء والمتكلمين كليهم عن ورطة ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء القابلة للتطبيق الجري والتطبيق العقلي غير كاف وان شئت زيادة التوضيح فاستمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد به العقلي الاجمالي او التفصيلي لا سبيل الى ان يكون المراد به التطبيق العقلي التفصيلي لكون تصور الامور الغير المتناهية في زمان متناه على سبيل التفصيل محالا واما تصورها في ازمنة غير متناهية فغير مفيد لانه لا يظهر الخلف في زمان من الازمنة ولا سبيل ايضا الى ان يكون المراد به العقلي الاجمالي سواء كان المراد به حكم العقل كليا بان كل واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء كل واحد واحد من آحاد الاخرى او كان المراد به اظهار الانطباق النفس الامري وذلك لانه لما وجدت الجملتان في الواقع اتصفت احدهما بالكلية واخريهما بالجزئية ومبدء الصغرى بازاء ثان من الكبرى فالعقل وان كان يحكم بان كلا من آحاد الصغرى بازاء كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق في نفس الامر حتى يثبت التناهي الاترى انا اذا اخذنا جملة من الواحد الى ما لا يتناهى واخرى من العشرة الى ما لا يتناهى فالعقل يحكم بان بازاء كل من الاولى واحد من الثانية الى ما لا يتناهى والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما في نفس الامر وتناهيهما فالكبرى متصفة في نفس الامر بانها اعظم من الصغرى وحكم العقل بما ذكر لا ينافيه فتعين ان يكون المراد به التطبيق الجري بالجذب او الدفع فان اذا اجرت الثانية الى الاولى في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا فيظهر الخلف قطعا ويثبت التناهي في نفس الامر فهذا البرهان لا يجري الا في الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وتطبيق بينهما في الخارج فافهم فان هذا وان كان مخالفا لما سود المتاخرون اوراقهم الا ان العارف بالحق الخارج عن حضيض التقليد البحت يعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة ايضا وفرعوا عليه عدم جريانه في النفوس الناطقة فانها غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن لها ترتب لم يجر البرهان فيه ووجهوه بانه لما كانت الآحاد غير مترتبة لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متسق حتى يلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء وقوع الثاني بازاء الثاني وهكذا فيحتاج في التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد واحد بازاء كل واحد واحد والعقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين باسرهما بل ينقطع بانقطاع الملاحظة واستوضحوا ذلك بتوهم التطبيق بين حبلين ممدودين على الاستواء وبين اعداد الحصى فانه يكفي في التطبيق في الاولين تطبيق طرفيهما اذ يلزم من ذلك وقوع كل جزء بازاء كل جزء ولا يكفي في اعداد الحصى ذلك بل لا بد فيها من تعقل كل واحد واحد على حدة **والايراد عليه** من جانب المتكلمين التاركين لهذا الشرط من وجوه **منها** انه لا يخلو اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلا ويكفي ملاحظتها مجملا على الاول لا يكون التطبيق في المترتبة ايضا وعلى الثاني يجري في غير المترتبة ايضا فانا نعلم انه لا يخلو اما ان يكون في الجملة الزائدة ما لا يكون بازاء شيء من الناقصة او لا على الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم التساوي **واجاب** عنه المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب

بقوله وجه التفصي عنه على ما سنح بالخاطر انه يمكن في غير المترتبة ان نختار الشق الثاني ونمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تطرقت
في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب التناهي للانطباق ولا في الاوساط للاتساق فلم يكن
في الجانب الآخر لزم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الآحاد
مفصلا بل يكفي ملاحظتها على الاجمال بان يفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق الى تقدير
الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازاء بعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما
لانا نقول ما معنى وقوع بعضها بازاء بعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى البعض بحسب الترتب في الخارج فبذلك لا يتحقق
الفرق اذ الكلام في ان بدون ذلك الترتب يتحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان بعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس
كذلك كيف لا والانطباق امر يفرضه العقل بين كل منهما والحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يلزم انقطاع السلسلتين لجواز
ان تكون زيادة الزائد في الاوساط انتهى **وتعقبه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بقوله فيه بحث اذ لو كان التطبيق
بفرض كل جزء بازاء جزء آخر كما حسبه لا بوقوع كل منهما بازاء آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي ممتنع فيكون اجماليا واذا كان
اجماليا لم يتم افراز لبعضها عن بعض فلم يتعين بحسب فرضه ان اي جزء من هذه السلسلة منطبق على اي جزء من الاخرى فمن اين علم
ان الزيادة في الآخر لا في الاوساط سلمنا انه يجوز في التطبيق الاجمالي تعين المنطبقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية ما لزم
منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدعوى انها متناهية في نفس الامر
من ذلك الجانب وذلك غير لازم وعندي ان انطباق اجزاء السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعني بالمنطبقين ههنا ان يكون
كل منهما معروضا لمرتبة من مراتب العدد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين منطبقا على الجزء الاول من الاخرى والثاني
بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو النسبة الى الانطباق انتهى ملخصا **اقول** فيه بحث **اما اولا** فلانه ليس
مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تعيين المنطبقين وكونه اجماليا لا ينافي التعيين فان للعقل ان يلاحظ
اجمالا ان كل معروض لمرتبة العدد من احدهما بازاء مثله من الاخرى **واما ثانيا** فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال
ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصف في نفس الامر بمرتبة من مراتب الاعداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل
بكون كل من آحاد احدهما بازاء مثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر
**واما ثالثا** فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي اظهار الانطباق النفس الامري لا يثبت التناهي في نفس الامر بالفعل كما حققنا
سابقا **ومنها** ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يفرض الترتب بينها فتوجد السلسلتان المترتبتان
ويجري البرهان **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه انما يلزم التناهي لو كانت الآحاد ممكنة الترتب في نفس الامر
او مترتبة فيها ومن الجائز ان يكون ترتبها محالا مستلزما للمحال وهو التناهي على تقدير عدم التناهي **وخدشه** المحقق الدواني في
انموذج العلوم بان فرض الترتب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلتين بل فرض ذلك الفرض مظهر لحالهما
فليس منشأ المحال هو الترتب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليظهر حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس في كثير
من المسائل الطبيعية المبنية على مثل ذلك بانه من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات **اقول** فيه بحث لان الامور الغير
المترتبة ليس فيها ترتب في نفس الامر ولا بعضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتب فيها مظهر الحالها بل يكون
ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت منه التناهي

ای مولانا محمد بن ... الشیرازی رح ۱۲ منه سلمه

ای مولانا جلال الدین الدوانی رح ۱۲ منه سلمه

النفس الامري فيها كما لا يخفى **ومنها** ان الامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الترتب لان المجموع يتوقف على المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا اسقط عنه واحد آخر وهكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة يظهر التناهي في المجموعات والمجموع الذي تنتهي اليه سلسلة المجموعات يكون لا محالة مجموعا لا يكون بعده مجموع آخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناك تنتهي بعدة متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيا كذا ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية وانتخر. **وفيه** بحث من وجوه **احدها** ان هذا موقوف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعيد كلامه السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحته وهو ممنوع كما اشتهر عن ارسطاطاليس من ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد قلت هذا الكلام انما يمشي اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحداته واما اذا كان محض الوحدات فلا يتصور ذلك انتهى ملخصا فان هذا الكلام منه دال صريحا على انه اراد بالتوقف المذكور في كلامه السابق توقف الكل على الجزء مع ان العدد لا يتركب من الاعداد سواء كان عبارة عن الوحدات مع الهيئة او الوحدات المحضة كما حققه السيد الهروي في تصانيفه وزيادة توضيحه في حواشي الجديدة على لواء الهدى المسماة بمصباح الدجى نعم لو قال بان المجموع الاول يستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة **وثانيها** ان العدد الاقل والاكثر لا يجتمعان وكذا معروضهما فلا تجتمع المجموعات حتى يجري البرهان الا ترى ان تسع آحاد اذا انضم اليها واحد لم يبق تسعة بل صار عشرة وكذا معروض التسعة **ودفعه الفاضل** الاله آبادي في حواشي شرح العقائد الجلالي بانه بعد الانضمام واحد صار المجموع عشرة او معروضا للعشرة وليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان معروض التسعة صار معروضا للعشرة بل معروض التسعة معروض لها كما كان **وثالثها** انه لا وجود للمجموع في هذه الصورة لا في مجموع الزمان ولا في جزء منه اما عدم وجوده في مجموع الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزئه الاخير وقد انتفى بعض ذلك المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء يستلزم لانتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جزء من الزمان فظاهر كذا اورده الفاضل الجلبي **وخدشه** استاذ اساتذة الهند رح بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا على الخصم فعدم ورود ما اورده المورد ظاهر فان الزمان والحركة موجودان متصلان عند الفلاسفة وان كان تحقيقيا فكذلك لان ابعاض المجموع المتعاقبة موجودة في ابعاض الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع في مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان او ان الكل موجود في قدر الزمان **ورابعها** وهو اقواها ما ذكره حسن المحققين في حواشيه المتعلقة بحواشي الرسالة القطبية بقوله فيه نظر دقيق وهو ان المجموعات في صورة وجود الامور الغير المتناهية الغير المترتبة يجوز ان تكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو موقوف على اعتبار المعتبر وقد لا يخرج الاعتبار من القوة الى الفعل فعلى تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبرنا وجود المجموع فلا يلزم لنا اعتبار مجموع آخر فضلا عن مجموعات غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير المتناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل المقصود فان للمحقق ان يقول يجري البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادي العالية وهي قادرة على اعتبار الغير المتناهي تفصيلا كما تقرر في موضعه **وخامسها** ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات لانها بمنزلة الآحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهي آحاد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات مشتمل على آحاد غير متناهية فلا يتم التقريب **ودفعه المحقق** بنفسه في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات

المتناهية الى مجموع لايكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لايزيد على ذلك المجموع المتناهي الابقدر متناه وهو عدة المجموعات
**ومنها** انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لانسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتب بينها فانه
لاشك في ان نفس الاب جزء للعلة المعدة وليست علة معدة والالم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم
على المعلول فيكون بينها ترتب فنفرض جملة مركبة من نفوس آباء زيد مثلا ونطبق بينها **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد
الجديدة بانه لايلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آباء زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان
بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **وقد يدفع**
ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **ورده**
المحقق الدواني في انموذج العلوم بقوله لايعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق
فان توسط البدن ليظهر الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان النفس
كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت
ترتب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ونتمسك بترتب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى **ثم قال**
والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لايقولون بترتب النفوس المتوالدة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض
الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد
ويكون ذلك الانسان مؤيدا بخاصية يقدر بها على استنباط الصنايع التي يحتاج اليها بنو النوع وذكر شمس الدين الشهرزوري
في كتابه المسمى بشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي ننتسب اليه ليس حدوثه بالتوالد بل
التوالد وان التولدي سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لايتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية
غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى
**وقد يقرر** الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **واجيب** عنه بوجهين **الاول**
انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **ورده** المحقق الدواني
في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لامحالة سلسلة منها
غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت
مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها
ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذا اوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل ههنا
**الفصل الثالث** في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور **قد يقرر** بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فهل كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل
سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم ان تشتمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل
وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق
**تقرير آخر** كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لابد ان يعتبر منها اعداد فنفرض الجملتين من الاعداد
وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب **آخر** ناخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد

او بالعكس ونطبق بينهما ليظهر المطلوب آخر نأخذ مجموعات مولفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة
الاعداد بان يكون مبدء مجموعات احدهما ناقصا بواحد من مبدء الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخر نرسم بضم بعض تلك الآحاد
الغير المتناهية الى بعضها ولو لم تكن من قبيل المقادير خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر بترك واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخر نركب
من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي في المنتهي ثم نركب جسما آخر بترك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق
بينهما فيحصل المراد آخر نفرض جملتين احدهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما في المقدارية ثم نطبق
بين هذين المقدارين ونظهر الخلف فيظهر المقصود بانضمام ان تناهي شيء يستلزم تناهي ما يساويه آخر لو كانت الغير المتناهية موجودة
لكانت في امكنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود الشيئين في مكان واحد فنفرض الجملتين من تلك الامكنة فيظهر تناهيهما ويلزم
منه تناهي المتمكنات وهذه التقارير السبعة من نتائج قريحتي القريحة **الفصل الرابع** في مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهي
كثيرة **منها** النفوس المجردة فان المتكلمين اجروه فيه واثبتوا به تناهيها كما تفصيله **واختار** العلامة الجونفوري عدم جريانه فيها
وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر في الامور الغير الطبعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها
لائقا بهذا الموضع ولا شيء من البراهين يتناول تلك على ما صرح به الشيخ في الشفا انتهى **ثم قال** بعد ما حمل التطبيق على العهد في
العلوم التعليمية وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات
على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول هذه
البراهين للامور الغير الطبعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من ابطال عدم تناهي
النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة انتهى **ولا يخفى** عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره
لكن عباراته الاخر في كتبه دالة على الشمول كقوله في الشفاء حين تقرير برهان التطبيق من المستحيل ان يكون مقدارا وعدد في معدودات
لها ترتب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله في النجاة لا يتاتى ان يكون كم متصل
موجود بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولنبرهن ان يوجد مقدار
ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتاتى البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل
متناه الخ **فالحق** ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية **ومنها** الحوادث
الماضية اجرى المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضرة المتعالية **قال** المحقق الطوسي في نقد المحصل يبقى علينا ان نذكر ما هو الصحيح
فيما قالوا في مسئلة الحدوث فنقول الدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعاوي
الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول
الاوائل قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعترض عليه بان حكم الكل بما يخالف الحكم
على الآحاد ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاول
اكثر من الثانية مع كونهما غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئة من الآن مثلا ذاهبة في الماضي وتارة
مبتدئة من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي واطبقت احدهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدء آن منطبقين
استحال تساويهما واستحال كون المبتدئة من السنة الماضية زائدة على المبتدئة من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون ايضا وجب

ان تكون المبتدئة من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدئة من الآن في ذلك الجانب ولا يمكن ذلك الا بانتهاء قبل انتهاء المبتدئة من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن التطبيق بينهما فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لم يحصل في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير موثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على البعد وبكونه لاحقا عما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة من حيث ان كل احد منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينتان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه ويتم ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه **ومنها** الصور العلمية للاشياء الحاصلة في ذات الواجب كما هو مذهب رئيس الصناعة واتباعه **والحق** في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى يعلم الكل بصفة ذات بسيطة لها تعلق بالكل وعلى طريق الفلاسفة انه علم بما سواه عين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في انوار الهدى فليستفد منه الهدى ويدفع الدجى **ومنها** اجزاء الاجسام الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبعية **ومنها** الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله **ومنها** حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون البرهان واثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره **المقصد الثاني** في ذكر برهان سنح للسيد الهروي في حواشي شرح المواقف وسماه بالعروة الوثقى **وتقريره** ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلة بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل واخراج الجزء من الكل باي نحو كان ممكن فاما ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبله اولا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما اردناه **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتعين اذا كان المخرج متناهيا واذ ليس فليس كما لا يخفى **المقصد الثالث** في برهان التنصيف وهو من مخترعات قريحة الفاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم **وتقريره** ما ذكره في رسالة مفردة مبتدءة بقوله برهان سنح لي في بطلان لاتناهي الابعاد وسميته برهان التنصيف نمهد اولا مقدمة وهي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه ليس له الا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف يكن في خط اب نقطتا ج د منتصفان بهذه الصورة ا ـــــــ ج د ـــــــ ب فخطا اج وجب متساويان وكذلك خطا اد وب بالفرض فكلما كان خط دب مساويا لخط اد وخط اد اعظم من خط اج فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط دب اعظم من خط اج فان احد المتساويين اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا اج جب متساويين لزم ان يكون دب اعظم من جب فان ما يكون اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول جب اعظم من دب فاج ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط دب اعظم من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل بمرتبتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آب خطا غير متناه يلزم ان تكون نقطة ج منتصفه لتساوي طرفيها وبطل ذلك بتطبيق احد الطرفين على الآخر وبمثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة د

ف ومنها ومنها ومنها المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى المقصد الثالث في برهان التنصيف
اي الشيخ ابو علي بن سينا ... اي مير زاهد الهروي ...

ايضا منتصفه فيتعدد فيه المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة
وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض مثله ونضمه معه وتلزم الاستحالة
المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض المثل فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل وبطلان هذا الشق وجه آخر
ايضا لايخلو عن اطناب فلنذكر في موضع آخر ان شاء الله الذي الغاية لاتتناهي انتهى كلامه **وقال** الفاضل الجونفوري في
معراج الفهوم شرح سلم العلوم لايخفى وثاقة هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضاعف اذ استحالة كون الكل
اعظم من الجزء في الغير المتناهي لممنوع لابد له من دليل ودعوى البداهة لاتكفي لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لايخفى عدم وثاقة
هذا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكابرة وضحة لاتسمع كما حققنا من قبل بل لانه ماذا اراد من قوله كل ممتد ليس له الا
منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهي ايضا ليس
الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لايتعين لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتهي واذ ليس في غير المتناهي فليس وان
اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لابد له من دليل نعم هو صحيح في المتناهي وقياس غير المتناهي عليه
مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع** في برهان
التضعيف وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضي تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه عددا كان او مقدارا
فان الضعف عبارة عن شيء ومثل معه فلو لم يكن زائدا عليه لم يكن ضعفا له **الثانية** ان زيادة الزائد لايكون الا بعد انصرام آحاد المزيد
عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لايقبل الزيادة والا لم يكن مبدءا وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل
للتضعيف فان كل مرتبة منه انتزاعي وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف لامحالة والا لبطلت اللاتقفية هذا خلف **الرابعة** ان
كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه **اذا تمهدت** هذه المقدمات وكل منها من
البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف
بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولاتكون زيادته الا بعد انصرام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما فرض عدم
تناهيه وذلك ما اردناه **ولعلك** تتفطن من ههنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بصفة اللاتناهي بالفعل سواء كان على التعاقب
او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على راي المتكلمين القائلين
بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء للمعية الدهرية ويجري في الحركات الفلكية والنفوس
المجردة والمبادي العلية وغير ذلك فان العدد الضروري ان كل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لابد ان يكون معروضا
للعدد سواء كان التميز فيها بحسب الخارج او الذهن او الالتفات فقط كما في الممتنعات **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجري
في ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لاتتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات
العددية وانما هي طبيعة مادية كما تقرر في موضعه **وتعقبه** القاضي الكوپاموي في حواشي شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون
مجموع امور لا تعقل بينها ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالية عشرة والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بعروض العدد
**واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب**
عنه ان من شروطه بين هذا البرهان خروج الغير المتناهية بصفة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست
معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود وبعد الالتفات اليها لاتكون الامتناهية في اي زمان وجدت **وثانيها** المنع على المقدمة

قوله اي المولوي محمد حسن الجونفوري ١٢ منه

فا — المقصد الرابع في برهان التضعيف

قوله اي القاضي مبارك ١٢ منه

الثالثة كما قال الفاضل البهاري في حواشي السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي دون غيره انتهى ورده
احسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **وثالثها** ما نقل عن القاضي الكوپاموي بقوله
الحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي بعد
تعين المحدود نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها انتهى **وفيه** وهن ظاهر فان
بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو
اقواها ما اورده احسن المحققين في شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة
من القوة لكن لا نسلم كونها معروضة للعدد اي لا يصح منها انتزاع عدد غير متناه مشتمل على الوحدات الغير المتناهية الانتزاعية
المفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاتقفيات سواء كان
عددا او معدودا لا تبلغ الى حد اللاتناهي والا صارت تقفيته لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللاتناهي
فتفكر فانه دقيق انتهى **وقد يقرر** البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الاعداد في الوجود الى غير النهاية ففيه
جملة اثنينيات غير متناهية مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ويجب ان تكون آحاد احدى الجملتين ضعف من الاخرى فجملة الوحدات
ضعف الاخرى وعدد التضعيف ازيد من الاصل وزيادة الزايد بعد انصرام آحاد المزيد عليه فيلزم الزيادة في جانب عدم التناهي
وهي باطلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي المعدود **ويرد
عليه** ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاؤها فسلسلة الاثنينيات مشتملة
على سلسلة الوحدات الزايدة من المبدأ الى اللاتناهي **واجاب** عنه المقرر في حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر نوعه
فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة وحدة واحد كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا ريب في ان عدد
آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات واعتبار الزيادة بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذ المبدأ لا يقبلها والاوساط
منتظمة متوالية انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد
جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثنينيات بعد انصرامه بل هو داخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين
ونظر الى مجرد العدد العارض لهما يكون اخذ الجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى **المقصد الخامس** في البرهان العرشي
المشهور لتسميته ببرهان الحيثيات لاعتبارهم الحيثيات في تقريره **ولتقريره** على ما في حكمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية
لكان ما بين مبدئها وبين كل واحد من الآحاد التي قبله اما قدرا غير متناه او متناهيا والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورا بين
حاصرين وهو محال والثاني يستلزم تناهي الكل لان الكل لا يزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه **واورد**
عليه بوجهين **الاول** ما اورده فخر الافاضل في حواشيه على شرح الهداية الجديد بقوله لا يخفى قباحة الترديد بل الوجه الاكتفاء
بالشق الاول انتهى **اقول** تعيين الطريق ليس من دأب المحصلين ومثل هذا التشقيق ذايع شايع عندهم في كثير من المواضع
فلا قباحة **والثاني** انه لا يلزم من تناهي البعد بين المبدأ وكل نقطة فرضت تناهي الكل اذ حكم الكل المجموعي قد يخالف
حكم كل واحد فهذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وما بين ب و ح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ و ح
اقل من ذراع وهو فاسد **ودفعه** قطب المحققين في شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعي بما حكم به
على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على انه اذا كان ما بين كل واحد واحد دون الذراع فالكل ح دون الذراع وهو حق فهو من

فتبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وكذا ما بين آ و ح فانه يلزم منه انه اذا اخرج مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل من ذراع وهو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب بان الحكم في هذه الصورة بخلاف الحكم في الصورة المبحوث عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناهي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا **وقال** بعضهم هذا البرهان حدسي وصاحب القوة القدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل هي مع الطرف يحيطان بما عداهما وان لم يتعين تلك الواحدة عندنا ولم يمكن الاشارة على التعيين **وفيه** وهن ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدء وبين واحد ليس من اجلى البديهيات حتى يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه **المقصد السادس** في برهان اورده العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره **واري** تسميته ببرهان الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لا يخلو اما ان تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجا او لا تكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل بواحد من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما اردناه **وفيه** انا لا نسلم ان كل ما لا ينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي كذا في الاسفار **وايضا** لا نسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هي هي حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** في برهان جعله في الاسفار من تقريرات السابق **واري** جعله على حدة وتسميته ببرهان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فهو قابل للزيادة فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناهية ايضا يقبل الزيادة فيكون متناهيا **وفيه** انا لا نسلم الكلية بل هو في المتناهي وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناهي كما مر **المقصد الثامن** في برهان اري تسميته ببرهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات او غيرها فهي لا محالة تشتمل على الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد يجب ان تكون الف مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل ويشتمل الآحاد على جملتين احديهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزايد عليها فالاولى اعني الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تناهي السلسلة هذا خلف وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتي الترديد اما لزوم التناهي على التقدير الاول فلان عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذي هو مبدء الثانية واذا تناهت عدة الالوف تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزايد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهي السلسلة **وفيه** على ما في الاسفار وغيره منع المنفصلة القايلة بان هذا مساو لذلك او اكثر او اقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اريد بالتساوي مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته في ما بين العددين **المقصد التاسع** في برهان استخرجه كما ل المحققين ولم يسمه باسم **واري** تسميته ببرهان اختلاف النصفين **وتقريره** على ما ذكره هو في العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة امر معين متشخص سواء كان وجود آحادها معا او لا معا وثانيا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان التعين بحسب نفسه واجزائه يستحيل ان يكون معروضا لعدد مبهم كلي وثالثا ان كل عدد معين في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجا او فردا ولا ثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدء معين الى الجانب الآخر باحد انحاء الوجوه التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا

او فردا بالثالثة فان كان فردا فبانتقاص واحد يصير زوجا واذا كان زوجا صح انقسامه بمتساويين ومورد القسمة يجب ان يكون واحدا
من حدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانما
حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر
دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نهوض البرهان الا في ما يكون كذلك فلا ضير **اقول** لمانع ان يمنع المقدمة
الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقا عروض العدد بل هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو منتف
ههنا لانتفاء اللازم لا سيما اذا كان لازم الماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان الشيء معروضا للعدد
كان قابلا للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد ومع الجزم بهذا العكس كيف
يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتيبه على نمط القياس فقل الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل للزيادة
وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيا لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه
واما الكبرى فلما مر فحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض للعدد **وايضا**
لمانع ان يمنع المقدمة الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهيا كان او غير متناه يكون اما زوجا او فردا بل هو من خواص المتناهي كيف لا
والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجا يكون منقسما بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمتساويين لا يكون
زوجا ونضم معه صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج
ثبت انه ليس بفرد ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة عن ما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين ولا يكون منقسما
بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمتساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجا
فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا فغير المتناهي لا يمكن ان يكون فردا ومع الجزم
بهذه المقدمات كيف يصح العقل قوله كل عدد اما زوج او فرد **المقصد العاشر** في برهان استخرجه فخر الافاضل وسماه ببرهان التحريك
**وتقريره** على ما اورده هو في حواشي شرح هداية الحكمة للميبذي انه لو كان البعد غير متناه لامكن اخراج خط من مبدء معين كنقطة آ لا الى النهاية
ولنسميه خط آح ونخرج من نقطة آ عمودا قصيرا وهو خط آب ونخرج من ب خطا غير متناه مساو لخط
آح وهو خط ب ر ولو لم يكن مساويا يلزم انقطاعه او انقطاع آح مع انه فرض غير متناه فنقول اذا فرض حركة
خط ب ر بالتمام الى خلاف جهة عدم التناهي بمقدار شبر مثلا حتى يكون قطعة منه مقدار الشبر تحت العمود ونعين نقطة
ه على موضع ملاقاة الخط مع راس العمود فينتقص خط ه ر عن خط آح الغير المتناهي بالمقدار المذكور بلا شبهة
فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آح ايضا وههنا يبطل عدم التناهي في جهة **اقول** فيه على نحو ما مر ان المساواة
من خصائص التناهي وغير التناهي لا يتصف بالمساواة بمثله الا بمعنى عدم الانقطاع وهو لا يفيد المدعى
كما لا يخفى **المقصد الحادي عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه ببرهان المساواة **وتقريره** انه لو كان البعد غير متناه لزم
مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا واستحالته بينة ووجه الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لامكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية
كل منها غير متناه بان ينفصل من الكل مقدار شبر مثلا والباقي يكون غير متناه لا محالة ثم ينفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى لا
النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مساو للآخر وللكل والا لزم التناهي عند فرض التطبيق **اقول** فيه ايضا على نحو
ما مر ان المساواة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزءا من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وهو لا يفيد الزيادة

المقصد العاشر في برهان التحريك

المقصد الحادي عشر في برهان المساواة

والنقصان **المقصد الثاني عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه ببرهان الاعظمية **وتقريره** انه لو كان بعد غير متناه لكان الشيء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند حد وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه يكون جزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا مساويا للكل كما مر والاعظم من احد المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب **اقول** فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل **المقصد الثالث عشر** في برهان سنح لبعض الاعلام في شرحه لهداية الحكمة حيث قال وقد ظهر لي برهان سميته بالبرهان الحدسي وهو انه لو امكن وجود بعد غير متناه للزم انحصار الغير المتناهي بين الحدين وذلك لان لذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب العدد بحيث يكون كل منها غير متناه واذا تحقق ذلك البعد الغير المتناهي ممتدا من مبدء معين فما دام لم يتحقق بجزئه اي جزء كان مبتديا من المبدء الذي هو مبدء الكل لم يتحقق البعد الذي هو الكل فلزم تحقق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الآخر لا محالة ولا خفاء في هذا البرهان عند تحقق الحدس انتهى **واقول** بل فيه خفاء عند صاحب الحدس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزئه بمبدءه ومنتهاه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي فممنوع **على** ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الا تحليلية فلا توقف **المقصد الرابع عشر** في برهان ذكره ذلك الشارح ايضا **واري** تسميته ببرهان الاشتمال **وتقريره** ما ذكره بقوله قد ظهر لي برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط غير متناه لامكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد فلنفرض خط آب غير متناه ولنخرج من نقطة آ وهي طرفه عمودا عليه غير متصل به وهو خط آج ثم نخرج من خط آج خط جد موازيا لآب ونصل بين خطين بخط آد فنقول على تقدير كون آب غير متناه لزم امكان تحقق خطوط غير متناهية بين جد وبين النقط المفروضة في آب لكل خط مقطع في آد فيلزم امكان اشتمال خط آد على نقاط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا بين حاصرين انتهى **وخدشه** فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامكن ان يوجد فيه نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** هذه الخدشة مخدوشة بان في الخط المتناهي لا يفرض العقل في اي زمان كان الا نقطا متناهية وان كان فرضه لا يقف عند حد بخلاف غير المتناهي فكم من فرق بينهما **المقصد الخامس عشر** في برهان المسامتة **وتقريره** على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنفرض كرة خرج من مركزها ولنسميه ه خط متناه هو خط آب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدايرة ولنسميه جد فاذا تحركت الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا له فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا له اي بحيث يقاطعه ولو بعد الاخراج فهذه المسامتة حادثة وكل حادث لا بد له من اول لا يكون قبله فلا بد ان يكون لهذه المسامتة اول آن لا تكون المسامتة فيها مسبوقة بمسامتة اخرى وهو غير ممكن ههنا لان ذلك الخط غير متناه بالفرض بل لا يفرض اولا لا يكون اولا فما من نقطة الا ما لا يتناهى فكل نقطة ففوق كل نقطة فرضت فيها نقطة المسامتة فان فوقها نقطة فرضنا فيه وحكمنا بانها اول مع تلك النقطة قبل هذه المسامتة اخرى وكانت المسامتة الحاصلة

المقصد الثاني عشر في برهان الاعظمية

المقصد الثالث عشر في البرهان الحدسي

المقصد الرابع عشر في برهان الاشتمال

اى الامام فخر الدين الرازى رح ١٢ منه سلمه

فاذن فرض ان ذلک الخط غیر متناہ یوجب ان تحصل فیہ نقطۃ ہی اول نقط المسامتۃ وان لا تحصل وہذا جمع بین النقیضین وہو محال فیکون ذلک الخط غیر متناہ یوجب المحال فیکون محالا **وان شئت** زیادۃ التوضیح فمہد مقدمتین احدہما انہ اذا کان الخط المتناہی الخارج عن مرکز الکرۃ موازیا لذلک الخط الغیر المتناہی فاذا استدارت الکرۃ انتقل ذلک الخط من الموازاۃ الی المسامتۃ ثم لا تزال تستدیر وتنتقل المسامتۃ الی نقطۃ اخری الی ان یصیر ذلک الخط قائما علی الخط الغیر المتناہی واخرہما ان اقلیدس ذکر فی صدر المقالۃ الاولی من کتابہ ان لنا ان نصل بین کل نقطتین بخط مستقیم واذا کان کذلک فلا نقطۃ فی الخط الغیر المتناہی الا ویمکننا ان نصل بینہا وبین مرکز الکرۃ بخط مستقیم اذا عرفت ہذا فنقول ان ذلک الخط المتناہی اذا زال عن الموازاۃ الی المسامتۃ فاذا سامت نقطۃ انطبق علی الخط الواصل بین تلک النقطۃ وبین مرکز الکرۃ یکون انطباقہ علی الخط الواصل بین النقطۃ الفوقانیۃ وبین المرکز قبل انطباقہ علی الخط الواصل بین النقطۃ التحتانیۃ وبین المرکز کما یتضح من ہذا الشکل وکل مسامتۃ لا بد ان تکون علی زاویۃ حادثۃ عند المرکز بین خط ثابت موازو بین المتحرک والزاویۃ المذکورۃ قابلۃ للقسمۃ الی غیر النہایۃ ففی جزء منہا تکون المسامتۃ مع نقطۃ اخری سابقۃ علی الاول لا محالۃ **وقد یعتبر** کون الخط الموازی نصف قطر کرۃ کما فی الشمس البازغۃ لکن البرہان لا یتوقف علیہ بل ہو لمزید التوضیح فان الخط الموازی سواء کان نصف قطر الکرۃ او اقل او اکثر اذا تحرک لا بد ان یصیر الی المسامتۃ **وقد یقرر** بفرض خط موازخارج عن نقطۃ للغیر المتناہی ثم تحرکہ الی جہۃ المسامتۃ من دون فرض کرۃ وتحریکہا کما فی المحصل والطوالع والمقصود حاصل علی کل تقدیر **واورد** علی ہذا البرہان بوجوہ **احدہا** ما اوردہ المحقق الطوسی علیہ فی نقد المحصل من ان الامور الواقعۃ فی زمان انما یکون اوایلہا آن ہو مبدء ذلک الزمان کالحرکۃ فان مبدءہا ہو الآن الذی لم یشرع المتحرک فی الحرکۃ بعد فکل آن بعد ذلک الآن فان الحرکۃ قد عبر منہا جزء حتی وصل وذلک الجزء یقبل القسمۃ الی ما لا نہایۃ لہ وکذلک مسامتۃ الخط للخط بعد الموازاۃ فانہا تقع فی زمان بخلاف مسامتۃ الخط الواقعۃ فی آن فمبدء المسامتۃ یکون آن الموازاۃ وکل آن بعد ذلک الآن یکون الخط مسامتا بعد ان عبر من المسامتۃ شیء منقسم الی ما لا نہایۃ لہ وبان من ذلک ان المحال لیس بلازم **وتوضیحہ** علی ما ذکرہ العلامۃ الجرجانی فی حواشی المحاکمات وغیرہ من انہ ان ارید بقولہ لا بد للمسامتۃ الحادثۃ من اول انہ لا بد لہا من زمان ہو اول زمان وجودہ فمسلم لکن لا یلزم من ذلک ان یکون ہناک نقطۃ ہی اول ما یمکن ان یفرض المسامتۃ معہا اذ الزمان قابل للقسمۃ لا الی النہایۃ کالحرکۃ ففی بعض ہذا الزمان تنقضی ہذہ الحرکۃ وان ارید انہ لا بد من آن ہو اول آنات وجودہا فہو ممنوع کیف والمسامتۃ فی ہذا الزمان آنیۃ فہی حاصلۃ فی جمیع الاجزاء المفروضۃ فی زمان الحرکۃ **وثانیہا** ما اوردہ الامام الرازی فی شرح عیون الحکمۃ بالنقض من ان ہذا الدلیل بعینہ یدل علی ان لا نہایۃ للابعاد وبیانہ ان اعظم الخطوط المستقیمۃ ہو محور العالم فلیفرض الکرۃ التی ذکرتموہا وہی غیر کرۃ العالم خرج من مرکزہا خط موازی لذلک المحور فاذا دارت الکرۃ حتی صار طرف ہذا الخط المتناہی مسامتا لطرف ہذا المحور فقد حدثت زاویۃ بسبب میل ہذا الخط عن تلک الموازاۃ الی ہذہ المسامتۃ ولا شک ان تلک الزاویۃ قابلۃ للقسمۃ فالخط الخارج یمکن عند زاویۃ اضیق منہا ویکون طرفہ لا محالۃ مسامتا لنقطۃ فوق طرف محور العالم وذلک ما اردناہ **وقال** عضد المحققین فی المواقف ہہنا البحث مما لا ورود لہ کیف فان المسامتۃ مع نقطۃ لا وجود لہا لا العقل والوہم البحت لا عبرۃ بہ انتہی **وشیدہ** العلامۃ الجرجانی فی شرحہ بقولہ التحقیق ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ فی الخارج

دون الموهومة الصرفة انتهى **اقول** هذا الدفع مع تحقيقه خارج عن دائرة التحقيق فان غرض الناقض ليس الا الالزام بان ليلكم
يوجد في الصورة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فوق محدد العالم شئ مع انكم لا تقولون به وهذا الالزام لا يدفع بما ذكره كما لا يخفى
**وثالثها** انا لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لامكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه موازٍ له اولاً ولا ومسامتاً له ثانياً اذ
يجوز ان يكون لبعض هذه الامور محالاً في نفسه ويكون كل منها ممكناً في نفسه واجتماعها محالاً كاجتماع قيام زيد مع عدمه **وجوابه**
انا نعلم ببداهة العقل ان كل واحد من هذه الفروض ومجموعها ممكن على كل تقدير كيف ومن الفروض ما يحكم العقل بداهة بجوازها كالفروض
الهندسية وهي ايضاً منها ومنعه ليس الا مكابرة **ورابعها** انا لا نسلم ان المسامتة بعض الزاوية او الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكلها
وانما يلزم اذا كان لبعضها موجوداً بالفعل حتى يمكن ان توجد به مسامتة لكنهما ينقسمان بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لامتنع
حركة قطر الدائرة على قوس منها بل تمتنع الحركة مطلقاً فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل **ودفعه** بعضهم بان
ما ذكرناه احكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم يحكم بها كسائر الهندسيات فليس المدعى الا انه لا بد للمسامتة الحادثة من اول نقطة في الوهم
لكن الخط الغير المتناهي لا تتعين فيه نقطة للاولية **وفيه بحث** لانه لا يلزم من حدوث المسامتة الا ان يكون لها زمان هو اول ازمنة
حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقط المسامتة وذلك لانه لا بد لحدوث المسامتة من حركة واقعة في ما
فاذا وجدت كانت المسامتة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك الزمان وتلك الآنات المفروضة فيه لا تقف عند حد فكذا المسامتات
الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اولى يقف الوهم عندها **فان قلت** المسامتة آنية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقة باخرى **قلت**
مسامتة الخط للنقطة آنية واما المسامتة المذكورة اعني مسامتة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك
مسامتة الا وهي مسبوقة في الوهم باخرى الى غير النهاية **وقد يدفع** هذا البحث بان غرضنا انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج
فلا بد ان يتعين فيه نقطة هي اولى نقط المسامتة اذ لا بد هناك من مسامتة غير مسبوقة باخرى والا لزم وجود مسامتات غير متناهية
العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح المواقف **وخامسها** انا لا نسلم وجود اول نقطة المسامتة بعين ما ذكرتم بان
نقول اذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهى نقطة هي اول نقط المسامتة لان المسامتة
انما تكون بزاوية وحركة منقسمتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى **وجوابه من وجهين الاول**
انا بينا اللزوم وذلك بان المسامتة لها اول لكونها حادثة وهو يكون بنقطة ضرورة ودليل امتناع اللازم لا يدل على عدم ملازمته
والا جاز مثله في كل قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي **والثاني** انا نستدل هكذا لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك الخط
من الموازاة الى المسامتة فاما ان يوجد اول نقط المسامتة او لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا ورح لا مساغ للايراد كما لا يخفى
كذا في المحاكمات **وههنا** تقرير آخر للبرهان المذكور ذكره في الشمس البازغة بقوله وقد لاح لي بهداية ربي المجة في تقويم البرهان اقام
الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعاً لكن حدوثها
بعد الموازاة مع الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تتصور المسامتة مع تلك
النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها المضي بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتأتى
ذلك في زمان متناه فلك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب المضي فلا تكون حادثة او انه يلزم
ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا تخرج المسامتة من
القوة الى الفعل انتهى **وقال احسن المحققين** في حواشي الشمس البازغة هذا البرهان وان ذكره بعض المحققين سابقاً ولم يتفق الرجوع

للمستعنت اليه وتوارد على قلبه لكن فيه خدشة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوانساری وغیره من المحققين ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين وهی ان الزمان المتناهی كالساعة يجوز ان يكون معيار المسامتة مع الخط الغير المتناهی وذلک بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهی الذی مبدءه مبدء الخط ومنتهی لحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناهی معه فی نصف ساعة مثلا والذراع الذی يصله فوقه فی ربع ساعة والذی فوقه فی ثمن ساعة وهكذا فيقطع الاجزاء المساوية الغير المتناهية فی الساعة مثلا فی اجزائها المتناقصة الغير المتناهية والحركة وان كانت فی مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى ما يسامته بل هو الظاهر لمن له ادنی تدبر فی الامور المتناهية ايضا وله بيان هندسی ايضا مخافة التطويل لا يرخص ذكره وافاد جدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء الواصلين نظام الملة والدين قدس سره فی ازاحتها بان مسامتة الخط المتناهی بغيره حركة قطع له ولا يمكن قطع غير المتناهی بالحركة فی الزمان المتناهی وان كانت مختلفة بالسرعة والبطوء فباحثت معه بحثا طويلا نظرا الى كريمة الظاهر والخفی وعرضت بالفرق بين الحركة على الخط الغير المتناهی وبين الحركة مع المسامتة معه فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهية وان كانت مختلفة واما المسامتة فلا يظهر وجه الاستحالة فی الحركة المتفاوتة بالنظر الى ما يسامتها فبعد المباحثة لم يستقر الآراء على تمامية الحجة ويستقر رائی على عدم تماميتها انتهی كلامه **المقصد السادس عشر** فی برهان الموازاة وهو عكس لما قبله استخرجه العلامة الرازی حيث قال فی المحاكمات بعد ذكر برهان المسامتة ونحن نقول بازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتا لخط غير متناه ثم تحرك القطر الى الموازاة وجب ان يكون فی الخط الغير المتناهی نقطة هی آخر نقط المسامتة وهو باطل بيان الملازمة ان المسامتة كانت وما بقيت فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللازم فلان كل نقطة فرضت فی الخط الغير المتناهی انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التی فوقها بعد المسامتة معها لان النقطة المفروضة يكون على سمت من سموت المسامتة وكل سمت مسامتة فبينه وبين سمت الموازاة زاوية وحركة للقطر قطعا والمسامتة ببعض تلک الزاوية او ببعض تلک الحركة تكون بعد المسامتة بما فرضناه آخر نقطة المسامتة لا يكون آخر نقطة المسامتة وهو محال واذا كان فی تلک البرهان برهان المسامتة فلنسلم هذا برهان الموازاة انتهی **و** فيه مثل ما فی اصله نقضا وابراما فلا تغفل **المقصد السابع عشر** فی برهان اورده صاحب التلويحات وهو فی الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المسامتة وعلى تقدير جعله علحدة كما هو المتداول بينهم احق بان يسمی برهان المسامتة بعد المقاطعة **و** **تقريره** على ما فی التلويحات وغيره انه ان صحت اللانهاية فی الاجسام كان لنا فرض دايرة خرج عن مركزها خط غير متناه وهو خط آب مقاطعا لخط آخر غير متناه وهو خط جـ د والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدايرة تحرک الخارج عنها الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الخط ثم الى مقاطعته فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج عن الدايرة ما سيقاطعه لا بد من اول نقطة للمسامتة وكذلک بعد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وغير المتناهی له قبل كل نقطة نقطة اخری وكذلک بعد كل نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية فبطلت اللانهاية **قال** ابن كمونة فی شرح التلويحات اختار فرض العود لا فرض تتميم الدورة مع ان الغرض يحصل على التقديرين بل يلزم ان تمام الدورة يقتضی المسامتة من جانب جـ اولا ثم المقاطعة بعد ذلک ثانيا لان الغرض العود يتم البرهان على تقدير كون خط جـ لا يتناهی من جهتين وكونه متناهی



المقصد السادس عشر فی برهان الموازاة

المقصد السابع عشر فی برهان المسامتة بعد المقاطعة

من جهة واحدة واما بفرض تتميم الدورة فلا تتم الا اذا كان خط ج د غير متناه من الجانبين انتهى **وقال** فى شرح قوله فاذا تحركت الدائرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آب ملتزما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط آب مقاطعا مسامتا بهذه الصورة انتهى **وقال ايضا** يمكن اختصار هذا البرهان بان يقال لو جاز لا تناهى الابعاد مع تمام هذه الحركة المستديرة لتخلص خط آب عن خط ج د وهو محال فكذا الملزوم انتهى **وفيه** اشارة الى التسمية هذا البرهان ببرهان التخلص وهو فى الحقيقة تقرير

## المقصد الثامن عشر فى برهان التخلص

من تقارير برهان الموازاة **و ذكر** صاحب المواقف اولا برهان المسامتة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثانى وهو عكس الاول وهو لزيادة تحقيق وتقريره ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كانهما مايلان الى الموازاة فلا بد فى الموازاة من ان تخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هى نهايتهما ويلزم الخلف **وقال** شارحه قد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من مركزها خط غير متناه مقاطع لآخر غير متناه ايضا فاذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهين المسامتة والموازاة والتخلص راجعة الى اصل واحد انتهى **اقول** فى كلام كل من الماتن والشارح خطاء من جهة اما فى كلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المسامتة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلك فى برهان المسامتة واما فى كلام الشارح فهو انه احال ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له فيه والمذكور فيه ليس الا الذى سميناه ببرهان المسامتة بعد المقاطعة

## المقصد التاسع عشر فى برهان التلاقى

وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا تحرك احدهما الى الآخر وتلاقيا فلا بد ان تتحقق نقطة هى اول نقط الملاقاة لما مر فيلزم تناهى الخطين كذا فى الحواشى الفخرية

## المقصد العشرون فى برهان المقاطعة بعد المسامتة

وهو عكس لما ذكر فى التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق وهذا وان لم يكن مفردا عندهم لكن لما افردوا برهان التلاقى وجب عليهم افراده

## المقصد الحادى والعشرون فى برهان المسامتتين

**وتقريره** انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لامكن ان يفرض خط سواء كان متناهيا او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينتقل ذلك الخط من التوازى الى المسامتة لزم ان تتحرك نقطة المسامتة مع الخطين الذين احدهما اقرب من المتحرك مسافتين غير متناهيتين فى زمان واحد مع كون حركة احدهما التى هى اقرب من طرف الخط المتحرك المنتقل من التوازى الى المسامتة بطيئا لكون مسافته اقل وهذا محال هذا اذا كان ذلك الخط متناهيا وعلى تقدير عدم تناهيه يلزم قطع نقطتى التقاطع المسافتين الغير المتناهيتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب والاقرب ابطاء **وفيه** ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرنا قبل

## المقصد الثانى والعشرون فى برهان التخلصين

وهو عكس برهان المسامتتين **قال** فخر الافاضل فى حواشى شرح الهداية انت خبير بان جعل برهان التلاقى برهانا آخر سوى برهان التخلصين وكذا التخلصين سوى المسامتتين لا يخلو من شىء والظاهر ان التفاوت بينهما انما هو بالتقرير انتهى

## المقصد الثالث والعشرون فى برهان نقله فى الحواشى الفخرية عن بعض الشروح **وارى** تسميته ببرهان

كثرة الانصاف وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض
تطبيق كل قسم منتزع مع الآخر تطابق والا لزم التناهي فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم اعظمية الجزء من الكل
بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل **اقول** فيه ما مر في برهان التنصيف فتذكر **المقصد الرابع والعشرون**
في برهان **اري** تسميته ببرهان تحرك الكرتين **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد في الجهات الى غير النهاية فرضنا كرتين
احدهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق
من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه اليهما من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول
نفسهما انصف الدور يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزء وبالعكس وهو محال ضرورة **قال** فخر الافاضل
لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي
محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لمانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى **اقول**
رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر
والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزء والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة
كما ثبت في الاصول الهندسية **المقصد الخامس والعشرون** في برهان ذكره صاحب الحواشي الفخرية
نقلا عن بعض الشروح **واري** تسميته ببرهان خلو الحيز **وتقريره** انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين
لامكن توهم حركته الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه **وفيه**
ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة الغير المتناهي فتذكر **المقصد السادس والعشرون** ما ذكره ايضا نقلا
عنه **واري** تسميته ببرهان طرح الوسط **وتقريره** انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء من الوسط وتوهم
اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط بتمامه **وفيه** ايضا مثل ما في سابقه فلا تغفل
**المقصد السابع والعشرون** في برهان **اري** تسميته ببرهان ازدياد مسافة الابطاء **وتقريره** انه لو امكن
عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه مواز لهما فاذا اميل الخط المتناهي من الموازاة
الى المسامتة لزم ان يكون مسافة المسامتات في الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد مع كون
الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطاء هذا خلف **وفيه** انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا
**المقصد الثامن والعشرون** في ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي
البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة
الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد مع استحالة ذلك التقدم نظرا ان الخط المتحرك
كان موازيا لهما المجرد المتحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كلا منهما معا **واري**
تسمية هذا البرهان ببرهان المعية وخدشه فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي انتهى **واقول**
بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع **وفيه** ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط
مع تحرك دايرة مكابرة **المقصد التاسع والعشرون** في برهان جعله صاحب الحواشي الفخرية من الاستدلال
على السابق **واري** جعله علحدة وتسميته ببرهان الطفرة **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

متناه مستقيما وعن جنبيه كرتين بعد مركز احديهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين مقاطعا لذلك الخط على زوايا قوايم ويخرج ذلك الخط الواصل الى الجهتين الى نهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متشابهتين قدرا مع اختلاف الجهة وتحركهما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ويصير تقاطع الخارج من مركز القريبة مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعد بين هاتين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين فى زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريبة كان دائما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة **وخدشه** فخر الافاضل بان موازاة الخطين انما يتصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية فى زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض المستدل ليس الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور امر محسوس لا يمكن ان ينكره الاسوفسطائى وذلك موقوف على قطع المسافة الغير المتناهية وفيه المطلوب **المقصد الثلثون** فى برهان ذكره شارح الهياكل **واخرى** ان يسمى ببرهان تلاقى المتوازيين **وتقريره** انا اذا فرضنا خطا غير متناه ثم فرضنا دايرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على قوائم ثم حركنا الدائرة ربع الدور فلا بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازى فاما ان ينفصل بتلك الحركة عن الخط الغير المتناهى او لا ينفصل فعلى الاول يلزم تلاقى المتوازيين وتوازى المتقاطعين وعلى الثانى يلزم التناهى لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية فى زمان متناه **وخدشه** بعضهم بانا نختار الشق الثانى ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهى مسافة غير متناهية فى زمان متناه والمحال انما هو قطع المتناهى كذلك **وقد** مر ما له وما عليه فتذكر **المقصد الحادى والثلثون** فى برهان اورده السيد السمرقندى فى حواشى شرح الهياكل **وارى** تسميته ببرهان حصر ما لا ينحصر **وتقريره** انه لو امكن وجود اللاتناهى لامكن ان يخرج من مبدء واحد كنقطة آ خط غير متناه وهو خط آر الغير المتناهى من جهة ر ولنفصل من طرف المبدء من الخط المذكور آب ونرسم عليه مثلثا متساوى الاضلاع كما برهن عليه اقليدس وهو مثلث آب ج ونصل بين نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة فى خط آب بخطوط يكون كل منها وترا لزاوية ج ب د المنفرجة فيكون ج د اعظم من ب د وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج ه اعظم من ب ه لكون الاول موترة للزاوية المنفرجة والثانى للحادة كما تشهد به المقدمات الهندسية فلو كان اب غير متناه كان الانفراج بين ج د والخط الغير المتناهى غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهى مع كونه محصورا بين حاصرين **وفيه** ما سيجىء فى البرهان السلمى منعا فانتظره مفتشا **وقال** فخر الافاضل يكفى اخراج عمود على نقطة آ وهو عمود

ف المقصد الثلثون فى برهان تلاقى المتوازيين

ف المقصد الحادى والثلثون فى برهان حصر ما لا ينحصر



آج فنقول يمكن وصل خطوط بين رأس العمود وكل نقطة من النقاط الغير المتناهية ويكون كل منها وترا للقائمة و نسوق البرهان وهو اختصر انتهى **المقصد الثانى والثلثون** فى برهان استخرجته وسميته ببرهان الوصل وهو قريب من برهان الاشتمال **وتقريره** انه لو امكن لاتناهى الابعاد لامكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا فى جهتيه او فى احديهما ونفرض بعدا آخر متناهيا كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة فى خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحدود الغير المتناهية بالفعل فى المتناهى هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان حركة القطرين وهو انا فرضنا كرتين قطر احدهما المسمى بآب غير متناه فى جهتيه وقطر آخر المسمى ببر متناه الى المحيط غير متجاوز عنه وفرضنا ان حركتهما مساوية جهة وقدرا سرعة وبطوءا وزمانا وحركناهما فيلزم ان يقطع بر مسافة متناهية فى زمان متناه كالساعة مثلا وفى ذلك الزمان يقطع آب بمثل تلك الحركة مسافة غير متناهية هذا خلف **المقصد الرابع والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان التنصيف وهو انه لو كان بعد ما او عدد ما غير متناه بالفعل لقبل التنصيف لامحالة لان كل كم فهو يقبل القسمة لذاته كما تقرر لكن لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور والالم يبق كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه **المقصد السادس والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان عروض العدد وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية فلا يخلو اما ان يعرضها من حيث هى هى عددا ولم يعرض لا سبيل الى الثانى لما تقرر عندهم من ان كل ما وجد فى الخارج ينتزع عنه العدد ولا سبيل الى الاول فانه لو عرض له عدد لم يبق لا تيفيا فلا سبيل الى وجود الغير المتناهى **فان قلت** لعل عروض العدد يكون من خواص المتناهى **قلت** هب انه كذلك لكن الجمهور اطبقوا على عروض العدد لكل ما وجد كما لا تخفى على من طالع كلماتهم **المقصد السابع والثلثون** فى البرهان المسمى بنسج العنكبوت وهو الذى يسمونه بالسلمى وفيه فصلان **الاول** فى تقريره المشهور المنقول عن قدماء الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه لامكن وجود غير المتناهى محصورا بين الحاصرين وصحة نقيض التالى تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهى لامكن وجود ساقى مثلث خرجا من مبدء ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد الانفراج بزيادة الساقين والساقان اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهى بين البعدين حاصرين وهما الساقان هذا محال **واعترض** عليه رئيس الصناعة فى الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد غير متناه بين الخطين غاية ما فى الباب ان يكون التزائد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر

متناه والزايد على المتناهي بقدر متناه متناه وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان اشتهى احد بيان انه لا بد من بعد غير متناه فليفرض على الخطين الذاهبين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين ونصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخطين في زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما كان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زايدا على البعد الاصل بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف انتهى **وخدشه** العلامة الرازي في المحاكمات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان اللازم ليس الا وجود الزيادات الغير المتناهية متساوية لا وجود بعد يشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضا** فاما ان يثبت بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يثبت فان ثبت كان ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد يزيد المقدار فلما ازداد الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يبين الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر يزيد عليه بقدر ثم ابعادا آخر متزايدة بذلك القدر فكلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتداد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث فرضت الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية على البعد الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد لكنها نسبة غير المتناهي الى المتناهي هذا اذا كانت الزيادات متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف لان النسبة لا تكون محفوظة انتهى كلامه **ويرد عليه** من وجوه احدها ما اقول ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور ظاهر فانه اخذ فيه مقدمة وهي ان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه ومن العلوم ان مجموع الزيادات الغير المتناهية ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده في بعد متناه وذلك ما اراده **نعم** للمناقش ان يناقش في هذه المقدمة لكنه امر آخر غير ورود المنع السابق فالقول بانه غير ساقط ساقط **وثانيها ما اقول** ايضا ان الزيادات المقدارية اذا كانت متناقصة لا يكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به الامام الرازي في شرح الاشارات **وقال** المحقق الدواني في بحث انقسام الجسم من حواشي شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى **ورده** الصدر المعاصر له في حواشيه الجديدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقدار جميعها غير متناه وبين ثم صرح العلامة الجرجاني في حواشيه على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يمتنع ان يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفعل والا لزم ان يكون مقداره غير متناه وسيصرح الشارح بذلك ايضا وكيف يتصور ان يكون

المقادير الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناه والمتناقصة لا يكون مقدارها غير متناه والتنوير الذي ذكره في بيان ذلك سهو نشأ
من اشتراك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على معنيين احدهما ما لا ينتهي الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل
كما حقق في موضعه والثاني ما يكون بحيث اي جملة اخذت وجدت فاضلا عليها والكلام ههنا في الغير المتناهي بالمعنى الثاني واجزاء
الذراع غير متناهية بهذا المعنى بل هي غير متناهية بالمعنى الاول وبين المعنيين بون بعيد انتهى كلامه **وتبعه** في هذا الرد سمية في شرح
هداية الحكمة **وفيه** وهن ظاهر على ما افاده المحقق في جديدته وتبعه بحر العلوم رح في حواشي شرح هداية الحكمة فان الضرورة قاضية بان
الاجزاء التحليلية شانها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحجم حتى لو قال احد ان الذراع بعد الكسر صار ازيد وانقص
مما كان اولا ينسب الى السفه كيف لا والاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة يزيد بها الحجم كما اذا كانت بالفعل فكذا الاجزاء
المتناقصة لا يزيد بها الحجم بالقوة كانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحليلية والتركيبية سواسية في افادة الحجم وان شئت زيادة
التوضيح فاستمع انا اذا جزينا المقدار الى اقسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جمعناها يزيد المقدار على ما كان
لان حجمها لا يكون الا بضم بعضها الى البعض فاذا نضم الذراع الى ذراع حصل ذراعان واذا انضم معه ثالث حصلت ثلثة اذرع وهكذا
فيحصل بضمها مقدار غير متناه وكذا اذا كانت متزايدة بالطريق الاولى واما اذا كانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا
النصف ثم نصفنا نصف النصف الى غير النهاية فجمعها ليس بان يجمع نصف نصف النصف الى نصف النصف ويجمع نصف النصف
الى النصف حتى يزيد المقدار بل طريق جمعها ان يجمع نصف نصف نصف النصف مثلا الى مثله ثم يجمع نصف النصف مع عديله ثم يجمع النصف
مع قرينه فلا يحصل منه الا مقدار واحد **فظهر** ان قول المحاكم لانها زيادات مقدارية كلما تزداد يزداد المقدار الخ غير صحيح **وثالثها**
ان ما ذكره من توجيه كلام الشيخ غير مفيد فان غاية ما لزم من ذلك زيادة البعد بغير نهاية لا وجود البعد الزائد بغير نهاية بين الخطين
وذلك هو المستحيل والعجب انه بعد ما اورد مثل هذا الايراد على الشيخ كيف غفل عن انه يتوجه على ما حققه مع انه في غاية الظهور كذا ذكره
فخر الافاضل[٣] **ورابعها** ان النظام من المعتزلة ذهب الى ان الاجزاء الغير المتناهية موجودة بالفعل في كل جسم فاستدلوا على
ابطاله ببرهان التناسب وهو انا نا خذ اجزاء متناهية من جسم مجموعها يكون جسما مع كونه مركبا من اجزاء متناهية ثم نقول ازدياد
الحجم وانتقاصه ليس الا بازدياد الاجزاء وانتقاصها فيجب ان يكون نسبة حجم الجسم المذكور الى احجام الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها
ولما كان نسبة حجمه الى احجامها نسبة المتناهي الى المتناهي وجب ان يكون نسبة الاجزاء ايضا كذلك **و**اورد عليه بان كون
نسبة ازدياد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولى من النسب المقدارية فيجوز ان تكون له نسبة صمية والثانية من
العددية فهما لا يتماثلان اذا عرفت هذا فنقول مثل هذا الايراد الوارد على برهان التناسب يرد ههنا ايضا بان يقال لا نسلم
كون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد مثل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات والاول من النسب المقدارية والثاني من النسب العددية
يجوز ان يكون لعدد الى عدد نسبة لا توجد بين المقادير كما برهن عليه في الهندسة **ودفعه** فخر الافاضل[٤] بان هذا لا يتوجه على الحكم
لان كل عدد في الصورة المذكورة له مقدار وقد فرض الزيادات متساوية كما ذكره فتكون النسبة المقدارية ههنا كالنسبة العددية
بالضرورة **وخامسها** ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هداية الحكمة بقوله بقي في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي
على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات
الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات
متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد انتهى **ودفعه**

[١] [illegible] ١٢
[٢] [illegible] ١٢ منه سلمه
[٣] اى مولانا عبد العلى ١٢ منه سلمه
[٤] اى السيد فخر الدين ١٢ منه سلمه
[٥] اى السيد فخر الدين ١٢ منه سلمه
[٦] [illegible] ١٢ منه سلمه

احسن المحققين فی حواشیه بقوله لم یبق فی کلامه نظر لو صور کلامه حسب ما صورناه سابقا من ان الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل
فی خطوط عرضیة غیر متناهیة کذلک لا تتصور الا لو قوعها فی خط غیر متناه بالفعل فان الخطوط الغیر المتناهیة لا یتصور خروجها من
مرتبة متناهیة من الخطین ای مرتبة کانت من التناهی فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غیر متناهیة فیها فیکون بعض الخطوط غیر متناه
بالفعل و لا بد من تحقق زیادات غیر متناه فیها انتهی **اقول** بل النظر فی کلامه باق والتصویر المذکور غیر صحیح فان وجود الزیادات
الغیر المتناهیة بالفعل لا یتوقف علی ان یوجد خط واحد عرضی غیر متناه بالفعل کما حسبه فی التصویر بل کل خط من الخطوط العرضیة متناه
لکن لما وجدت الخطوط کلها بحیث لم یبق واحد منها حکم بوجود الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل کما لا یخفی **وسادسها** ما
**اقول** انا سلمنا ان نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد کنسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات لکنه لا یلزم منه وجود ما زاد
فان الزیادات الغیر المتناهیة من حیث هی غیر متناهیة لا یعرض منها عدد من الاعداد کما م تحقیقه فلا یلزم تحافظ النسبة هناک

**الفصل الثانی** فی تقریرات البرهان السلمی علی الوجه الآخر **اعلم** انه لما کان یرد علی التقریر المشهور المنع المذکور ورود ابینا تصدی اولوا
عنه وقرروه بوجه آخر فمنهم من لخصه تلخیصا شافیا ومنهم من طوله تطویلا کافیا **فقرره** رئیس الصناعة بتمهید مقدمات حیث قال
فی الاشارات یجب ان یکون محققا عندک انه لا یمتد بعد فی ملاء او خلاء ان جاز وجوده الی غیر النهایة والا فمن الجائز ان یفرض امتدادان
غیر متناهیین عن مبدء واحد ولا یزال البعد بینهما تتزاید ومن الجائز ان یفرض فی ما بینهما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات و
من الجائز ان یفرض هذه الابعاد الی غیر النهایة فیکون هناک امکان زیادات علی اول تفاوت یفرض بغیر نهایة ولان کل زیادة
یوجد فانها مع المزید علیه قد یوجد فی بعد واحد واتیة زیادات امکنت فیمکن ان یکون هناک بعد یشتمل علی جمیع ذلک الممکن والا فیکون
امکان وقوع الابعاد الی حد لیس للزاید علیه امکان فیکون انما یمکن وجود المشتمل علی محدود ومن جملة غیر المحدود **قال** الامام الرازی
فی شرح هذه المسألة ای مسألة تناهی الابعاد مبنیة علی اربع مقدمات الاولی ان الابعاد الغیر المتناهیة لو لم تکن ممتنعة یصح ان یخرج
من نقطة واحدة امتدادان غیر متناهیین لا یزال البعد بینهما تتزاید کساقی مثلث یمتدان الی غیر النهایة الثانیة انه یجوز ان توخذ
بینهما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات مثلا یکون البعد الاول ذراعا والثانی زایدا علیه بنصف ذراع والثالث زائدا علیه
ایضا بنصف ذراع وهلم جرا و ینبغی ان یکون الزیادات بقدر واحد لیصیر البعد المتزاید بینهما المشتمل علی تلک الزیادات غیر متناه
فی الطول الا تری انا اذا انصفنا خطا وجعلنا احد نصفیه اصلا وزدنا علیه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقی وهلم جرا الی
غیر النهایة وهذا غیر ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال کل مقدار للانقسامات الغیر المتناهیة کانت الزیادات التی یمکن ضمها الی الاصل
غیر متناهیة والاصل تتزاید لا الی نهایة مع انه لا ینتهی الی مساواة الخط الاول المنصف فعلم ان هذه الزیادات اذا کانت تتناقص
لا یلزم کونها غیر متناهیة ان یصیر المزید علیه غیر متناه واما اذا کانت بقدر واحد او کانت تتزاید فالمطلوب حاصل ولما کان
المثل موجودا فی الزاید اختار الشیخ المثل الذی لا ینافی حصول الزاید الثالثة انه یجوز ان یفرض بین الامتدادین هذه الابعاد المتزایدة
بقدر واحد الی غیر النهایة فیکون هناک امکان زیادات علی اول تفاوت یفرض بغیر نهایة الرابعة ان کل زیادة یوجد فانها
مع المزید علیه قد توجد فی بعد واحد وکل بعد اخذته وجدت جمیع الزیادات التی دونه موجودة فیه ولنرجع الی المتن فنقول انما
قید الخلاء فی صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع الوجود لا یصح الوصف بکونه متناهیا بل یصح ان یقال لو ثبت
وجوده لکان متناهیا وقوله والا فمن الجائز الخ بیان للمقدمة الاولی وقوله ومن الجائز ان یفرض فی ما بینهما الخ اشارة الی
المقدمة الثانیة وقوله ومن الجائز ان یفرض الخ اشارة الی المقدمة الثالثة وقوله ولان کل زیادة الخ اشارة الی المقدمة الرابعة وقوله

وانه زيادات امكنت الخ شروع في الحجة ومعناه كل واحد من الزيادات ممكن وجودها فانما يمكن ان يشتمل عليها بعد ويتبين هذه القضية
بقوله والا فيكون امكان الخ انتهى كلامه وفيه كلام من وجوه احدها ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات بقوله فيه نظر
لان الخط والمكان قابلا للقسمة لا الى نهاية لكن خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل محال ولو فرض خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل
كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا
كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين الحاصرين انتهى اقول فيه خطاء ظاهر لما مر من
ان جميع الزيادات المتناقصة لا يحصل المقدار غير متناه وثانيها ما اقول ان الزيادات المتناقصة وان لم تفد اللاتناهي
كما مر تحقيقه لكنها ههنا تفيده بالضرورة وذلك لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثاني زايدا
عليه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة يشتمل هذا البعد على البعد الاصل ايضا كما هو المفروض فيكون البعد الثاني ثلثة ارباع ثم
اذا جعلنا البعد الثالث زايدا عليه بقدر نصف نصف النصف وهو مشتمل على ما تحته ايضا فيكون بقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا
فكل بعد مشتمل على ما تحته مع شيء زايد ولو كانت الزيادة على سبيل التناقص فاذا ذهبت الزيادات المتناقصة الى غير
النهاية لزم بالمقدمات الممهدة ما لزم على تقدير التساوي والسر فيه ان الاجزاء المتناقصة المقدارية اذا جمعتها لا يكون
جمعها الا بتداخل بعضها في بعض فلا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما مر وههنا زيادات على سبيل التناقص وكل بعد زايد على ما تحته
فليس هو مجرد الزيادة المتناقصة بل مع ما تحته فالجمع ههنا يفيد اللاتناهي فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق وثالثها ما اورده المحقق الطوسي
في شرحه بقوله يحتمل ان يكون قوله وانه زيادات امكنت متعلقا بمقدمة رابعة اي وانه زيادات امكنت اذا اخذت معها فانها ايضا
تكون موجودة مع المزيد عليه وقوله فيمكن ان يكون هناك بعد الخ قضية معللة بقوله ولان كل زيادة الخ فيكون هذا الفاء جوابا لذلك
اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على جميع
الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان معلل ولا لايراد لفظ ان وجه
انتهى كلامه ثم قال الامام وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد يشتمل على زيادات غير متناهية او لا
يكون والثاني باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه آخر او لا يوجد والاول يوجب انقطاعهما مع فرض
اللاتناهي والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادات الا وهي حاصلة في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى
صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق على المجموع انه حصل في بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد يشتمل على
الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلاتناهي الابعاد يؤدي الى اقسام كلها باطلة
وجميع هذه المقدمات بينة الا مقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل
حاصلا في بعد فان للمطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن اثباتها بالبرهان استتم البرهان والا سقط انتهى وخدشه
المحقق الطوسي بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع
يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله وانه زيادات امكنت غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من
تفسيره المذكور مقدمة غير جلية واما على الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع في بعد وكان مجموع
الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد انتهى وفيه ما اورده العلامة الشيرازي في المحاكمات من انه ان
اراد بالمجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناه في بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد به مطلق

المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد والفرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن الامع فرض تناهي الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليلكم مبني على مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يؤدي الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا نقول اما ان يكون بعد يشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان مشتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد يشتمل على الجميع كان في تلك الزيادات بعد غير يشتمل عليه الذي هو غير يشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور مؤيد لهذه الحجة انتهى كلامه

**تقرير آخر** قال العلامة الرازي في المحاكمات الحق في هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية جاز ان يوجد امتدادان غير متناهيين خارجان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلابد ان يوجد بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد يشتمل على تلك الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن زيادات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا وايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن في زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن الزيادات زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود بعد يشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين انه محال انتهى **وفيه** خدشات من وجوه **الاول** انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه وكل زيادة في بعد متناه كذا اورده فخر الافاضل **والثاني** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد لا انه غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد بنسبة عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور ولا يلزم من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد **والثالث** ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية باجمعها غير موجه اذ لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد دونه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي تحت البعد الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناه والناقص عن الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهي **ورده** فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناه محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول وما دونه غير متناه ايضا وهذا ما نشأ الا من فرض اللاتناهي فهو مؤيد لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم **اقول** بل هو مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناه في سلسلة الابعاد الذي عليه مدار تقرير المحاكم بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

ای العلامة قطب الدین سلمه

ای السید فخر الدین سلمه

ای السید فخر الدین سلمه

كون ما دونه من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذ لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف عليه اذا بطل بطل الموقوف عليه
**ثم اقول** العقل يجزم في قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين فيجزم في عكس نقيضه وهو كلما كان محصورا بين
الحاصرين لم يكن غير متناه ومن المعلوم ان الابعاد بين الخطين الممتدين لا الى نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه فانعكس
الدليل وانقلب المدعى **تقرير آخر** قال ملازاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنه
المنع الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض فيه ابعاد غير متناهية بحسب
العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على
الخطين لنقطتين متساويتي البعد عنه كنقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آب آج
حتى يكون آب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما النقطتين اخريين متساويتي
البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدها عن ب ج كبعدي ب ج عن آ يكون كل من ضلعي آ د آ ه ذراعين
حتى لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع مثلث
آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط
ح ط ي ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد
الاصل والذي بعده اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط
البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد
مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه

البعد الاصل — البعد الاول — البعد الثاني — البعد الثالث — البعد الرابع — البعد الخامس — البعد السادس
آ ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س

مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع وقس عليه فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد
الاصل الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد المشتملة على تلك الزيادات
والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير
عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث
مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد
الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول لو امتد الخطان الخارجان من مبدء
واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم
المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
غير متناه وذلك ما اردناه **وفيه** ايضا نظر من وجهين **الاول** في قوله في المقدمة الثالثة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد
بعد الخ فان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد لا يلزم منه تناهي الابعاد لجواز ان يكون ذلك لعدم التناهي بمعنى لا تقفي
فلا فوق هناك لا لانتهائها بحسب العدد ولا بد لنفي ذلك من دليل **والثاني** انه اذا اراد بقوله كل جملة في المقدمة الثالثة
ان اراد به ان كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في بعد فمسلم لكن لا يلزم منه وجود بعد مشتمل على الجملة الغير المتناهية
وان اراد كل جملة متناهية كانت او غير متناهية فممنوع بل هو عين النزاع ولو ثبت هذا لكفى مؤنة تمهيد المقدمات **فان قلت**

٧ [illegible] ١٢ منه سلمه

٢ معناه ان الثالث مشتمل على كل من الاول والثاني وعلى قدر زيادة على كل منهما فاندفع ما اورد عليه الفاضل مصلح الدين اللاري من ان فيه سهوا لان البعد الثالث لا يجوز ان يشتمل على البعدين اللذين تحته وعلى زيادتهما بل هو مشتمل على البعد الثاني وزيادة ١٢ منه سلمه

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات في بعد ثبت ان مجموعها ايضا في بعد **قلت** كلا فان حكم الكل الافرادي لا يلزم ان يجري على الكل المجموعي الا ترى انه يجوز ان يقال هذا الرغيف يشبع كل انسان ولا يصح ان يقال هذا الرغيف يشبع جميع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجيلاني في حواشي شرح الهداية للميبذي لدفع هذا الايراد اعلم ان ضابطة معرفة كون حكم الكل مخالفا لحكم الكل الافرادي في بعض المواضع ومتحدا في بعض المواضع هي انه لو حكم على الفرد على جميع تقادير وجوده اي سواء كان معه فرد آخر اولا فح لا تفاوت في الحكم بين الكل الافرادي والكل المجموعي مثلا اذا قلنا هذا الفرد من الممكن محتاج الى العلة ففي هذه الصورة لا يختلف الحكم سواء اعتبر معه فرد آخر من الممكن اولا فحكم الكل الافرادي والمجموعي واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده دون البعض يختلف حكم الكل المجموعي والافرادي كقولنا كل انسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار فان حكم الكل المجموعي يخالف الكل الافرادي اذا عرفت هذا فنقول المقدمة الثالثة وهي ان كل جملة من الزيادات سواء كانت معها جملة اخرى من الزيادات اولا يكون في بعد الثبة والا يلزم التناهي لا دخل في هذا الحكم لخصوصية جملة دون جملة لان الحكم بكون جملة معينة مثلا في بعد يكون على جميع تقادير وجودها سواء كانت معها جملة اخرى ام لا ولما كان الحكم على جميع تقادير وجود تلك الجملة فلا تفاوت بين حكم الكل الافرادي والكل المجموعي فلا بد ان يكون الكل المجموعي ايضا في بعد انتهى ملخصا **اقول** هذا مع كونه مذكورا في قبسات الباقر سخيف جدا لان الحكم على جميع تقادير شيء امر والحكم على المجموع امر آخر فلا يلزم من الحكم على جميع تقادير الشيء الحكم على المجموع كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **تقرير آخر** اورده محقق الصناعة في كتاب الايماضات وجعله اوفى وهو ان نفرض ساقا مثلث ذهبا لا الى نهاية ونفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية والابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا جرم يكون هو آخر الابعاد الانفراجية هذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين الحاصرين **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة على تقرير المحاكم وتقرير ملا زاده واردة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل **تقرير آخر** قال الشيخ المقتول في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي لكن ساقان خرجا من مبدء واحد ذاهبان الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اكبر كان امكان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه لعدم نهاية الانفراج فينحصر البعد الغير المتناهي بين حاصرين وهما الساقان وهو محال **قال** ابن مكونه في شرحه بعد ما قرره على الوجه التفصيلي المشهور عندهم وعندي ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجماليا اوضح واظهر من هذا التفصيلي انتهى **اقول** لا يخفى انه مجرد ادعاء فان الوضاحة انما هو في التفصيلي والاجمال مخل في المرام وان كان المراد انه لا يرد عليه الايرادات الواردة على التفصيلي فهو غير صحيح فان الايرادات الواردة على التقارير التفصيلية كلها واردة عليه فاي ظهور فيه **بل** كل من تقارير هذا البرهان لا يخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان اطالوا الاذيال لا ثبات لكنه لم يثبت ولن يصلح العطار ما افسده الدهر ولذا سميته ببرهان نسج العنكبوت بل هو اوهن من نسج العنكبوت **تقرير آخر** افاده استاذ اساتذة الهند في حاشيته على شرح الهداية الصدري وهو ان الخطين اذا امتدا فلا شبهة في انبساط العرض في كل موضع فرض

ولا شبهة ایضا فی ان الانبساط بحسب ازدیاد الامتدادین واذ ہما امتدا الی عدیم النہایة فانبساط السطح کذلک مع انہ سطح محصور بین حاصرین فیلزم الخلف **وانت تعلم** ان مایرد علی التقاریر السابقة وارد علیہ ایضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطین مسلم لکن وجود عرض غیر متناہ بالفعل غیر مسلم کما مر **تقریر آخر** قال العلامة الجرجانی قدس سرہ فی حواشی شرح حکمة العین بعد ما ذکر التقریر التفصیلی والذی یختلج فی خاطری الفاتر وذہنی الکلیل انہ لا حاجة الی ہذا التکلف والتطویل بل یکفی ان یقال عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد مساو لعدد الزیادات والابعاد المشتملة علیہا فاذا کانا غیر متناہیین کان عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد کذلک بالضرورة فلا حاجة الی التساوی ایضا لا یقال لیست الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذکرتم لانا نقول امثال الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی کل مرتبة قطعا وحکم الامثال فی المقدار حکمہا البتة انتہی کلامہ **اقول** ہذا التقریر ایضا کاخواتہ قاصر عن افادة اصل المرام فانہ لا یلزم منہ الا مساواة عدد الزیادات لعدد الابعاد ووجود بعد معین مشتمل علی جمیع تلک الزیادة بل غایة ما یلزم منہ ان کل مرتبة من مراتب الزیادات بازائہا مرتبة من مراتب الابعاد کما لا یخفی علی ان الزیادات الغیر المتناہیة من حیث ہی غیر متناہیة لا یعرضہا عدد کما مر غیر مرة فمساواة النسبة لا تجدی ہناک شیئا **تقریر آخر** قال الفاضل اللاری فی حواشی شرح الہدایة للمیبدی یمکن ان یجری الدلیل علی وجہ لا یکون علیہ غبار فاقول لو امکنت الابعاد الغیر المتناہیة لجاز خروج خطین علی ہیئة ساقی المثلث کما مر ویمکن ان یفرض بینہما ابعاد متزائدة بالفعل لا کالعدد کما ظن الشیخ فان العدد غیر متناہ بمعنی انہ لا یقف فی مرتبة واللاتناہی ہہنا بالفعل ولا شک ان کل بعد من تلک الابعاد الغیر المتناہیة زاید علی البعد الذی تحتہ فنفرض ذہاب ذلک الخط من مبدء فرضناہ الی غیر النہایة من مسافة بین الخطین ونفرض انہ فی کل مرتبة متصل بہ زیادة حتی ینطبق مع بعد کان فی تلک المرتبة فلو ذہب الی غیر النہایة لانضم الیہ زیادات غیر متناہیة لکل منہا مقدار فانضم الیہا مقادیر غیر متناہیة فیصیر ذلک الخط مشتملا علی مقادیر غیر متناہیة بالفعل المشتمل علی ابعاد غیر متناہیة بالفعل غیر متناہ بالفعل مع کونہ محصورا بین الحاصرین انتہی **وانت تعلم** انہ ایضا لا یخلو عن غبار فان انضمام المقادیر والزیادات الغیر المتناہیة لا یستلزم وجود بعد مشخص مشتمل علیہا وما علیہ مدار التقاریر واذ لیس فلیس **تقریر آخر** ذکرہ بعض الاعلام وہو ان نفرض من مقطع کل خط عرضی مع احد الضلعین خطا موازیا للضلع الآخر فتحدث متوازیات غیر متناہیة تفرز سطوحا غیر متناہیة العدد فی العرض واذا انضم الی مقدار سطحی معین سطوح متناہیة العرض غیر متناہیة العدد فی العرض وجب عدم تناہی عرض الجملة لکن العرض محصور بین الحاصرین **ثم قال** ولا یخفی ان ہذا الوجہ انما یتم لو جعلت زاویة الخطین المارین الی غیر النہایة حادة حتی یکون کل عمود یقوم علی الموازیات منقطعا بالضلع الآخر فیلزم انحصار ما لا یتناہی بین الحاصرین واما اذا کانت قائمة فتکون الاعمدة العرضیة المذکورة موازیة للضلع الآخر فلا یلزم الانحصار ولا یتم الدلیل وفی المنفرجة اظہر انتہی وفیہ نظر من وجہین

له ای مولانا السید الشریف علیہ الرحمة ١٢ منہ سلمہ

مرزا جان رح ... نعوذ باللہ علی حسن التوارد ١٢ منہ سلمہ

ای المولوی مصلح الدین اللاری ... ١٢ منہ سلمہ

**الاول** ماذکره الفاضل اللبکنے وغیره من
محشی شرح الهدایة الصدری من ان الاستحالة فی
تقریر البرهان انما هو انحصار البعد العرضی الواقع فی مرتبة
عدم التناهی بین ساقی مثلث وهو لازم قطعا سواء کان الزاویة
حادة او قائمة او منفرجة فلا یصح حصرها فی الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع
الآخر انما یتحقق فی صورة الحادة ولا غرض به یتعلق فی لزوم الاستحالة کما لا یخفی
علی من له تخیل صحیح **والثانی** ما اورده العلامة الشیرازی فی شرح هدایة الحکمة بانا
لا نسلم وجود سطح غیر متناه فی العرض وان فرضنا الزاویة حادة وانما یلزم ذلک لو وجد بین
الضلعین وترتیب علے جمیع تلک السطوح وهو غیر ممکن اذ کل م تریفرض فقد انتهی فی احدی جهتیه الی مبدء
خط من الخطوط الموازیة ولا محالة یکون فوق ذلک الخط الوتری خطوط غیر متناهیة من تلک الموازیات لا یلاقی
شیئا منها ولا من السطوح الواقعة بینها کما لا یخفی **وقال** احسن المحققین فی حواشیه اقول هذا التقریر یلسلی ایضا
سو صح للمرام وانکان احسن التقریر هو الذی ذکرناه سابقا وفی هذا غایة الایضاح والافضاء الی المطلوب اعنی وجود السطح الغیر
المتناهی بالفعل بین حاصرین فان السطح الغیر المتناهی بالفعل اذا کان موجودا فیمکن وجود الخطین الخارجین المحیطین بالزاویة
بالفعل وکذا الخطوط العرضیة الغیر المتناهیة یمکن کذلک ویمکن الخطوط المتوازیة الغیر المتناهیة المفرزة للسطوح المساویة الغیر
المتناهیة فی العدد کذلک والامکان مصحح للفعلیة فاذا انضم الی مقدار سطحی بعینه سطوح مساویة له متساویة العرض غیر متناهیة
العدد وجب عدم تناهی الجملة بالفعل وح لیسقط ما قال الشارح انتهی **اقول** لا یسقط ما قاله الشارح ابدا ولو صلحه مصلح فان وجود
عدم تناهی الجملة بسبب انضمام السطوح الغیر المتناهیة غیر مستنکر عند احد لکنه غیر المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعینه غیر
متناه بین حاصرین وهو غیر ثابت کما لا یخفی علی من دقق النظر وتامل باسعان الفکر **تقریر آخر** ذکره احسن المحققین وفتح علیه و
هو الذی اشار الیه فی الکلام السابق فقال ان الخطین المحیطین بالزاویة علی النهج المذکور اذا کانا غیر متناهیین بالفعل یمکن ان
تفرض خطوط عرضیة غیر متناهیة علی تینک الخطین بابعاد متساویة وح لابد ان یکون بعض من تلک الخطوط غیر متناه بالفعل فان ما ترتیب
المتناهیة من الخطین ای مرتبة کانت من التناهی لا یمکن منها خروج خطوط غیر متناهیة بابعاد متساویة فلابد من خروج بعض الخطوط
العرضیة من مرتبة عدم تناهی ولا شک ان الخط الخارج فی مرتبة عدم التناهی غیر متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع
والضلع غیر متناه بالفعل فالوتر کذلک ولعمری ان هذا البرهان والبرهان الترسی عندی صافیان عن کدورات المنوع انتهی
ملخصا **اقول** هذا ایضا مجرد دعوی فان کل مرتبة من مراتب الخطوط متناهیة ومع ذلک فالجملة غیر متناهیة ولا یجب
فی ذلک خروج خط غیر متناه بالفعل وکون الضلع غیر متناه بالفعل لا یوجب کون الوتر کذلک کما مر تحقیقه ولعمری ان هذا البرهان
والبرهان الترسی الذی سیاتی ذکره والبرهان التطبیق الذی مر تحریره کلها غیر صافیة عن المنوع واجوبتها لا تشفی ولا تغنی
عن جوع **تقریر آخر** قد تفرض زاویة الانفراج ثلثی قائمة لیکون لزوم المحال اظهر وذلک لانه اذا امتد الخطان کساقی مثلث
والزاویة بینهما بقدر ثلثی قائمة لزم ان یکون الزاویتان اللتان یحیط بهما الوتر کل منهما ثلثی قائمة اذ الساقان متساویان
فالزاویتان الحادثتان علی القاعدة متساویتان کما تقرر ذلک فی الشکل الخامس من اولی الاصول وقد ثبت فی

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة
اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين وح يتساوي الزوايا الثلث ويلزم منه تساوي الاضلاع لما ثبت في
الاصول ايضا ففرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة يوجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير
ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما **وفيه** انه على هذا ايضا لا يندفع
بالمنع السابق كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما يفرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين
قدر مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع وبمجرد هذا لا يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج
غير متناه كذا ذكره العلامة السنديلي في حواشي الشمس البازغة **وقال** العلامة الجونفوري في الشمس البازغة العقل ای المولوی محمد السراج [illegible] منه سلمہ
يحكم قطعا باللزوم قطعا بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج المتزايد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى
اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا يرتاب في
ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في
الانفراج لم يحتج الى لاتناهي السطح في الجهتين انتهى **وفيه** ما فيه **اما اولا** فلانه ان اراد بلاتناهي الانفراج لاتناهي جملة الانفراجات
فالملازمة مسلمة لكنه لا يستلزم كون انفراج معين غير متناه وكم من فرق بينهما وان اراد لاتناهي كل انفراج من مراتب
الانفراج فلزومه للاتناهي الابعاد غير مسلم بل هو عين النزاع ودعوى الضرورة غير مسموعة في ما يحتاج الى الدليل لا سيما
في هذا المبحث الوسيع الطويل **واما ثانيا** فبانه اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلا وفي جهة اخرى متناهيا لكن
لا بتناه معين بل بان يكون في جانب المبدء مثلا ذراع ثم يزداد في هذه الجهة كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين
المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحا للتنبيه على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **ومنهم** من فرض
تزايد الانفراج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزيد الانفراج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي
بين حاصرين انحصارا ظاهرا **ثم** سأل نفسه ان المحال انما يلزم من فرض لاتناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه
ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي لامكان الجائز استحالة الساقين على ذلك الوجه **واجاب** بانه اذا كانت الابعاد غير متناهية
في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهر فانا اذا قسمنا جسما مستديرا كالترس ستة اقسام متساوية وخرج
الخطوط الى غير النهاية ينقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين منها هما الساقان على الوجه المذكور لان زاويتهما ثلثا قائمة
فاذا فرضنا بعدا بينهما في اي موضع كان حدث زاويتان متساويتان من مثلث متساوي الساقين فيكون كل
من الزاويتين ثلثي قائمة فيكون مثلثا متساوي الاضلاع فقد ظهر ان كل انفراج بين الخطين انما هو بقدر امتدادهما فاما
ان يكون متناهيا لمجموع الستة متناه او يكون غير متناه فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين **وقال** العلامة الرازي ای مولانا قطب الدین الرازی [illegible]
في المحاكمات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة تفرض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون زواياها
متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت الخطوط الى غير النهاية وانقسم سعة العالم الى ستة اقسام فيلزم
الخلف انتهى **وقال** فخر الافاضل انا اقول على هذا الجواب يؤل البرهان السلمي الى الترسي مع ان كلا منهما برهان على حدة
كما هو المسطور في شرح المواقف والتجريد فالاوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلمي انما يجري في غير المتناهي في الجهات
او الجهتين انتهى **واقول** توقف هذا البرهان على عدم تناهي البعد فيما فوق جهة واحدة وان كان مشهورا في ما بينهم

حتى قال صاحب المواقف اعلم ان هذا الوجه يدل على بطلان عدم تناهي الابعاد من جميع الجهات ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية لم يتم ذلك انتهى ومثله في الشمس البازغة وغيره لكنه غير مرضي عندي فان اصل التقرير ليس الا انه لو امتد الخطان الى غير النهاية ومن المعلوم ان الانفراج يزداد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه لزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين فلزوم المحال انما مداره على امتداد الخطين الى لا نهاية وامتدادهما كذلك يكفي لعدم التناهي في جهة **فان قلت** لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تناهي الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في جهة العرض **قلت** مدار لزوم عدم تناهي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل بل يكون لزوم المحال على هذا التقدير اظهر كما لا يخفى فافهم هذا **ولقد اطنبنا** الكلام في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطنابا شافيا للعلك لا تجده في غير هذه الرسالة مما صنف سابقا فالحمد لله على انعامه حمدا وافيا **المقصد الثامن والثلثون** في برهان سماه صاحب المواقف سلميا **واري** تسميته ببرهان الاربعة المتناسبة وهو قريب من البرهان السلمي المذكور **وتقريره** انا نفرض ساقي مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا او انقص كما اذا انعكس فللانفراج الى الساقين نسبة مخصوصة بالغة ما بلغ فان الخطين مستقيمان فلا يتباعدان الا على نسق واحد فاذا امتدا عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتدا ثلثين كان ثلثة اذرع وعليه فقس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبته الى غير المتناهي وهو الامتداد الذاهب الى غير النهاية نسبة المتناهي هو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلها فيما بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه ايضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين كذا في شرح المواقف **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذاهب الى غير النهاية ليس كنسبة الانفراج الى الانفراج المعين في نظام الذهاب الى غير النهاية حتى يلزم مثل ما الزم بل هو كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ذهابهما الى غير النهاية وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق **المقصد التاسع والثلثون** في البرهان الترسي **وتقريره** على ما هو مشهور عندهم انه يمكن ان نقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام وكل زاوية منها ثلثا قايمة وتساوي الزوايا مع تساوي السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فنقول هذه الخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم

وتخرج الخطوط الى عدم النهاية الساقات يدل على تساوي هذه الانفراجات الواقعة في انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين

وان كان الاول يلزم تناهي سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو بمرات لا يفيد الا التناهي . لما كانت سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين الخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية هذا خلف والدليل على ان كلا من الزوايا ثلثا قايمة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط فالزاويتان الحادثتان عن الجنبين قايمتان او معادلتان لهما ويعلم منه ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب قوايم او مساوية لها وظاهر ان الاربع اذا قسمت على الست فلكل قسم منها ثلثا قايمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت

قال صاحب المواقف هذا البرهان لا تسمية له والتوضيح بالبرهان السلمي لان كل قسم من الستة كمثلث متساوي الاضلاع ١٢ منه

السطوح فلانه قد ثبت فی الخامس من اولی الاصول ان الزاویتین اللتین علی قاعدة المثلث المتساوی الساقین متساویتان
ولما کان الزاویة الحادثة عند المقطع ثلثا قایمة یکون کل من الزاویتان الحادثتین عند الوتر ایضا ثلثا قائمة لما ثبت فی
الشکل الثانی والعشرین من اولی الاصول ان الزوایا الثلث للمثلث مساویة لقائمتین لا ازید ولا انقص و لما ثبت
تساوی الزوایا الثلث ثبت تساوی المثلثات لما ثبت فی السادس والعشرین منها انه اذا ساوی زاویتان من ضلع
من مثلث زاویتین وضلعا من مثلث آخر ساوی المثلث للمثلث فیثبت تساوی المثلثات الستة بعضها لبعض والمثلث
لیس عبارة الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلثة فثبت تساوی السطوح الستة وذلک ما اردناه **وقد یثبت** تساوی
زاویتی الوتر لزاویة المقطع بانه لو لم یکن کل منهما ثلثا قائمة لکان کل منهما زایدا عنه او ناقصا عنه او احدهما ناقصا عنه
والثانی زایدا عنه والکل باطل اما الاول والثانی فلانه یلزم علی هذا ان یکون الزوایا الثلث للمثلث اکثر من قائمتین
او اقل وهو خلاف ما تقرر فی الثانی والعشرین واما الثالث فلانه قد ثبت فی الشکل التاسع عشر من اولی الاصول ان
الزاویة العظمی من المثلث یوتر الضلع الاطول فیلزم ان لا یبقی التساوی بین الساقین یکون احدهما اعظم والآخر اصغر هذا
خلف **ویمکن** اثبات المطلوب بوجه اخصر وهو انه ثبت فی الرابع من اولی الاصول انه اذا ساوی ضلعان وزاویة
من مثلث ضلعین وزاویة من مثلث آخر ساوی المثلث للمثلث ولما کان کل واحد من الساقین من کل من المثلثات
متساویة بالفرض والزوایا ایضا متساویة لکون کل منها ثلثی قایمة لزم تساوی المثلثات باسرها وذلک ما اردناه **ویمکن**
اثبات المطلوب بناء علی الاصول مع قطع النظر عن الاشکال بان یقال یمکن مرور الخط العدیم النهایة من الجانبین وکذا
خط آخر مقاطع له وکذا خط ثالث مقاطع لهما ومساواة الزوایا یعرف بتطبیق بعضها علی بعض **وقد یقرر** من غیر احتیاج
الی الستة وتحصیل الزوایا الست وابانة تساویها وغیر ذلک من التطویلات التی فی التقریر المشهور بان یقال لو تحقق البعد
الغیر المتناهی لامکن لنا اخراج متقاطعین علی نقطة فی ذلک البعد لا الی نهایة بالفعل فی الجانبین فتحصل اربع زوایا قوایم
بالبداهة فنقول ما بین کل خطین من السطح اما ان یکون متناهیا او غیر متناه علی الثانی یلزم حصر ما لا یتناهی بین الحاصرین
وعلی الاول یثبت المطلوب **ولا یخفی علیک** ما فی کل من تقاریره علی ما اوضحه بحر العلوم رح وغیره من ان السطح اذا
کان غیر متناه فی الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغیر المتناهی طوله وعرضه والخط المقاطع له علی قایمة الغیر المتناهی طوله وعرضه
الی سمت تلک الخطوط المتقاطعة علی المرکز فان کان المقصود فی الاستدلال ان السطوح المخصوصة بین کل ساقین متناه مجموعها
متناه فهذا القدر مسلم ولکن لا یلزم منه تناهی السطح لا فی الطول ولا فی العرض لانه لم یلزم منه التناهی فی الجوانب غایة ما لزم ان
کل دایرة تفرض قاطعة لتلک الخطوط محاطاتها متناهیة ولا یلزم منه تناهی السطح البتة ولو کفی هذا القدر فی اثبات التناهی
فی جهة من الجهات لما احتیج الی تحمل المسافة الطویلة من اثبات تساوی المثلثات والزوایا وغیر ذلک وان کان المقصود
ان الخطوط کلما امتدت حدثت فی کل مرتبة مثلث متساوی الاضلاع ویکون الوتر مساویا للضلع فاذا امتدت الی غیر النهایة
یکون هناک وتر فی کل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهیة للتساوی فالسطوح ایضا متساویة فهذا قریب
من البرهان السلمی بل کانه هو فیتوجه علیه المنع المتوجه علیه بل مع شیء زاید علیه وهو انه اذا صارت الخطوط غیر متناهیة
لا یمکن فرض الوتر هناک حتی یحدث مثلث کما لا یخفی **المقصد الاربعون** ما سنح للفاضل الشیرازی فی حواشی شرح حکمة العین
واری تسمیته ببرهان تحرک الخط وهو انه لو وجد خط غیر متناه فی جانب ولم یکن جوهریا فلا محالة یتحقق السطح غیر متناه فی جانب

ح نقول نفرض خطا آخر موازیا له فی ذلک السطح وکان البعد بینهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان یتحرک الخط المفروض ثانیا الی جانب المفروض اولا مع فرض بقاء موضعی الخطین فح یلزم ملاقاة الخطین لان المتوازیین لابد ان یتلاقیا عند المسامتة اذا اخرجا الی غیر النهایة واذا تلاقیا فلا یمکن تلاقیهما بنهایة الخطین لان المفروض ان لانهایة لهما فتعین ان یتلاقیا بوسطهما فیلزم ان یتحرک الخط الثانی فی الزمان المتناهی القصیر مسافة غیر متناهیة وذلک لان من مبدء الخطین الی موضع الملاقاة لکان مقدارا متناهیا واذا فصل من غیر المتناهی القدر المتناهی یبقی الغیر المتناهی **اقول** هذا قریب من برهان المسامتة فله ماله وعلیه ما علیه فتذکر **المقصد الحادی والاربعون** فی البرهان المنسوب الی الفارابی المعروف بالاسد الاخصر وهو انه اذا کان من کل احد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لاالی نهایة الا وهو کالواحد فی انه لیس یوجد الا ویوجد آخر وراءه ومن قبل کانت الآحاد اللامتناهیة باسرها یصدق علیها انها لاتدخل فی الوجود مالم یکن شیئ من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضیة بانه من این یوجد فی تلک السلسلة شیئ حتی یوجد شیئ مابعد کذا فی الاسفار **اقول** سخافته ظاهرة فان کل واحد من آحاد السلسلة وان صدق علیه انه لایوجد الا ویوجد وراءه آخر لفرض الترتب لکن لایلزم منه ان یکون حکم کل الآحاد کذلک حتی یقال انه لا وراء له فلا یوجد السلسلة فان من الاحکام ما یجری علی الکل الافرادی ولایجری علی الکل المجموعی **المقصد الثانی والاربعون** فی ماذکره رئیس الصناعة فی الشفا واری تسمیته برهان الوساطة المحضة وهو انه لو وجدت الامور الغیر المتناهیة المرتبة لزم ان یکون هناک اوساط بلا طرف فان کل واحد من الآحاد علی هذا التقدیر وسط بین سابقه ولاحقه لاالی نهایة فیلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضایف للطرف والمتضایفان متکافیان فی الوجود وفیه بحث علی ما اورده المحقق الدوانی فی انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحرکة الفلکیة السرمدیة اذ الموجود من الحرکة عندهم لیس الا التوسط کما حققوه ولیس لهذا الحرکة طرف الا بالاضافة فمثل ذلک یتحقق فی صورة التسلسل اذ کل واحد له اطراف اضافیة **واما ثانیا** وهو الحل انه ان ارید بالطرف مالا یکون وسطا بالاضافة الی شیئ اصلا فلا نسلم ان الوسط مضایف للطرف بهذا المعنی وان ارید بالطرف اعم من ذلک فذلک متحقق ههنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الی الطرف الذی لیس وسطا لازم للتسلسل بین الامور المرتبة بل یکاد یکون عینه فلا یتمشی الاستدلال به اذ هو لیس اجلی منه **واما رابعا** فالنقض بالنفوس المجردة فان الترتیب بینها ثابت وان لم یشعروا به کما حققنا من قبل فیلزم وجود الوسط بدون الطرف **المقصد الثالث والاربعون** فی برهان الوسط والطرف وهو ماقال رئیس الصناعة فی الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فلیس یمکن ان یکون لکل علة علة بغیر نهایة لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها فی القیاس الذی لبعضها الی البعض کانت علة العلة علة اولی مطلقة للامرین وکان للامرین نسبة المعلولیة الیها وان اختلفا فی ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغیر متوسط ولم یکن کذلک لاالاخیر ولا المتوسط لان المتوسط الذی هو العلة المماسة للمعلول علة لشیئ واحد فقط والمعلول لیس علة لشیئ ولکل واحد من الثلثة خاصة وکانت خاصة الطرف المعلول انه لیس علة لشیئ وخاصة الطرف الآخر انه علة للکل غیره وکانت خاصیة المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء کان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناهیا او ترتبا غیر متناه فانه

ان ترتب فی کثرة متناهیة کانت جملة عدد ما بین الطرفین کواسطة واحدة مشترکة فی خاصیة الواسطة بالقیاس الی الطرفین فیکون لکل واحد من الطرفین خاصیة وکذلک ان ترتب فی کثرة غیر متناهیة فلم یحصل الطرف کان جمیع غیر المتناهی فی خاصیة الوسطة لانک ای جملة اخذت کانت علة لوجود المعلول الاخیر وکانت معلولة اذ کل واحدة منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول کلما زدت فی الحصر والاخذ کان الحکم الی غیر النهایة باقیا فلیس یجوز ان یکون جملة علل موجودة ولیس فیها علة غیر معلولة وعلة اولی فان جمیع غیر المتناهی واسطة بلا طرف وهذا محال انتهی کلامه **قال** العلامة الشیرازی فی الاسفار هذا اسد البراهین فی هذا الباب انتهی **اقول** کیف یکون اسد وهو مخدوش بالایرادات الواردة علی ما قبله

**المقصد الرابع والاربعون فی برهان التضایف وتقریره** انه لو لم ینته سلسلة العلل والمعلولات الی علة محضة لا یکون معلولا لشیء لزم عدم تکافؤ المتضایفین واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان المعلول الاخیر یشتمل علی معلولیة محضة وکل مما فوقه علی علیة ومعلولیة فلو لم ینته الی ما هو علة محضة غیر معلول عما فوقه لزم فی الوجود معلولیة بلا علیة **وقد تقرر** بانه لو کان المتضایفان متکافئین لزم انتهاء السلسلة الی علة محضة لکن المقدم حق لان معنی التکافؤ بین الامرین انهما بحیث متی وجد احدهما فی الخارج او فی الذهن وجد الآخر واذا انتفی انتفی فکذا التالی حق **وبوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الی غیر النهایة لزم زیادة عدد المعلول علی عدد العلة لان کل علة فی السلسلة فهی معلولة علی ما هو المفروض ولیس کل ما هو معلول فیها علة کالمعلول الاخیر فزیادة عدد المعلول علی عدد العلة باطل ضرورة تضایف العلیة والمعلولیة **وبوجه آخر** ناخذ جملة من العلیات التی فی هذه السلسلة واخری من المعلولیات ثم نطبق بینهما فان زاد آحاد احدهما علی الاخری بطل تکافؤ العلیة والمعلولیة لان معنی التکافؤ ان یکون بازاء کل معلولیة علیة وبازاء کل علیة معلولیة وان لم یزد لزم فی الجانب الآخر علیة بلا معلولیة ضرورة ان فی جانب التناهی معلولیة بلا علیة وهو المعلول الآخر فیلزم التناهی علی تقدیر اللاتناهی هذا خلف **وبوجه آخر** تلک السلسلة ما عدا المعلول الاخیر علل غیر متناهیة باعتبار ومعلولات غیر متناهیة باعتبار وسلسلة المعلولیة من المعلول الاخیر وسلسلة العلیة من ما فوقه فاذا فرضنا تطبیق السلسلتین بحیث ینطبق کل معلول علی علة وجب ان یزید سلسلة المعلولیة علی سلسلة العلیة بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان کل علة لها معلول فلما لم تکن تلک الزیادة فی جانب المبدء والاوساط منتظمة فبالضرورة تکون فی جانب عدم النهایة فیلزم ان یوجد هناک معلول بدون علة وهو محال **ولا یخفی** علی الفطن ما فی هذا البرهان فان ما یقتضیه طباع التضایف هو ان یکون بازاء کل واحد منهما واحد من الآخر فی التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلک متحقق فی صورة التخلف فان ما یحاذی معلولیة المعلول الاخیر هو علیة علته وما یحاذی معلولیة هذه العلة هو علیة علیتها وهکذا الی غیر النهایة فلا یلزم تحقق المعلولیة بلا علیة تضایفها کما یتوهم فی بادی اللحاظ من اخذ علیة المرتبة الفوقانیة المضایفة لمعلولیة المعلول الاخیر مضایفا مع معلولیة تلک المرتبة **فان قلت** نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخیر معلول محض وما فوقه الی ما لا یتناهی علة ومعلول معا فتلزم زیادة المعلولیة **قلت** انما تلزم الزیادة باعتبار اخذ علیة ما فوق المعلول الاخیر مع معلولیته التی هی غیر مضایفة لها بل هی اجنبیة بالقیاس الیها والمضایف لعلیة کل علة انما هو معلولیة ما تحته وبهذا الاعتبار لا تلزم الزیادة اصلا ولزومها مع الاجنبی لا ینافی ما یقتضیه التضایف **فان قلت** لا شک ان التضایف یقتضی ان یتساوی المتضایفات فی العدد وههنا یلزم زیادة المعلولیة فی العدد بالضرورة فان فی المعلول الاخیر معلولیة محضة لیست بازائها علیة محضة **قلت** التساوی فی العدد انما یجب فی المتضایفات لا مع الاجنبی وههنا انما تلزم الزیادة اذا اعتبرت علیة کل علة مع معلولیته فبقیت المعلولیة المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علیة کل مع معلولیة ما تحته التی هی مضایفة لها

المقصد الرابع والاربعون فی برهان التضایف

لاتلزم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علية علة ومعلولية هذه العلة بازائها علية علتها وهكذا الى مالايتناهى فلازيادة ههنا
ولانقصان كذا حققه القاضى الكوفاموى فى شرح السلم وهو تحقيق حسن **وقال المحقق** الدوانى فى رسالة اثبات الواجب
اقول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل فى احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل فى الجانبين فقد يتوهم
عدم جريانه لان العلية والمعلولية ح غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية
من معلول معين وتصاعدنا فى علله الغير المتناهية فلابد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة فى هذه متكافئة ضرورة
ان العلة تضايف المعلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه **اقول** فيه بحث ظاهر فانه لايخلو اما ان يعتبر المضايف
مع معلولية كل معلول عليته او يعتبر علية عليته كما هو الحق فان كان الثانى فالتكافؤ موجود كما مر تحقيقه ولايحتاج الى وجود
علة محضة فى جانب عدم التناهى وان كان الاول فمنع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان المعلول الاخير فى صورة التسلسل
من الجانبين علة ايضا فالمعلولية مضايفها اى عليتها ايضا موجودة فى نفس الامر وانما الزيت زيادة المعلولية بسبب عدم
اللحاظ الى ماتحت المعلول الاخير **وقد يورد على البرهان بوجوه آخر ايضا منها** مانقله الفاضل الشيرازى فى حواشى
شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران انتزاعيان لاتقرر لهما فى الخارج اصلا واما فى الذهن فلايتصور لاتناهيهما
فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالى لاامتياز فيه ولاتعدد فلايتصور لاتناهى العليات والمعلوليات
حتى يجرى البرهان فيهما وان اجرى فى موصوفاتهما اى ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية العلية والمعلولية لايجرى
البرهان لعدم التضايف وان اعتبرت تلك الحيثية يعود الكلام بان تينك لذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريان
ليسا فى الخارج ولا فى الذهن تفصيلا والوجود الاجمالى لايكفى **والجواب** عنه من وجهين **الاول** انا نختار الشق
الاول من جريان البرهان فى نفس العلية والمعلولية ونقول هما وان كانا اعتباريين لكن لايلزم من ذلك ان لايكون
لهما تقرر فى الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لها تقرر خارجى بحسب المنشأ وان لم يكن لها تقرر خارجى مستقل كما صرح
به المحقق الدوانى فى مواضع من حواشى شرح التجريد وغيره ومن انكره كمعاصره ومن تبعه من ناظرى نوار الهدى فى زماننا
لم ينكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكر كما حققنا ذلك فى نور الهدى لحملة نوار الهدى فطالعه ان شئت **والثانى** انا نختار
الشق الثالث وهو جريان البرهان فى الذوات مع لحاظ الحيثيات ونقول لايلزم من اعتبار الحيثيات معها كونها
اعتبارية حتى يعود الكلام فانا انما نعتبر الحيثيات فى اللحاظ دون الملحوظ والموجب للاعتبارية هو هذا لاذاك كما لايخفى
**ومنها** ان هذا البرهان كما يجرى فى جانب الماضى يجرى فى جانب الاستقبال ايضا مع ان عدم تناهى السلسلة فى الاستقبال
عند المتكلمين ايضا **والجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان بل جميع البراهين وجود الغير المتناهى بصفة اللاتناهى
بالفعل فى نفس الامر فلايجرى واحد منها فى الغير المتناهى اللاتقفى وعدم التناهى عند المتكلمين فى جانب الاستقبال انما هو
بالمعنى الثانى فلايجرى عندهم فيه **ومنها ما اقول** ان قاعدة تساوى المتضايفات وجودا وعددا منتقضة بالابوة
والبنوة على راى اهل الشرع فان فى ابى البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالم ابوة محضة من غير بنوة وفى ما
عداه من اولاده فى بعضها بنوة مع ابوة وفى بعضها بنوة من غير ابوة الا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه ابوة
لما ورد انه ينزل من السماء فينكح ويولد له وليست فيه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات فى بنى آدم زادت الابوة بوحدة
ليست بازائها بنوة فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **المقصد الخامس والاربعون** فى برهان ذكره

لاثبات الواجب وتناهی سلسلة الممکنات **واری** لتسمیته ببرهان العلیة **وهو** انه لو تسلسلت العلل ومعلولاتها من غیر
ان ینتهی الی علة محضة فهناک جملة هی نفس مجموعات الممکنات الموجودة المعلول کل واحد منها بواحد منها وتلک الجملة موجود
ممکن اما انه موجود فلانحصار اجزائها فی الموجودات ومعلوم ان المرکب لایعدم الا بعدم شیء من اجزائه واما الامکان فلافتقارها
الی جزئها الممکن وما یحتاج الی الممکن لا بد ان یکون ممکنا واذا ثبت ان الجملة امر ممکن موجود فنقول موجدها بالاستقلال اما
نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزئها وهو ایضا محال لاستلزامه کون ذلک الجزء علة لنفسه ولغیره اذ لا معنی لایجاد الجملة
الا ایجاد جمیع اجزائه واما امر خارج عنها ولامحالة یکون ذلک الخارج موجد البعض الاجزاء فینقطع الیه سلسلة المعلولات لان الموجود
الخارج عن سلسلة الممکنات واجب بالذات ثم لایکون ذلک البعض معلولا لشیء من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العلتین المستقلتین علی
المعلول الواحد فیلزم الخلف من وجهین لان المفروض ان السلسلة غیر منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان کل جزء منها
معلول لجزء آخر ولزم ههنا خلافه **وقد** اورد علیه بوجوه **منها** ان المجموع والجمیع والجملة انما یکون فی المتناهی لا فی غیر المتناهی
**وجوابه** انه نزاع لفظی فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلک الامور بحیث لایخرج عنها شیء وهذا اعتبار معقول فی المتناهی
وغیر المتناهیة کلیهما سواء سمی ذلک مجموعا او لم یسم **ومنها** ان الآحاد الممکنة الذاهبة الی غیر النهایة اذا کانت متعاقبة
لم یکن لها مجموع موجود فی شیء من الازمنة **وجوابه** ان کلامنا فی العلل الموثرة والعلة الموثرة یجب اجتماعها مع معلوله
کما تقرر فی مقره **ومنها** ان الآحاد علی تقدیر اجتماعها فی الوجود یعتبر تارة مع هیئة اجتماعیة یصیر بها شیئا واحدا واخری
بدون تلک الهیئة فان کان المراد بجمیع السلسلة المعنی الاول لم یکن موجودا ولا ممکنا لان الهیئة الوحدانیة المعتبرة معها
امر اعتباری یمتنع وجودها فی الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمة لاستحالة وجود الکل وان کان المراد هو الثانی فنقول علة
الجمیع نفسه علی معنی انه یکفی فی وجوده لنفسه من غیر حاجة الی امر خارج عنه فان الثانی علة للاول والثالث علة للثانی وهکذا ٥
فلکل واحد من آحاد السلسلة علة فیها ولما لم یکن المجموع الماخوذ علی هذا الوجه غیر الآحاد لم یحتج الی علة خارجة ولا امتناع
فی تعلیل الشیء بنفسه علی هذا الوجه **وجوابه** ان المراد هو المعنی الثانی فیکون المجموع ح عین الآحاد ولاشک ان هذه الآحاد
ممکنات موجودة کلها کما ان کل واحد منها موجود ممکن وکما ان الموجود الممکن محتاج الی علة موجدة کافیة کذلک الممکنات المتعددة
الموجودة محتاجة الی علة موجدة کافیة وحیث کان لکل واحد من آحاد السلسلة علة موجدة داخلة فی السلسلة کانت الموجدة
لجمیع الآحاد جمیع تلک العلل فح نقول جمیع تلک العلل الموجدة الذی هو علة موجدة للمجموع اما ان یکون عین تلک السلسلة
او داخلة فیها او خارجة عنها والاول محال لان العلة الموجدة لشیء یجب ان یتقدم بالوجود علی المعلول ومن المستحیل تقدم
المجموع علی نفسه والثانی بدیهی البطلان فتعین الثالث **اقول** هذا عجیب فانه لما اعتبرت الآحاد بنفسها من غیر
اعتبار الهیئة الوحدانیة مطلقا لم یکن معلولیتها مغایرة لمعلولیة کل واحد واحد فکیف یستفسر عن علته انه عینه او داخل او خارج ٦
وهذا هو غرض المورد وهو الی الآن باق وهذا التفصیل لم یعط الاقوة له **واعجب** منه قول المحقق الدوانی المراد هو المتعدد
بلا ملاحظة الهیئة کما فی الاعداد حیث قیل انها الوحدات من غیر ان یلاحظ فیها الهیئة وقد تبین ان الکل بهذا المعنی موجود بوجود
جمیع اجزائه انتهی وذلک لانه اذا کان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة الحیثیة فاین الکل واین الجزء حتی یقال انه موجود بوجود
جمیع اجزائه ویستفسر عن علته لان الکل والجزء متغایران ولو اعتبارا وههنا لا تغایر اصلا وتنظیره بالعدد لا صحة له فان من
یقول بان العدد عبارة عن محض الوحدات لا یرید به عدم اعتبار الحیثیة مطلقا بل عدم اعتبارها دخولا کما صرح به المحققون

٥ هذا الجواب ذکره ... فی شرح ... منه سلمه

٦ ای مولانا جلال الدین رح ١٢ منه سلمه

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه ههنا بل قد صرح به في شرح العقائد
العضدية وحواشي شرح التجريد وغيرها من تصانيفه ايضا **والحق** في الجواب عن الايراد ان يقال انا نختار الشق الاول
لكنا لا نعتبر الهيئة الوحدانية في المعنون حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه
بهذا المعنى **ومنها** ان العلة الموجدة للشيء لا يجب ان يكون موجدة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة منه
لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الاجزاء منها وهو الواجب **وجوابه**
على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايجاد على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة
واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا للكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا
بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل بايجاده بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره
وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المؤثر لا يكون جزء منه وهذا هو المؤيد لمطلوبنا **ومنها** منه
ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء عين وحدته ووحدة كل شيء عين وجوده ووجود المجموع ليس مغاير الوجود آحاده الا في
اعتبار العقل كما تقرر ذلك في مقره فنحن نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجود
الآحاد وقولهم انها ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلته وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علل الآحاد وما يقال
من ان وجودات الآحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر
والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يؤخذ مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما مغاير
لوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذهما العقل مجملا او مفصلا لا
يعطى له حكم التغاير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد واحد
انما هو بحسب لحاظ العقل وهو وان كان من مظان الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات
الآحاد فلا يجب ان يكون للكل علة مغايرة سوى علل الاجزاء فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **ومنها** انه يجوز ان يكون منه
الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على
نفسها بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي متقدمة على المعلول الذي
هو عبارة عن عين مجموعهما **والجواب** عنه على ما في شروح حكمة العين وغيرها ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل المستقل
بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه بتوسط او بغير توسط والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن
جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره
**واورد عليه اولا** بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه للزم في مركب اجزائه مرتبة زمانا
كالسرير مثلا اما تخلف المعلول عن علته او تقدمه عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول
من اجزائه او لم يكن فعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علته المستقلة
**وثانيا** انا لو فرضنا ثلثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات
الثلثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط **واجيب** عنهما بان التخلف عن العلة المستقلة
بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه استجماع جميع ما لا بد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة

والقدر الضروری ہہنا ان لایکون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الکل سواء کان بعینه فاعلا له او لم یکن وہذا القدر یکفینا فی غرضنا وہو ابطال کون الجزء علة مستقلة للمجموع کما لایخفی **والحق** فی الجواب عن اصل الایراد انا نختار ان المراد ہو العلة التامة ولایجوز ان تکون نفس الممکن فانه لو کان کذلک لکفی فی وجوده فلم یحتج الی غیره فینسد باب اثبات الواجب من جهة الامکان ہذا **وقد بقی** بعد فی المقام تفصیل فانه مقام وسیع طولوا الذیل فیه غایة التطویل من اراد الاطلاع علیه فلیرجع الی حواشی شرح حکمة العین والرسالة الجلالیة وغیرہا **المقصد السادس والاربعون** فی برہان **اری** لتسمیته ببرہان انقطاع السلسلة **وتقریره** علی ما فی المواقف وغیره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالی بطرق لاتحتاج الی ابطال التسلسل وبعد ذلک نقول لو ذہبت السلسلة فی العلل الی غیر النهایة لکان وجود الواجب وعدمه سواء لکنه لیس کذلک فلابد ان تنقطع السلسلة الیه **المقصد السابع والاربعون** فی برہان الترتب **وتقریره** علی ما فی القبسات وغیره ان کل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة یجب ان یکون بحیث اذا فرض انتفاء واحد من آحادہا استوجب ذلک انتفاء ما بعد ذلک فاذن کل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولیة علی الترتب یجب ان یکون فیها علة ہی اولی العلل لولاہا انتفت جملة المراتب التی ہی معلولاتها والا لم یکن المعلولیة قد استوعبت آحاد السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولیة علی سبیل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لایکون ہہناک علة واحدة للجمیع لولاہا انتفت السلسلة باسرہا کلام بالمتناقضین **المقصد الثامن والاربعون** فی برہان ذکره العلامة الشهرستانی[1] فی کتابه مصارع الحکماء لابطال عدم تناہی افراد الانواع المولدات علی سبیل التعاقب خاصة **واری** تسمیته ببرہان البذر والشجر **وتقریره** علی سبیل التلخیص ان یقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غیر متناہیة فی الماضی بان یکون قبل کل شجر شجر وقبل کل دجاجة دجاجة فلابد ان یکون قبل کل شجر بذر موازله وقبل کل دجاجة بیضة مولدة لها فقبل کل شجر بذر ویکون قبل کل بذر شجر لانه فرض عدم تناہی المولدات من الطرفین وکذا فی کل دجاجة وبیضة بل فی سایر المولدات فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة فی الدہر وفی الزمان الماضی الخارجة من القوة الی الفعل من الیوم الی الازل لابد ان یکون معروضة لعدد معین فی نفس الامر ولو کان ذلک العدد غیر متناہ فی الکمیة بالفعل کیف والاشیاء الخارجة من القوة الی الفعل لابد ان یکون معینا له تعین شخصی مشتمل علی آحاد شخصیة بحیث لایزید ولاینقص بخلاف ما بالقوة من الاشیاء اللاتقفیة فانها لامجموع لها العدم خروجها من القوة الی الفعل وذلک ظاہر ویجب ان یکون بازاء کل شجر بذر سابق علیه فالشجر الیومی بازائه بذر والشجر السابق علیه بازائه ایضا بذر وہکذا والبذر الذی کان بازاء الشجر الیومی لابدله من الشجر السابق لما مر فکل بذر موقوف علی الشجر وبالعکس واذا کان قبل کل بذر شجر وبالعکس فالتوقف من الطرفین لازم وذلک باطل لافضائه الی الدور **وقال** المحقق الطوسی[2] فی مصارع المصارع رادا علیه یا علامة العلماء لیس ہذا دورا الا فی اللفظ لان الشیء اذا توقف علی ما یحتاج فی وجوده الی ذلک الشیء لایکون دورا بل ہما یتسلسلان فلیس فیه شبهة الدور بل التسلسل عند المصارع بہج وذلک بان نقول لما کان جملة الاشجار الموجودة من الشجر الیومی الی الازل فی الماضی او فی الدہر بحیث لایشذ عنه واحد موصوفة بعدد معین ولو کان ذلک غیر متناہ ولامعا کما مر ویکون کل واحد منها مولدا بالفتح فیکون بازاء آحاد ہذه الجملة آحاد جملة البذر المولدة لها وہو بحکم التضایف بین التولد والتولید ویکون ہذه سابقة علی تلک لما فرضت مولدة بالکسر وکما فرضت فی جملة الاشجار شجر ہو مولد بالفتح صرف یکون فی جملة البذور بذر وہو مولد بالکسر صرف لیحصل التکافؤ بینهما اذ لا

فی برہان انقطاع السلسلة — المقصد السادس والاربعون

المقصد السابع والاربعون فی برہان الترتب

[1] ای العلامة ... الشهرستانی ... المقصد الثامن والاربعون فی برہان البذر والشجر

[2] ای مولانا نصیر الدین ... ۱۲ منه سلمه

الكان كل نحو من مولد ومولد أمن حيث التوليد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف لجملة واحدة من البذور تكون تارة مساوية لجملة الاشجار بما فيهما وتارة لبعضها ثم ذلك البذر المعين الذى هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار تماما وان كان بلا تناه ولما فرض مولدا ويكون ايضا علة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار تماما بحيث لا يشذ عنها شئ على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التضايف تثبت التناهى فلا حاجة الى البيان الزايد قلت نعم لكن لتعيين الطريق ليس من داب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية من البذر الذى يولد منه الشجر اليومي كل احد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذور ويكون الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون فى الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث لا يشذ عنه شئ موقوفا على ذلك البذر المفروض ودخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر وقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ودخل فيه الشجر المفروض فقد دار احتياج البذر المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس لعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد التاسع والاربعون** فى برهان ذكره بعض المحققين **وارى** تسميته برهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن فى الوجود واجب بل ممكنات غير متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد ملء على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو يوجب الدور **قال** كمال المحققين سلمه فى العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقرير الطوسي فى مصارع المصارع والا فظاهر انه انما يلزم التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** فى برهان ابطلوا به التسلسل فى النظريات لاثبات بداية لبعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم تكن شئ من التصورات والتصديقات بديهيا بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا محتاجا الى اقسام مبادية الغير المتناهية فى النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث النفوس كما هو المحقق عند المشائية فالملزوم مثله **وقد** يعمم الدليل بحيث يجرى على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيولاني وهى فى هذه المرتبة خالية عن جميع الادراكات الحصولية **وارى** تسميته ببرهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مختصات حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة بالادراكات الحصولية وتكون هى مبادى لما يحصل لها بعدها **وقد يرد** على وجوده مرتبة العقل الهيولاني على كل تقدير بما لا يلزمه المحال كما فصلته فى حل المغلق فى بحث المجهول المطلق فلا نعيده ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادى والخمسون** فى ما ذكره السيد الهروى فى حواشى شرح التهذيب الجلالى لابطال التسلسل فى النظريات من انه لو كان حصول التصورات والتصديقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله وجه الملازمة ان فى التعريفات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول كل مما فوقه كان كل منها بالعرض **وارى** تسميته ببرهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم على مذهب من ان فى التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف لم يقم الى الآن دليل قوى عليه والجمهور على ان فيها حصولان تحصيل المعرف بالكسر اولا ثم بتوسطه تحصيل المعرف بالفتح فحصول

۵۰

کل منهما علی هذا المذهب بالذات من غیر واسطة فی العروض ولا ضیر لازم علیه **فان قلت** المعرف عین المعرف ومساوی له لاسیما اذا کان جمیع اجزائه حدا تاما له فان کان هناک حصولان یلزم ان یکون لشیء واحد حصولان لان **قلت** العینیة الذاتیة لا تنافی المغایرة الاعتباریة فبینهما تغائر بالاجمال والتفصیل فلا ضیر لو کان له حصولان فافهم

**المقصد الثانی والخمسون** فی برهان ذکروه لابطال لاتناهی اجزاء الاجسام علی ما هو مذهب النظام ویسموه برهان التناسب **وتقریره** انه لو کان الجسم مرکبا من اجزاء غیر متناهیة بالفعل ناخذ منها جملة متناهیة ونرکب منه جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الی احجام سائر الاجسام کنسبة اجزائه الی اجزائها اذ ازدیاد الحجم وانتقاصه انما هو بحسب ازدیاد الاجزاء وانتقاصها فنسبة الحجم الی الحجم کنسبة الاجزاء الی الاجزاء ولما کانت الاحجام والابعاد متناهیة فلو لم تکن اجزاء الاجسام متناهیة لزم ان تکون نسبة المتناهی الی المتناهی کنسبة المتناهی الی غیر المتناهی وهو ممتنع **واورد علیه بوجوه منها** انه لا حاجة فی الاستدلال الی ان یحصل جسم من اجزاء متناهیة بل یکفی ان یقال ان کان للکثرة متناهیة حجم فوق حجم الواحد کان الحجم یزداد بازدیاد الاجزاء فیکون الذی اجزاؤه متناهیة نسبة حجمه الی حجم الجسم الغیر المتناهی الاجزاء کنسبة المتناهی الی غیر المتناهی ولیس کذلک **واجاب عنه** المحقق الطوسی فی شرح الاشارات بان النسبة هی اینیة احد المقدارین من الآخر واذا قلنا ای هذا المقدار من ذلک المقدار ثلثه او ربعه او غیر ذلک فانما یصح اذا کان من نوع واحد وکان المنسوب واضم الیه امثاله یصیر مثلا للمنسوب الیه فالنقطة لا یمکن ان تنسب الی الخط ولا الخط الی السطح ولا السطح الی الجسم فلیس کل حجم یناسب جسما ما لم یکن جسما فلذلک حصل الجسم اولا ثم نسبه **وخدشه** العلامة الرازی فی المحاکمات بان الجسم لو کان متالفا من الاجزاء وکان الحجم یزداد بحسب ازدیاد الاجزاء فکل عدد یفرض من تلک الاجزاء بل واحد منها یکون له نسبة الی الکل بالثلث والربع او غیر ذلک بالضرورة فلا احتیاج الی تحصیل الجسم قطعا ولعل الفائدة اتمام الحجة به **ومنها** انه یجوز ان یکون النسبة بین الجسمین من النسب الصمیة التی توجد فی المقادیر دون الاعداد فلا یوجد مثلها فی الآحاد لان نسبتها عددیة قطعا **وجوابه** ان کلامنا بعد التزام ترکب الجسم من الاجزاء التی لا تتجزی وهی لازمة للنظام من حیث لا یشعر وحینئذ یوجد لهما عاد مشترک هو الجزء الواحد فیکون النسبة بینهما ایضا عددیة **ولنذکر** ههنا حکایة لطیفة علی ما فی شرح الاشارات وغیره وهی انه قد تناظر اصحاب الجزء واصحاب النظام یوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه یجب من کون الاجزاء غیر متناهیة ان لا یقطع جسم مسافة محدودة الا فی زمان غیر متناه لانه لا بد عند الحرکة من خروج کل جزء عن حیزه ودخوله فی حیز آخر فاذا کانت الاجزاء غیر متناهیة کان زمان القطع غیر متناه فارتکبوا القول بالطفرة والزموهم ایضا بان کون الجسم مشتملا علی ما لا یتناهی من الاجزاء یستلزم ان یکون حجمه غیر متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهی الاجزاء بتجزیة الجزء القریب من قطب الرحی عند حرکة البعید جزءا واحدا لکون القریب ابطأ من البعید فالتزموا ان البطیء یسکن فی بعض ازمنة حرکة السریع ولا یکون ذلک الا بتفکک اجزاء الرحی عند حرکتها فاستمر التشنیع بین الطائفتین بالطفرة والتفکیک **وذکر** فی الشفاء هذه الحکایة بوجه آخر وهو انه لما حاول الفریقان المناظرة قال الفریق الاول ای اصحاب الجزء لو کانت الاجسام مرکبة من اجزاء غیر متناهیة لما بلغت حرکة الی الغایة والتالی باطل بیان الملازمة ان الاجزاء لو کانت غیر متناهیة لکانت للجسم اقسام وانصاف فی اقسام الی غیر النهایة والحرکة انما تبلغ

المقصد الثانی والخمسون فی برهان التناسب

ای المحقق الطوسی

ای مولانا قطب الدین

تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما بلغت اليها اذا بلغت الى نصف نصفها لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية فلما اوردوها وضحة بنية المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين فمن حاك حكى انى رايت شخصين تحركا كان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطئ الحركة فى الغاية ولم يلحق السريع البطئ اصلا ومن قايل انى لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها نملة ولا تفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهى والمثل الاول للقدماء والثانى للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاؤا الى القول بالطفرة وهى ان تحرك جسم حدا من المسافة ويحصل فى حد آخر من المسافة من غير ملاقاة الوسط ومحاذاته فاوردوا الاولون لذلك مثلا وهو ان الدايرة العظيمة من الرحى والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير فى الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلتزم بعضه ببعض فتبين ان الصغيرة تتحرك وتقل طفراتها والعظيم يتحرك ويكثر طفراتها اما عددا او مقدارا حتى تحصل فى بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون للالزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تمكين الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى تتفكك اجزاؤها عند الحركة فوقع احدهما فى شناعة الطفرة والآخر فى شناعة التفكيك **خاتمة** احتج من قال باللاتناهى فى الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان تميز فيه جانب عن جانب او لا تميز فان كان الاول لم يكن عدما محضا لان النفى المحض لا خصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل الامتياز بل لابد ان يكون امرا وجوديا ولا شك فى انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا او جسما فالخارج عن كل الاجسام جسم هذا خلف وان كان الثانى فهو خلاف ما يحكم به العقل بداهة لانه جازم بان الطرف الذى يلى القطب الشمالى مثلا غير الذى يلى القطب الجنوبى وانكاره مكابرة **والجواب** عنه ان المتكلمين سلموا احيازا غير متناهية خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه ضعف** لان المقدر هو الذى لا وجود له الا فى الذهن والذى لا وجود له الا فى الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان فى تلك ضيا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز فى نفس الامر ويعود الالزام **واما الحكماء** فانهم صرحوا بان خارج العالم لا تميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التميز هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا فى المحصل **ومنها** ان ماوراء العالم متقدر فان ما يوازى ربع العالم اقل مما يوازى نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما فى المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفس الامر **ومنها** انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده فى ماوراءه فثم فضاء موجود ولاستحالة مد اليه فى العدم الصرف فيكون متقدرا ايضا لان ما يسعه اصبع اقل مما يسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين ثم بعد اما مجرد او مادى **وجوابه** على ما فى حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثانى ونقول ليس امتناع مد اليد هناك لعدم وجود جسم مانع بل لعدم فضاء وهو شرطه **اقول** فيه ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة التى اقاموا عليه فى كتبهم كلها لا تخلو عن شئ **ومنها** ان الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه فى حكمة العين وغيره بانا لا نسلم ان ماهية الجسم كلية تقتضى امكان وجود الاجسام الغير المتناهية **على** انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فامكان وجودها بغير نهاية لا ينافى ما ادعيناه **وخدش** العلامة قطب المحققين فى حواشى حكمة العين بان الحكيم مدعى لامتناعها والامكان ينافيه

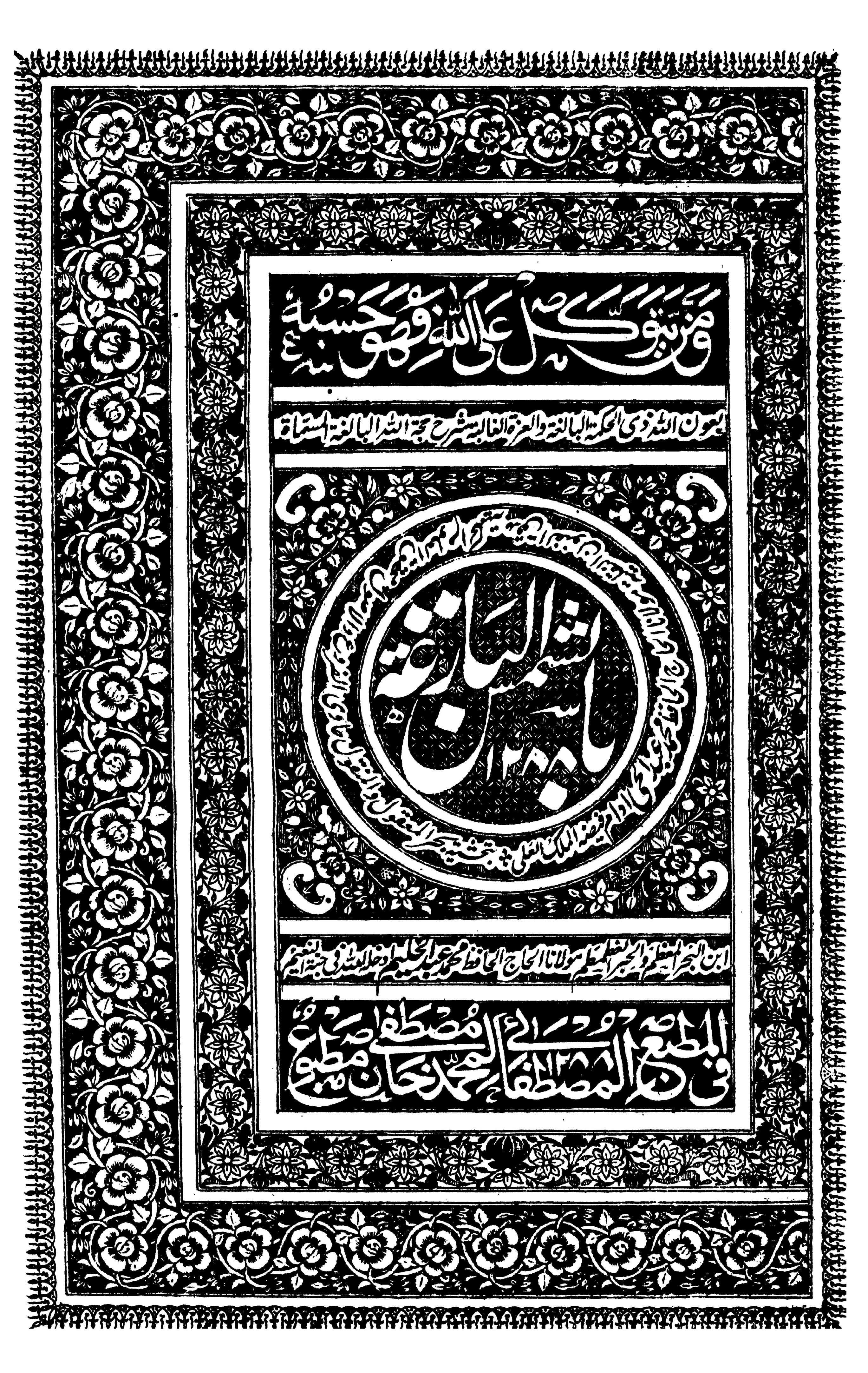
انتهی وفیه ما فیه فان الحکیم انما یدعی امتناعه بالغیر فالامکان الذاتی لاینافیه **وقال** الفاضل الشیرازی فی حاشیته اقول لنا ان نستند للمنع المذکور فی المتن بثلثة اسانید اخری احدہا انہ وان کان کلیا لایمنع نفس تصورہ من فرض شرکتہ بین کثیرین لکن یجوز ان یمنع ذاتہ من وقوعہ فی الخارج اصلا کالکلیات الفرضیۃ وثانیہا یجوز ان یمنع لنفسہ من وقوعہ فی افراد کثیرۃ مطلقا وثالثہا انہ یجوز ان یمنع ذاتہ من وقوعہ فی ضمن افراد غیر متناہیۃ مطلقا لکن الاول مندفع بالتخصیص الذی ذکرہ السید فی حواشیہ حیث قال ای ممکنۃ والا لم یتم المقصود ویبقی الآخران ولم یتوجہ فی المتن والشرح الیہما لعدم مطابقتہما الواقع فیصیر کلا ما جدلیا انتہی **ہذا ولما انجر** الکلام الی ہذا المقام ختمتہ بختم الاختتام حامدا للعزیز العلام ومصلیا علی سید الانام وآلہ الکرام وکان ذلک یوم الخمیس السابع والعشرین من الربیع الآخر من شہور سنۃ ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرۃ سید الثقلین علیہ وعلی آلہ صلوۃ رب المشرقین حین اقامتی بالوطن حفظہ اللہ عن شرور الزمن والمرجو من الناظرین فی ہذہ الرسالۃ والمستفیدین من ہذہ العجالۃ ان یدعوا لی بالخیر فی الدنیا والعقبی والنجاۃ عن کل ضیر فی الآخرۃ والاولی عسی اللہ ان یرحمنی بدعائہم المستجاب انہ خیر من اعان وخیر من اجاب

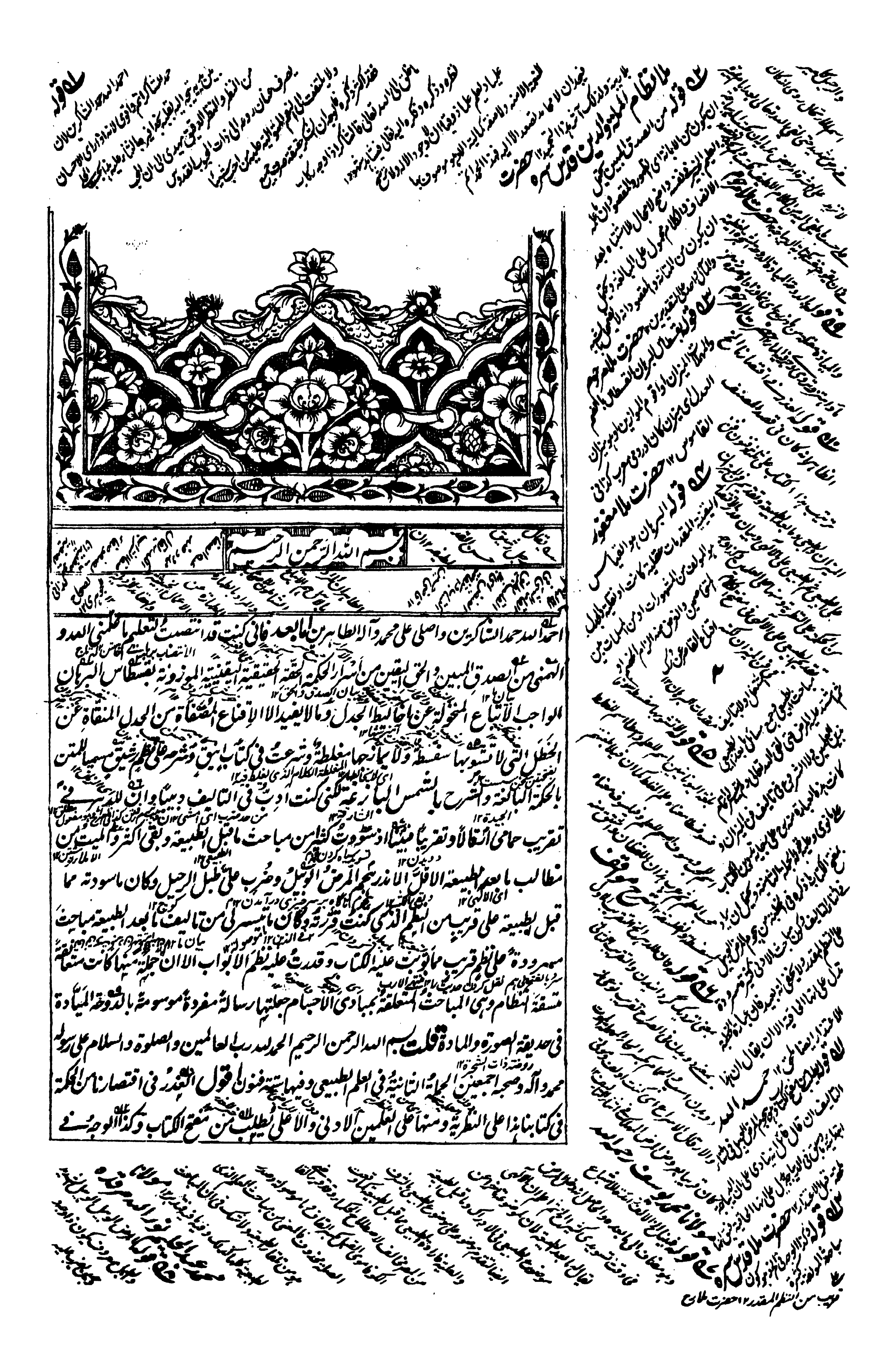
## تم الطبع ان شاء اللہ

نحمدک یا من قصرت عن انظہار صفاتہ لسان الحامدین ٭ وعجزت عن ادراک سمات آیاتہ عقول العارفین ٭ بعث فی الامیین رسولہ خاتم النبیین ٭ وسید المرسلین ٭ صلی اللہ علیہ وعلی اہل بیتہ واصحابہ شدوا قواعد الاحکام واسسوا اصول الدین ٭ **وبعد** فہذا ہو الکلام المتین ٭ بل ہو دستور الحق وقسطاس الیقین ٭ فی تنقیح البراہین ٭ الذی لم یظفر بمثلہا احد من الفضلاء السابقین ٭ لانہا کانت متشتتۃ فی زبر المتقدمین ٭ ولم یطلع علیہا احد من العالمین ٭ فالتقطہا خیر اللحقۃ بالمہرۃ السالفین ٭ راس المحققین ٭ فخر المدققین ٭ اعلم العلماء الماہرین ٭ افضل الفضلاء المتبحرین ٭ جامع مجری المعقول والمنقول ٭ حاوی الفروع والاصول ٭ مولای الحبر العلام ٭ واستاذی السمیدع القمقام ٭ المتوقد الالمعی الحاج الحافظ مولانا محمد عبد الحی ادام اللہ ظلہ العالی ما نورت الایام وظلمت اللیالی ٭ ابن العالم الجلیل والفاضل النبیل المولوی محمد عبد الحلیم احلہ اللہ فی جنات النعیم ولما کانت الرسالۃ الشریفۃ فی غایۃ اللطافۃ ونہایۃ الرشاقۃ فاعتنی بطبعہ اوحد الزمان محمد عبد الواحد خان ابن المغفور محمد مصطفی خان اسکنہ اللہ فی دار الجنان فی سنۃ ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من ہجرۃ سید الثقلین صلی اللہ علیہ وعلی آلہ ما دام دور القمرین بمنقہ احوج المربوبین الی ربہ العلی ذی العلی السید محمد علی کفی غفر اللہ لہ یوم الجزاء

٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

٭٭٭


ومن يتوكل على الله فهو حسبه
بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة
بالشمس البازغة
ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم
في المطبع المصطفائي المحمد مصطفى خان مطبوع



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني الله و الهمني من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المنخولة عن اخاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة من الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغلطة وشرعت في كتاب انيق وشرحه على نظم رشيق سيما للمتن بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت ادب في التاليف دبيبا وان لم اسر فيه تقريب حاجي انتعالا وتقريبا قريبا اذ سودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر والميت من مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الا اذ هجم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب ما رتبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت منتظمة متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة **قلت** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون **اقول** التقدير في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى تطلب من منتج الكتاب وكذا الوجه في

٢



في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة

للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة

وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد و

عناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة بمعاونة

من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال

طبقات الكائنات فيبتدء من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب

وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر

في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات

والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من تلقاء النفس

وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص

به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالها البدنية

مع كثرته يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبناه على الاستقراء

الذي ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة

والتغير بحسب الازمنة اليها رأينا حذفهما احرى بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاولى من اجزاء

الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا قلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى

وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات

وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو

واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع

من هذا صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه

امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي

بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت

تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا لنسبته الى

الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ ستتضح في العلم

الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات ولكن الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي ينحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت قوة نفسانية تموج فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل يبتديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما اخرى باسم الاسباب وله من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ يتبع الاولين وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة ولنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم فهي الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض ما يقتدر الوهم والتخيل على تقديره وتعيينه في شيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل والمفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا ومفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة يكفي ذلك في الجسمية وايضا لو كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود والفرض لم تتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخيل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فيعلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذا ما يجب ان يعلم من احوالها المجوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك اوجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عُرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحدود واما

سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بهما فان الاعم يوجد ومبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات

متكثرة يكون اعرف غالبًا من الاخص وبالجملة فكلما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه

ينبغي ان يتقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما

هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي

النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة

بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات اتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد

بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر

بين التشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان التشخصيات ليست مقصودة بالذات

في الطبيعة التامة الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت التشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فلان العقل اذا اعتبر عرفانه بالعقل المجرد فالعقل لا يدرك التشخصيات بمجرد ذاته بل باشتراك قوة نفسانية

واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو

اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل وان كان انما يبتدئ من الشخص لكن من شخص هو

اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا احسسنا شبح زيد فادركناه اياه من حيث

هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان

وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان

معنى متشخصًا لكن زيد هو الشخص الصرف واما ما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من

الاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافًا الى مفهوم

جنس طبعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنًا من كان فيمكن في نفس الامر

ان يكون زيدًا او عمرًا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعين فهو في نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح

ان يكون ايًّا كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايًّا منهم صلوحًا ناشيًا من الشك والتجويز

العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول الجسم

ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى و
الصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما
كانت هذه الاربعة مبادي للجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق
الاولى وله من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن مبادي اي واحد من هذه المثلثة قيد ثة
مبد ثالث زائد هو العدم وهذا ينخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبد بالعرض
كما سيتضح قلت الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شانه ان يحل فيه امر
اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى
من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب
منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا او اسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى
القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة وسنضح ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات آخر تتكون وتفسد كالخشب
للسرير ويخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن
للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي بالعلية التبة فانها جزء من قوامه يكون بها
بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا
وجود فان كان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قوستا الانسان واما ان يكون المادة متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه ذا وجدان يقوم مادته بمفارقة او مخالطة وهذا المقبول
يسمى صورة بالتخصيص اما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا
المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هو ذو مادة وقد لا
بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس
او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر
اقول اما الهيولى فالذي نعني بها ما من شانه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء أخر من جهات أخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه
شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فقد تقال لما يكون مشتركا فيه الكل

ان يراد عليه ايضا يشار كما في الاشتقاق المبدأ للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف بأسرها واما البطنية فلانها
مشترك فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل وصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا
الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء
تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما يخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى
بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات
فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب
المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم مجردة عن الجسمية ولا عن
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تتكون
وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحمل
هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبولي الصنفين امكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات
عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا به ان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة
ومن ثم يعتبر في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي
مسبوقة بها انما هي البدن ولكل مادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية
البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه
والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم
ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فانه لو كان له مثال في الوجود فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان
فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور
العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان
البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء
والقوى والمتقومة بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس في وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يتقوم مادته بمفارقة كما في النفس والبدن المتقومين للانسان وبخلافه كما في

كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على
كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه هذا المقبول
يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا ماديا
لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لابد ان يكون معها غيرها وح اما
ان يحصل في المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت
من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاطه
فانها وان خلطت لا تكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كانها تشابهت
في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس
الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص بعض
بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان
او عرضا نوعا او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرف ان مما ذكرنا في
المادة ولنضع ههنا ان من الصور ما تكون في تفسه منها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها هيئة تحل في المادة
فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل لقابل
ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من
الجوهرية وربما يخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص
بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة
وكانه ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل وقد يقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا
او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة تجوز اولا
بالصورة لتلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وقد يقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة
لانها كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما ولتعرف النسبتان
مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له

٩

يكون بها بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجسمية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب وبالنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك قلت واما العدم فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدءا ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدءا له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه يعقل حال مقايسة وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها اقول لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا لنافي الوجود الذي له وان كان بالعرض لهيولى الجسم لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا لوجود الجسم من حيث انه متغير او نحوه بل متقدما كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم من حيث هو مستكمل او متغير او كائن اما المستكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما تخلف العدم المقابل لها فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور

بصور كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفى فيما تيسر له الاستكمال والتغير من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به يسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اى الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذى كان منافيه اى العدم عن جانب هوية ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه الشئ من غير ان يحتاج هو الى هذا الشئ مبدأ لهذا الشئ واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شئ منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذى للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة يعقل عدم الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا يجرد تعقل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** الاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هى قابلة للكون والفساد اى ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها ثم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظ وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها لها هيولى البتة وهى واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه المبادى المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصى يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر شخصى ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلى يشملهما فذلك الامر الكلى يشترك فيه المتشاركان

١١

منہما فرد منہ فاشتراک الاجسام فی الہیولی لیس من النحو الاول لان الاجسام علی نحوین منہا ما ہی قابلۃ للکون والفساد ای ما ہیولاہا بحیث تتخذ صورۃ وتخلی اخری ومنہا ما لیس کذلک بل یستدیم ہیولاہا صورۃ واحدۃ فلا یکون للقسمین ہیولی واحدۃ بالعدد والا لکانت ہیولی بعینہا مستدیمۃ لصورۃ وغیر مستدیمۃ لہا نعم یجوز ان الاجسام القابلۃ للکون والفساد لہا ہیولی واحدۃ بالعدد وکذا اشتراک الاجسام فی الصورۃ وفی العدم لیس من النحو الاول فان عدم اشتراکہا فی صورۃ واحدۃ بالعدد ظ وکذا فی العدم الذی کلامنا فیہ اعنی المضاف الیہا فانہ اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافۃ الیہا بل الاشتراک فی ہذہ الثلثۃ من النحو الثانی فان الاجسام کلہا تشترک فی ان لابد لہا من الہیولی وہی معنی واحد وان تعدد فی الوجود وکذلک تشترک فی انہ لابد لہا من الصورۃ والاجسام المستکملۃ او المتغیرۃ او الکائنۃ لابد لہا مع ذلک من العدم والکل من الصورۃ والعدم معنی واحد وان تعددت افرادہ قلت واما الفاعل فی الامور الطبیعیۃ فیراد بہ مبدأ الحرکۃ فی غیرہ من حیث ہو غیرہ ولو بالاعتبار ویراد بالحرکۃ مطلق الخروج من قوۃ الی فعل ومبدأ الحرکۃ فی غیرہ اما ہی یصلح المادۃ او یتمم بعطی الصورۃ ولعل معطی الصورۃ المقومۃ للانواع الطبیعیۃ وہو الفاعل للاجسام بالحقیقۃ لا یکون من الطبیعیات ولیس علی الطبیعی بعد ان نضع ان ہہنا مہیأ ومعطیا ان یحقق ذلک وان کان للطبیعیات فاعل واحد بالعدد لا یکون من الطبیعیات البتۃ بل عسی ان لا یکون علیۃ لہا علیۃ خاصۃ فلا یبحث الطبیعی عنہ اصلا نعم ان کان منہا ما ہو فاعل لکل ما سوی نفسہ کان یبحث عنہ ولما الواحد بالعموم المحمول علی کل من الفواعل الجزئیۃ لہا فیجوز ان یبحث عنہ انہ کیف یجب ان یکون فی قوتہ وکیف یکون نسبتہ الی معلولہ والفاعل المشترک للطبیعیات ہو الطبیعۃ وحدت بانہا مبدأ اول لحرکۃ ما ہو فیہ وسکونہ بالذات لا بالعرض ای الفاعل القریب للحرکۃ ان کان ہناک حرکۃ فی مقولۃ ما ذاتیۃ لا قسریۃ ولا عرضیۃ او للسکون کذلک ولنوضح ذلک بانہ قد یقع من الاجسام افعال وحرکات فیظن بعضہا صادرۃ عن اسباب خارجۃ عنہا کصعود الحجر وبعضہا عنہا انفسہا اما لا بالارادۃ علی طریقۃ واحدۃ او متفنن الطرائق اما لا بالارادۃ کاستحالۃ البذور والنطف نباتات وحیوانات او بارادۃ کتحرک الحیوانات الی جہات والرأی یجوز ہذین القسمین فیما یلزم طریقۃ واحدۃ ایضا ثم ما یدرینا ان الامر فیما لا نجد لہ اسبابا خارجۃ کما ظننا من صدورہ عن المتحرکات انفسہا فلعل ہناک محرکا من خارج غیر محسوس او محسوس الذات غیر محسوس التاثیر ولکن یوضع ہہنا ویبرہن علیہ فی العلم الاعلی ان مبادی ہذہ الحرکات انما ہی قوی فی تلک الاجسام اما قوۃ یحرک علی نہج واحد من غیر ارادۃ وتسمی طبیعۃ او عن ارادۃ وتسمی نفسا فلکیۃ او لا علی نہج واحد من غیر ارادۃ وتسمی نفسا نباتیۃ او عن ارادۃ وتسمی نفسا حیوانیۃ وقد تعمم الطبیعۃ فتطلق تارۃ علی کل قوۃ یصدر عنہا فعلہا بلا ارادۃ فیشمل النفس

فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت لما يشبك
بالطبائع لكن التى نفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بما هى الطبيعة بالمعنى الاول هى ربما تكون هى الصورة بعينها
كما فى البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما فى المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئى وهى الخاصة بشخص شخص وعلى
وجه كلى اما بحسب نوع نوع كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب فى استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض
للتدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها تين ذوات قائمة فى الاعيان بل انما هو فى التصور **اقول**
واما الفاعل فى الامور الطبيعية فهو مبدأ الحركة فى آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا
عالج الشخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل
من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل
سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما مهيئ يصلح المادة لقبول الصورة
فانها وان كانت فى ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعنى ما يصير به بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية
والا لم يمكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول
مما كان وان لم يكمل الاستعداد بعد واما متمم يعطى الصورة لكن سيلوح فى الفلسفة الاولى ان معطى الصورة
المقومة لانواع الطبيعة وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعى بعد ان
يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعنى به
الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان
فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعى عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك فى الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات
ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعى به من جهة انه يعرف به الطبيعيات
من حيث هى طبيعيات تعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ولك الفاعل
من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان للطبيعى بحث عنه
من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون عليته لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل
الواحد بالعموم اعنى الفاعل الكلى المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة
فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون فى قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو
من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعى كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها

وتعرف ماهيتها وحدّها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فالمراد
بالمبدأ الفاعل ولما قيل انها مبدأ للحركة والسكون وعني بانه اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف
ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لهما وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون
فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به
عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في
اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبيعته بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد الماء بعد ما
تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتجمر وكذا المراد بالسكون السكون في اية
مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك
اي بما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأها الاول فلا يكون في الحيوانات
طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير
ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة
انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة
واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من النفس والطبيعة
مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به يحرك المحرك كما هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في
كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت لعل المراد ان الطبيعة
ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدئيته
للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو والكون اولية بل بما استخدام الطبائع والكيفيات
انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على
نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث استند
اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية فكانه ليس في الحد قيد اخر

قيد آخر يخرج بها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة
الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة
الفلكية اذ هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس الفلكية
او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب البرهان على ذلك وقوله
ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة
المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك
احترز عنه بذلك قوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير
قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون
تحريكها بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة
الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط
بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة
او كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية والطبيعة
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت
ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح ويتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقع مثلا صعود الحجر او هبوطه
ونما النبت وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام
التي تلك الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور
نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة

١٥

التحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة هو اما اللازم طريقة واحدة فانا لو نجد منه في الاجسام التي رفعناها

مايصعد لا بارادة كهبوط الحجر لكن الراي لايمنع من تجويز القسمين فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم

طريقة واحدة مايصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان يكون الامر كذلك

وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ماذكرناه من وجود قسمي القسيم الاول ايضا انما هو قبل

العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان

الامر فيما لانجد له اسبابا خارجة كما رايناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس

الذات او محسوس الذات غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لايوقف على تاثيره في

بادي الراي فانك اذا رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك

لاتستفطن لكون المغناطيس مع المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم

الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لانجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة

بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك ربعة اقسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير

ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية ولا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة

وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا

وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لازما طريقة واحدة

فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس

الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطباع

لكن الطبيعة التي نفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول

الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقامت

هيولاه نوعا وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جسم

بجهات كثيرة فانه بردة مثلا بالقياس الى المتاثر عنه الرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل به والميل بالفعل

بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء

من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان

كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

١٦

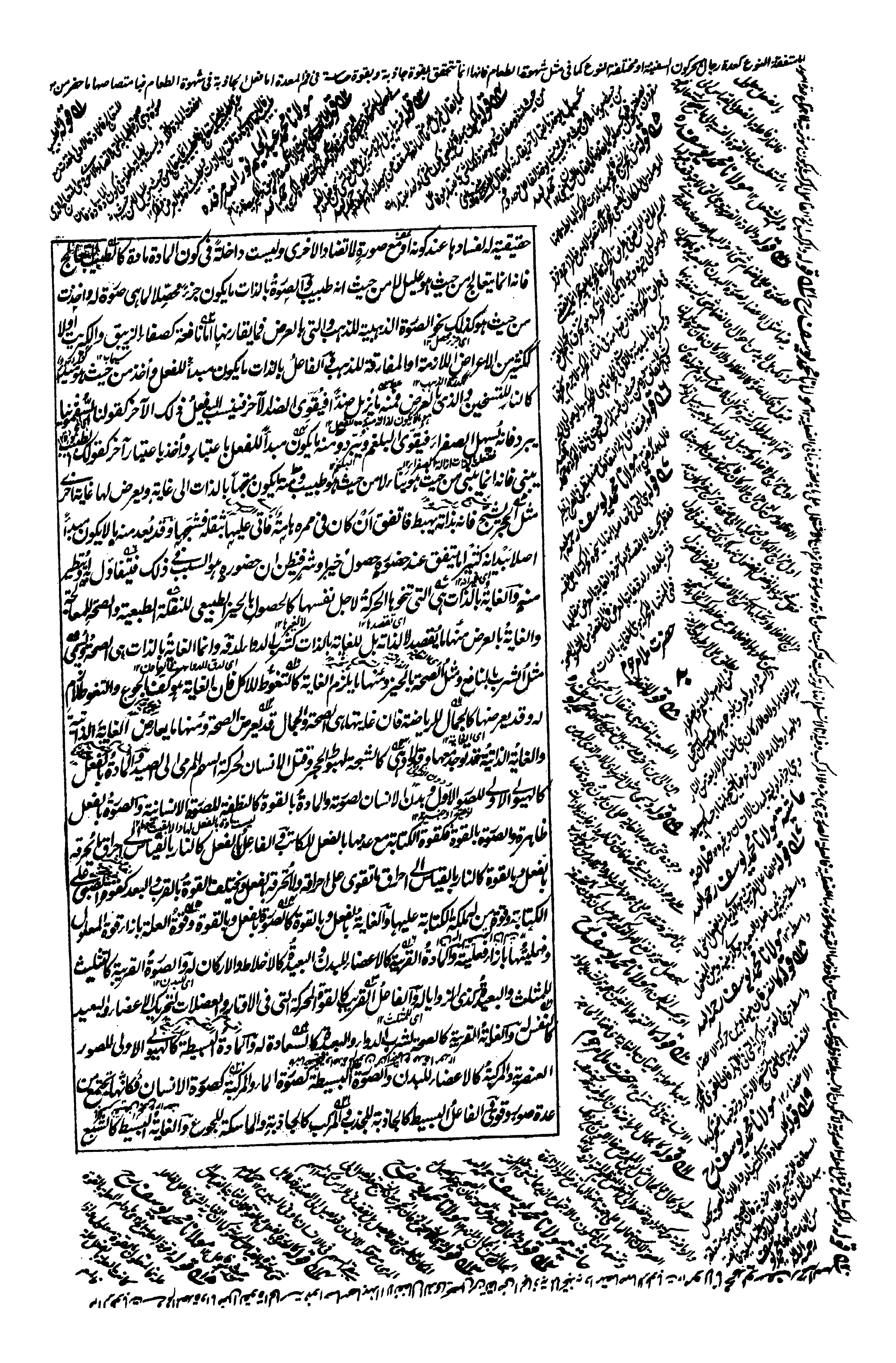
ومثل ذلك في النفوس والقوى النباتية او الحيوانية فما على ذلك نفس كل من هذه الشجرة وقواها مخالفة في حد نفسها من النفس الاخرى وقواها بالضرورة واما احتمال ان يكون كل من القولين رمزا والا فذلك

النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقع على وجهين جزئي وهي الخاصة بالشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في انحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في انحفاظ الكل على نظامه ولا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لهما ذوات قائمة فيهما بل انما وجودهما في التصور وذلك لانه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بان طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذا دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك ذلك واقتضاء تلك هذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشوء النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضا لفيضان النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل وربما يقدر ههنا طبيعة مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في انحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقسيمها بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا مأولا فهو مما لا يصغى اليه **قلت** من الالفاظ المأخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب وبها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسقط وليسلم ههنا انه

لايكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن ثم اما تخلفها في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليكون اشخاص اخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود وهو اهل هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما بالطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والاصبع الزائدة فيهما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضهما لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك قوله مما ينبغي ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى انه لايكون من المبدأ الاول تعالى بحده ملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو مفسد لها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدالة ان يقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم امثالهم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وبما كانها سببا آن غير

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي مبدأ لتكون الصور الانسانية في النطفة وهذه هي التي يتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فلاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل علينها في الطبيعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غناؤهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا ثم الفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تتشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين متداخل اقسام التقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية والنوعية وكالعناصر للصور المعدنية مثلا والتي بالعرض فهو ان تؤخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة

١٩



المتفقة النوع كعدة رجال يحركون السفينة او مختلفة النوع كما في مثل شهوة الطعام فانها انما تتحقق بقوة جاذبة وبقوة ماسكة في فم المعدة اما فضل لجاذبة في شهوة الطعام فبما امتصاصها ما حضر من

حقيقية له الفساد ها عند كونه اوشح صورة للاتضاد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب المعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب وفي الصورة بالذات ما يكون جزء محصلا لما هي صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما نافعة كصفاء الزيبق والكبريت اولا كالكثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب وفي الفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو كذلك كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب الفعل الى الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني فانه انما يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب وفي الغاية ما يكون متوجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر الشج فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منها ما لا يكون مبدأ اصلا بل انه كثيرا ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به ويتطير منه والغاية بالذات هي التي تنحو بالحركة لاجل نفسها كالحصول بالحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء بلا دقة وانما الغاية بالذات هي الصحة وهو يسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كشف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرضها كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية والغاية الذاتية فقد توجد معها وقد لا توجد كالشجة للهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد وفي المادة بالفعل كالهيولى الاولى للصور الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل ظاهرة والصورة بالقوة كقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب وفي الفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما تحرقه بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزوايا له والفاعل القريب كالقوى المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع عدة صور وقوى في الفاعل البسيط كالجاذبة للجذب وفي المركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع

كالشمع للاكل والمركبة كالبحار وقتل القمل للبسل الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشيء والركن باعتبار
انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشيء والفاعل الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام
كالهواء المتغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لحركة صديقه اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية
له ولشرب البنفسج والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما بازائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة
الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي والخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا
الكرسي والجسم للكرسي وفي الصورة الجزئية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية
كقبض يد على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا **قلت الفصل الثالث**
في البخت والاتفاق وتحصيل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت
معنى قائلا ان من العادة ان نجد للاشياء اسبابا موجبة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق
فمن حفر بئرا فعثر على كنز او لوث فيه حزم الاغبياء بان البخت لسعيد والشقي لحتفه ولم يجعله بخت البتة بل كل من يحفر الى الدفين
يناله ومن يميل على زلق في شفير يزلق منه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقل
حتى ان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدور الشيء لا لسبب فذهب ديمقراطيس واشياعه يرون
تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا يكررون
الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت فتخلص
البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع
المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم تقع
التشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة فلا يجب
ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروم
الطبيعة وهو لا يلائم فيعلم ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه الغاية
لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس اذا عدمت
الطبيعة الروية يلزم ان يكون الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين الافعال

يجوز اختيار كل منها الغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها الغاية والقوة النفسانية اذا
حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فتتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان لا اعدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت
حركة الطبيعة فصلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متأد الى غاية فان له سببا مركبا من
الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بابدال لكن
كل ثان من البدل يقع الاستعداد به اقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما تضمن الفعل
كل طبيعة يكون لغاية لها لا لفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت ان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية وخير
في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون
الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور
التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تادية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان يقال
انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة
الاولى ان الشئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون
تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت
اخص فانه انما يقال لما يؤدي الى شئ يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت
ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودها اعتيد يقال له الميمون او
المشؤوم واما ما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات
وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان
يكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفا

والاتفاق ایضًا فبالحری ان نذکر البخت والاتفاق وما یتصل بهما ونحقق الامر فی ذلک علی ما قد جرت العادة به وان کان الموضع الاصلی له هو الفلسفة الاولی فنقول ان من القدماء من انکر ان یکون للبخت والاتفاق معنی محقق فان ما یفهم منه هو ان یکون هناک علة مجهولة تنسب الیها الاشیاء ویعبر عنها بالبخت والاتفاق کان یقال لمن حفر بیرًا فعثر علی کنز او زلق فیها انه لحقه بخت سعید حتی عثر علی الکنز او شقی حتی زلق فی البیر والقول بهذا انما یأتی ممن له مسکة فان هناک اسبابًا موجبة یتفطن بها من له فطانة ولا یعدل عنها متأوّلا علة مجهولة الا ذو غباوة فان من یحفر البیر فی موضع فیه کنز دفین یوصله حفره فی ذلک الموضع الی الکنز ومن یمیل علی زلق فی شفیر یلقیه میله ذلک فی البیر وهؤلاء قد اصابوا فی ان للاشیاء اسبابًا موجودة البتة یتفطن لها من یتیسر له ولکن لا یلزم من ذلک ان لا یکون للبخت والاتفاق معنی محقق اصلًا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظّم امره فقالت فرقة انه سبب الهی یجل عن ان تناله العقول حتی ان منهم من اتخذ باسمه صنمًا یعبد وهؤلاء لعلهم لم یتفطنوا فی الاکثر الاسباب الحقیقیة المختفیة واخطأوا فی نسبة کل ما لم یدرکوا سببه الی سبب واحد غیر المسبب الذی ربط بحکمته کل شیء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشیء لا بسبب وهؤلاء قد افترقوا فرقة منهم کدیمقراطیس وتلمیذه فلوطوس وأشیاعهما یرون تکوّن العالم کذلک من غیر سبب موجد ولا غایة مقصودة لکن یرون الامور الجزئیة مثل الحیوانات والنباتات کائنة باسباب مقتضیة لها وهم قد خالفوا البدیهة فی تجویز الترجیح بلا مرجح وسینکشف فی الفلسفة الاولی ما عمّ الامر علیهم وفرقة اخری کانبادقلس واتباعه لا یقدمون علی القول بتکون العالم کذلک ولا ینکرون الفاعل ولکن یرون الامور الجزئیة التی فی عالم الطبیعة کائنة عن الاسطقسات لا لغایة بل لضرورة المادة وذلک ان الشمس مثلًا اذا بخّرت فوصل البخار الی الجو البارد وبرد وصار ماء ثقیلًا فینزل مطرًا بالضرورة فمع التفطن لهذا السبب الضروری لا یرخص الفطانة ان نظن ان ذلک انما هو لما اتفق من احیاء الارض بالنبات واعداد اقوات الحیوانات وکما انه یصلح بذلک فقد یفسد البیادر وقس علی ذلک سائر الامور الطبعیة التی یتوهم انها لغایات کاعضاء الحیوان یتوهم انها علی ما هی علیها من المقادیر والاشکال لاغراض ومصالح ولیست کذلک بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلًا ان المادة التی خلقت منها الثنایا انما تقبل الحدة فاستحدّت والمادة التی خلقت منها الاضراس بخلاف ذلک فیتوهم ان ذلک انما هو لمصلحة القطع والطحن ولمنفعة الطحن قالوا وکیف یفعل الطبیعة لاجل شیء ولیست لها رویة حتی تقصد غایة وتختار مصلحة ولو کانت انما تفعل للمصالح المرعیة لم تقع التشویهات والزوائد فی الخلقة ولم یقع الموت واما ما اغتر به القائلون

٢٣

بالغايات من النظام المشاهد الذي يتحقق في تكوّن الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية
فلا ينبغي ان يعتبر ادبارا انه نظام الفساد فلو كان النشو مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول
لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان ترومه الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات
فنظام الكون ايضا كذلك وهو كالا تساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن
ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فمادة الثنايا
وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم قد قضت ان تكون
في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت
الى جدران مقلة والى سقف مظلة اتي للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو
لا انه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب وليتامل في ان بقعة واحدة اذا اسقطت
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء
الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنعقد في جوهر البرة او الشعيرة وترتيبها ثم اما ان يكون في
تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح
لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة
الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من
قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تكن
معارضة ولا معوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها
روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى مختلفة وكان
هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبة باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية
لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها الا ان تكون لفعل ما غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد
متوجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفقة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية
ومما تضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية

غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا تروى فان من يضرب
العود لو تروى في اختيار نغمة نغمة ورام الوقوف على عدد النقرات تبلد تبلدا وبعد تقرر الشبهة بانه لو كانت
للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها
من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات
موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ادعي ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه
لا سيما في الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متوجهة في افعالها الى غايات مقصودة
للملائكة العلوية المتصرفة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنكرر الى تحقيق المعنى ذلك
في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل المصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات
لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور
عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف
القوة او تحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في
الكوسجين والنطفة في المخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة
بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها والحق لا يضر فعالها غايات بل انما ندعي الغايات لافعالها ومنها ما هو
زيادات وهي للغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة
فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان
النشو لغاية لكان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحسب الطبيعة
الموكلة بالبدن وانما كان يجب ان تكون غاية لها لو كان السبب فيه هو تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا
من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن
ما امكن بايراد بدل لما يتحلل لكن كل تابع من البدن يقع الاستعداد لقبول ما وقع عن سابقه كما يذكر في العلوم
الجزئية فيكون في ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة
التي هي مبدأ لها انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من
حيث انه نشو نظام متجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان لم

يكون نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير الى نبذ منها في الكتب الجزئية فبلغت الافالم يرتب في ان الامور الطبيعية منساقة في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ينكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة ولا يحتاج اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثقله ولا بد من حدوثها عند هضم الكبد من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها ان تدخل في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ولتغذى الطحال وغير ذلك وتلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية هذا كله كان كلاما في اقتصاص آراء المخطئين في امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون شيء منها بلا سبب لا يكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن ما لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور الا لم تكن غير متوقعة منه فمع ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر و يكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب غير المقيس اليه لا تكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها او ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى بان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه انما ذلك اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا انسب اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا انسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر حائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي

اتفاقي من جهة لحاظ اللي الكل بل كان واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقع
حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت والسعيد والشقي في غير الناطقين كان مجازا
وما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعيدة او شقية فيستشعر من
حضوره عودها اعتيد من السعادة او الشقاوة يقال له الميمون او المشوم واما ما مبدأه طبيعة لا ارادة فيقال له
الكائن من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع** في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما
في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فبالبقية لكن
قد يكتفي بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة
اذ السؤال كانه طلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكرها
مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة
انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى
الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة
الفاعل والاستعداد الاصلي راجع للهيولى فلا يسأل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون لصورة
فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة ثانية
او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر افادته للمادة اعلم من حيث
القوة والصورة اعلم من حيث الفعل وما افسد الا من اهمل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في مادة
ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تعرض فيها عن
المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نفسه فاشد فسادا من ذلك اي من فرض الصورة فافتقر الى الوقوف على خصائص
الامور الطبيعية ونوعياتها **اقول** لما كان وجود الامور الطبيعية منوطا بعلل فاذا سئل عنها بلم فالجواب
الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مخصوصة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفي بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فلو تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما هو علة
لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لان ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور

الارادية كان يقر لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقر
لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو من العلية لصورة الاختيار الذي
ينبعث منه الفعل الاخير والايجاب بالصورة اذ السؤال كانه يطلب سببه وجهاً عن الفاعل ناصريها كما اذا
كان السؤال عن الصورة او ولانه كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا
مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانها مطلوبا لغيره او مظنون المنفعة فح يجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجوده بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة غاية
فتعود الى الغاية وذكر المادة حيث ما تعرض في السؤال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب لم يصح
ان يقال لانه كان عنده خشب اما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها ملاقاة
المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال كفى في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية
فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تأدية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي
امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السؤال بالغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال
لانه شرب الدواء او بالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال
الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يتكون البخار فيقال ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة وقلبها
شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعدا لما خالطه من اجزاء مائية خرمائية تلطفت بالحرارة
ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت
بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول
الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسئل عنه بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى
التهيؤ تاما كان او مقاربا للتهيؤ في الجملة وانما يكون التهيؤ بصورة لاحقة للهيولى فترتبها الى الصورة التي
اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتخلص
النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد
بتوسط تلك الصورة كان يسأل لم كانت المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا
كان السؤال عن استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورتها ثانيتها او مع المواد الاخر ويكون
الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان هذا القدح

٢٥

هذا القفص قابلاً للصدع فيه لانه من الزجاج او يُسال لم كان بدن الحيوان قابلاً للموت فيه لانه مركب من الاضداد

او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يُسال لم صارت هذه الحديدة قابلة للتشبح فيه لانها مرة مصقولة

ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدأان الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدأ

بعيد فهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقها الذاتية لكن اكثر ما تفيد المادة

العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيد الصورة العلم به من حيث

الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصودة والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين

قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت ليظهر فيها الصورة بآثارها

فمن احاط علماً بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها شغلاً بما لا يعني وهذا راي فاسد

فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي

الراي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها

بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو ان

يحكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحوج الى الحاملة

واذا كانت مهيات النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يحقق ذلك من حالها لم يستكمل بها وكيف

يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان لبعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية

بحتة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة عرضاً تاماً فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة

مناسبة للطبيعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاولى العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبيعي نظر فيه

من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة تكميمه وعوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل

ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم لان مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة

في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفاً بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة

برهان الان اذ مقدماته هندسية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات وبانا ارهولار قوم يستنبطون

عظم المادة ورفض الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة ما فات عنا بعد الا اعراض ولواحق غير منضبطة

وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلاً ان مستنبط الحديد انما

انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يظهر عليه من الصورة قال الشيخ وتشبيه ان يكون المادة التي قصد عليها هو الا نظرهم

المتجسمة المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون وهذا الراي اشد فسادا من الاول فانهم لو اهملوا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى غير المصورة فقد قعدوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو لحاظ الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اي السبيل يثبته وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا اعمارا من الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوع الصناعة مستنبطا بل هو غاية لصناعة موضوعها الاجسام المعدنية التي يشتغل بحفرها وتذويبها وفعله هو صورة صناعية وصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالنقاش فانما يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير افاده الشيخ في تفضيحهم ولكن ان نفضحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وهذا على انفسهم السبيل الى نيل ما يعرض للهيولى الا بمعرفتها بل بتوسط صورتها وان رفضوها من الجهة الثانية لم يكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم بل الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منهما موضوع الصناعة عندهم بل غاية ثم انهم ان يثبتوا وجود الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك فانه ان راموا رفضها من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل قلت **المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب الباب الاول** في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول في عدم** تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام ويتبين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد واعني غير المتالف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والا تالف في الحجم من اجزاء بالفعل فان كانت متجزية في الجهات ولو في جهة كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فلا يخلو فيتداخل ولا يحصل حجم اولا بالاسر فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها ويتخيل لك ذلك تم كما امتنع التالف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضنا امتنع التحليل اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده فيذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف انصاف فصاعدا لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا نظن انه يلزم

يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى فى زمان متناه وتوضيحه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهى كما لا تقف فى المسافة المتناهية كذلك فى الزمان المتناهى وقد علمت ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل يلزمه من حيث لا يدرى القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرد عليه مع ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم فى الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق على الحركة تضاهى الاجسام فى هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما ينطبق عليها جزء اول **اقول** اعلم ان اتصال الجسم المفرد مبنى على عدم تالفه فى الحجم من الاجزاء مطلقا وان لا يكون بينها فرق فى المؤدى ثم اذا كان النظر فى الجسم المفرد ولم يتصور هناك التالف فى الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما فى الجهات او فى بعضها اذ ما يتجزى فى الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التى لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه التالف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وح انما تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التاليف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التى لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ببطلانها فى العقول واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته فى الجهات كلها او بعضها فسياتيك فى العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية فى الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تناهى الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذى ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اى ما يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلانه بما مر هذا اجمال ما تذكره فى هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهرى للجسم فان قلت هب انه كيف يطلب اثباته الا بالبرهان على ما هو عند فضلاء العلم الطبيعى بانه

من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون ونحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير تعقد اتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا لذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ليس من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور الا من حيث الاتصال والتالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان عدم التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال والتالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام اما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه وملتصق به وبعد استيفاء الكلام في ذالم املا يبقى كلامكم في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه

فی کونه من احوال الجسم من جهة الحرکة واشتماله علی المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم واکتفی علیه ههنا
کما فعلنا فانما یتعلق بالطبعی من جهة الاستعداد الدال علیها بالحرکة والسکون وما یتبع ذلک کالتماس والتداخل
وکذلک اللاتناهی فی الصغر کما قد یشعر کلام الشیخ بکون النظر فیه ایضا وکما انه ینظر فی الفصل التالی فی تناهی
فی العظم ولنرجع الی تفصیل ما فی المتن فنقول من البین انه لا شک فی ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام فیها
اتصال حقیقی کالحیوان المرکب من الاعضاء المرکبة اولا والمفردة ثانیا ومن الارکان ثالثا فلا یتاتی دعوی
اتصال الجسم عموما من احد ثم لا خفاء فی امکان ان یترکب جسم ولو ترکیبا غیر طبیعی من جسمین متماثلین بسیطین وعنی
بالجسم البسیط ما لا یکون مرکبا من اجسام مختلفة القوی وذلک کان یترکب من جزئین من الارض متماثلین
من غیر ان تحیلا فیکون المرکب بسیطا غیر متصل فلا یمکن ان یدعی اتصال الجسم البسیط ایضا علی العموم بل اما
ان یدعی اتصال الاجسام البسیطة الفلکیة والعنصریة فی الجملة وحینئذ یزاحمه القول بترکب کل من الاجسام
الفلکیة والعنصریة من اجسام صلبة صغار غیر صالحة للقسمة الانفکاکیة وان کانت قابلة للوهمیة کما یراه شیعة
ذیمقراطیس واما ان یدعی اتصال الجسم المفرد اعنی ما لا یکون مؤلفا من الاجسام کما فعلنا نحن فلا یزاحم ذلک رای
اولئک ولذلک لم نتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلک نقول ان الجسم المفرد متصل فی الواقع کما هو متصل
عند الحس لا ان الحس یغلط فیحکم بالاتصال لعدم درکه المفاصل وذلک لانه لو لم یکن متصلا کان ذا مفاصل
ومؤلفا فی الحجم من اجزاء بالفعل وانما قلنا فی الحجم لان الاتصال لا ینافی الائتلاف من اجزاء بالفعل لا فی الحجم کالهیولی والصورة
فاما ان یکون تلک الاجزاء متجزیة فی الجهات ولو وهما فتکون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا یکون
مفردا او کلامنا فیه واما ان لا یکون متجزیة بنحو من انحاء القسمة لا قطعا ولا کسرا ولا وهما ولا فرضا سواء کانت
کذلک فی جهة فتکون سطوحا او فی جهتین فقط فتکون خطوطا وینسب ذلک الی بعض الاوائل او فی
الجهات کلها فتکون جواهر فردة کما یراه جمهور المتکلمین ومن الهند وشرذمة من الاوائل الیونانیین وهذا
اعنی کون الاجزاء غیر متجزیة ولو فی جهة ایضا باطل لانها اما ان لا تتلاقی فی جهة لا تتجزی فیها وحینئذ
لا یحصل منها بالتالف والانضمام فی تلک الجهة فلا یحصل منها جسم او تتلاقی فی تلک الجهة فاما ان تتلاقی بالاسر
فیتداخل بعضها فی بعض ویستحیل فی الحیز ولا یحصل منها حجم اولا بالاسر بل یکون شیء من جزء مشغولا بالملاقات
وشیء منه فارغا فیتجزی فی جهة فرضت غیر متجزیة فیها هف لا یقال تلاقی الاجزاء بالاطراف فاللازم من
ملاقات الجزئین لا بالاسر ثبوت طرفین لکل من الجزئین لانا نقول ان کانت الاشارة الی طرف عین الاشارة



الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولاً بالملاقات والآخر فارغاً عنها والاكان محل الطرفين المتمائزين في الاشارة منقسماً ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية وللقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبهتهم ما ينسب الى زينون هو غير زينون الاكبر وطالما اعتصم به المشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجوداً انتفى الزمان راساً وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعاً فلو انعدم الحاضر ايضاً انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي ما كان حاضراً وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضراً فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضراً هف واذا كان الموجود من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضاً غير منقسم وكذا المسافة المطبقة هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتالف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت نقاطاً متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور آنفاً النفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة الجزئين عند تماسهما الا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجيء حل الشبهة في اول فصول باب الحركة ويعاد في باب الزمان ومحصله انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى لآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر تلوه اذ انما يفرض بفرض الانقسام او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان ومن الحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو من غير ان يكون الوجود بهما ظرف الا الزمان ولا الآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة منهما

منها في المستقبل منه وأما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حصوله فخاص
عند ارادة الآن بالحاضر وان يريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين ولا يشعر
بانقسامه فلا نسلم عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامها بالحقيقة ولما امتنع تألف الجسم في الجملة من اجزاء
لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها بنتيجة من ان تخار القسمة امتنع التحليل في الجملة الى تلك الاجزاء لما ذكر في
امتناع التألف منها لان الاجزاء التحليلية الجسمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة
بالفعل يحصل منها الجسم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل
ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية
له بمعنى انه لا تنقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني
انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك
بهما القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون تحللها اليها لعدم قبولها الانقسامات
غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وبما انهما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي
القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء كيفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة
بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم الا
نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج
الانقسام اليها من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما
بالعظم والصغر من هذا الجبل لجريان التطبيق بل نقول ان انقسامها لا تقف الى حد لا يلزم من ذلك تساويهما
اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام
الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاؤه اعظم احجاما من اجزائها وربما
وقفت القسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الآلات
مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض بكل من اقسام الخردلة
اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تعم وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان
ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتميز الحس من مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم
وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه كما قال الشيخ ولئن سلم لم يوجد الجزء ومع ذلك فليسلم ان خردلة تنقسم

الى اجزاء انها التى لا تتجزى فى صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها فى الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة فواحدة فلما كان بديهيا ان هذا حق او باطل فيسأل ان يكون فى الخردلة من الاجزاء التى لا تتجزى ما يبلغ كثرتها ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذى لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذى هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه فى تغشية الارض بل لعله ليكون فى ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشى الارض غير متعين وانا جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذى لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهى الانقسام فكيف يبين باستحالة التناهى استحالة لاتناهى الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما لا الى نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل واقفا فى مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه وكذلك نصف نصفه الى ما لا يتناهى من انصاف فى انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة فى زمان متناه والجواب انا لا نقول ان فى الجسم اجزاء بالفعل لم تتجز فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرض القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التى بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع فى زمان متناه واما لا تناهى القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة فى زمان متناه لانها كما لا تقف فى المسافة المتناهية كذلك فى الزمان المتناهى فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها متناه وغير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة فى واحد منها فبازاء اقسامه يفرض فى الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكسافراطيس وافيقورس من الاوائل والنظام من معتزلة المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها اذعنوا لها فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل فى المؤلف وعلى التقديرين ففى الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا اجزاء موجودة بالفعل فى المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية فى الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم القول بها غير متناهية وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب وفى الشفاء انه جرى بين اصحاب الجزء يعنى القائلين بتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وهى متناهية

متناهية عندهم وبين هؤلاء ضرب تشتت في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء
اوردوا على هؤلاء ان اخيوشا سريع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هؤلاء الى
الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مفصول عن حد تحرك فيه ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط
واما في المحدثين فانه لما شنع اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا يفرغ ذرة من قطع نعل يسير عليها النملة من
بافيغورس من هؤلاء والتجأ النظام الى القول بالطفرة واوردوا لذلك مثالا من حركة الدائرة القريبة من طرف الرحى
والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه بعضا فتبين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفره اسرع من الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي
في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من
حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف
واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان يحكموا بان الرحى يتفكك عند حركتها بعض اجزائها من بعض
فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة
التفكيك ويبطل مذهب هؤلاء مع ما مر في ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا
لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعترافهم
بذهاب القسمة المقدارية في الجسم الى لا نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء
المتداخلة لا يكون اليها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم للمرام وان فزع اليه النظام
وان لم يتداخل بل تماست امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك
ثمانية على رأي الجبائي وذلك بان يوضع جزءان فيحصل الطول وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض اربعة وفوقها
فيحصل العمق اربعة على رأي الاعلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على مختاره بان يوضع جزءان ويجنب احدهما
ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر بطل كلية ما ادعوه بالكلية فاذا اردنا ابطال
رأيهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناهي الحجم قطعا والاجسام التي
اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا
كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد منها اذا الكل ولو

بمراتب غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كلما يتالف عن الاحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه
الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء كنسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد
نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين بيف والاخصر ان يقرر
من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا
الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم
فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رايهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم
الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى
متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير
الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف
الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة
انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على
الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة وزمانها جزء اول
اللهم الا بحسب الفرض والا فكل ما يفرض اولا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه
المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى النهاية وسياتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها

قلت **الفصل الثاني** في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة
المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاحاد متسق النظام متناهيا
بالفعل والا فليفرض آ ب بعدا او عددا ماديا مجتمع الاحاد مترتبها غير متناه بالفعل في جهة ب ويفرز منه
آ ج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب اما بما يساويه على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم
يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آ ب يكون متناهيا ولا يزيد عليه
آ ب الا بـ آ ج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء
على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الباقي واما تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الجملي لا يظهر
الانقطاع بل مجرد التفاوت وايضا ليفرض خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين واذا
حرك من طرف الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسافة لكن لا يتلاقى خطهما مع غير المتناهي

غير المتناهي لا الماقالوا من انه لابد لحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض في غير المتناهي اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما اقول من انها لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تتصف بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي لا يتاتى ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال لاتناهي الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث لا يزال الانفراج بينهما يزداد وبزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج كشلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لاتناهي الابعاد فيما فوق جهة

اقول الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها الا في هذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول تلك على ما صرح بذلك الشيخ في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة بل بمعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة والمتسقة اي المرتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاحاد مترتبا متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب ونأخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى يتساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون آب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آب يظهر الخلف

ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه وتمهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذاة في الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان يحاذيه بعض معين يماثله من الآخر ثم انما يظهر التخلف ههنا بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذ اتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الموجودة في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع يباين به في الاشارة سائر الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا ينهض البرهان على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى وتطبيق المبدأ على المبدأ يستلزم الزيادة فما له تسابق الى الجهة الاخرى واما الاتساق لنفسك معه والحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ التميز هناك عن الطرف الملحوظ الا اذا تحقق تطبيق جزء على جزء منفصلا فتقدر التطبيق ترتيب والا ياتي في زمان متناه وهنا توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج بان التطبيق الوهمي فيها فاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان متناه الا قدر متناه والمكانت في الخارج غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك

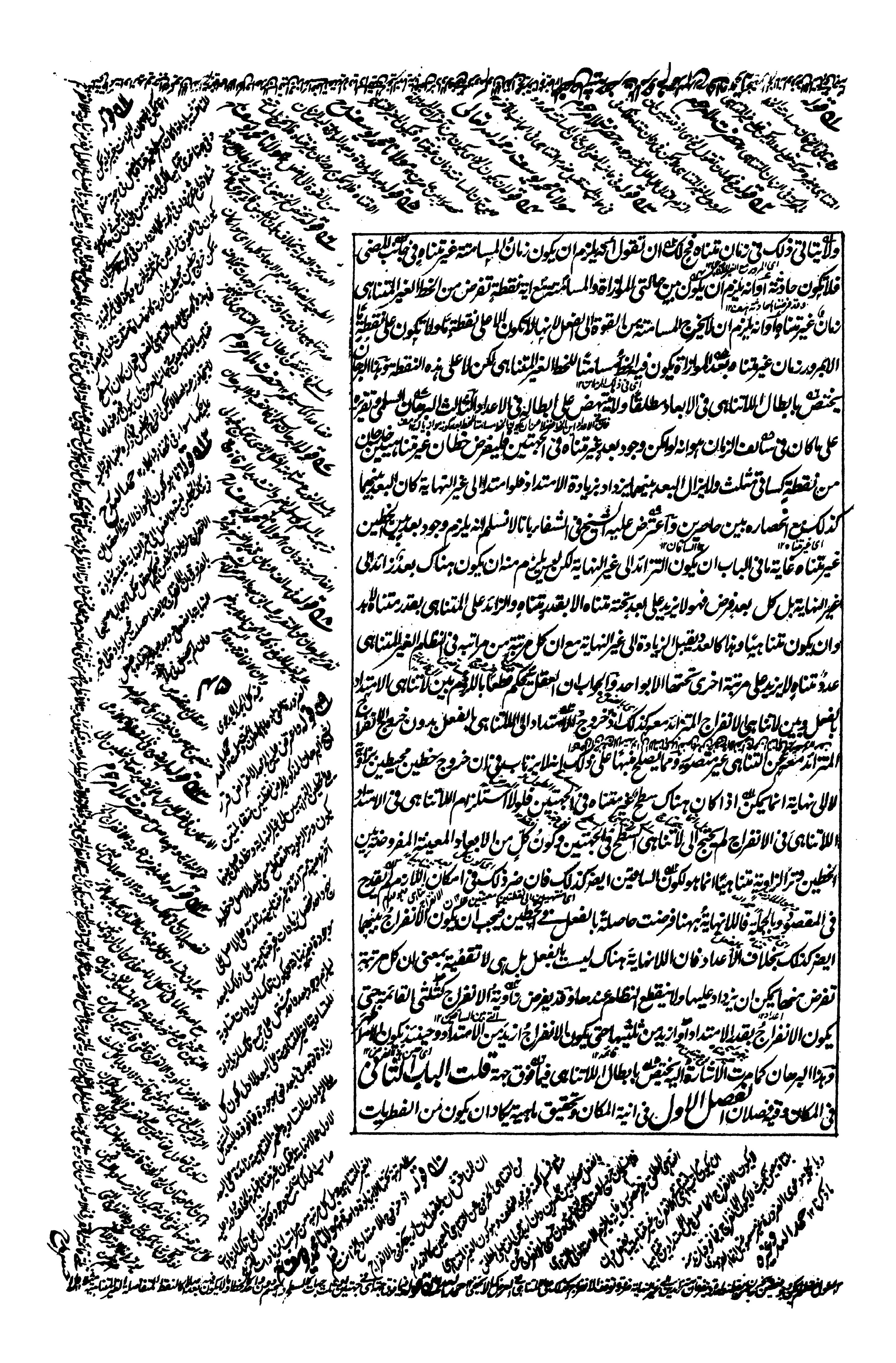
وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل لو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البرهان كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد تفطن ان عدم اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث انه جزئي وعالم الدهر والحضور عند الباري فيقضي متناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان ما يفرض من التطبيق بين المتصلات الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي لا يصح ان يبتني عليه وهم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتاتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى انتهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول المتقصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين اولا بان تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل ويحيله البرهان واما اللاتناهي في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا ينتهي بعده لا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وعرفية يوبان التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والتدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول اختيار انه غير متناه فلم ينتهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يتعدا انما حكم التناهي انما يجري فيما احاط الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا ما يحاذ على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية

هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني
لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي
في جانب الماضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا المتناهي هو نفسه نهاض
البرهان في الماضي على اجتماعها في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترف ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا
الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب لا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك فلم يبق اذن في ليد
اعتبار ينتهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها لست احصله هذا
وكانك قد رئيت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم وان غلب عليك التقليد
وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هو لاء فانه مع تعرضه
ههنا البرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول هذه البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك
حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلا سقوط ما عول من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة
بهذا البرهان الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع
فلبقاء ها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره
على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا
له متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د
من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا
لا ب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعدما كان موازيا له فيكون المسامتة
حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او لا تكون لا محالة بزاوية تحدث
عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية
على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وفيه انه انما يتم لو وجب ان يكون
للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
وليس كك اذ المسامتة انما تكون بالحركة كما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقع طرفا



طرفاها كذلك المسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس هيئته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة
في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا النقطة
نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى مادامت الحركة وهو كل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من الموجود
بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة الكائنة وكالوصول
الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء
كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون شيء من هذه الامور موجودا في آن اصلا لا
آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه
نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدث الحادث كالحركة والصوت او لا على
وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر
بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول
آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في
زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل
آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع
وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين
من هذه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر النقطة منه وهذه المسامتة هي التي كلامنا فيها
ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه فلم يكن موجودا في آن
هو مبدأ ذلك الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن
حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك لان بينه وبين ذلك زمان يكون
هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا
بان يكون اول هذا تفصيل ما سمحنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما يختلف

الحوادث في اول الوجود ويختلف الزائلة منها في آخره لكن الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن في الآنيات
فلا يكون جزء منها اول من ظرفها مقدما وآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر
ولك ان تقول اولها وآخرها الا ان يراد بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له ولكن الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه ولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية
لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن وانما عداه كذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون
له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن هو مبدأ وجود ما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن
الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة
القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة ولا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة
بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن و
الآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان
والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له
اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل
التدريج من غير تصرم كتقدر معين من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من
عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات
لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون لا محالة
لوجودها آخر آن والزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور
الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه موافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة
انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى
الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وللافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي
بهداية ربي المجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات
طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي مع انه لو حدثت
لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تتصور المسامتة مع تلك النقطة الا و
على التمام قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتأتى في



والاتيان في ذلك في زمان متناه فيجاب لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسافة غير متناه في جانب الماضي فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون مع حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على النقطة الاخير ورزمان غير متناه وبعد الموازاة يكون في الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على هذه النقطة فهذا البرهان يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا ينهض على ابطاله في الاعداد والثالث البرهان السلمي وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزائد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لابد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج المتزائد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزائد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح منبها على ذلك انه لا يرتاب في ان خروج خطين محيطين بزاوية لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي السطح في الجهتين وكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين وتر الزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين ايضا كذلك فان ضر ذلك في امكان الالتزام لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة تفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع انتظام عند حد وقد يفرض زاوية الانفراج كمثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيه حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة قلت الباب الثاني في المكان وفيه فصلان الفصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من القطعيات

٤٥

ان ههنا كما يسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والنقلة شاهدة به لولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء لا في مكان ويجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به وهذا ما يبحث عنه وسيتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال الى انه حاو يختص بالجسم من غير دخول فيه وقيام به فهو اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما الجسم الحاوي فمن ترعرع يسيرا من العامة يجد نحنه لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة له بهذا المعنى بل سطحه والاول باطل والا لكان اما فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا مجردا موجودا وهو باطل ايضا اذ يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لتهيئة القوة المحوجة الى المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان وجوده ولو برفع الجسم فطري ولذا سموه مقطورا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام مكان ولكان الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف الاجسام يتنبه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فيظنها لتماثلها باقية بعينها ولا يقدر لالفه بها على فرض زوالها وايضا انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بالعكس والتزام الثاني والاكان الوهم لعدم الفه الاجسام في المكان يوجب المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه والا لكان الطير فهو ساكن ان اريد بها الا يتبدل نسبته من امور ساكنة والذي لو خلي وحاله وترك عليه مكانه حفظه وليس بساكن ايضا ان اريد به يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام الاول في انية المكان علم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق مهيته فالمكان يتصور بما يكون فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ما هذا شانه ما هو فنقول يكاد ان يكون وجوده فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون في التوهم دون الخارج فكان توهمهم للاجسام عند اولئك من قبيل توهمهم للباري تعالى وعند هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك وتحديد

٤٦

ويشهد على وجوده أولاً النقلة فإنها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان ربما يبقى معها في مفارقة المكان وثانياً أن الشيء إنما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق والتالي باطل بالضرورة وثالثاً أنه لولا أن هناك أمكنة موجودة متمايزة لم تختلف الأجسام في حركاتها الطبيعية بأن يتحرك البعض صاعداً بالطبع إلى فوق والبعض هابطاً إلى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذاك لكنها مختلفة قطعاً فإن نوقش بأن النقلة مفارقة وضع وترتيب للجسم مع غيره من الأجسام وصيرورة الشيء فوق أو تحت أيضاً بذلك وكذا المطلوب والمهروب بالحركة الطبيعية أيضاً ذلك فأقول ذلك الوضع والترتيب إن كان بحيث يكون الأجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطاً بالكلية بجسم أو أجسام يكون لا محالة سطح أو سطوح من الحاوي محيط بالجسم إحاطة تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان وإلا فيكون الأجسام متناهية ويكون بينها فضاء مقداري يمكن أن يتحرك إليه الجسم ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئاً محضاً بل إما موجوداً بالفعل أو بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان إذ لا يوجب هذا أن يكون سطحاً البتة ولا نعني بوجوده أن يكون بالفعل في الخارج فإن السطح الذي سيتحقق أنه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك على أن ذلك الفضاء يجب أن لا يكون مادياً وإلا لكان جسماً وثبت تراكم الأجسام وعاد إلى الأول إذ لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجوداً بالفعل كان لا شيئاً محضاً وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة أمر المكان في ظهور إنيته إلى أن التخيل العامي يمنع وجود شيء مطلقاً إلا في مكان ويوجب بعداً قائماً بنفسه حتى يكون مكاناً يوجد فيه الأجسام أما كونه بعداً فللتخيل انطباقه على أبعاد المتمكن وأما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على الأجسام وامتناع قيامه بغير الأجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم أولاً أن العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالأرض وتارة على ما يكون فيه وإن لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى كرة العالم وقد يتضيقون إذا لاحظوا تمايز الأجسام في الأمكنة فلا يكون مكان الجسمين كما لا يكون جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا لما تفحص عن حقيقته ولعلك تيسر لك بما علمت من لوازمه الانتقال إلى لوازم أخر تكون شركاً لاقتناص حقيقته الأول أنه حاوٍ وذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني أنه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث أنه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم وإليه إذا عرفت ذلك فههنا احتمالات يتأتى

٤٧

فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير
المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما
اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا
غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخولها في ذلك الجسم وقيامه فيه وان قام بمادة
اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في
اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لانه يعرف في موضعه ولا ان
يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن
سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس لتعم حاوي الحاوي فانه
حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد تضح
بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاو محدد وانه
بسيط ملاق لبسيط ما محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيط محويه زعما منهم
انه لا بد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الافلاك اينية زمانية فلا بد لها من مكان كلها باطل لا يستحق ان يلتفت اليه
وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقصر يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه انا نقول كل من ترعرع
وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة يعلم ان ثخن الحاوي لغو في الاحاطة فلا يجوز ان يكون
المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر
عليه الجسم بل سطحه فلننبسط في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره
باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون
بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من
افلاطون وان كان قد يعزى اليه من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة
هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول
منهما بطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون مشكلا
لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا
معينا كان للجزء ما للكل ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن له الشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لحركته

لجهة القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة ما ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارا لها او ما توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وعلى تقرير البرهان ههنا لا يكاد يضر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني ثم ما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وتمانعها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل بطبيعة البعد والامتداد الا ترى ان الخط والسطح اذ لهما امتداد ان في بعض الجهات دون بعض فلو اضيف اليهما بعد في غير جهتهما في جهة الامتداد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم فهو ممتد في الجهات فيزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة وتجرد اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان يداخله جسم الا فلا يكون مكانا ولو اعلم ان الوهم اذ قد يسنح فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا استمع البرهان المقتضي لاستحالة يتحير فيه ويكاد يوسوس في صدرك بكيده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على انه لو اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو الممسوحية والمساحة ثبوتا ولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس فيجري بينهما نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين او جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا انتقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين او مساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا لكان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستحال ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان تمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل هذا يقشع الناظر وان لم يفهم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول والمشائين واعلم ان للمعتقدين في البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم والمتعلق لو لم ينبه على فساده فلنوضحها ولا نطنب فيها قال اصحاب البعد المجرد منهم خاصة ان وجوده ولو رفع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البديهة فان الناس كلهم يحكمون بان ما بين اطراف الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما

بل هو المكان لها وحينئذ لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اورد لابطاله سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه وكانهم من تحقق ههنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البديهة اولا اراد وا انه مفطور علي حدة لا سوا هو ولا مادي اي وانه اول ما فطر من مخلوقات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان سقوط ومن الشاعر لما اراد ان يحدث في شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض الواسعة وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم جسم لذهب تراكم الاجسام الى لا نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان الساكن في الصفوف ظاهر بديهة بكرة باشر ساكنا وان سار في مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليه منع ذلك بل انما هو عن اغلاط الوهم لان الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها ولا يتنبه عليه الا في الابعاد ولتشابهها فيظن ابعادا بعينها باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر مخالف فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلا ذاهبا ذهاب المكان فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه تاديك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو لزوم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزام ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه نعم الوهم انما الف من الاجسام ما له مكان فحكم ان كل جسم مكان بل حكم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون حكمه هذا حجة لا يكون ذلك حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل الامكنة على متمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور فلا يكون متحركا وسيأتيك بهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى مع انا انه هل يكون ساكنا فان اريد بالساكن ما لا يتحرك ومن شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وطبعه وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد ما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس متحركا ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما على انه ان سلم لهم ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا لا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ

الالفاظ ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فاى حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان
اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلنمنعه ولا نسلم بطلانه والضرورة انما يقتضي بكونه متحركا في الجملة
وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان
العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء**
واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن مع الا فحشو له اما ان يكون لا شيئا محضا وهو
باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه
حركة على خلاف ما يقولون بل لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين فتكون لا محالة في
زمان فرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المعاوقة لزم ان يكون زمان الحركة في
الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى
ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء
مساواة حركة لا في معاوقة لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في
القول به ان ما بين سطح ليس بجسم في ظن العامي فما فيه هو اليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا
بان اللمس يحكم بوجود الهواء بمقاومة اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء
صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء وشبهات اضطرته الى اثباته نحو انه لولاه لم نزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك
العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه لا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء
آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملاء ما خلاه هذا غيره وهلم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا دفعة عن سطح
املس مماسة بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ما يملاء ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو
الوسط ويحل الاوليان بان الجسم مادة تقابل للمقادير المختلفة فيجوز ان يتخلخل ويتكاثف اي يقبل مقدارا
ازيد وانقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع
الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب
البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا

51



الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن و البعض الآخر من هؤلاء مع اصحاب السطح كافة احالوه اذ قد حققنا ان
المكان هو السطح المذكور فنقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا
و هو باطل لقبوله المساواة و المفاضلة او بعدا مجردا و قد ابطلناه و لو شئت قلت من الرأس من غير بناء على
ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة و المفاضلة فان سلموا عنهم
ذلك لا يكون لنا كلام معهم الا انا نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن فان الامكنة متفاوتة في المقدار فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا و قد ابطلناه و سطحا فننقل الكلام الى حشوه و الحجة التي توجب تبكيت اصحاب الخلاء
و يشترك في التمسك بها اصحاب البعد و السطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين
و تكون لا محالة في زمان و لنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء و يكون لا محالة زمانها اكثر من
زمان الاولى و حركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته للتحرك
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت بحسب تفاوت
المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع
المعاوقة لا يقال المحال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه
لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء و ثانيا انا كما اومأنا اليه انما
نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو منسلخ عن امارات المكان فلا كلام معه
و تقدير ثالثا ان الحركة في الخلاء و ان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي
لكانت الحركة فيه مما يستحيل فليتأمل فيه و قد اعترض على الحجة بان المحال لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض
مقاومة على نسبة مخصوصة فجاز ان يكون المحال هو تلك المقاومة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء و الجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمقاومة على النسبة المذكورة تحقق وجود بل انا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان
حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة و هذه المقدمة صادقة او ضحنا صدقها و كل حركة في الخلاء فهي حركة في
عدم مقاومة و هذه المقدمة ايضا صادقة و كل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية لحركة في مقاومة على
نسبتها لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة
لو كانت و يلزم منها و من الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول و يمكن تحرير
هذا الجواب بنمط آخر و هو انا لو جعلنا المحال اللازم صدق حملية هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها فعلية لزوم

٥٢

ماذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل مع فرض مقاومة مخصوصة ايضا فجاز
ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء والحركة فيه لكنا نجعل الملازم
صدق شرطية هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
هذه الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلانه ملزومها ولا
يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف لا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان اذ صدق الشرطية
لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز
ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت وان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك
حيثما كان على ما كان لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة
كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم كل محال وقدح
ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في
الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر
الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك
القدر مع زيادة اقل من الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من مقاومة الملاء الاول
وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة
في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل القسمة لا الى نهاية
وبانقسامهما تنقسم الباقي منهما وتنقسم الحركة ايضا فيكون في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء
من الحركة وجزء منها حركة ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما
يناقش بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يتحدد زمان الحركة
بذلك الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية
مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة
يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان
الطبيعي تقتضي التراخي ولكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه دون الحركة اقتضت الحركة

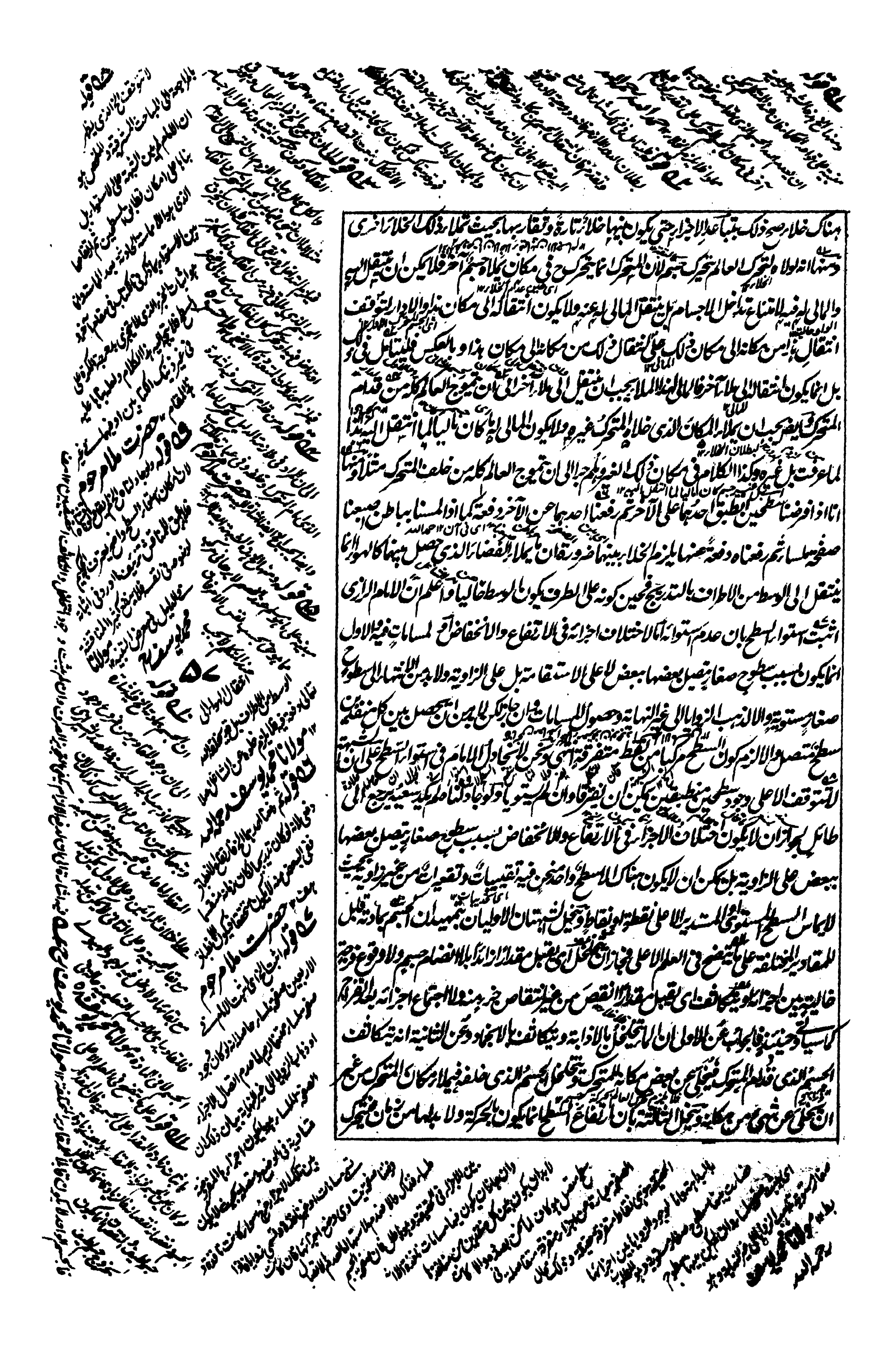
في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فلا فان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع
وهي بالطبيعة ابطأ وليس للسرعة حد تنتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة واذا
اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينهما عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات فحينئذ يتحدد حد من
السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة متعين باعتبار قوة
الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان منطبق على المسافة محدد باعتبار المسافة والقوة والمقاومة
فاذا انتصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تضعفت السرعة وتضاعف الزمان واذا انتصفت المقاومة و
تضاعف السرعة ونصف الزمان وبالجملة اذا اختلف شيء واحد من الثلاثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان
الكل انما يتحدد به الا ان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه
فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعة
بقي هٰهنا اشكالان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة
الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء
فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية وهو
ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة ولثان
مع معاوقة ميل طبيعي ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة
الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي فيكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين
ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي
ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد زمان
الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت
بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ
كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي
وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان
قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات



فی الحرکات ویزید فی الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدرا آخر ویختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فیکون فی الملاء الارق اقل منه فی الملاء الغلیظ وحینئذ لا یکون زمان الحرکة فی الملاء الارق مساویا لزمان الحرکة فی الخلاء لان نسبة زمان الحرکة فی الملاء الارق الی زمان الحرکة فی الملاء الغلیظ کنسبة مجموع المعاوق فی الحرکة فی الملاء الارق الی مجموع المعاوق فی الحرکة فی الملاء الغلیظ لا کنسبة فضل المعاوق فی الحرکة فی الملاء الارق علی المعاوق فی الحرکة فی الخلاء الی فضل المعاوق فی الحرکة فی الملاء الغلیظ علی المعاوق فی الحرکة فی الخلاء حتی یکون زمان الحرکة فی الملاء الارق کزمان الحرکة فی الخلاء ولو کان نسبة زمانی الحرکتین کنسبة فضل المعاوقین فیهما علی المعاوق فی ثالثة لم ینحصر حد المعاوقات فی حد اذ کلما فرض شتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة کتفی فی احدهما علی تلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق فلزم التخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا مقاومة للمیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق اصلا فممنوع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة المیل ان فرضت بلا معاوق خارجی فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل اذ کل منهما مع معاوق لکن المعاوق فی احدهما داخلی وفی الاخری خارجی وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة مع مقاومة المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا مقاومة میل کمثل ما عرفت واعلم ان الحجة اذا استعملت فی ابطال الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کادت ان تتم بشهادة البدیهة بانه وجد هناک خلاء وارسل فیه جزء منفصل من الارض یتحرک لا محالة الی اسفل ولیس هناک معاوق داخلی لان الطبیعة فی البسیط لا تقتضی فیها المعاوق الداخلی والا کانت هناک قوی متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرین متضادین ولا الخارجی اصلا لان المعاوق الخارجی اما قوام الملاء وقد فرض عدمه او امر غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الجزء من الارض علی معاوق غیر الملاء فیلزم ان یکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتامل فیه واما اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا یتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لتشابه اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیهما وحینئذ یجوز ان تحدد الارادة حال الحرکة من السرعة والبطوء علی ما تجوز لکن الشیخ قال ان النفس ایضا انما تحرک بتوسط میل مختلف بالشدة والضعف حتی ان ذلک الجسم مع التشکیل المقاوم للحرکة کما یجیش فی التحرک طبعا اذا قوم منعت الحرکة وذلک المیل یختلف

۵۵

بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي لتوقفه لا يتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء ففيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل فاي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر قوة الميل والضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا ان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي تثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل من ذلك المعاوق من طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فعلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين في هذا المقام لغموض تحقيق تام دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عندنا كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي تراخيه فليس هناك امر آخر يقتضي التراخي فيما تاتي صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس ينكسر الميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يعوقه عن مقتضاه من سرعة الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل ويتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به وعلم انه كما ذكره الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ما ليس بجسم فلا في جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة هو ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء جسما فالاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من رام تفسيرهم انا بهم ان الزقاق المنفوخة تتقادم للمس فظهر لهم بالمس ان الهواء جسم فمن الذين اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذا كان يظنه خلاء صار باطلا ومنهم من اصر على تخيله زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولا ذلك لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر وذلك باطل فان الماء المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد ما اذا كان هناك خلاء

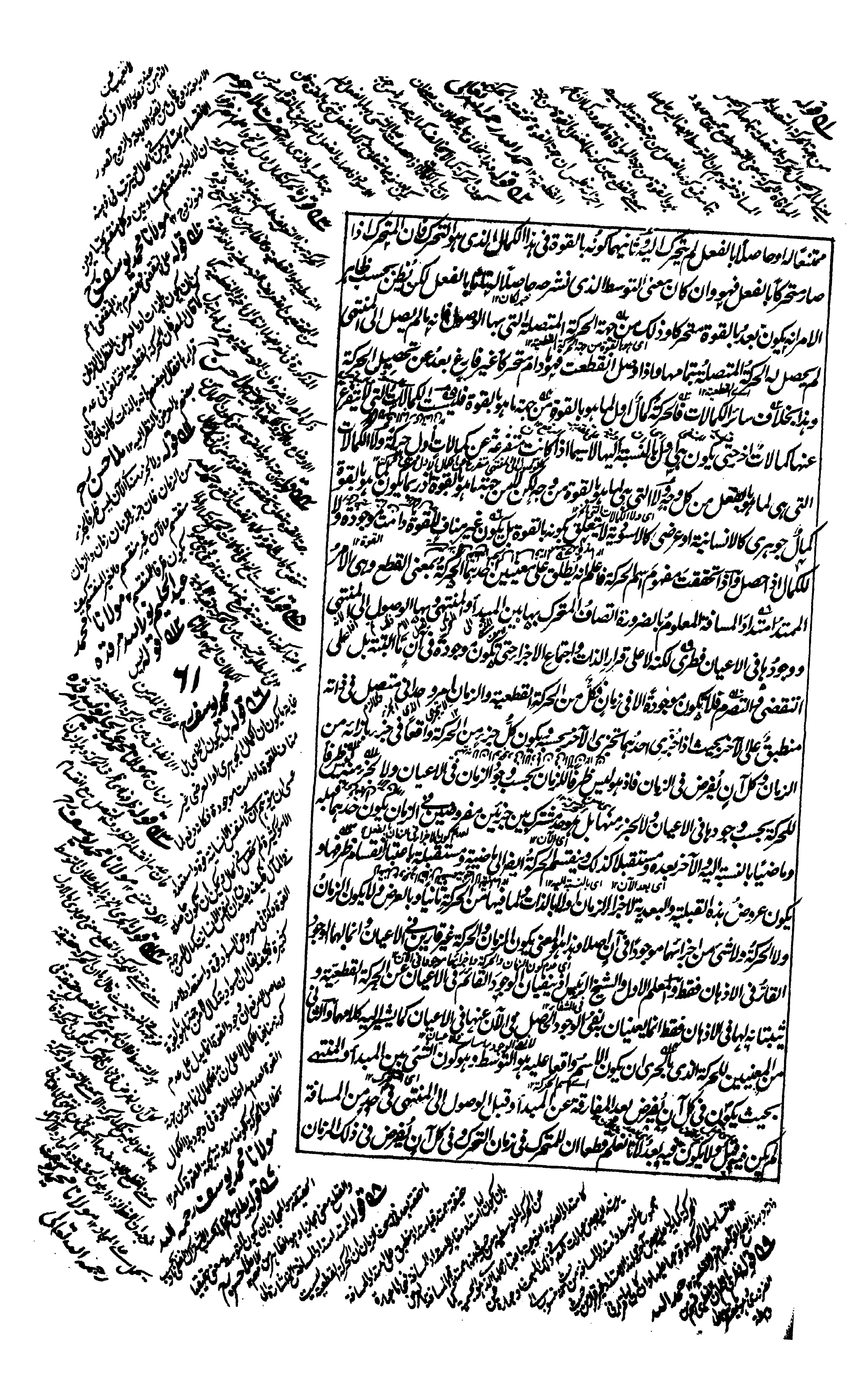


هناك خلاء صح ذلك بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملأ ذلك الخلاء اخرى
ومنها انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملأه جسم آخر فلا يمكن ان ينتقل اليه
والمالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا والا دار لتوقف
انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فليتأمل فيه
بل انما يكون انتقاله الى ملأ آخر فالمالي لهذا الملأ يجب ان ينتقل الى ملأ آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام
المتحرك وايضا يجب ان يملأ المكان الذي خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان مالئا لما انتقل اليه هذا
لما عرفت بل غيره وهكذا الكلام في مكان ذلك الغير فلزم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها
انا اذا فرضنا سطحين مستويين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا بباطن اصبعنا
صفحة ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما يملأ الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما
ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم ان الامام الرازي
اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض او لمسامات فيه والاول
انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح
صغار مستوية والا ذهب الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين
سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى وتحرير التجادل الامام في استواء السطح على ان
لا يتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفرضا وان لم يستويا ولو جاد لنا لم يكد سعيه يرجع الى
طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها
ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيبات وتقعيرات من غير زاوية بحيث
لا يماس السطح المستوي المستدير الا على نقطة او نقاط وتحيل ان هتان الاوليان تمهيدان الجسم بمادته قابل
للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فيجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا زائدا بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة
خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد تفرقها
كما سيأتي وحينئذ فالجواب عن الاول ان لا يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف
الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير
ان يخلي عن شيء من مكانه وعن الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا يبعد ما من ان يتحرك

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة
في زمان الحركة وكذا في كل آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها
على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس
لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة وكانت فيه اللاماسة فيجوز
ان يتحرك فيه الجسم المائل من الطرف الى الوسط ثم عليك بالتامل الصادق **قلت الباب**
**الثالث** في الحركة ما يشعر به بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات وان كان غنيا عن آداب
النظر في اقتناصه ببيان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا اريد البحث عنه عمد في
تعيين المراد الى قول ضابط يتفصل المفهوم المجمل وان لم يك في نفسه اوضح بل مساويا لذلك المجمل واحتسب عما
يشبه الدور تمييز المرام وتمهيد الما عسى ان يبنى عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا
الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة
وقد يكون تدريجا وهذا ما يعنى بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا
ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند درك الحركة لكان
علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي
على نحو دور فسلك مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه وله ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له
كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك
وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة
ظاهرا في حصته من الحركة نفسها غير فارغ بعد عن تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان
اسم الحركة ينتظم معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعلوم اتصاف المتحرك به بين المبدأ والمنتهى
بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات حتى تجتمع
الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حسب نظيرها اعني الزمان فلا يكون هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة
فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن حتى

في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل كل آن فرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يشكك في وجودها بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة الباقية لم يوجد بعد ولم يوجد الشئ قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منها فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضرة هي الموجودة وهي غير متجزية وتلحقها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف يتاحد حقيقة من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا شطر من حركته مضى وشطر باق فلا يتاحد زمانا هما ويزاح الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شئ من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والوسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه وهما الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن ومعنى اذ ليس هناك امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس بان الانقسام الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة انما ينهض الادلة على نفي الوجود في آن للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا كذلك انما ذلك للحركة التوسطية قوله الحركة وما ضاهاها مما يدرك بمعونة الحس بحيث يتميز عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات فهي وان كانت بما لها غنية عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون لالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراكها لفظي او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباها في المراد بها فاحتاج الفاضل في هذا البحث عنها في تعليم الفلسفة قصد التعيين للمراد بها الى ما يحتاج اليه بطريق اكتسابي يكون فيه تفصيل المفهوم المحمل لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد به

وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد لما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا ولا رسما حقيقيا لكن يراعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن لقلة المؤنة في بيانه نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولنتصور ذلك ههنا الى ان يصدق به حيث نبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم شان كل ما هي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا يتحقق الا في مقولات نعدها بعد وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فتتاتى في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى الاين فلا تتاتى الا في الاين وكان يهون علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا الا ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يؤخذ في حدهما الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن والآن يؤخذ في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فلا ان يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو برائة من نحو من القوة وتحلّ بنحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه هو فعلية ما اذ انها قوة فيما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل فهي ايضا كمال المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك وما يصل الشيء الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول فان الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكمالية هذا الشيء انما هو من جهة يكون الشيء بالقوة من جهتين احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له



متنعاً له او حاصلاً بالفعل لم يتحرك اليه ثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا
صار متحركاً بالفعل فهو وان كان بمعنى المتوسط الذي نشرحه حاصلاً له ثانياً بالفعل لكن يظن بحسب ظاهر
الامر انه يكون بعد بالقوة متحركاً وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانه لم يصل الى المنتهى
لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا حصل انقطعت فهو دام متحركاً غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة
وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا تتفرع
عنها كمالات اخر حتى يكون هي اولى بالنسبة اليها لا سيما اذا كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات
التي هي لما هو بالفعل من كل وجه لا التي هي لما هو بالقوة من وجه لكن ليس من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون هو بالقوة
كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسودية لا يتعلق كونها بالقوة بل يكون غير مناف للقوة وان تم وجوده ولا
للكمال اذ حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر
الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها ما بين المبدأ او المنتهى وبها الوصول الى المنتهى
ووجودها في الاعيان فطري لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى يكون وجوده في آن ما الثبتة بل على
التقضي والتصرم فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر ممتد متصل في ذاته
منطبق على الآخر بحيث اذا تجزى احدهما تجزى الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعاً في جزء يساويه من
الزمان وكل آن يفرض في الزمان فاذا هو ليس ظرفاً للزمان بحسب وجود الزمان في الاعيان ولا لجزء منه بل طرفاً
للحركة بحسب وجودها في الاعيان ولا لجزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين منه وهمين في الزمان يكون احدهما به
وماضياً بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وينقسم الحركة ايضاً الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها و
يكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولاً بالذات ولما فيها من الحركة ثانياً وبالعرض ولا يكون الزمان
ولا الحركة ولا شيء من جزئيهما موجوداً في آن اصلاً وبهذا المعنى يكون الزمان والحركة غير قارين في الاعيان انما لهما الوجود
القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس في الشفاء ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية و
يثبتانه لها في الاذهان فقط انما يعنيان بنفي الوجود الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما يشير اليه كلامهما والثاني
من المعنيين للحركة الذي بالحري ان يكون الاسم واقعاً عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدأ والمنتهى
بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة
لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان

حالة لا تكون له في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد في الشيء من ابعاضها في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم تتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا يظن ان ههنا حدودا مشخصة موجودة بالفعل فيها اكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود ولكن على سبيل السيلان بحيث ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا يوجب تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فعلم انه لم يكن بد في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا في شيء لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون الشيخ هو زينون الاكبر وكان برمانيدس ومن تابعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجهوا الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجدان معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجودة منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة

٦٢

والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون متحازة في الوجود ثم اذا زالت هذه يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متحازة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان يتالف حقيقة واحدة من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وهكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا لا في آن هو طرف ذلك الزمان ولا في آن يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك التوسط بينهما اذ انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة فلم يكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن ومع الاخرى انما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر واستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما متعلقا في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود

بالمعدوم مطلقاً واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اي موجودة
في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة
وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود
في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجوداً ومعدوماً معاً اذ لا معنى للمضي
الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارناً بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون
موجوداً في آن فما لا يكون موجوداً في آن لا يكون موجوداً في الزمان الماضي وقيل تفصيلاً ان وجوده لو كان
مقارناً بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجوداً في الآن وان كان
مقارناً بوصف الحضور يلزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة
اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئاً منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم
المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئاً منهما لانها ماضية الآن
وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول
الزمان مع الحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا
وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي
او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقاً والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائماً
لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما لنا في الوجود فالمضي من الزمان
موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق
في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيتها بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من
اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء فهي غير قارة الذات لا توجد
في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها
متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجوداً في آن او في زمان
من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى
يصادم ذلك حد الزمان ووحدته انما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة منطبقة

المنطبقة عليه متصل واحد فی نفسه یجوز للوہم ان یحللها الی قسمین او اکثر واعلم انه لما کان مرجع ہذه الشکوک
وامثالها الی نفی الوجود فی الآن عن الحرکة المتصلة الواحدة جاعل المعلم الاول حل ذلک بان الوجود القائم
فی الاعیان للحرکة التوسطیة دون القطعیة واقتفی فی ہذا الحکم اثره الشیخ الرئیس واحزابه فانما زعموا بذلک
انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل فی الآن للحرکة التوسطیة ولا ینتهض الشکوک فیها اذ ہی موجودة
بعینها فی زمان کون المتحرک بین المبدأ والمنتهی فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان ولیست بمتصلة ولا
منفصلة بل ہی غیر متجزیة واما الحرکة القطعیة فلا نثبت لها فی الاعیان وجودا قائما حاصلا فی الآن و
شکوکهم انما تبطل الوجود المستکمل فی الآن فزعم المتفلسفة من المتاخرین انهم رامو انفی وجود الحرکة القطعیة
عن الاعیان مطلقا وان لا وجود لها الا فی الاذہان وتوہموا ان ذلک ہو سبیل التفصی عن الشبهات وہو
محجة الفلسفة ومذہب الفلاسفة بل زعم کثیر منهم ان الموجود من الزمان ایضا ہو الآن السیال الذی ہو
بازاء الحرکة التوسطیة ویرتسم منه فی الاذہان زمان ممتد کما یرتسم من الحرکة التوسطیة حرکة قطعیة
والموجود فی الاعیان انما ہو راسمهما ولعمری ان ذلک کله فریة علی الفلاسفة بلا مریة کما تفطن بذلک قبل بعض
خیر اللاحقین بالمہرة السابقین وجه الدلیل علی ذلک اولا انه خلاف ما مہدوه من الاصول فی کثیر من الفصول فهم یقسمون
الکم الموجود فی الاعیان الی القار وغیر القار ویصرحون بوجود الزمان الممتد فی الاعیان ویستدلون علیه کما
ستقف علیه فی موضعه ثم انهم اطبقوا علی ان الزمان ہو مقدار للحرکة المنطبقة علیه قائم بها وہذه الحرکة
ہی القطعیة فیجب ان یکون ہی ایضا موجودة فی الاعیان ثم اطبقوا علی انهما غیر قارین وما ذلک الا بحسب
الوجود العینی اما الوجود الذہنی فهما قاران فیه بقاء وان کان حدوث ارتسامهما فی الذہن تدریجا
وثانیا ان التشکیک انما ینتهض فی اتصال الموجود تدریجا مطلقا سواء کان فی الاعیان او فی الاذہان
وانهم قائلون بارتسام الحرکة والزمان فی الاذہان تدریجا فلا یجدی نفی الوجود العینی شیئا ویجب
الرجوع فی تفکیک عقدة التشکیک الی ان الوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن وحینئذ یندفع الشبهة
عن وجود الحرکة والزمان فی الاعیان **قلت** واذ لا بد لها من قابل ہو المتحرک وفاعل ہو المحرک
ولا یتحد ان لامتناع ذلک مطلقا کما تبین فی الفلسفة الاولی وخصوصا ہہنا لان الجسم الطبعی من حیث
ہو قابل لها ولیس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب الیه کذا لا بد من مبدأ ومنتهی بالفعل
او بالقوة تکون منه والیه ویجب ان لا یجتمعان من حیث ہما کذلک وان جاز ان یتحدا بالذات وکذا من

مسافة او ما يجري مجراها تقطع هي فيها ومن زمان يقدرها في متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح
التواطؤ والبراءة عن شبهة التشكيك فهي اخرى بان يكون مقولة ان ينفصل عبارة عنها الا عن النسبة اليها
اذ يبعد ان يعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة وآما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من
تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر البعض
سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود واشتداد الموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لو لم يبق
السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب
كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
التشخصات ومراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوهم دون
الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض
في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغائر
لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتأتى
في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد مما فيه
الحركة والهيولى لا تتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات
الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى
الاعراض فيجوز ان لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في
اطواره حتى يتكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات
في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا او هو مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير
مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة
واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وآنا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو
ان التدريجي لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع

الموضوع له بحيث يفرض له فى كل آن يفرض فرد منها لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه اما الحركة التوسطية فهى وان لم ينطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها فى زمان التحرك فلا يكون للمتحرك فى كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد و اما ما يتوهم من ان الشئ ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطئ من احدهما الى سريع شديد و بالعكس ففى المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج فى الاول انما هو فى اكتساب الهيئة التى بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما الثانى فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو فى السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهى لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات أخر فان تاتت الحركة فيها الحقيقة بالذات تاتت فيها بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه فى الانتقال والتبدل انما هو اولا فى المكان وانما تاتى الحركة فى البواقى من المقولات وهى ظاهرة فى الاين وكذا فى الكيف لكن ظن قوم ان الحركة فى الكيف الا فى المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع اما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدرى ماذا يقولون فى نحو الاستقامة والانحناء ليس كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يوصله من جهة ما هو بالقوة كمال فحديث تبدل الموضوع فى نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويخل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال فى الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة فى المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او نقصان تنقطع كما فى النمو والذبول و لا بد لك بل بمجرد تبدل المقدار كما فى التخلخل والتكاثف ولا يضر تبدل الاين فى الكل ولا فى تبدل القوام فى التخلخل و التكاثف اذ لا حجر فى اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل فى الاين على ان حركة الفلك وضيعة ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة هو ما يجمعهما متوسطة بين المبدأ والمنتهى تتدرج فيها هى ما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما ستبين فى الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك

ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين
او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته
لا يكون فاعلا فالبيان في ذلك غني عن زائد ولو بشرط تم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي
العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه لجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما
في بعض فيتحرك دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة الجيدة كانها
تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم تستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والايون والاوضاع
مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعضها راغبا عن بعض باي شرط اخذته واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل
كما في مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما
قوة قريبة وذلك كلكل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الا
ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض
والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما
لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ او منتهى البتة ويوجد بينهما من
تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الافلاك مثلا فتكون
منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتاخر ومسافة متوسطة المبحث الثاني انها من اية
مقولة هي لعل المذاهب في ذلك ثلثة الاول انها نفس مقولة ان بفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك وبالتشكيك
على حركات كل منها داخلة في مقولة مباينة لمقولة اخرى يكتسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من
الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة
هي الحركة في تلك المقولة والثالثة انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات
بالتشكيك والكمال الذي خذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان يعد مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك
لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا
هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس
هناك سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان

ان يكون باقيا عند الاشتداد والا فان كان الثاني فالسواد يفسد لانه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق معه وان كان الاول لم يكن السواد شيئا لا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في حد ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول وزيادة منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لا تبقى هي لا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات لانهما كما تبين في موضعه هذا واما الكم فمراتب التزايد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد وينفرض في كل آن بينهما فرد غير ما ينفرض في آن آخر ومثله الحال في الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك فرد محصل بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما ينفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما ينفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا مادام متحركا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدأ والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث ينفرض له في كل آن فرد في زمان التحرك فرد منها غير ما ينفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع اولا كذلك وظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزمه ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون ذاتية لها فلا يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس معنى الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد بسبب لوجود عمرو وابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فالتحري
ان يكون الحق هو المذهب الاول وكيف لا ومقولة ان ينفعل اما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان
في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم
ان يكونوا عدوا النسبة الى الحركة مقولة واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة
المبحث الثالث انها في اية مقولات تقع وفي ايها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقع ذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما له التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض
في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل
وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في
نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني
في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة
الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت
في الجوهر حركة يكون الموضوع لا محالة مستفيدا عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما هو
متحرك فلا يتحرك فيها اذ الجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم
او تحصله ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل
بصورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسد نفسد
دفعة واذا احدثت تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص
الغائر الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة
الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا ومتوسط في الكم
ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك لان المني

ان المني يستحيل اولاً في الكيف والكم يسيراً يسيراً وهو بعد مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة

ثم يستحيل وهي علقة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى يخلع عنها صورتها

وتصير عظاماً واعصاباً ورباطات واوتاراً ونحوها ثم يستحيل كذلك حتى يصير حيواناً فهناك حركات لا في الجوهر

و تكونات كثيرة يشتبه الحال فيها لقرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة

واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضاً وانا

اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل

آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس

المتى فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون منطبقاً على الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة فلا يمكن ان يفرض

فرد منه في آن اصلاً فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً فيه وكيف يتحرك

فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضاً لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض

له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فظهر بذلك

امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها

زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون

بعد فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل او ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل

او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيراً يسيراً الى ان يصير يفعل و ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية كذلك التدرج

كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او ينفعل انفعالاً كالتسخين او تسخن ثم يتدرج الى ان يفعل

او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كتبريد وتبرد والثالث ان الفعل و الانفعال قد يكون ضعيفاً

بطيئاً فيتدرج يسيراً يسيراً الى ان يشتد ويسرع او بالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك

ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل و الانفعال واما عن الثاني

فان التسخين و التبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول

منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعرف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى

السرعة بالفعل يسيراً يسيراً حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء ليسا

بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين وكيفين وهيئتين لما هو فعل وانفعال انتهى ولكن ان يقول عليه



انه لا بد للحركة كما مر مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون
بعد فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء
والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من
الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها وبالعكس وان الحركة التوسطية تتحرك من السرعة الى البطوء مثلا وليس لك
ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سريعة الى بطيئة فيكون في الحركة التوسطية حركة وذلك
لما عرفت من انها باقية بتشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة
فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع
فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت
السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل فيها بسبب
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا
انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل واذا لاحظ ما هو متعلق
به تعلقا مخصوصا يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون
هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمى كذلك
قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا
مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان
يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي
بنفس الحركة في السخونة عند ملاحظة الاضافة الى سخين ضعيف مع ملاحظة ان لا هناك حركتين بالذات في الاعيان
يكون احدهما سببا للاخرى فلا تغفل فان ذلك مزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم احققها والذي
يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي او في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها اولا حركة انتهى والكلام فيها
يعرف بما مر في الاضافة وانما يتاتى الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و
تسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة

الاستحالة في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع
الحركة وما يكون هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع يصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة
قال الشيخ ولا ادري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن هؤلاء اما في الحال والملكة
فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول لا نعني بالحركة الا هذا
ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة فسقوط ما ذكروا
في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول
فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنتقص مع اعترافهم
بكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت نعم شرط ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل
القار منه اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على
التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها لا بتوارد الاشخاص فان زيدا مثلا هو
الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره وان تمادى مدة وتبدل اخرى واما لا بزيادة ولا نقصان بل مجرد تبدل
المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين ويحققها ولا يتوهمن ان في الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف يتبدل
المكان فيكون حركات اينية والا انه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكونان حركتين في
الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلامنا فيه موضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون
له تبدل آخر في الاين والكيف يجامع الاول ويكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين والكيف اذ لا منع من
اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولا يضر في ذلك
تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق
الوضعية هناك قلت والسكون يقابل الحركة تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا
لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون

٧٣

كمالٌ حتى يكون السكون اولَ بالنسبة اليه وكلٌّ من هذين غير واجب ثم لكل صنفٍ من الحركة سكونٌ يقابله وكما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا اخفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابلٌ الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة فكلما ينافي السكون المقابل لها ولو كان ضدًّا لها لكان معناه امرًا وجوديًا نجد فيه هذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة واما كمالا اول لما هو بالفعل من حيث ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اول بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم تات تنبي من لفظي الاول والثاني في حد السكون لما راعينا شرط التقابل فلو اوردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وحينئذ يلحق السكون بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة ويكون السكون عدمها عما من شانه الحركة ونعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتحقق به الحركة من الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقع وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يقع بل سكون في اين وعدم حركة فيه

**قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد لكن للاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقي ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والغريبة القسرية تفتر اخيرا واولى المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية واولى ذلك التامة واولى التامة ما ليس من شانها ان يزاد عليه بالتكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان

٧٥

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس
تمامها وعدم قبول مسافتها للزيادة لنقص الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك
فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالتشخص
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك واما الازمنة فلا تختلف
بالنوع بل ان كان فيها تعدد فبالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت
حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة و
الاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة
والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف
في ان تكون قسرية او طبيعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان بجنس ويقبلان الاشد
والاضعف فلا يكون الاختلاف فيهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تصير من سريع الى بطيء او بالعكس
وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة
بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا
من هذه الوحدات كثرة والمتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان
الحركة متعلقة بها لا مدخل لوحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك منها لا بد من وحدته في
وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود
منه في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل فرد متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس الى
مبادي حركات او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات تتكثر في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما
يفرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من
الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه وكانت منبتة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان

واما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة
الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من
طريق الدكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جرى مسافة متصلة الى اجزاء
وهمية كان حال الحركة باعتبار ما فيها كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر
المسافة فى الوهم تكثر الحركة الا فى الوهم وان كانت واقعة فى جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها وكانت
مبتنة فى البين كانت الحركة متعددة بالفعل فى الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة
وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلاح وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد فى
وحدة الحركة كذلك لا لانه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة
ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد فى زمان واحد فى مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان فى
ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد شئ واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة فى غير المسافة
يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك فى الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حين ما
يتحرك كم او كيف واحد محصل بالفعل بل له فى كل آن يفرض فى زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له فى
آن آخر الا ان له من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه فلا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة
لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك فى زمان آخر غير الزمان الذى فرضناه ولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها
يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان
اقول هذا اذا جعل ما فيه الحركة فى الاينية هو المسافة المكانية المعينية كما هو الظاهر فى بادى الرأى فانها
قائمة فى غير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا
بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة
الزمان يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان فى زمان واحد مسافة واحدة بعينها
فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد الى الاجمال
ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض وردها الى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة
او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال فى اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع

ان تجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة من محرك وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحري ان يكون الحركة واحدة في اتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا حاصل كلامه وقد يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب تجانبهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية وحينئذ المؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت هذا انما يتاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستيضح لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدأ واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة جاعلة واحدة بالشخص ثم تتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتدأ تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة جهة التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك ان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا لرقة تحت الملاء المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعة والى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يجري مجراهما دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما قد توهم وان لم يمكن ذلك كما ستنبه فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة

من التصفر الى التحمر الى التسود ويأخذ الاسود من التحمر الى التصفر الى التبييض مثلا والسواد وان كان مقوما للتسود فهو مقوم للتبييض ايضا في الاول باعتبار المنتهائية

او الاستقامة او ما يجري مجريهما تم اولى بذلك كما لوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامية بما ليس من شانه ان يزاد عليه بالتكرير وهو الحركة المستديرة اذا تممت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورتها لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا لعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة اذا تممت دورة ابتدأت من اين فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالتشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لمهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان يختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة في الخطوط كما ستتضح اما فصلان او لازمان للفصلين فالاختلاف بهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه ان اتفق ما فيه اختلف الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافها بالنوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بها كذلك واما الاختلاف

واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد فيجب ان يكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ويختلف بحسبه الاشكال المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الاجزاء على جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذ لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتهما والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون نوعيا لانهما اضافتان تعرضان للحركة بالاضافة الى حركة اخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس بل ينقسم كل جنس من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف فيكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء الى سرعة كما في الطبعية واما الوحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية والتسود والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اعني اللونية

والتسود والتصلب اى الاخذ فى الصلابة من اللين ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى اعنى الكيفية **قلت اصل** فى مضامة الحركات ولا مضامتها والمقايسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هى التى تقطع مثل ما يقطعه الاخرى فى زمان اقصر والتى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية وانما يتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس ما يقع فيه واحدة منهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كمين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين و الاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لتكلم المسافة فيهما وهى على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يؤدى الى نظام يكون فيه مربع يساوى الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدى الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فيجرى المقايسة بينهما والثانية هى المعتبرة فى الحركات الكيفية وهى ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما فى الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هى القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى ثم الباقيتان مجازيتان وابعدهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة وان كانت انما تجرى بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء لفرض التجزية فقط او مع توهم المكان بما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضامة الحركات هى المقايسة بينها فى السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فى المسافة او ما يجرى مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منها اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هى السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما فى المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان يعرف بكل واحد فيها السريعة هى التى تقطع مثل ما يقطعه الاخرى فى زمان اقصر والتى تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى فى مثل زمانها والاخرى القاطعة لمثل ما يقطعه صاحبتها فى زمان اطول والقاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها فى مثل زمانها هى البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا فى المدة وان فرض تساويهما فى المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة او المفاوتة فيما تقطعانه فانما تجرى فى حركات يكون ما تقطعها بحيث يجرى بينها المقايسة بالمساواة والمفاوتة

والمفاوتة وهي اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة
والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كمين يمكن ان ينطبق
كل منهما على الآخر بتمامه فيتساويان او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين
وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما
يعلم المثلث انه مساو للمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا قد يعلم المثلث انه زائد على
مربع مع انه لا يكون بحيث يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث
قطوعا يمكن تركيبها على نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد
عليه حيث ينطبق بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يعلم ان القوس اعظم
من الوتر وان نسبة القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما
على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان يعمل باحدهما ما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر لكن لا استحالة في
صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن التوهم ربما يتخيل صيرورة
المستدير مستقيما ويحكم بالتطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ايضا كما اذا كان التقعر
فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم
كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين وكما بين المحيط والقطر فيقال انها
اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادتين المذكورتين نسبة المساواة
البتة ومن هنا يقال انهما يكونان قسمين من الكم تسمى المتفاصلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق
ان هذه المقايسة مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سوادين وبياضين وبعيدة كما بين
سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين ايضا باعتبارهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسط في
الجانبين على السواء وان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلا جرم ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تتشعب
الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من
الاولى على نوعين اوليهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثاني
مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق وان كان في الواقع ابعد من العقلية الثانية البعد عن الحقيقة من ثانية البعيد
من القبيلة الاولى فانها بخلاف الاولى عن التطابق في السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير

ولما عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيهما من المسافات تجانس
بها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا
من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار
الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسودا اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسودا اسرع
من تبيض فلاح لك انه لا يقاس كمية واينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين
ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة
المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان
قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية والاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة
بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقايس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار
جسم وما يقع فيه النقلة مسطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة
طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان
لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن
لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع
واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء
مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا
الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما
يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين
مسافتي الوضعية والاينية المستديرة فقد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا يكون الا بعيدة

**قلت الفصل** في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف
وربما تجتمع وحيثما تتنافى فذلك لتخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها لا محالة لتعاند
فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك
فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة متسقة ثم الصاعدة والهابطة المتباعدتان في الاطراف متضادان
وان فرض المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع

بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدتهما كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معا لا لاحدهما

فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى وبالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الطرفان

من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية

القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة

اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف

بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ او منتهى لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان

قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط

والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تتضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ او المنتهى

فان المبدأ في المستديرة هو ايضا المنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدور فهو ما يظن انها تضاد

المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا

فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية يجمعها

جنس قريب فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو

قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيث ما يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون

لتضادها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة

فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع ووجوديان غير

معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف

والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضائف له فالجواب عنه ان الكبير

والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس وانما يعرض

الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية

فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني بما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس

واما الوضعية فلا تتضاد على ما سياتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد

بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها

ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما هو لا فالان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع

فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركتين مع انتفاء
التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف كما سيأتي هذا اولنا
اذا فرض توارد هما على جسم ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين
متضادتان وان فرضنا عن محرك واحد لكن ذلك اي لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على
انهما اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر مطلقة
في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة اليه من حيز الارض مع كونهما صادرتين
عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل
عدم التقابل فيه اصلا كما ستشاهد في طباعيه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد
في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا مما له دخل في تقومها وتحصيلها بوجه ولا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز
ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف
بل سنتلو عليك ما يتفطن به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادتين دون منتهيهما او بالعكس
لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان فمن ههنا يعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى
حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد حقيقي
كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا
وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما
في التسود والتبيض فالمبدآن اي البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل
بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان فيهما لا تتضادان في الطبيعة
لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما
ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى
من حيث انهما مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من
هذا الوجه وقياسهما الى ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ للذي

لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى للذي المنتهى وذو المنتهى
انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل امكان بازاء كل مبدأ منتهى وبالعكس فانما
يعلم ذلك بدليل وسط والمتضايفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا يمكن
اجتماعهما وهما وجوديان غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى
فلا يتقابلان هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه تبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لان
المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان
لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي
لا يمتري فيه وانما يشك في الآخرين انه كيف توجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات فيندفع ذلك بنحو ما مر في
اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا للشيء فانما تعلق
بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان
فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد هما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد
هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة
ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين واظنك قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف
متضادتان وليس التضاد مختصا بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما
متضادتان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بتضادهما
بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة
من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك
تتضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه وانا اسمي ان تضاد الحركتين
من هذا الوجه تضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط

متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز من اية نقطة
كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا
ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة
ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما
نقطتين متشابهتين او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض
من حيث كونهما مبدأ او منتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل
تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فاية نقطة تفرض واي
وضع يفرض مبدأ مهروبا عنه للشرقية تكون مبدأ مهروبا عنه للغربية ايضا اذا كانتا تامتي الدورة وتلك النقطة
او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما ثم ما تفعله احدى الحركتين في نصف دورة يفعل الاخرى مثلها
في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدأه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدأه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب لمتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان
تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان
تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما ظن
من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية
فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم
واظنه انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والاعلى لا يطلب للواحد
الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص وايضا
تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية
المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك
من هذا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من
وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة
والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانحداب كما سيظهر في موضعه **قلت** المفصل
لا يمكن ان تتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع من سبب موصل وآخر مزيل اذ السبب الموصل موجود

٨٧

موجود في آن الوصول وان لم نسلم ح ميلاً ولا يكون في الواصل ح الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في صعود هارحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى ساقط بانها تقف قبل الوصول اليها بحيث مافرجع واما استيدلالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان يكون التقاسر فاد قوة محركة ذو وسطها قوة مسكنة اقول قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العودة وبالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من الطريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وانكانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحركة النازلة للحجر في الهواء فالماء فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج الماثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عنى بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة

اي طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماساً فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئاً
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عنى به ان يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان بينهما
زماناً لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصاً من
مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك مجرى الميل اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة
ولم يوردوا بدلها اللامماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان
يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض
فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان ثم حرارة منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل
لكنه ليس يبعد ان يقال انها اذا عرضت فهناك يجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة انطباقها
لو لم يكن واظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودها بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك
متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يكن المانع الذي اورده امراً بالقياس
الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه
فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلّم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة
اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى
طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث
تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له زماناً فاجاب عنه الشيخ
بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا محاطاً بالكرة او محيطاً بها كما في السموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث
يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس دفعة وتزول دفعة بل وجب
ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي
الصفحة وهو بسيط مسطح وسطح آخر يلاقي بقية الكرة ولم يجز ان تكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
فان النقطة لا يتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط وح لم يقع مماسة بين الكرة
والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق للاحكام طبيعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك

ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبين مما ذكره من حديث الملا وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو صح النقض بملاقات محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم لحى به نقطة من محدب الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام او ليس اذا لم يدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك الشمس اوية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالتحقيق هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا بطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل تحققه اندفاع الشي القائم امام المتحرك واحتياجه الى قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شي يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شي ومح ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان انما تسمى ميلا بالقياس الى ما يزيل ويدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو الميل نفسه فيشبه فهذا الميل ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا احدثت بعد وصول المتحرك حركة لا الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث ميل ويكون لحدوثها اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون اول حدوثها آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول ولا تصغ الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شي فيه بالفعل مدافعة جهة ولزومها وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا لا آنان فيما بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور والمخالف تارة يشنع بانه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فالحصاة

بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت فى صعودها رحى بل جبلا هابطا فلا شك ان تقف ثم تنزل ولا يمكن
وقوفها الا بايقافها الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول
الى الرحى والجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف
لسرعة حركته الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها دون
الملاقاة فلعل الاشناعة ح فى التزام ايقافها الرحى والجبل على ان المستشنعات فى العادة ربما توجبها الضرورات
الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من
غير وقوف لكن حركتها عرضية اذ ان البرهان انما دل على ان الميل الطبعى لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول
فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركتها صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هى تكون بلا ميل
فالخردلة ح انما يحدث فيها ميل هابط تلازم الموضع الذى ماسته من الجبل فتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه
لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الحافظة للزمان
ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم
ساكن بالحقيقة اذا لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فبسبب فذلك السبب اما عدمى
اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبيعى او وجودى اما
طبعى او ارادى ولا خفاء فى فقدانهما فى ذلك الحجر او قسرى ومن المبين امكان عدمه فلا يجب السكون
والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمى وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية
قد احدثت فى الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان يعوق
الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن
يجوز ان يكون الميل فى البدء ضعيفا لا يقدر على التحريك وكان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم
وح يكون سبب السكون معاوقة الملاء فيكون وجوديا لكن الملاء انما يعاوق ما لم يشتد الميل فلذلك جعل
السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودى وذلك بان يكون القاسر فاد الحصاة قوة محركة وتوسط تلك
القوة قوة مسكنة **قلت تفصيل** حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها
من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة فالطبيعية
الحقيقية الخاصة هى الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعى وربما يسمى طبيعية ما يصدر

91

مايصدر عن الطبيعة وهناك نازع او عائق اولا منها وصدها لكن الى غاية طبعية وربما تكون طبعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون لا القسرية طبعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر والى طبيعة الكل وقد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام اقول اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بقيام الحركة به فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة ذاتية واما ان يكون بقيامها بماله علاقة معه على ما سيجيء تحقيقه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخن الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة طبعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الفلك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير نازع وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبعية لكن ابطأ ميلا من الواجب بالنظر اليها لعائق كالنماء في الشتاء وقد تصدر عنها الى الغاية الطبعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بمصادمة ريح وقد تصدر عنها لا الى غاية طبعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى السفل على خط مستقيم بحيث لا يعتد بميلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبعية وقد يكون الحركة طبعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبعي ولكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت طبعية بل الاحتراق يكون طبعيا للخشب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبعية بالقياس الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن وان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا اتحاد توجد لما عرفت انها لم تكن معاوق لم تتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد الا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبعي لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما في النماء فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء يعوق طبيعته عن الحركة الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان على الحال الطبعي والمجاري كذلك كانت الحركة

٩٢

كأنها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي فحالة الطبيعي هو ان يحرك القوة النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية
فالحركة المتعددة بالنظر اليها يكون تماما طبعيا للمركب والنبات لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد
تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة التي من مجاورة الهواء في تحريك الماء المسخن بالطبع ويتوقى حيزه الطبيعي
وقد زال عنه القاسر تعد كلا معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار وهو على
قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء والنار ارق له طبيعي يتحرك
الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من
الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ
المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبعية وارادية واما التي يكون
المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة
ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة
المتحرك في المقسم فمع بعده لا يخرجها فحينئذ اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج
وغيره خارج او طبعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد
الاحاطة بالامرين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة لواقعة **قلت الفصل** الحركة الطبعية لا تصدر عن الطبيعة
من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي هرب فتكون عن حالة غير طبعية فانما
يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد الحالات وبازائها حالة طبعية تقف الحركة عندها
ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبعية بل ما تتم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب
والتغاير لا يعبأ به في الطبعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم انما
بصورته التي يتجوهر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه
وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة
او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وقوف الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون لحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيزا الا ان الارض اغلب
واسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان اذ سطح الهواء الحاوي

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البير يلتصق بشفيرها هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن للمطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من المحدد وللجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناك ولذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة الهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا نعني بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لابد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبيعية واذا قد عرفت انه لابد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذا كان في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية تحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي ويكون له فيما بين المبدأ والمنتهى اليه حالة غير طبيعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف والاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لابد في الوصول الى المطلوب من قطعها فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لابد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عند الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب بلا تركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية ويكون لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا له يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وستصح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوة بالحرمان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبيعية بل كل مستديرة تتم دورة لا تكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب لا يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر في الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلك في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لابد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطلب هناك بالعرض ولا يتاتى مثل ذلك هناك بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء الاوضاع بالنسبة اليه

الاجزاء المائية الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب او مهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالصورة التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي يقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه بقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يمكن فحينئذ ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق لابد له ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية ويشتبه في النقلية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او ذاته المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او ذاته الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية يقتضي ان تتصل بكلية الماء وعظمه كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا يقف الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه ممنوع بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه والا وقف الارض اغلب واسبق فبلغت المركز واحتبست فيه عاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المركز فالجواب انه يكون ح الحيز واحدا حسيا لطلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط فيدفعه انه كان الماء ح يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب ح ان لا يتسفل الحجر المرسل عن راس البئر متسفلا لانه اقرب اليه من قعر البئر والحركات الطبيعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد من الجسم المحدد للجهات فالجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي واقعا في تلك الجهة والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي وهو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايها اتفق فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المتشقق المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل لتشققه بالهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلفه الماء في مسام الآجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب غير طبيعي بناء على ان الواجب لهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب



الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى

**قلت فصل** القوة اذ ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل اما باعتبار تكمم ما هي فيه ان كانت جسمانية فتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد ولاستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور اقصر منه او تكمم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة وتكون متناهية اما او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر فلا تتناهى بحسب الشدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ الحركة والزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منهما الفعل ما يكون بتكرر المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء قوة جزء من الجسم فاذا اضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه ويفضل من الجسم غير متناه ما في المتناهي فلا يكون الا على متناه في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في ترتيب او تراتيب والا فاذا انتصفت مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلها اذ لوحظ توزيعها عليها بحسب ذلك الامتداد ودون ذلك مع

**اقول** القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها تكمم بالقياس الى ما هي فيه والى ما هي عليه فتوصف بالتناهي واللاتناهي من هذه الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان ما حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية ولا في جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرض انقص يمكن قسمته ويكون قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى في تفاوتها بهذا الاعتبار يتاتى في الكمية المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هذين الجهتين في شيء من جانبي الزيادة والنقصان بمثل ما مر او من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استيفاء الحركة مدة اطول او لا كانت الاقوى ما يكون مدة استيفائه الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان صغر

٩٥

من المسافة ولو خطر جال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة اقصر ولا كان الامر بالعكس وتسمى الاقوى اعني
الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض سهمان يقطع سهم احدهما ربع ميل في
ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر ثمن ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان لم يقو على
ابقاء سهمنا في الهواء مدة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة ولا ضير في كون
كل اقوى من الآخر من جهتين واذ قد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير متناهية بحسب
المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي يقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن ذلك اذ كل
حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء جزءه وهكذا الا الى نهاية فلا يكون
حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يمكن ذلك فليس لمفهوم الحركة فلا يكون الحركة غير متناهية في السرعة بل
واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يمكن زيادة اوليس لو فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم يكن غير متناهية
وان لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها اذ ليست
اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي
بعد رمي اكثر عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة من
المسافة او الزمان ولا تنقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة
فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون بفرض واحد مقدار محفوظ
تعددت بالكثرة فتناهى او لا تناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب لم المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى التناهي
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرر المسافة كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت
بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ ينقسم الحركة المتصلة الى دورات ومن
ههنا ربما يوهم كلامهم ان للفلك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء اما بالمعنى الذي
نقوله يعني التوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة
واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة انما يمكن بحسب المدة او العدة فنظر
انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة
محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة
في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال

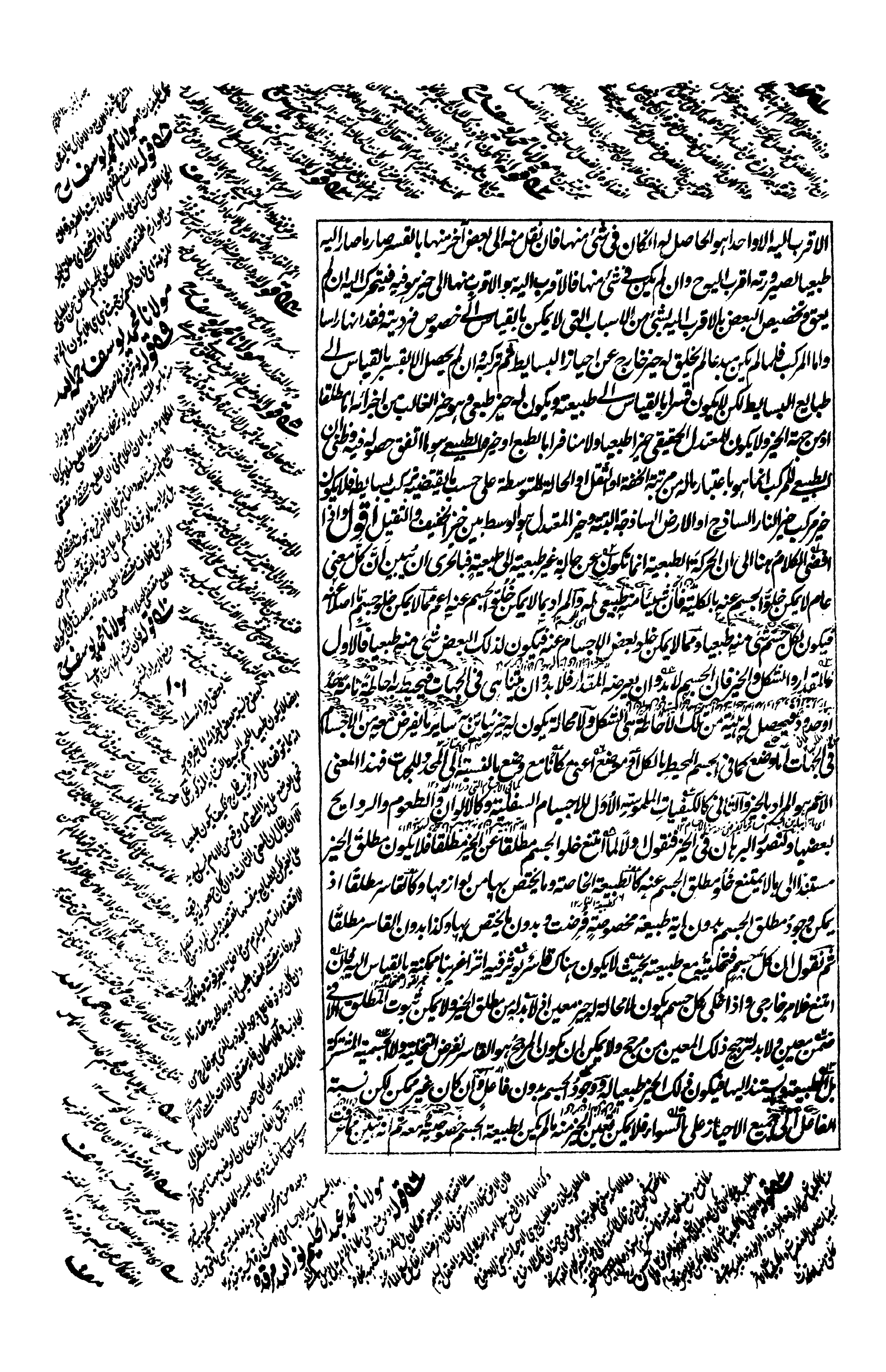
والمستحيل اجتماعهما مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزمه المفروض المحال فرض ذلك لانه كلما ازداد الجسم حجماً يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد وما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة او العدة متناهياً لكان قوة جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء يتضاعف ما بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة ومقوى عليه ازيد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة او العدة المنتظمة المترتبة حذ المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لابد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من آن في العدد والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون في ذلك الجانب متناهياً ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضاً متناه واما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضاً يقوى على تحريكه فيسوق الكلام فيه ويظهر التخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاء في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقدير مناسبة يوجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا او كذا لكان طباعها يوجب كذا او كذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدومة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان يكون متناهية كدورات الفلك الثامن والوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية لما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من آن

اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك الا ان الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من جزاء
كل منها غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب احد لما بينا فلا تقوى على تراتيب اذ لم يكن الكثرة
منتظمة اصلا لا في ترتيب احد ولا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لجملة الجسم
قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن للجزء قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا تكون
لشيء من الاركان التي امتزجت عنها وكالواحد من المحركين السفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان
كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون للبسيط اذن في حال الامتزاج حاملا
للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن لا ناخذ جزء الجسم مقطوعا منه تاما حتى يمكن ان لا يحمل
شيئا من القوة بل نعين جزءا منه وهو بحاله فنتعرف حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك
السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منه فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينهض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه
لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم
ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم ينسق الكلام الى التخلف قلنا ليتذكر حديث اعتبار القضية
تقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية لا تقوى على تحريك الفلك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يتحرك بها
فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم
عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة فيها
بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمتنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان
القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبعها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة
لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان والتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكرناه ففتش عن مبنا
البحث حق التفتيش وتبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يتحرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية
كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تضعف وتتنصف ويكون لها نسبة اخرى ولا يعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل بمعنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه فيكون غير
المتناهي بمعنى ثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي

غير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يجامع حمل ما يتناهى
وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون لكل جزء منها يقوى على شيء
ما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على
جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الاجزاء
وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في
الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة
الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه
بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء
مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة والزمان
كان توزع الحركة من جهة المسافة والزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف
المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين ينقسم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا
يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان بون الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك
السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة
من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة
جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع
باعتبار المسافة من غير ان تنتصف المدة بل تنتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي
عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا واحدا فلا يمكنك
توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فان
رابك ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد
الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزع كون كل قسم مخصوص من تلك بازاء قسم مخصوص من هذه بل ان النصف
مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في
ترتيب واحد او ترتيب متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة واحدة
او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات او كل من سلاسلها حسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو قويت

قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او تراتيب كل منها غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب واحد مختلفة فنصفنا القوة بتنصيف محلها فينتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد لا سيما اذا كانتا متبدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الظاهر التخلف اذا ضعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب بأقوم حجة لا يحوم حولها شبهة ولا التلبيس فسقطت المؤنات التي يتكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى التحرف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ فينقطع ان اراد انه يكون هناك حركتان على حدين من مبدأ واحدهما انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون النقص مدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين ولا يحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها قلت **تفصيل** ولا يحرى ان تبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته وتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبيعيان والا لم يترجح لواحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم الا وفيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصه بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

١٠٠





الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له الكمان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه
طبيعيا لصيرورته اقرب اليه وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم
يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه بشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فردية فقد انهار اسا
واما المركب فلما لم يكن مبدءا لم يخلق له حيز خارج عن احياز البسايط ثم تركبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى
طبايع البسايط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا
او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيز طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وفي ظني ان
الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من رتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب بسايطه فلا يكون
حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الاوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا
افضى الكلام ههنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان يتبين ان كل معنى
عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه
فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبيعيا فالاول
كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد ان يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد
او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز يباين به ساير ما يفرض معه من الاجسام
في الجهات اما موضع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني كما انه مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى
الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروايح
لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول ولما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز
مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ
يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا
ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه وان
امتنع لامر خارجي واذا خلى كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اي لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في
ضمن معين فلا بد لترجيح ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة
بل الطبيعة فيستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة
الفاعل الى جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعيين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين بما عرفت

١٠٢

انه لايكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول
بالحيز الطبيعي وجوب التعيين ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته
مخلاة من غير ان يفرض معه قاسر او يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون لحاظ الابداع فح لايكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت
الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولايكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن
تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة
ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من
حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث
انها جملة هو واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز
ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء
متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي مغايرة لما في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز
الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء
المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من
تلك الاحياز اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس
المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه هو الطبيعي
لانه ح صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي
بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب
حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان
لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة
من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرء الانفصال كذلك
يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل
وقس المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى البعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو
جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت

فان قلت فطبيعة الكل ايضا يجوز ح ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا
كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي
هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان
يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين
الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه
الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى البعض كان
هو الطبيعي لانا نقول بما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما
اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون ح بعض اجزائه اقرب الى
بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة
من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة
من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط العائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا
كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك
كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت
تقتضي ان تفرج عن فرجة في وسطها ينبسط عنها الى الجهات ما بالسواء الى ان يلتقي كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه
من المكان الطبيعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون
في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط
عند الخراقة وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر
خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدءا عادة لا يمكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة
بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية على الماء في الاعيان
او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع مادة جسم آخر صورته ولبسها صورة
الماء ولا محالة كانت لها قبل تلبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي هي بالقوة
في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التجزي بالقسر حيث كان كما ذكرت واما
الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ح ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز

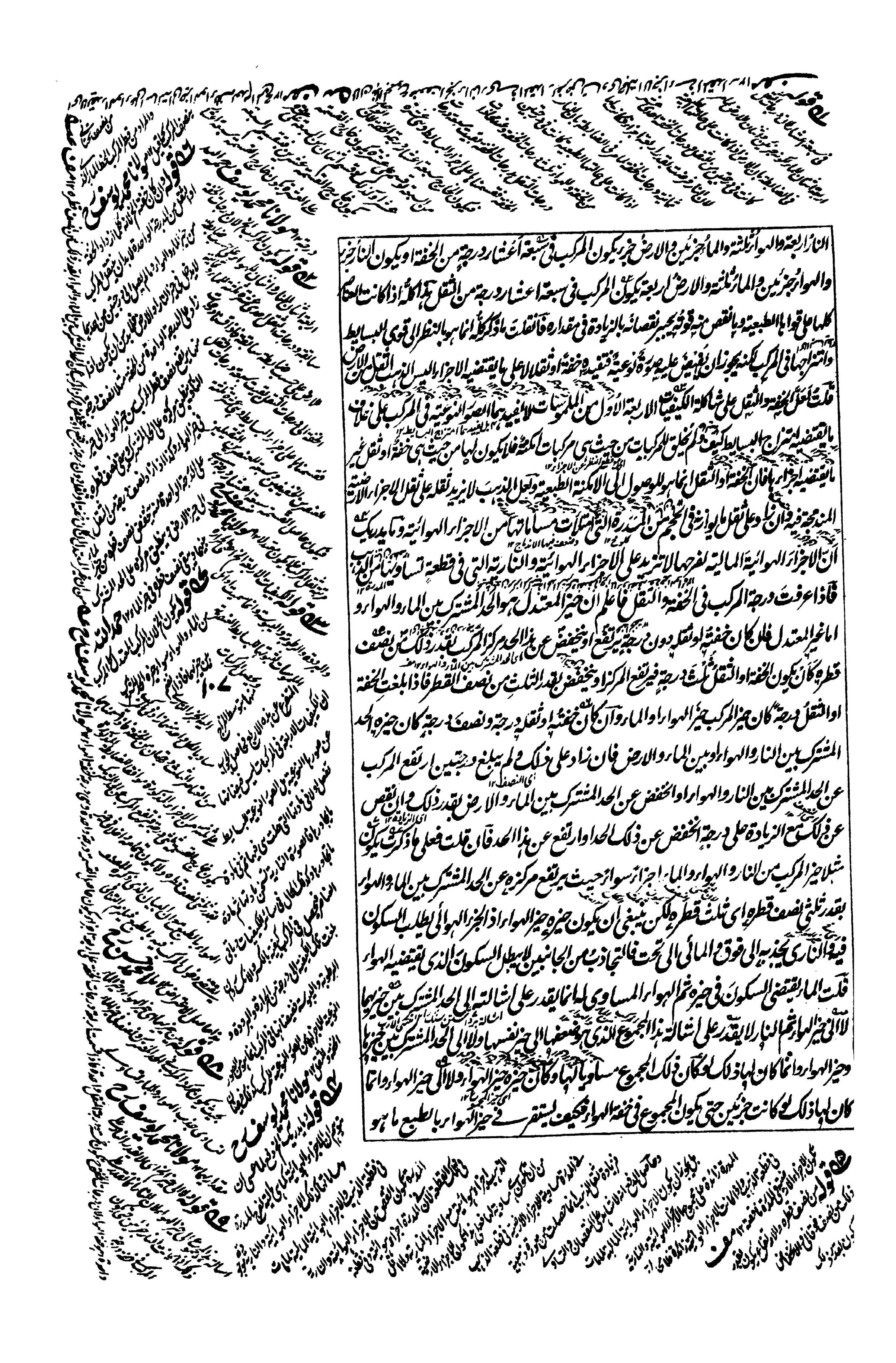




على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا
لا يتصور للمركب وجود مبدع اى وجود محصل من غير سبق زمان وهيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه
في مرتبة مطابق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بنوع
وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت
وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج
المحدد الذي ثبتته وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لابد وان
تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون
اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله اولا وح فلا اقل من لزوم امكان
الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسياتيك تحقيقه عند
الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب
حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه
او ما بحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة
لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فتساوي فيها استحقاق التمكن في احياز
الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان
الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طباعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس
لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا مناسب وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان
الغالب واما اذا كان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية
لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب
من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة البسيط
ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع وصح ان لا يتحرك
ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى شيء فهذا زيادة تلخيص مكانها الكتب المبسوطة وقال
في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان
يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء

احدهما بجذائر بة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا بالقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وتبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما
وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء على احدهما معين او يكونان في الحد المشترك بين الحيزين فيحجزان يقفا فيه بالطبع
وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين فـ
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غلبت البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التر
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والامساك فيه عن ا
الذي يطلب في ذلك الحيز لانه يطلبه تخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم به الامتنا
غالبها يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان
تفعل في الاجسام التي بينها وبين كلياتها حرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما
نقلنا اقواله باسرها بالفاظه ليحيط بها من لا يتيسر له تطالع ويستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون الحجم والمقدار لان
المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية
للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا
في القوة والذي اراه انه انما اعتبر ذلك لان الماء مثلا قد يكون متسخنا متخلخلا فلا يقاوم الهواء في طلب المكان
الطبيعي له مقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول يكاد يلتحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة
والثقل وتكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب ان فرض غلبة النارية فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ و
تلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم استيقنه بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان
المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبيعيا
ولا منافرا له بالطبع مما لم اتحققه بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه
شيء من المتقابل فيكون مكانه الوسط بين مكانيهما والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك
قاسر على المزج طلبت بسائطه احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب عن بسيطين وكان كل منهما في حيزه والمركب
بين الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب
حيث يتعادل قوى البسائط لكن يعلل الصحة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان
كل منهما في حيزه او جسمان فصاعدا كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج

فانما يتعين له الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في
واحدة منه فان تساوت اقدار البسايط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فحد الكل ما عرفت من درجة فان كان
هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فقس درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا
فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسايط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل
وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة
المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فامكن فرض واحد مقدار يعد الجميع سواء كان
ذلك العاد هو مقدار احد البسايط او لا فقد هان الخطب اذ يجعل كل قدر واحد جزء على حدة ويرجع الامر الى الضابطة
المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا
بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزد ذلك
توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب
معتدل ولا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف
من الخفة والثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء او الارض والماء وفي نصف درجة ان كانا متخالفين كالنار والماء او الارض
والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين
وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من
الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين
اذا كان الوسط ضعف الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا
كان الوسط المخالف لقرينيه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما
يعتدل اذا كان الطرف المخالف لقرينيه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزءا والهواء جزئين فانضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا واما في الرباعي فيعتدل
اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط
الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا وكل من الهواء والماء جزئين او يكون
النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار



النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزء يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزء والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية واما النقص منه قوته بجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرته انما هو بالنظر الى قوى البسائط وامتزاجها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تقتضيه خفة او ثقلا على خلاف ما يقتضيه الاجزاء اليس الذهب اثقل الارض قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا تفيدهما الصور النوعية في المركب على خلاف ما يقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم نخلق للمركبات من حيث هي مركبات امكنة فما يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما يقتضيه اجزاؤها فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المندمجة فيه فان زاد على ثقل ما يوازنه في الحجم من المدرة التي امتلأت مساماتها من الاجزاء الهوائية ومما يؤيد ذلك ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فلو كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص عن ذلك مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء ثم النار لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزيها وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها وكان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فحينئذ يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو

أثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متساويين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما
انجذب اليه لان الحركات الطبعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتفصيحه ان الحركة الطبعية انما
تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم لان الجسم كلما يتحرك يزداد سخونة
فيزداد تلطيفه الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وبالجملة
هناك اسراع في الحركة الى الجهة التي يتجه اليها بالميل الطبعي لضعف يحصل في المقاوم لاشدة في الميل نفسه
والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما وانما بسيطاه فميلاهما الى امكنتهما حيثما
كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما يؤمن به
ويعول عليه والله يهدي من يشاء والامر كله بيديه **قلت** وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط تختلف
في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة
فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن فلك بالعرض
فانه حافظ للشكل فالطبعي الكان والقسري الكائن وبالتفصي عن النقض بما في الافلاك من نقر يركز فيها التداوير
والكواكب مختلفة المقادير مخصصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وانا بعد
اعترافي بالقصور مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في
جوف بعض او ثخنه ويكون ثلثة خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك **اقول** وبمثل ما ذكرنا
في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبعيا ومن شك فيه كما ان الفلك لا بد له من وضع وليس له شيء من الاوضاع
طبعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبعيا فلعله لم يدر ان الوضع الذي لا بد للفلك
منه هو ترتيب يتباين به من ساير الاجسام ولا نسلم انه ليس شيء منه طبعيا له بل هو حيزه الطبعي او جزء من
حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض
تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا
على النهاية لا يضر في كونه لا بد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط
وان اختلفت في الاحياز فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبعي للكل هو الكري وذلك لان
القوة الواحدة قالوا انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه
اختلاف الافاعيل وكيف يخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا

وشيئاً آخر منه بفعل آخر ومن أين كان ذا اولى بهذا وذاك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئاً وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظاً الكرويتها حتى لا تزول اياها بل في قاسر بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتستشكل بما في الافلاك من نقرٍ تركز فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظة فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي ولصعوبة التفصي عن ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها فتفرز منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه نقر او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما برهن على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سايرها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصراً وهدم مصراً اذ لو جاز ذلك لبطل اصل الدليل وانثلم اصول كثيرة موسسة على امتناع ذلك ومن واهيم ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج وانا ازيد على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن الكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كما نت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك وبعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع المكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب تكثراً في فعل القوة كذلك حصول نقرة او نقرات في الثخن او اختلاف بالرقة هو الغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكلي البسيط غير منتظم من كواكب عدة افلاك وكيف لم يسوغ ان يتقوموا بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج

العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب الافلاك الجزئية والمفردة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه تاليف تعلت

**الفصل** كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرو حركة عليه لا عن طباعه ولا عن قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق آخر نسبته ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول اذ تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبته زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وايضا القسر يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل لطباع يطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه لطباعه مال اليه لطباعه اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شئ بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو سرعة بالقياس الى ما دونه وبطوء بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطوء انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا في الكمية لا يستعصى بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك بوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه ايضا

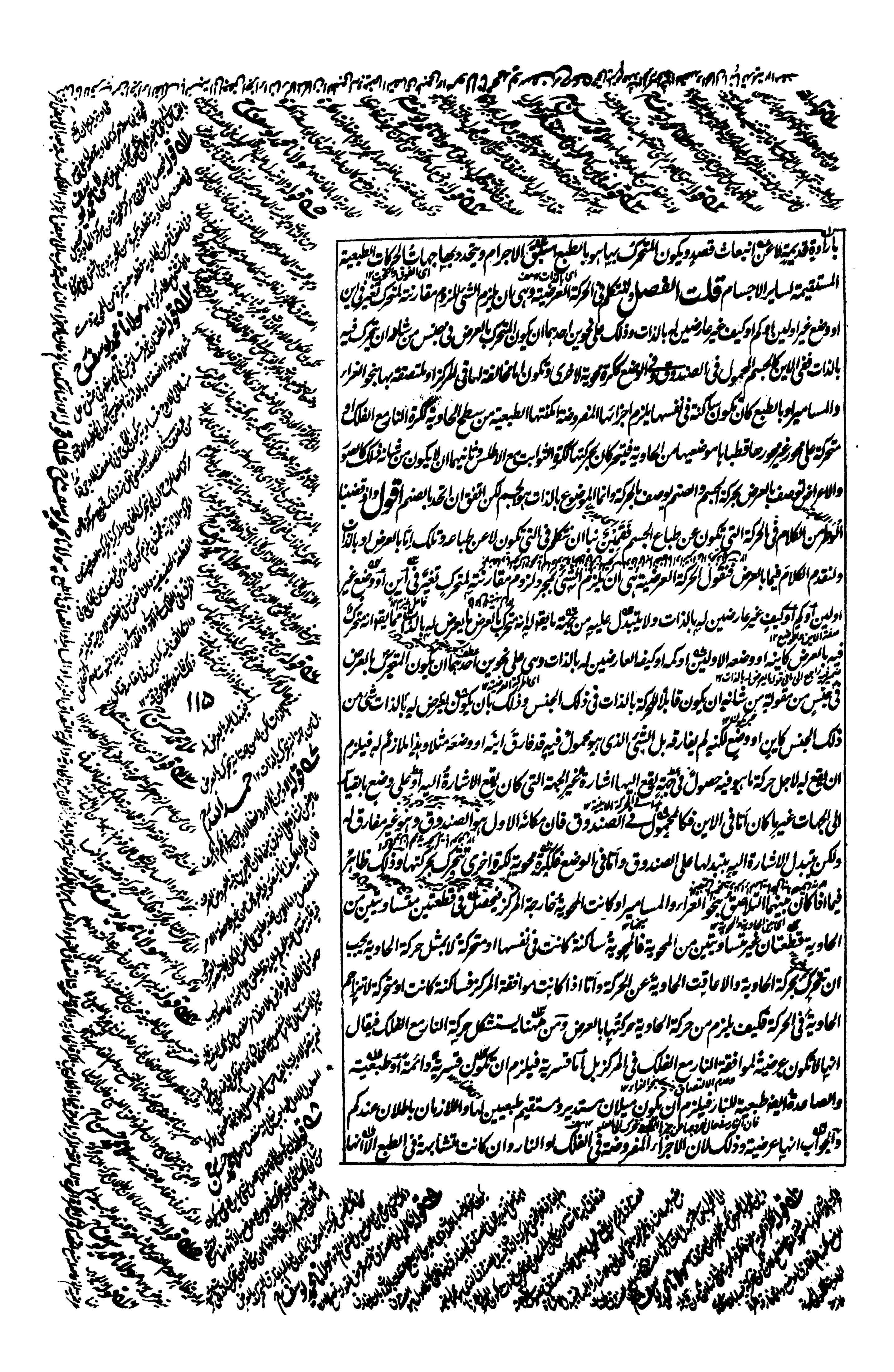
ايضا في تلك المسافة فحينئذ يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذا اشتك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف في ما ذلك الا لان القاسر القوى قد طاوعه الجسم المقسور والضعيف قد عاوقه ذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة بقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة او قاسر والبقاء بها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان الهيئة انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعي الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة ومماستها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فللنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا بالذات للنفس من جهة خصوصية بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل يحفظ كل حيز حيزه الذي تخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مواصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن متألفا من اجسام تحصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها اياه والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تحرى مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لا محالة يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه فهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك

عائق من التحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا
حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل
في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما
يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه
بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه
قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية مبقية عليه فاذا حصل له من تماس حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض
عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعي وان عنى بالحيز الطبيعي ما يتحرك
او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق
اصلا وان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا بما اشرت اليه
وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة في اي ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليه او في ذلك وحوله باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي او المحوي او فيهما
لكن ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من
الحاوي او المحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك
من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة
الممهدة مبدأ ميل طباعي واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض
ذلك بالارض مثلا فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى البعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من
حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغي ان تتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم
كافيا في اقامة البرهان فلا يقدح التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم
منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدأه القريب والبعيد فيه بالفعل
وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية
لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها
عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركة هذا يكون

يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء
جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجدد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفي في تبدل
الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون
الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو ممنوع اذ ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى
بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة
للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز
ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصدي والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدأ ميل معاوق في الجسم لتحريكها
**قلت** ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدآن او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه
استدار لان في ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز
ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدأ
ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال
عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما يتحرك بالقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط
او مركب مبدآن متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد
الميلين غير طباعي جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم
يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتناوبا
يقتضيهما مبدأ بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه الى حيزه
فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يعدا طباعيين والطباع مبدأ ذاتيا لهما
اذا كانا لغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تنافي والغاية
في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز
لم يستدر الجسم وهو فيه فغايتاهما ان لم تتناف غاية المستقيم امتناع الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان

تنافيا لم يكن احد الغايتين طباعية فكذا الميل الذي بازائها هذا كله في البسيط واما المركب فلتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانها لو لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا يبقى كل منها من مبدا ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدا ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعيا كان له او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا اقل من ان يعلم انه يجوز الزوال بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها بالقوة مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدا ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدا ميل مستدير **قالت الفصل** فما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة او الكمية لا تتاتى الا مع اينية مستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الا حادثة بالشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة ويجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام ويتحدد بجهات ساير الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدا ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدا ميل مستدير واما ساير الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا خاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدا ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض تزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المتناهية لها لا تتصلان لا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سيلوح مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي يفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون الا مستديرة فوجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة

١١٤





بارادة قديمة لاعن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسلس الاجرام وتتحدد بها جهات الحركات الطبعية

المستقيمة لساير الاجسام **قلت الفصل** الثاني في الحركة العرضية وهي بان يلزم الشئ لزوم مقارنته لمتحرك تغيرا في اين

او وضع غيرا وليين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شانه ان يتحرك فيه

بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى ويكون ما مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها بنحو التعرار

والمسامير او بالطبع كان يكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة امكنتها الطبعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الفلك او

متحركة على محور غير محورها قطباها موضعيهما من الحاوية فيتحر كان بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصور

والاعراض توصف بالعرض بحركة الجسم والصنم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن اتفق ان تحد بالصنم **اقول** واذ قضينا

الوطر من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم فتعقبه بان نتكلم في التي تكون لاعن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات

ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشئ بمجرد لزوم مقارنته لمتحرك تغيرا في اين او وضع غير

اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من جهته ما يقوله انه متحرك بالعرض ما يعرض له بالذات مما يقوله انه متحرك

فيه بالعرض كاينه او وضعه الاوليين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض

في جنس من مقولته من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون شئ يعرض له بالذات شئ من

ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه بل الشئ الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهذا ملازم له فيلزم

ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس

الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له

ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها على الصندوق واما في الوضع فلكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر

فيما اذا كان بينهما التلاصق بنحو التعرار والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من

الحاوية قطعتان غير متساويتين من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب

ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم

الحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الفلك فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبعية

والصاعد ة ايضا طبعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبعيين لها والا لازمان باطلان عندكم

والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك لو النار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها

تختلف في النسب الواقعة بين القبيلتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من الماء قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل ومن غيره وهو يتحرك بالطبع الى مكانه الطبعي ويسكن عنده لا محالة اياه ملتصقا به التصاقا طبعيا يلزم منه ما يلزم الالتصاق بالغراء والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء وهو في الهواء مصيبا للترتيب الطبعي الذي بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه ارجحية ميل والاختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا في اكثر الامكان الطبعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت واذ تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتمييز والجو العالي مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق عليه لزومه الالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما في اجزائه انتهى وقد يشكل حال امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يحرك نفسه تحليه ويستبدل مكانه جزءا غيره والتفصي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعيهما فيزولان بزوالها يلزم ان تحرك الباطنة مع حركة الحاوية وتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما ان يكون مباينا له بالحمل والصدق الا انه مقارن له لا كمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز يختص به الاشارة الواقعة اليه فاجزاؤه كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود باسوداده فيسئل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا فرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون الحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من القسمين في الحركة الاينية والوضعية فقس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع

اذا كان الموضوع للسواد وليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع
وليس هو هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان
موضوعه بدن بناء على ان وصف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا كجزء هو
السطح وكذلك يقال ان السواد ينمو لكونه في الجسم النامي والبناء ينمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر ماخوذا مع البنائية

**قلت الفصل** واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم
ما لا يكون الى غاية طبيعية وح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة له كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة له كما في
المرمي الى فوق ومن المكانية منها ما تكون بالدفع وبالجذب واما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب
من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما
يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى
ومن السبب في ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن
التسخين المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق مع ايرائه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يتسخن
القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يغفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك على انه يضعف مع ضعف
القوة والحك ان اشتد استعداد المرمي له ولنذكر ههنا التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون
من مبدا خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بالطبع حركة غيرها فيدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر
عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي له ان لا يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك وان زيد ولا ان يشاء
لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدا خارج
وهذا الشيء اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها
طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر
المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران
الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون
بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزائه كما يلاقيه من

١١٧

سطح الماء او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال
الشيخ واما المحمول فهو بالتحرك العرضي اشبه وارى ان نحو المجرور بالحبل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما
القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس و
كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين او تكون من
ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج
فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون باشد واضعف
وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك ويخرق به وذلك
لان الحركة لابد لها من سبب موجود معها اذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم حركة
المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي وليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية
مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي والمخالفون منهم من توهم ان
الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة واعتماد وهؤلاء يمنعون ان يعقب الحركة
سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو
الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت
الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك
التئاما بالقوة ويضغط ما امامه الى قدام وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى
قدام عند الالتئام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء
اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متشابهة في اجزاء الهواء قدامه والسهم موضوع فيها فينجذب
معها وليس يستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انحطت
اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية المشيدة وقلل الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على
القلل بتكثير البوقات وهؤلاء راموا ابداء علة فلم يأتوا بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان
الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قدامه ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد هدو المحرك
ووقعوا فيما هربوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده

بعده فيجب ان يقف السهم عند يد الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة
السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فليت شعري كيف ينفذ السهم في الحائط
فان كان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم المطبق من الهواء
وقد كان هو بعد والهواء سبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم والاشياء التي الثقل حصولها فيه يضيق السهم
ترسب فيه ولا يحملها وما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر يشبهها لا يحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة
المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة
من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد
بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد
سرعة والخرق لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة
ليس باشد منه على فرض اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة
فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة
وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت الحكاكة
على شيء واحد فانه يكون حينئذ الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك الطف لشدة
سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء
كسلسلة مدفوعة قداما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه لمحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه هذا الاشتداد
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات لها لكن التسخين
المستفاد من الحك تلطيفه الهواء المخروق مما يورثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يسترخ
القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخين بذلك
لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخين ايضا يضعف لضعف القوة والحك وان كان في دوام الحك
على المرمي ما يستدعي اشتداد استعداده للتسخين وتذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك
واختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدإ خارج ويكون لموضوعها
ان يتحرك بالطبع حركة غيرها فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

مولانا محمد يوسف رحمه الله

فی ابدانها ازلا وابدا انها ان تتحرک حرکات طبیعیة الی امکنتها التی تقتضیها علی حسب الترکیب ویخرج الحرکة
الفلکیة ومنهم من یرید بها التی تصدر عن ارادة المتحرک بها ای ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعینها ما یسمیها
ارادیة فیخرج النباتیة وید خل مع الحیوانیة الفلکیة ومنهم من یرید بها التی ان لا یتحرک بها اذا شاء فان
اکتفی بذلک فیخرج منها النباتیة وید خل مع الحیوانیة الفلکیة کما فی المعنی الثانی وان زید علی ذلک قید
آخر اعنی وان یکون له ان شاء ان لا یتحرک لم ید خل الفلکیة **قلت الفصل** اذا ابتدأت معًا
حرکات مختلفة فی السرعة ثم انقطعت معا فبین ابتدائها وانقطاعها متسع وامکان یقطع فیه کل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحرکة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد اتفقت فیه الحرکات المختلفة بالسرعة
والبطوء الواقعة فی مسافات متفاوتة القائمة بمتحرکات بما تکون مختلفة المقادیر فلا یکون نفس الحرکة او سرعتها
وبطوئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرک او مقداره واذ هو یقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار
فذلک المقدار هو المتسع بالذات لتلک الحرکات اذ الاجزاء المفروضة فیه لا تکون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء
الحرکات فهو غیر قار فیکون مادیا لحدوث اجزائه ولا یکون عن مادة بل فیها اذ غیر القار بالذات انما هو فی المادة
لا المجموع ولا یکون مقدارا للمادة لما مر بل للهیئة فیها لا القارة والا قرت بدون مقدارها بل لغیر قارة وهی
الحرکة لیست الا فهو مقدار الحرکة وهذا هو الزمان والحرکة المتصلة اتصال المسافة تتبعها فی الانقسام
الی متقدم ومتاخر لکن المتقدم والمتاخر فی المسافة یجتمعان وینقلبان بخلاف الحرکة وکما ان الزمان باتصاله
مقدار للحرکة فهو عددها عند انقسامها الی متقدم ومتاخر لا یجتمعان ولا ینقلبان واعلم ان القبلیة والبعدیة
اللتین انما البعد فیهما عند فوت القبل لا یقالان فی الثابتات اذ لا فائت هناک ولا لاحق بل انما
یقالان بالذات فی هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فیه حدود فانقسم الی اجزاء وقیس بینها
یکون قبل وبعد بذواتها لا بقبلیة وبعدیة زائدتین علیها وفیما سواه من التغیرات والمتغیرات بواسطته
حتی اذا قیل فیها ان هذا قبل وذاک بعد عنی ان هذا فی زمان قبل وذاک فی زمان بعد ولولا ذلک کانا
بالعکس او معا ومعیة الزمانیات له هی متاها اعنی کونها فیه ومعیة بعضها لبعض هی کون متاهما واحدا
اعنی کونهما فیه ولیس کل ما وجد معه فهو فیه کما انا مع الخردلة ولسنا فیها بل انما فیه اولا اجزاؤه وحدوده
ثم الحرکات ثم المتحرکات واما الثابتات فلیست فیه واذا قیست معه او مع ما فیه کان لها ثبات
مع ثباته وثبات ما فیه وتسمی هذه الاضافة دهرا فیکون الدهر محیطا بالزمان واما اضافة الثابتات

قوله ویخرج الحرکة الفلکیة ... بمشیته وارادته فیصدق علی الفلکیة ان لا یتحرک الفلک بها اذا شاء عدم التحرک لکنه لم یوجد المشیة فیتحرک دائما ١٢ مولانا محمد امین الله قدس سره





الثابتات بعضها مع بعض فيختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فحري بنا ان نتكلم في
الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهين ظنون عرضت فيه قبل
نضج الفلسفة و حل شبهات وقعت اليها فنقول اذا ابتدأت معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا
فلا جرم يقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتدائها الحركات و انقطاعها متسع لقطع
كل من المسافات المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك و لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة
بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل يفرغ من قطعها
في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة
في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم و الصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها
او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف
و انصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات و انصاف انصافها الواقعة في انصاف
المسافات و انصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار
فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس لشيء
من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا و آخر لاحقا اذ
لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار و كل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل
يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة و هيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا و اما في المادة اي هيئة
فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون
مقدار المادة فيعظم و يصغر به المادة و قد عرفت بطلانه او لهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة
لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو
ضا الشيء المعبر عنه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء و الانقطاع
هو المعية الآنية او الزمانية اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري
وان كان غيرها فليبين حتى ينظر فيه و ثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل
قار مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل و ثالثا انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون فيه الحركة
فانه ايضا هيئة غير قارة اذ المتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك فيه فالجواب

اما عن الاول فعنوان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصورها وكذا التصديق بجوازها فطري لا مجال لان
يمتري فيه او يماري ومرجعهما وان كان ماذكرت لكن مع ذلك ربما يمتري او يماري في وجود الزمان
بغفول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما يبتني على تلك المعية لاسيما وهناك من يعترف بالآن
دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو
تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الاوهام سواء
كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون
وان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم وتقريبها من حيث لايدرون انهم حيث يقسمون الزمان الى الساعات و
الايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها
للعداة وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يغني بهذا البيان بل سيلوح ذلك انشاء الله تعالى بنظر اوفق
واما عن الثاني والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولاريبة
في امتناع قرار الشئ بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له
اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة والمكانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد يعرض
لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا من مبدأ الى منتهى
فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدأ وآخر متاخرا الى المنتهى فينقسم الحركة
اليه الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة
يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منهما بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة
متبادلة مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا
يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر
في المسافة يكون لهما من جهة ماهما الحركة خاصة ليست لهما من جهة ماهما المسافة وذلك لكون الحركة متغيرة
متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة
يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة مادامت متصلة

١٢٣

متصلة وتعددها اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين لسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة بكل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فيقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يعرض ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قول انه قبلية وبعدية تفرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء فحينئذ اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعية بينهما ويجد السوال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السوال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتباره وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذلك موجود فيكونان معين ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية معنى له ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات ذلك الى ذات هذا

وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي تقويه للشئ قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى الزمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرام العشيرة فان قلت الزمان مع الحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدا والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل في اتصاله لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا ما يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطعية بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان تفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح

مصطلح المحدثين بل اشتراط عدم الدخول فی الذات کما ہو مصطلح السابقین فی تلک الطبیعۃ من حیث اختلاطها فی الوجود بالاتصال العرضی فی صلوحها لعروض المقدار لها اوللتقدر بہ ہی الحرکۃ القطعیۃ فالحرکۃ التوسطیۃ مما لا خفاء فی کونها غیر متصلۃ فی ذاتها واما الحرکۃ القطعیۃ فالاتصال الماخوذ فیها ہو الاتصال بالعرض لطبیعۃ الحرکۃ من جہۃ المسافۃ واما الاتصال الذی یعرضها بالذات ہو الزمان فخارج عنها فمثل الحرکۃ التوسطیۃ مثل الطبیعۃ المائیۃ مجردۃ عن الاتصال والامتداد الذی لها بالعرض من حیث حلولها فی مادۃ جسمانیۃ متصورۃ بصورۃ جسمیۃ متقدرۃ بمقدار جسمانی ومثل الحرکۃ القطعیۃ مثل الطبیعۃ المائیۃ مخلوطۃ فی الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جہۃ ذلک الحلول الا ان اختلاط الطبیعۃ المائیۃ بالامتداد والاتصال بالعرض انما ہو من جہۃ امتداد واتصال حال فی مادتها وامتداد الحرکۃ واتصالها بالعرض انما ہو من جہۃ امتداد واتصال فی متعلقها اعنی المسافۃ فلاح ان الحرکۃ القطعیۃ حقیقۃ اعتباریۃ ملتئمۃ من جزئین موجودین الحرکۃ التوسطیۃ والاتصال الذی فی المسافۃ لا من جہۃ انہ للمسافۃ بل من جہۃ انہ للحرکۃ فان قلت کما ان الحرکۃ یحصل لها امتداد عرضی لکن المتحرک بسیلانہ فی المسافۃ المتصلۃ یصیر کالممتد علی ما سیجیٔ فیلزم ان یکون ہناک فی کل نوع من الاجسام امر قار بازاء الحرکۃ التوسطیۃ وآخر ممتد غیر قار بازاء الحرکۃ القطعیۃ فیکون فی الانسان انسان قار وانسان غیر قار وکذا فی المتحرکات بالعرض کالنقطۃ والخط والسطح والسواد والبیاض قلت الامتداد الغیر القار انما یحصل بکون الامر الذی یتجدد فی المسافۃ المتصلۃ وزوال ما کان منہ فی حد عند کون ما یکون منہ فی الحد الآخر والکون فی المسافۃ للحرکۃ من طبیعتها وللمتحرک من جہۃ الحرکۃ وزوال ما کان فی الحد الاول عند کون ما یکون فی الحد الآخر للحرکۃ من حیث ذاتها وان کانت ہویۃ شخصیۃ لکنها مع ذلک مبہمۃ بین صرافۃ القوۃ ومحوضۃ الفعل اذ ہی کون بین المبدا والمنتہی ویکون المتحصل منها فی کل حد ہو کونہ فی ذلک الحد بحیث لم یکن فیہ قبل ولا یکون بعد وقد زال عند الکون فی الحد الآخر فیکون المغایرۃ بین ما کان منها فی الحدین وزوال الاول عند کون الثانی انما ہی باعتبار تحصل ابهامها وفعلیۃ قوتها بالعرض واما المتحرک فهو من حیث ذاتہ علی التحصل البحت والفعلیۃ المحضۃ ویکون باقیا فی المسافۃ لا یزول منہ شیٔ ولا یکون آخر الا انہ من جہۃ کونہ فی حد بحیث لم یکن فیہ قبل ولا یکون بعد یغایر نفسہ من جہۃ کونہ فی حد آخر کذلک ویزول الاول عند کون الثانی لکن الجہتین ہما جہتا تحصل الحرکۃ وفعلیۃ قوتها لا جہتا تحصل ذاتہ وفعلیۃ قوتہ فی ذاتہ ثم لعل الحرکۃ من جہۃ امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافۃ واتصالها یجب لها التقدر بالزمان ثم ہی بحسب حالها فی الشدۃ والضعف من قبل حال المحرک فی قوتہ وضعفہ وحال الملاء المقاوم ان کان ہناک ملاء مقاوم فی سہولۃ قبولہ الانخراق وعسرہ وحال الجسم المتحرک فی قوامہ یتعین لها فی تلک المسافۃ

ان كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجيء تحقيقه في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذا هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت مرتبة من الشدة والضعف في زمان معين تتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا قسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو ان الزمان بحث الامتداد الطولي الصراح التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى يكون كالسطح ولا لا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذلك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لا ية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطا منها في مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك اختلاف المبدا والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة للمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتدادا زمانيا آخر كان الثاني عين الاول لا معه فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات

واما الحركات فربما تكون مع ولنضرب لذلك مثلاً فنقول آ ب جـ د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تمادیان احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول وآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولاً و جـ د طولاً آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولاً ثالثا بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتدئة من آ و ه و جـ الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلتين كانت كلها في الطول الاول في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلاً للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وغموضه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انه حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية فتلك في الحركات الواقعة فيها المشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه فبالجملة فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان و بالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب تلك الاختلافات فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه ان كان امر دفعة ثم لم يكن شيئ حتى كان شيئ آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل و بعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما متصقان وهو مع انه محال بل ما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم لعلك قد دريت في القبلية والبعدية دريت الحال في المعية المقابلة لهما فمعية الشيئ الزماني كالحركة للزمان غير معية

فشيئين هما غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اى كون الحركة فى زمان ومعية شيئين
زمانيين هي ان متى احدهما عين متى الآخر اى كونهما فى زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان
خارج عن المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان فى زمان واعلم انه لا ينبغى ان يتوهم
مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها البعض هي كونها فى زمان واحد ان
المعية مطلقا يساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كونها فى زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما ان ما مع الحركة ليس فيها بل انما يكون فى الزمان اولا اجزاؤه وحدوده وثانيا الحركات المتقدرة
بها وثالثا المتحركات بما انها الحركات فهي فى الحركة والحركة فى الزمان وكذا الحوادث بما انها توقفت على الحركات وتخصص
بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان وحدوده فيه كون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة فى الخط فيه وكون حركة
الفلك الاقصى فيه كون المعروض فى العارض على ما سيلوح لك وكون ساير الحركات والمتحركات والحوادث
فيه كون الاجسام فى الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست فى
الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم تحتج بذلك ان لها امتدادا فى الوجود
واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها
امتداد لكانت زمانيات واعني بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيأتها الثابتة ولو كان لها اللاامتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انما اعني ان الثابت من كل وجه اذا قيس مع الذي من
الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية
وجد له مع اى من هذه الامور احدثه معية ومشاركة فى الوجود فى الواقع فالمنسوب فى هذه النسبة بريء من المتى
من استمرار الوجود واستيعاب للزمان او لشطر منه ولا استمراره واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس
الزمان او جزء منه او حد فيه وهي وان لم تكن بريئة من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها
متى للامور التي لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابتات البرية من المتى فى الوجود فى الواقع فان الوجود فى زمان او آن نحو من انحاء الوجود
فى الواقع كما ان الوجود فى السوق او المسجد وجود فى الواقع وللموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالي عن المكان
والحال فى هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان الزمان كله او شطره او حدا فيه او كان

اوكان هو الزمانيات باضافتها كلاً او بعضاً فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض اما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية فى المعية التى نحن فيها كما ان المكان مع اجزائه وحدوده والمتمكنات فيهما او بعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية فى المعية لما هو متعال عن المكان وقد هدى اليه سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور فى معية سبحانه بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد عموم المتزمنات والمتمكنات اصالة او الازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين فى الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاستيثاق به فى عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذى ينسب اليه هذه المعية لا نعنى به امرا زائدا على العواج والوجود فيه نسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذى ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على فلك بل نعنى بالدهر الاحاق الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة فى محض الوجود واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهى اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه فى الدهرية متجدد ومتغير وفى السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا فى سنخ النسبة فلذلك يطابق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفهما فى سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ فى ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعانى اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها فى العلم الاعلى

**قلت** والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون عروضهما بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التى هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا لبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

١٢٠

الزمان عدمه السابق او اللاحق والشئ المقارن عدمه به ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في
هذا الاصل على نمط اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشوشين المتحدثين واعلم ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض الحقيقة وتوسطه في سباحة يم الحكمة وتوجهه في اعماق تيه
الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة اذ بعض عرقه لما
تحاشيه دمار الظاهر من الدين عن الذب عن حمى ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه حدوثا
ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلك مصداقا لسلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق
الايجاب ثم لم ترخصه بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان فيما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة
التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك والا بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول انه من تقدم
عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية
الدهرية وقنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع
القبل مع البعد عن الاجتماع انما يكون بكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد
ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث يتخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات
هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبتت تناهيه في جانب الماضي دون
المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد
يأباه طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه من حيث هو دهري ولا من جهة السبق لان السبق الدهري
يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم
الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق به في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود
عن الواقع مطلقا فيناقض الوجود مطلقا فاذا وجد الشئ في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا
عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان
لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه وحدوده لوجود الشئ في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في
زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول
جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا
قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري

الدہری ان ترتب قبلیتان و بعدیتان متعاقبیا الحصول و انما یتاتی ذلک فی السبق الزمانی و یتضح
ذلک من سبیلین احدہما النظر فی طباع الدہر اذ لیس فیہ امتداد و ثانیہما لحاظ طباع السبق الدہری مع عزل النظر
عما یاباہ طباع الدہر فان مقتضی ہذا السبق انہ کان المسبوق معدوما عدما صرفا لا یوصف باستمرار و تقدیر مع
وجود السابق وجودا کذلک فکان الصادق قضیتان دہریتان سالب و موجب فوجد المسبوق فکذب السالب
و صدق الایجاب علیہما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا علی ب فلک السبق و ہو علی ج کذلک کانا
معدومین مع آ مع وجود آ ثم اذا وجد ب و ج بعد معدوم ثم یقع تقدیر فی عدم ج و وجود آ جمیعا فان یکون
سبق آ علی ج بحسب استمرار الوجود و تمادی العدم لا بحسب ستحیہا و من ہہنا یستبین انہ لا یصح فی الدہر عدم بعد
الوجود و الا لزم اما الحدود و الامتداد او کون عدمہ الطاری بعینہ ہو العدم السابق لا یغایرہ الا بحسب اللفظ فالحوادث
الزمانیۃ و ان لم تبق فی زمان لاحق فلا تنعدم عن الدہر اذ الانعدام عن الدہر انما یکون بارتفاع الوجود بحسب
الواقع مطلقا لکن وجودہ فی زمان وجد فیہ لا یرتفع و الا لصدق النقیضان و انعدامہ فی زمان لاحق لا یرفع
وجودہ فی الزمان السابق کما عرفت فاذا ہو موجود فی الزمان السابق و ذلک الوجود نحو من انحاء الوجود
فی الدہر اذ الزمان و ما فیہ بنقیرہ و قطمیرہ فی الدہر فاذا ہو موجود فی الدہر فان توہم انہ کما یلزم الامتداد فی
قبلیتین کذلک یلزم فی قبلیۃ واحدۃ فان آ لو وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجودہ مع وجودہ لزم الامتداد فی
وجودہ و ان لم یلزم فی عدم ب و لاقی وجودہ یدفع بانہ لیس وجود آ فی حدین انما یوجد ب فی الاخیر منہما فیکون
القبلیۃ فی الاول و المعیۃ فی الاخیر کما ہو سنۃ القبلیۃ و البعدیۃ الزمانیتین بل المعیۃ تقع فی حیز القبلیۃ کما عرفت
و لیس العدم شیئا یعتبر المعیۃ بالقیاس الیہ فہو انتفاء شیء لا شیء یعبر عنہ بالاستقاء و لذلک یصح الحکم علیہ بامتناع
الوجود بل انما یوجد ہویۃ مثلا فی الذہن و ہو لیس نفس حقیقۃ العدم بل مفہوم یضع الذہن انہ عنوان لتلک
الحقیقۃ الباطلۃ فیعقد الحکم علیہ بالامتناع مثلا علی سبیل التقدیر ثم ہذہ القبلیۃ من صفات الجاعل و لیس
للعقول المفارقۃ سبیل الی اکتناہہا فضلا عن الاذہان البشریۃ لکن البرہان یوجب ان ہناک تقدما سرمدیا
مجہول الکنہ و ذلک لان الحادث الیومی تخلف فی الوجود عنہ سبحانہ فیکون ہناک قبلیۃ لا تجامع البعدیۃ
و لیست زمانیۃ فانہا انما تکون بالذات للزمان و بالعرض للزمانیات و الواجب تعالی متعال عن ذلک و الامر
فی ہذہ القبلیۃ علی قیاس ما عرفت فی المعیۃ و لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالی کان لہ علیہا
عن آخرہا قبلیۃ غیر متقدرۃ و الکل فی ذلک سواسیۃ فقبلیتہ سبحانہ علی آدم علیہ السلام کقبلیتہ علی محمد صلعم من غیر

۱۳۱

تعاقب وترتب فالفلاسفة لاينكرون ايضاً هذه القبلية لكنهم يشركون المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل
المبدعات البريّة عن الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم
على الممكنات بان وجودها بعد البطلان في وعاء الدهر اليس اذا كان بعضها قسراً غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقاً
به كان الواجب مع القسم الاول وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ايضاً اذا وجد فقد
تحققت المعية الاولى في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معافية فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب تعالى فتيقن انما يكون كل من الممكنات مسبوقة وهو بهي البطلان او
كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلماته التي يقبلها مع الاطناب وتجد لها مع الاسهاب اقول مطلق
القبلية والبعدية للمانعتين عن الاجتماع لا يتعقلها الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه
امتداد اصلاً لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق
سلباً ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة حدين فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم
حصافة القريحة فانا لست ممن ينكص وينكل عن الحق خوفاً من لومة لائم وتشنيع سيد وهم ترويج زيوفه بالقدح في
ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان وامتداده عن البين لم يبق في العقل ما يتأتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية
بل اذا جرد اللحظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم
بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجرداً عن لحاظ الزمان مخلى عنه لكنه لم يخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاماً مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية
والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجرداً عن غواشي الوهم
كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت رحى الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا يعقل
فانه اذا كان الدهر خارجاً عن الامتداد واللاامتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك
ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بلحاظه كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما
يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بدلاً عنه في جزء واحد آخر منه لا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضاً الا بانقسام ذلك الزمان
واختصاص كل جزء منه بما تعرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم
مع عدم المتأخر ثم محفوظاً وجوده مع وجوده من ان العدم ليس شيئاً يعتبر المعية بالقياس اليه فينبه المواخذات

المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام
وقال الاستاد في وجود المتقدم كما يقال لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما
قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعدم التناهيها فمع انه تحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية عنده
بالقبلية على وجوداتها هذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى التناه
القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في
وعاء الدهر ايا ما كان كنههما وان لم تضع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم
يكون اجزاءه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم
من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا
لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن
الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون
حاصلا لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان
يكون الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل للاول فيقع
للشيء الاول ينقبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفني عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل
لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء
الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشيء ولا يكون
حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا
الزمانية ثم لو تصور عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم
من احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنتهما الزمانية من يكون احدهما بذاته مقدما والآخر موخرا بل لامر لا يعلمه الا
الله فقط او بذاته الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك

الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وهو حاق بالواقع لكنه غير متصور لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انبتات وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزمان والزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما موقع الآخر فلينعدم ايضا بعدما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بارتفاعه مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق على انبتات تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما تشبثه بانه لو كان بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة بالقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر فمبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما نحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني عن اعتيالات الوهم قطعا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعيا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون

لا یکون بین وجوده الزمانی ووجوده الدهری اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده فی افق الزمان هو بعینه وجوده فی وعاء الدهر باعتبار آخر فیلزم ان یکون للحادث الزمانی وجود عینی فی زمان قبل الحدوث هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث فی الاعیان مطلقا ثم الحادث وجد فی وعاء الدهر وفی افق الزمان فصار موجودا معه تعالی فی الواقع الذی هو الدهر هذا كلامه وهو فی غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومی وجود فی وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس فی الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما فی الدهر قبل وجوده لما بعينه من انتفاء القبلية والبعدية فی وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور فی الزمان مسبوقية بالعدم يتصور حدوث زمانی واذ لا يتصور فی الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهری واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان غير متناه فی الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هی من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون معه بل يكون مع عدمه معية زمانية ويكون السبق الذی بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب سبق عدمها وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزمانی واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه فی ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات متخصصة بها لا فی زمان قبل ما هی متخصصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه فی زمان او آن قبله عدمه فی الدهر اذ يكفی فی كون الشئ الزمانی موجودا فی الواقع وجوده فی زمان ما ولا يكفی فی عدمه فی الواقع عدمه فی زمان بل انما يكون الشئ الذی لا يتصور وجوده الا فی الزمان معدوما مطلقا فی الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا فی زمان اصلا واستوضح ذلك بلحاظ وجود الشئ المكانی فانه يكفی فی وجوده فی الدهر وجوده فی مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا اذا لم يوجد فی شئ من الامكنة اصلا فالعدم الزمانی السابق على وجود الحادث الزمانی ووجوده الحادث فی زمان وجوده والعدم الزمانی اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده فی زمان وجوده وجود مطلق فی وعاء الدهر وليس شئ من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الخبير البصير من وفاق الفلاسفة فی ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية

قبلية دهرية فلنقصص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك
اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم
امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب الباقر
النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل
بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي
مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا ارتياب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون
لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس
المبدأ عن شوب التعلق بالزمان ليس ممن يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين حاولوا
الفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة
ولم يقيدوه اذ ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهميا بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان
ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تجشم من قبلهم الا ان هذا
الاهمال منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام
لا يسوغ اسقاطهما عن اللحاظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم
وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل
معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس
المعية بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون في ذلك الآن
خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم
يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن
جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما ان يكون وعاء الدهر فارغا
عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم

ما يتوهم من شريك للباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا يتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدّاً من ممتد يتصور فيه اجزاء حدود وقبلية وبعدية والدهر هو الواقع ولا يتصور له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم واحسانه اليهم من عدم ذهولهم عن القبلية الدهرية ثم نبّه منشأ ما تجشّم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكره في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن هذا المعنى لا يتصور بدون الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون مطلق هذه القبلية والبعدية انها الزمان فان معروضها بالذات هو الزمان وأخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا النحرير الهمام تعرض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البالغ الفائق السميدع بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وصغر المقدار مواضع التعقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه الا في هذه المسئلة التي بها امتياز هو الحياة عن اهل جاهلية حتى تسمى حكمة يمانية ايمانية نضيجة سوية نفسية وفلسفتهم اليونانية بتراء عمياء تخمينية هو فيها بين قيل وتخيال مجاوزاً اقصى امد الاطراء والاعجاب بنفسه بين قيل وتخيال بالغاً منتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه لا تسفسطة زخرفت وزبرجت بالتشديق وتغلطة انفقت وروّجت بالتحذلق فانقلت فما يصنع المؤمنون من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين لانباء الغيب الى الناس من المعصومين فقد نطقت الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم بزوبره وسبق العدم عليه باسره قلت نعم يحملونها على ما حمل عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد النور الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل نعني اغمض من ذلك وهو انه لولا بسط القيوم القديم بالذات النور ومدّ الظل لم يكن هناك سوى ذاته الحقة ذوات فضلاً عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وعلى هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعالياً عن مطموسة الزمان كالعقول النورية يكون البقاء مسلوباً عنه فضلاً عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول فتسمية سبحانه بالباقي و

بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطر العامة واما
بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت لغة لعدم استيحاش المدارك العالية الخاصة لعدم
التباس الامر على الذين هم للحقائق متفقهون وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا واشباهه
مما يستانس به فيما ذكر اليس توحش طبائع الجمهور ونفارها وتحيش نفوسهم عند ما هو من سلب البقاء عنه
سبحانه اكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطرة عن لبان الطبيعة
تستشنع سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك
آثار الجود عنه سبحانه الليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم تكن للقرائح المرتاضة بالنظر
الكلامي سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسة
في العرف العامي وكلم يترقب من هو لا تلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم
وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يشير له فطرهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم اما قرع
سمعك ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا
بل كان المتكلمين المتخيلين لامتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب
سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك **قلت** واذ الزمان متصل فله فصل
متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل
بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه
السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة
بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت
ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لافتراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث
انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل
وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شئ فی طرفه
والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما يكون موجودة بالفعل مع فاصلة بالفعل غير واصلة
وفيه ذلك كما ان الجسم ينتهی بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان
متباينين فی الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل فی الاعيان البتة اما من حيث انه واصل فلان
الواصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل فی الاعيان والا كان هناك واصلات لا تتناهی بالفعل واما من حيث
انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال فی الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان
يفرض الذهن فيه انفصالا وانتهاء بشطر وذلك باعتبار امور فيه تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او
مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل فی نفس الزمان بل فی
اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية فی المقادير الأخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل
بهذا النحو يكون عدمه اللاحق فی جميع الزمان الذی بعده كما ان عدمه السابق فی الذی قبله ولا يكون لعدمه
اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التتالی
او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم وكذا ما يقال من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداد
فی الآن والا كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون فی الآن
ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا ای فی زمان على سبيل الانطباق عليه ولا
دفعة ای فی آن لم يكن قبله البتة بل يكون فی زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون فی طرف ذلك
الزمان فيكون حاصلا فی ذلك الزمان وفی كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه
لا يكون فی الآن الذی هو الطرف نعم ای آن يفرض فی ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون
ذلك الآن تاليا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا فی هذا الزمان وفی ای
آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون فی
آن ما فلم يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم وكن على بصيرة منه لتفصيلا ينفعك فی التثبت فی مزالق
ويمنعك عن التوريط فی مضائق اعلم ان الحادث فی حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة
سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة فی
مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى اصلا والا لانقطعت الحركة والمسافة

١٣٩

خط مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن و المواقاة و المسامتة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن فرض لك لا يضر نا او تبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة
الكائنة و كالوصول الى منتهى المسافة و كمسامتة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامتتها او الثاني ان يكون حدوثه
على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم و التقضي كالزمان و ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة
بمعنى القطع و ما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور وجود في آن
اصلا لا في آن هو طرفه او ظرف من ما وجوده و لا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود
فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة و الصوت اولا على حد التصرم
و التقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى
بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف
مع ثبات طرفه الآخر و لا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود و الثالث ان يكون
حدوثه لا على سبيل الدفعة و لا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من
غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه و يكون موجودا فيه بتمامه و في كل آن او جزء يفرض فيه
و ذلك كالحركة بمعنى التوسط و ما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع و ذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية
و كمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر و لا يكون لهذا ايضا اول
آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة و في كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان في ذلك
الآن آخر آنات عدمه السابق و لا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل
آن يفرض بعد ذلك الآن بينه و بين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل
آن وضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا و كما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف
الزائلة منها في آخره و اما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن و الآنيات فلا يكون جزء منها او من
طرفها مقدما و الآخر مؤخرا فلا اول لها و لا آخر ان اريد بالاول و الآخر المتقدم و المتأخر و لك ان تقول اولها
هو آخرها ان اردت بالاول ما لا سابق عليه و بالآخر ما لا لاحق له و اما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم اولا عليه او لا هذا و لا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها

منها وما ينطبق عليها كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن
واما ما عدا ذلك فان كان وجوده دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة
فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات
الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومماسة الخط للخط
الزائلة بالموازاة والاغلب آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود
وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما يكون
وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق
واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه ايضا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق
واما العدم اللاحق فظاهر ان ما تعدمه الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل ما نعدم بحصول نفس الحركة
كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجوده آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون
لعدمه اللاحق اول آن ولا يمكن هناك هذا التفصيل على ما ذكروا واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء
الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان اسم له فكما ان طرف المنتقل ويفرض نقطة كراس مخروط يرسم
بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا فتم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حصوله واصلة
بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان وللحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيها
واصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة في الخط وانقسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق
لانه لو ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون للنقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان
تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا يسهل تصور تحرز
فيه كم المنتقل اذ هو يفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس كم المسافة فقد

خلف شيئاً منه ولم ينل شيئاً بعدُ ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر البعد ولا الزمان فقد
سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازائه من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين
المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضاً امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث
انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل
الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته
لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى
التوسط باقية ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحد
ان ما بازائه من الزمان ايضاً امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه
حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا
محله الزمان واما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار
حدا لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بها هذا انها قلت
الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة يظنون بتفريط وافراط فالمفرطون فيه منهم من نفاه راساً لما مر في الحركة
مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ولم يدر انه ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها
في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن لا في الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم
لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقداراً يسعها ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع
ليعلم بها ما يقارنها من حوادث اخر فيكون الاول كطلوع وغروب وقتا للثواني كولادة وممات وانما تعيين
الاوقات تعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا ارتبت اوقات كان المجموع زمانا
ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه لكانا
قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية
عنه ولا يكونان الا بزمان ثم لم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاقب مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم كما
هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ثم لم يدر انه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني
على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها انقسمت الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان

له قوله فيتحد ان الخ ليس المقصود انه لا بد من ان يوجد في الزمان شيء راسم بازاء الحركة بمعنى التوسط وان لم يوجد يلزم منه محال بل الغرض انه ان وجد شيء بازائها فهو الذي يقال له الآن السيال وحاله كذا وكذلك يومي اليه كلام الشيخ في الشفاء وما قال

بعضهم ان مذهب الفلاسفة انه ليس الموجود من الزمان الا الآن السيال ومن الحركة الا التوسط دون الامر الممتد فقد عرفت انه من المصنف انه بلا تحقيق

الزمان هو المنقسم اليها الذاتة لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها ونقيضهم ان الحركة ولو فلكية توصف
بالسرعة والبطوء دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة **اقول**
قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان بتفريط وافراط ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق
الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم
من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان لكن
اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آية امور حادثة اختير لان تنسب
اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى وقتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون
للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو
الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان في
الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التتالي وانتم تمنعونه
واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتحدد بآن
وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان ثم قالوا ان كان لا بد للحركة من زمان فهذه الحركة
من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث لا يحرك
الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات
معا كانت ازمنة معا او هذه المعية زمانية وجمعها الى المعين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون
هي فيه ويجمعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل بمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا ان يكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع
وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن الا في الذهن وليس كل
ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا
في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان
اين وهو نفس الاين واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان
الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان يتقدر بها لا ان كل حركة لا بد لها من زمان يتعلق بقوامها وما يتقدر الشيء
بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يتقدر الاشياء بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان فات الزمان

١٤٣

يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة الا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها ولان فربما يتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد يخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس يستحيل بل الحركات المستقيمة في الكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكما قد عرفت ذلك ايضا فانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوثها لم يكن بان لا يكون مانع لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحدث جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية ما لم تكن طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفصل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقطع بالجملة لا يقوم عليها الزمان فلا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتتخصص في الفلكية وحقيق ان يكون القائمة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير الثابتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا يكون له ما سوى حركة الافلاك الا على حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردناها اتفاقا مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نفصح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان وللاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن له دلالة على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فلا نحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو الا الى اختراع الذهن وتصوره وهذه الحال وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل لما لو اوجبت معنى آخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت

١٤٥

تصورت الوضع والحمل اولم تتصور ثم ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية وهي
وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب شيء عنها بحسب وجودها في الاعيان واما ما لا يكون
اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن
البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور
شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان ومع
ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي محصلة الوجود اي ليس لها
اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن
الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من
الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور بالقياس
الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة
عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان
فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه بقي له
منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمالات تحصل بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها تضمنت في جهة الفعلية
والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة ففصلها الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون
من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى ثم كما ان القوة في الهيولى اقوى من
الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في
الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها للموضوع وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها والذين
جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا لما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها الشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا
رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت المؤقت بان يعين
مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس
بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا للقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدلا الا
ان طلوع الشمس وما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى عن المسامحة
مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعله طلوع الشمس وقتا للقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بانها

القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صار امعين باشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه
كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان اما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم من بالغ
في الغلو فجعله اجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم
من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجبا وجودا انما اوقعهم في هذه الورطة
الظلماء ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية
فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يزيح شبهتهم
انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض
عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته
هو نحو العدم المتقارن مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم
لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في انزل مراتب الوجود فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان
نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم يكن
علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان و
ان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر
يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك
ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة في
قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا
كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل
الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه
انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة
هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض
ومستقبل زمان ثم لو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة
ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان
بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة قلت الفصل الجهة

الجهة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على حسبها
والخط والسطح امتداد من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة
والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط
والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويحكى ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد
من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يتيسر ازيد من النهاية على نقطتين
وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني وايه نقطة
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فالاحتمال الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام حاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهاياتها البعيدة النقطية حد
في القوة واما النهايات بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط الجسم البيضي والكرة كالمحيط الجسم
الاهليلجي او خط كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كالمضلعات المسطحة ولا اقل من
ثلاثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر
بالغا ما بلغ كالمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امران عامي
وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا
وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا وخاصي وهو ان لكل
بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على
ثلاثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا
ولا يتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض ويتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض
ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كيفما
كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وبه يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف
باختلاف الطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعا لها البتة يكون به الراس والظهر والاغصان
فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من السطح

يتبدل بل لا عتبار العامي يضا في الحيوان يتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه
خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان الا ان يتبدل وضع المضاف اليه فهما مايلي الفوق والتحت
بمعنى النهاية واذا تعينت نهايةٌ للفوقية ومقابلتها للتحتية كان مايلي الاولى فوقا ومايلي الاخرى تحتا بهذا
المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان مايلي الفوق قبل هو مايلي الفوق بعد فيكون فوقا
في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا اصعد
السطح صارت تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما
الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات وقمم اغصان الاشجار والآخر يقابله
وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى واعتبرت
الست تارة بالقياس الى المشير فيكون مايلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة
فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين
بالفعل وتكون على جهات شتى وما بالطبع منها مايلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب فلاح
من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيه اقول للجهة اضافات فتضاف
الى الجسم وساير الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وساير الابعاد فلها
اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على مايلي نهايته وهي بمعنى مايلي النهاية يكون
على حسبها بمعنى النهاية فان مايلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح
امتداد من وجه دون وجه اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون
العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا
منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحنائه فيها جاز ان يتصل
اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحنائه فيهما لا نهاية له
بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير
منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان
تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقتضي تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد

لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل
ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ثم لا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل والمقدار واما
التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدار لكن يتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما
مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله والخط لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه
بعينه اللهم الا ان يعتبر السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تمادي في جهتين ثم اعلم انه قد اشتهر ان للخط
جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة
والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح لو اريد بالجهة ما يعم
النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخطوط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة والبيضي منه ما له نهاية
واحدة فقط كمحيط السطح البيضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في
الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر الا انه اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز
ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له الا انا نقول انما يتكثر
النهايات فيه على التبادل ومن الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم
يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا في الخط
المشهور واما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا ابدي تصحيحه من تخصيص يكتفي في ذلك
تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان لا يصار الى تخصيص بين
ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فان لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين
رددنا الحمل بين الامرين وانما يتبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة والفهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان
السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما والا مسح الا على
الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح المنازل والبناء والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح
والجسم فلا يصح المشهور فانهما وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات اضعاف الامتدادات وكما نهاياتهما

قوله وقياس ساير

كذلك نهايات السطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة الانقطية حد في القوة واما ما لها بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل فقد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حيث ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة لا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط به الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمغني من سطحي المخروط المستدير واكثر والنهاية للجسم مطلقا سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قاطبة وكان بسبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم امران عامي وخاصي اما العامي فهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات في الابنية والاقبية والبسط والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة بسبب اعتبار ستة حدود متعينة بالطبع في الانسان وساير الحيوان اولا وقياس ساير الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في ساير الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين متقاطعين امتدادا ويسمى الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد على ما يجيء واما الخاصي فيهما فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في الانسان وساير الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي ساير الاجسام تتعين بالفرض ويتبدل بتبدله وبالاعتبار الخاصي تعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض ويتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من الجنبين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل اذ ليس الراس والقدم في الانسان كيف ما كانا ولا الظهر والبطن في ساير الحيوان كيف ما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعكس وكذا اذا استلقى واضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه والامر الذي تحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر

غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبع في الناس
وسائر الحيوان و في الاشجار يقتضي وضعا لهذه الاجسام الى المحدد تحت الفوق و التحت يكون بذلك الوضع الرأس في
الناس والظهر في الحيوانات و الاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم و البطن و الاصول تحتا فهما متحدان
بالطبع قطعا لكن النهايتين لهذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل لمحدد آخر هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها
ما يلي النهايات فالاربع من الست اعني ما سوى الفوق و التحت يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان يتبدل وضعه
فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شمالا واما الفوق و التحت فلا يتبدلان لان تبدل
وضع المضاف اليه هما بهذا المعنى ما يلي الفوق و التحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي
الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا
بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون
فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقات وتحتات اضافية
اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض و الابدان تنتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته و الى تحت
لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو
الفوق رأس الناس وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخرى ما يقابلها و باعتبار القرب اليهما تعين نهايتا الجسم للفوقية
والتحتية بالمعنى الاول فهذه الفوقات و التحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحقيق باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين
بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك قد ربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق و التحت الحقيقيين
وان جاز ان يقال تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر
في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين و اذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة و الاشارة لا تكون الا
الى موجود متحيز فان كان تحيزه تبعا كالسطوح و الخطوط و منتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير
الى المشار اليه فلا يكون جسما بل حدا لاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت ست في المشهور لكن اعتبارها تارة
بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات
نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكر ههنا حال الفوق و التحت و تمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها
ما منه واليه ولا يكون الجهتان الحقيقيتان لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة و يكونان متمايزين بالفعل اذا كانت

الحركة فی مسافة مستقیمة اذ لابد لهما من نهایتین بالفعل فیکونان هما او ما یلیهما جهتین لها ثم الحركة المستقیمة تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادیة وما بالطبع منها انما هی الى الفوق او التحت طالبة للوصول كحركة النار مثلا والارض او للقرب كحركة الهواء والماء فلاح لك وجوب تحدد هذین الجهتین بالطبع من جهات شتى متحققة فی جهات الاجسام بمعنى النهایات وبالنظر فی جهاتها بمعنى ما یلی النهایات فی النظر فی جهات الاشارة والنظر فی جهات الحركة المستقیمة فانه لابد لهما من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غیر مختلف فلننظر فیه فقلت انفصل فی انه یجب ان یكون هناك جسم كری لا بعد خارج عنه یحدد الجهتین معا غیر قابل للحركة المستقیمة والخرق مجوف غیر كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام لیست الجهتان حدین متمایزین بالطبع بینهما غایة الخلاف بحیث یكون القرب من احدیهما كانت فی الحركة والاشارة على اقرب السموت الیها بعدا عن الاخرى فی حركة واشارة من سمتها ولا یكون فی خلاء غیر منقطع ولا ملاء ممتد الامتداد على بساطته لا الى نهایة تحدد لحی یكون جهتها والمخالفة بالطبع بین الحدود المفروضة فیه كما هی بین هاتین الجهتین فتحددهما انما هو عند ملاء متناه ثم للیاتی فی تلك الخلاف لا بین سطح محیط لا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء وبین مركزه اذ كل حدین غیرهما على ای حال فرضنا لا یكون بینهما ذلك فتح اذا تحددت احدى الجهتین بجسم تحددت الاخرى ایضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحیط فتحدد المركز ایضا به ظاهر وان كانت هی الاخرى فان كانت جهة المحیط هی سطح المحدد للمركز تحددتا به والا یجب ان یكون محدد جهة المحیط محیطا والاول محاطا فیكفی المحیط ویلغو المحاط ویمتنع على المحدد الحركة المستقیمة والاجاز مفارقته لحیزه الطبیعی وعوده الیه بالحركة الطبیعیة المستقیمة وتكون من جهة طبیعیة الى اخرى فالجهتان متحددتان لا به فیمتنع علیه الخرق لانه بالحركة المستقیمة فیجب ان یكون مجوفا والا لم یتصور حركة الاجسام المستقیمة الحركة بالطبع بین الجهتین الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز فی ثخنه فلم یكن بین الجهتین مخالفة طبیعیة ذ تخالفهما انما هو یكون احدیهما غایة القرب من المحدد والاخرى غایة البعد عنه ویمتنع الكون مع الفساد والا فالصورة الكائنة اما ان تكون فی الحیز الطبیعی فالفاسدة كانت فی حیز غیر طالبة للطبیعی بالحركة المستقیمة فكانت جهتا حركتها متحددتین لا بها ولا بالكائنة او فی حیز غیر طبیعی طالبة للطبیعی وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فیجب ان لا ینتظم من اجسام والا فما یلی السطح المحیط ان كان واحدا بسیطا فهو المحدد ویلغو الباقی والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبیعی لم ینتظم منها جسم كری والا جاز عودها الیه بالحركة المستقیمة وایضا تكثرها امكان بالعدد فبانفصال عرض بالمادة بعد تلبسها بصورة امابنه فتكون قابلة للخرق او غیرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبیعة كانت جهة المحیط متجزیة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح فی الفصل السابق

١٥٢

السابق ان الجهتين اي معنى باخذيتها حدود ونهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايتهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل شيئا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه ومامر من امتناع الخلاء ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع بخلاف هذين الجهتين لا يقال ان لا حصر فليتحددا في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وسنبين انه يجب انضمامه فلا تحدد الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء البسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما مقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة او الاشارة على اقرب السموت الى المحيط من جسم مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج ولا تكون هذه الحركة والاشارة من سمت المركز حينئذ نقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة بملاء فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد خارج عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وهاهنا شيء ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية

فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحيزت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب ان يكون محدد احد الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم ظاهرا لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد محيطه يتحدد به مركزه وجهة المركز فان كان جهة المحيط هي سطح المحدد وجهة المركز تحددت تابعة والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين ويلغو المحاط ويتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء يتناهى عند ملاء لا يمكن اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا التحدد احدهما باحدهما والاخرى بالآخر لوجوب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء يعود ان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة للمحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدد الا اذا كان محاطا بملاء آخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد ولا ما قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقع تمكين الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما تحيط بالاخرى فيتحرك احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط ويلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان بين الجهتين ما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك لانخراق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يتأت فيهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا كانت هناك صورة

صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او واحد منهما لو كان محددا فالصورة الكائنة اما ان
تكون في الحيز الطبيعي لهما فالفاسدة كانت في حيز غريب اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة
للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة لحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به
ولا بالكائنة لتقدمها عليهما واما ان تكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون
جهتا حركتها الطبيعيتين متحددتين لا بها لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحدد هما بزوالها فلا يكون شيء
من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا
مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب
الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع البصرة من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي
السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد وبلغو ما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة
او منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح واحد كري
او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي تجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط
اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض
المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة
للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها
ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة تحددة قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض
الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة
هف قلت الفن الثاني في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول في قوى
الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون المقومة لمادته اكثر من
واحدة من القوى المتميزة فانه ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي
والاخرى كالفصلي والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها
بتقويم الاخرى وان لم تستقل فمن حيث انهما مع تحصلهما لم تحصل المادة بحلولها فيها يكون المادة متحصلة
قبلها او الا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم يصدر عن الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كأن تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من حيث هي مع اخرى بتوسط تلك او مع عارض كما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فصل واحد لان الفصل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفصل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط فا لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعانده مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها طرقا الى نهايتها ولا كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس وتكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف والخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط واليه ولو بالقوة لم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون في الحيز الطبيعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية فيكون صور البسائط موجودة في المركب هي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة او لا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا بطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة فلا شك انه لا يكون ماله من القوى اعراضا باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون تمام الاولى مراسمها انما تخصص وتحصل باقتضاء من الثانية كأن يقتضي احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما تاما باعامة المادة

١٥٧

المادة جوهراً محصلاً او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضاً او بالعكس
فيكون كل منهما صورة وعرضاً وعلى الثاني يكون كل واحد منهما متاخرة عن المادة لكونهما لا توجد الا في المادة حين
غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها هف هذا محصل ما ذكره الشيخ
اقول وفيما الزم على الشق الثاني منع ظاهر لان كلاً من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها
دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضاً عنها لانها اذا افتقرت المادة اليها
فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجباً لتاخرها عنها في الوجود بل الكان ففي التشخص كما في الصورة
المقومة بانفرادها ويمكن ان يراح ذلك بان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود
عن الاخرى وح اذا حلت احدهما في المادة ولم يقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضاً متاخراً عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة
بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امراً محصلاً لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه
فيقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان
ليست احدهما اقدم من الاخرى يقيمان المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان
اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما يصدر
عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق
او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة
النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا معاً ولا سبب
الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحداً بالجنس دون النوع كحركة النار والارض لاشتراكهما
في ذاتي هو توجههما من حيز الهواء الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفاً
فالقوة ايضاً واحدة بالجنس لا بالنوع والجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحداً
بالنوع فالقوة ايضاً كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل مشاركه
في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن

الشركة في فصل نوعي وفرضناها في نوعي ثم ان لم يخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون لحين مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية للبسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب ومع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء مقاومة القوى الاخر والمشوبة بالابطاء غير صرفة والبسيطة مطلقة او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج معدا القوة تقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضاءات القوى المتفننة تابعا لمقتضى البسائط كما يعد للقوة المحركة والنباتية التي بها تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل يقتضي عن ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستديرا يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فلان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلا حاجة ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينهما نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة

الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط يعني انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا له كما يجب ذلك في المحدد بجهات الحركات المستقيمة او لا ويكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد والتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لوقوفه دون غايتها ولبطوء في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك الا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف ولفظة الخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك بميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فههنا ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت** **فصل** الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون اقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد امكنة الجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة فيها لا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة اذ لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان حركة المحدد

١٥٩

سرمدية فحركات الباقية كذلك لسرمديتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء بعامتها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا لسترت تلك الاجرام وبالحري ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تخيل من اختلاط الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف والظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تمييز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة فيستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة الطبعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع البسيطة يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم ما بين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي البسيط اعني ما تتحدد به الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان يكون الحركة مستديرة لجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدا ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لتغير صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هف واذ كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وساير ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة

١٦١

في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان ساير الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطباعية اذ هي برية من التركيب من الطبايع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية للتناوب ماسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها لابد وان تكون ارادية لا بالقصد من انزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تخمنه قبل نضج الحكمة اقوالهم من نحو ان السبب في حركة السماء تركبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها الا تسكن لاتصال كريتها لا تمكن النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك او ان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تتحدد بها امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما لحركة السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة لكن يكون مشوبة بابطاء ولا يمتزج منهما دورية واما السبيكة فيستعمل المحال فيها ولو كان حركة السماء كحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم اين ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون نسبته الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء تتضمن اجزاء مخالفة لها في الرقة لان عامة جرمها الاثيري منيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيط بها ولا يكون كما نبهت عليه في امكنة العناصر بل تكون كانها اجزاء من السماء فتثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام النيرة تكسف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بيننا وبينها لا سيما العالية منها جرم السماء فلولا شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك بعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اشد صعودا من الكثيفة فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء

من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رئي شئ مظلم من خلف مضئ يرى لون مخلوط من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وماوراءه غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فيتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي والذي تعارف اراه هو ان ما يكون شفافا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة لانه لو لم ير اللون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون كان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترفت ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحت ثم في ارائة هذا اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو الكمودة المشبعة وجوهر القمر كما ذكره الشيخ يشبه ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب فبما يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس قيل الاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس ضوءا قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال المرئي منها سيما في السفليين اعني الزهرة وعطارد كما تبدلت في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ويختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون ما يخالطه النور الناري وجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان يظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب كون بعض القمر شفافا كالفلك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و...

162

١٦٣

ولا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما فى اصل الفطرة او بالانسحاق بحجر
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ فى الفلسفة العامية
التى كانت موجودة فى نصارى بغداد وكانه يعنى ابا الفرج الجاثليق من ان هذا السواد باد من السواد الذى
يكون فى القمر من الجانب الذى لا يلى الشمس واما ان لا يكون عن امر فى ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع
فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم يُرَ فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح فى هذه
المواضع ليس لعدم استعدادها لاداء الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام
فى مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة
فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية
يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المتشعبة
من كون ذلك عن امر فى ذاته فيبطل ان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق
الطباع دائما على اتم احواله الذى يمكن ان يكون له فى جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم
انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق فى ذلك الارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما ادرجناه فى هذه الاقسام من حديث تادى السواد
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانبه الآخر وثانيا انه يرى
ذلك عند الاستهلال والظلمة فى الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلمة من صورة المحو فيه يكون محفوظة و
يكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر ومثاله انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما
لا ينقطع ويتفرق فى صفحة القمر بل يكون نهايته الى ما عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ
فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد
الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثانى اعنى ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان
الاشباح لا تبقى محفوظة على هيآتها مع حركة المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة
التى ينعكس عنها الضوء الى البصر لا تؤدى الخيال وما يؤدى الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان

فی مرآة کذا ذکر الشیخ ومع ذلک ذهب بعض المنتظمین فی نظام العلماء الی هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقیل
کالمرآة فاذا توجه الناظر الیه رای فیه صورة القدر المنکشف من الارض وصورة البحر المحیط معا وهما مختلفان
وایضا القدر المنکشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفی البحار مراکب
وجزائر وفی القفار جبال ورمال واودیة وشعاب وعلی العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاعظام والا
فهذه الاشیاء یری الناظر اشباحها فی صفحة القمر المنیر ولا یمیز بینها لبعد ما عنه ولا یحس منها الاحیانا لا یعرف
حقیقته ولعل هذا القائل اخذ واشنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعنی حدیث انعکاس الشعاع فما ظنه بعض
اعلام المتاخرین واقول اما بال النور المنعکس من سطح البحر او کرة البخار یوجب اشراقا بینا فی صفحة القمر لیس فیما
لا ینعکس الیه ذلک النور بحیث یستضیء الارض من ذلک الاشراق استضاءة ربما یکون خلفا من ضوء النهار
ولا یکون البحر فی ذاته ولا کرة البخار فی نفسها بحیث یشرق ذلک الاشراق واما القسم الرابع اعنی ان یکون
بسبب حائل بین الشمس ومواضع المحو من القمر فان کان ذلک الحائل من الاجسام العنصریة کالابخرة الغلیظة فسواء کان
بحیث کما یحول بین النیرین یحول ایضا بین مواضع المحو من القمر ایضا حتی یرجع الی القسم الآتی او لم یکن کذلک
فیکفی فی ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم علی کرور الاحقاب وان کان من الاجرام السماویة فان کان بحیث
یستر عنا ایضا حتی یرجع الی القسم الآتی یکون الکلام فیه یاتی وان لم یکن یستر عنا کان یکون اجراما صغیرة
نیرة مرتکزة فی الشمس او فی فلکها الخارج المرکز بحیث تکون متوسطة دائما بین النیرین مانعة من وقوع
اشعة الشمس علی مواضع المحو من القمر کما استقربه بعض الاذکیاء من المتحدثین فاقول تلک الاجرام وان کان کل
منها صغیرا لکن یجب ان یکون للمجموع مقدار کثیر وکما انها حائلة بین الشمس والقمر تکون حائلة بین الشمس وبیننا
ایضا فهی وان کانت نیرة فی الجملة لکنها اذ لیست بحیث یساوی نورها او یقرب من نور الشمس ولذلک
لا تلقی علی القمر نورا یساوی او یقرب مما یلقیه الشمس فینبغی ان یظهر لنا تفاوت النور فی جرم الشمس اذا نظرنا الیه سیما
عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعنی ان یکون ذلک لساتر فان کان ذلک الساتر من الاجرام العنصریة یجب ان
فلک القمر کالادخنة والابخرة کفی فی بطلانه ما عرفت وان کان من الاجرام السماویة فان لم یکن قریبا لکان
جدا من القمر فی طبیعته ان یحفظ بحرکته وضعا واحدا فیما بین القمر وبین المرکز بل کان بینه وبین القمر
بعد معتد به او کان بحیث لا یحفظ الوضع فیما بین القمر وبین المرکز ابطل ذلک انه یجب اختلاف
المنظر وان یکون الساتر یستر تارة دون الاخری وان یکون الموضع الذی یستره من جرم القمر

١٦٤

من جرم القمر مختلفا بحسب اختلافات الناظرين وان كان قريبا لكان جدا من القمر وفي طبيعته ان يحفظ
بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على
نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون اضعف اشراقا من القمر فترى بالقياس اليه
في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر
المنخسف انما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر عنا دائما على نهج واحد
وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
نفسه فيكون المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل
زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة
بآحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما ان الفقد
فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام
السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة
للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على
كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من
افلاك وكوكب وكاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب وحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتيازها
بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه الاجرام
غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك ومقعره فانما يماسه على نقطة ويكون ما
للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا من
جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم
بسيط وهو لون قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك
لان القمر وان لم يكن مشفا محضا فلا يخلو عن شفيف ما كما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر
نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يؤدي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وابعد من الشفيف

بالقياس اليه كما ان الكهرباء وان كان ملونا غير شفاف يرى ما فى ثخنه من نملة سوداء ماتت فيه ونحوها فلا يرى فى المواضع التى تؤدى تلك الاجرام ما يرى فى سائر المواضع من البريق والاشراق وهذا لا يقدح قدحا كثيرا فى انحفاظ شكل المحو فى الرؤية دائما على حالة واحدة كون المرئى من سطح القمر فى كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير فى القدر مقابلة لها فى الجهة فيكون المرئى من القمر دائما شيئا واحدا **قلت** واذا السماء متحركة بالاستدارة ولا تقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هى او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على نفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب انفسا وللافلاك اخرى لان الكوكب من الفلك بمنزلة القلب والدماغ من الحيوان وانه كذلك فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب فى فلك ثم من انجلى فى بادى النظر انه اتك الاجرام النيرة فى حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هى القائمة بالمحدد الحافظة للزمان وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبها فاثبتوا تسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان تتعدد كسرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء فى النيرين مع ذلك وبالاستقامة والاقامة والرجعة فى المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف لا انعطاف اثبتوا الكل عدة افلاك تتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل بيانه المجسطى وفى اخذ التشابه حركات مراكز التدويرات حول مراكز حواملها فى المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير وفى القمر حول مركز العالم يفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس وايقن بان الاجرام العالية فى جميع ما هى عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هى للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح فى الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح فى الماء الى خلاف جهة جريه واما ما ظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين فى مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح فى الماء موافقا له فى سمت حركته ومقدارها فيبطل ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعى كانت مستقيمة اللهم الا بقاسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ

مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق إليها قسر وإن كانت إلى وضع فيجب أن تكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق أن الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بنفس حركات أفلاكها وهي مع ذلك يجب أن تتحرك بذواتها على مراكز أنفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعي في كل جسم فإذ ليس مستقيما يكون مستديرا أو وضعيا وأرى أن الحق على هذا هو أن لكل من الأفلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة له هي المحركة إياه وأن ما يرى من أن الكوكب هو المبدأ لانبعاث قوة التحريك كالقلب أو الدماغ في الحيوان أو أن ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة أفلاك لكل من الكواكب السيارة فإنما انبعث قوى حركات تلك الأفلاك بحكم كوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل في فلك يسبحون إنما أشير إلى أن الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات أيضا تتحرك في أفلاكها الممثلة بغير حركات تلك الأفلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير أو أنها بل جميع الكواكب تسير أفلاكها كالسابح في جهة جرى الماء لا كما يتعب السابح مسافة لو مشى بقدرها يعني أن في أجواف أفلاكها كالحيتان في المياه أو إلى أن لها نفوسا متعلقة بها من دون الفلك واعلم أن هذه الأجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة تتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق متخلفة عن هذه الحركة بأقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فإما أن يكون أفلاكها أيضا متحركة من المشرق إلى المغرب من غير أن تتحرك بالحركة الأولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما توهمه بعض الأوائل وجرى عليه بعض المنتمين إلى الحكمة في الإسلام أو أن تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الأولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل الأعلى على هذه الحركات والأول باطل وإلا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك ولم يختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والأيام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطب غير منطقة الأولى وقطبيها ثم إنهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما يقتضيه الحركة الأولى ولا تحفظ أبعادها بالنسبة إلى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فأثبتوا لها أيضا فلكا آخر يتحرك من المغرب إلى المشرق بمثل ما مر في السيارات فثبتت تسعة أفلاك واحد منها يتحرك بالحركة الأولى من المشرق إلى المغرب ويحرك الكل وبالتحري أن يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة حد الزمان وثمانية تتحرك من المغرب إلى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع

١٦٧

وتوسلوا الى معرفة ابعادها وترتيبها بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الامر والاحجام عن اثبات الفضل لا جزم ينفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك فيهما الا خطوا حال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على العلمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي وقسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك والانعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما يقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لا جرم اثبتوا بكل افلاكا على مراكز مخصوصة يتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله مفصلة صناعة المجسطي الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك وان استتب به الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء في الاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا ينحل به ان كيف يشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم يتشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب في الشفيف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوئها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفيض ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج انشاء الله تعالى **قلت** اذ حركة السماء وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء او ملاء فانما يتاتى ذلك بالنسبة الى ما في حشوه فلكن لتبدل

التبدل انما بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن
فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة فيجب ان يكون
ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا مستحفظا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غير الاستحالة اليهما وما لو فرض
انه كان هناك غير ما يجب ان لا يكون غير ما يسبق الحركة المحيلة اليهما وما هو البعيد باردا جدا مستحفظا لكماله بالسكون
وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم
وعليه الوجود ولا يكون لهذه الامكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار
المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها من الادخنة الواصلة الى
اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال الاسباب المضرسة متناوبة عليها مع ان الارض ليبسها الطبيعي لا تعود
الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة
الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا وكما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين ظهور
الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها ولعل ايقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوجيه ظنون
المخالفين في وحدة الارض واستدارتها وسكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة ايضا
للاجزاء الحارية والهابطة للاجزاء الباردة ردا للحيز الطبيعي اقول المتحرك لا بد له وان يتبدل حاله
من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع
ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة
على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركة مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند
امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل انما بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا
للمنسوب منه ان يكون متحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحتمل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما
لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى
النار اذا ادمنا عليها السحق والتحكك والتخيض او خضخضة تكثيف لئلا يعرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من كل

ومن ظن انه كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبين انه اى وقت فرض انه كان هناك
غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان يحيله الحركة فى اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه
كان غير النار يلزم ان لايكون المجاور فيه غيرها هف فبالحرى ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك
بمشايعة حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذى يكون ابعد من الفلك عديم الحركة فى القرب
منها عادما فى طباعه للحر مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما
قريبا فى الطبع لما يجاوره كان يكون النار مملوة الى تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو
الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لايجوز ان يكون الشئ من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض من
ذلك فى غير حيزه الطبيعى وينقل اليه ثم لايدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعى على ما عرفت كرى
وكيف لايكون وكل منها يتحرك الى الفلك والوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماس بمحدبه مقعر الفلك
يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولايجوز ان
يكون المالى للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين فى الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولايصح
ان يكون هناك جسم عنصرى سوى النار او ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لايكون
صحيح الاستدارة لانه لاتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لايكون لها من الخفة ما تزاحم بها النار فتدافع
الاجزاء النارية وتخلل بينها بل لانها اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون فى مقعر النار
زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شئ منها مدة معينة
مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى فى موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا
من الهواء لاتخلو فى الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون فى مقعر النار زوائد
داخلة فى محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر
المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليبسها مع قبول التكون والانفساخ
والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شئ اما بالفساد او بالخرق فانتقل منه الى موضع آخر واذا انضاف
اليها شئ اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل الطبيعى ولايعاد الى الطبيعى فلما
فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تتلاعب الرياح ونحوها لاتدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لاتخرجها عن
الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع

ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بجبال تضاريسها بالقياس اليها ومما يدل على كرويتها الماء الراكد انه لو كان
مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يميل
الجزآن الطرفان الى الاوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه لولا ذلك لكانت الجبال
والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بجملتها لكن ترى اصغر ولم يكن يظهر منهما اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم ثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين بزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه رصد
الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان لا عرض بين
بعد ما بين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمي العرض وبينهما
الف ميل ومنها ازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين
في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين ومما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا
لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة
لكون الفصل المشترك بين الافق والسمت مستقيما في الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها ترى القطع مستقيما وقد يظن انها مع كونها مسطحة طبقات
بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها
واقاليمها وكان جيلا يزعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع للارضين والبحار
ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا
خطابيات رمى بها تخدير صلاح المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في
تمجيد النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني في الحيز ولما فرطوا في شان
الارض والغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة
وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير ادعوا مع انها مفرطة الكيفية
مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وللارض كل شر مع انها غير مفرطة
الكيفية غير مفسدة وابطأ من النار في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشوء والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني وتمم احتجاجهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار وقربها

١٧١

التوسط عين قولهم يكون النار في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب والنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبارى ان يطيب بنفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطله ان قالوا بحركة الارض بسمت الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون للارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ان تتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطل بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تتخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجب من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين لانه يجوز ان يكون المتصل بالارض من الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة للحجر الكبير يكون اقل من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في

في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية
ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف وان تطبق
مركزها عليه فهولاء اذا رأوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها
الحيز الطبيعي وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جميع
المسافة التي تتصور ان تتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يهتدوا ان الاسفل هو الوسط
وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة اوهمها احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء ولم يمكن
شأن الارض ان ترسب في الماء لان تطفو عليه فهي عندهم طافية على الماء لجهلهم بحقيقة السفل تشعبوا في وجه الطفو
فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على
الماء واذا اجمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كانه ظن ذلك وفق للطفو
او تفطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف
من الارض مسطحا لما من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية
ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زعم ان ذلك لجذب الفلك اياها من الجهات على السواء
كما حكي انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والسقف فقام في وسط جوه صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية
ومن زعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها الا في جذبها الارض ومن زعم انه للاندفاع الحركات
السماوية بها كما يعرض لحفنة تراب يجعل في قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط
لاندفاع الدفع من الجوانب بالسوية وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها
الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان يهبط عنه فلا يكون الموضع طبيعيا
او يسكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه تتحرك
اليه اجزاؤها فلا يستبعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تحلوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي في بطلان قوله
وجوب تناهي الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه
فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام
فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان
ملأوها من الخلاء فقد احالوا وان ملأوها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فما الجاء الهواء

الى هناك وينبغي ان يفصل بالزلزال او بالخسف والجاعلون اياها ملبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية
والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من هؤلاء يكذبهم ما عرفت من الشواهد الآبية على الاستدارة اما حديث
الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد سلم الجواب عنه ثم انك قد تيقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة الخفيفين
والهابطة الثقيلين طبيعية ورمت للاحياز الطبيعية وقد نازع في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها
ثقال لكن الاثقل يسبق فيضغط ما دونه في الثقل فيتحرك بالقسر الى فوق وظن ان الخلا يجذب الاثقل ثم وثم فقربت
الاجسام توسط الاثقل ويحيط به ما يتلوه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء بالضغط والكل
بالتقسير وظن ان المقل هو تخلخل تخلل الخلا او انه اليبس او انه الاشكال المتحددة الصنوبرية وان المرسب هو
الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون
الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا
وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس الى طباعه بان يجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف
يكون سببا للخفة فلا تخلل الخلا بل غاية الامر ان يكون الخلا عدما للقلة الاسباب فلا يكون كثرته تفيد شيئا
اذا كان الملاء على قدره واحدا او ازيد او مانعا من تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجب ان يمنع الحركة الى
اسفل او يورث البطوء فيها ولو كان اليبس سبب الخفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال
المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا اسبابا لها كما ان السيف للحركة حدة بل اذا حرك بالقسر او تحرك لثقله بالطبع سهل
نفوذه في الاجسام بحدته قلت الفصل اذا تذكرت ما القيناه من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة
متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك بما يخرج
عن المكان الطبيعي والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مرتبة ترتيبا مستديرا على مستدير
حسب المجاورات الطبيعية وتنتهي لا محالة وتكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك ولا يوجد
والمركبات لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير
طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارجا اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج
خلاء بل ملاء فالملاء لا يكون كريا فكذا حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو ممتنع وعليك بالتدبر في ذلك ومن
ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان يكثر افراد طبيعة
انما يكون من خارج ولها ان كانت لبسيطة ان تحصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها

١٧٣

افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان فبعض ما الميل فيه الى ان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شيء
من سماتي في اهاليها المتحرك عنه ولم يتحرك اليه محددا لجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر
احيازها الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا لارضه
مثلا ثم كيف اختلف امكنة السموات المتشابهة وثم تحددت اقول لعلك اذا تذكرت ما القيت
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرة
ترتيب بسائطها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ايمانيا ويكون تذكارا وتكرارا فنقول
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع
والشكل الطبيعي مما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة
اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع
مخصوص وتكون منضودة نضدا مستديرا على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة
يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخييل ابعاض مفطورة تكون
الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية
بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام
فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز
البسائط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز
طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط
خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت
ومباينا للآخر اعني لا محيطا ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها
فرج فلا يكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالي لها غير كرة فلا يكون حيزا
طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط

175

والمركبات تالية لها على حسب التركيب تم تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفته اتاك في اعذر عماق الافلاك من ان التقرات التي ارتكزت فيها الكواكب والتداوير من اختلاف اثخان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل يجوز ان يكون هناك كرات متناهية لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تمتلي الفرج الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا ينثلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان تتبين بما سياتي اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم والكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي ثقرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظايرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد يظن ذلك لزم مع ما مر في البيان الكلي المطلق ان يتكثر افراد طبيعة واحدة فلا يكون من ذاتها بل من خارج فلها اذا كانت بسائط ان تتصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطلق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل امكان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي لي ان يتحرك بطباعه الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا للجهات الحركات المستقيمة لوجود تلك حركة مستقيمة او مبدأها منتهاها عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثرا في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة

بالسد ومن حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت
ذلك اندفع ما يقع من ان الاراضي الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها
ثم اذا كانت سموات متشابهة واقعة في عوالم فيهم اختلفت امكنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبيل العناصر لان تحدد وامكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون لقاسر اذ السموات
لا تقبل القسر قلت **الفن الثالث** في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها
فصول **الفصل الاول** المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد وما بين
شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فلما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
والفساد فاذا ان ما يقبلها منها لقبلها فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيانها ولا
قاسر تحركها فلما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والكل ذلك لقاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة التي هو
فيها حتى لولا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز
او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر وفي
الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب باركان ينقلب الى حجارة مياها على ما يفعله
اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون
وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل
الجبال البارده سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات يجتمع في اناء رصاص ويركبه اذا وضع في الجمد
او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشعل قدح لا خفاء في تحقق الستة
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة
انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالتها بما يلائم تلك
من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون و
الفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة
تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجيا ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

١٧٧

فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لا لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فظاهر لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فكما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية سواء قسرت كلها عنها او فيها فكما تكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها ح اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا هو بقاسر بعد الوجود فنقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرء نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي يخصص حال الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان في هذا الحيز ما فيكون هواء او كان الماء في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه بمثل ذلك ويتسلسل الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتاتيان بين عنصرين يفسد احدهما الى الآخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة وفي كل ازدواج يتاتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنى عشر ثم قد تتفاوت

تظافرت الشواهد من ما يحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة فی ازدواج بين
عنصرين متجاورين اعنی بين الارض والماء او الماء والهواء او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار
تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجری مجری
الاملاح كالنوشادر ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة
عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هی الغالبة عليها على انها
يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير الاوان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل على الايام وايضا فهی
الاجزاء والارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما
عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من
مائين ينعقد جوهرا حجريا كما يجیء ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها
احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما فی الابخرة الصاعدة من المياه المتسخنة فانها تشتمل
لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما ينقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يصير الهواء
الصحو فی قلل الجبال الباردة صرفا فيجمد سحابا وتنزل ثلجا كما سيأتی وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا
فی جمد او وضع الجمد فيه فانه يری حبات ندی يجتمع باطن الاناء او ترکب ظاهره كلما انقطعت تعقبها
اخری فانما ذلک بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذی تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت
بثوثة فی الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما فی الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل
لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه يجب ان ينفد تلک الاجزاء اذا انقطعت الندی من الاناء مرة بعد
اخری او يتناقص كل مرة او يتراخی ازمنة حصولها ولا بالترشح مما فی خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح
منه الماء ولانه ربما يحدث فی غير موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل
للترشح مع انه لا يحصل منه ذلک واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء
وجب ان يرکب الندی جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوث الماء فی بعض السطح دون بعض يكون
لانتفاء شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندی بان يكون الندی يحدث فی جميع السطح على السواء لكن رقيقا
جدا وليس سطح الاناء حقيقی الملاسة فيجتمع الماء فی المواضع التی فيها انخفاض ما من الجوانب فيحصل
الندی حبات نشاهدها وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغی ان يصير

١٧٩

مايطيف من الهواء بالجمار وايضا ينبغي ان يصير مايطيف من الهواء بالماء الذي يكون من الهواء المجاورة
للاناء ماء ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثير جدا ولا يحتاج في انعقاد الندى الى التقاط مارکب للاناء منه مرة بعد
اخرى والجواب ان الاواني اذا كانت صلبة مع صلابتها وملاستها واندماج اجزائها لاتقبل الكيفية
الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك تجد
تلك الاواني اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل التقاط الندى نمله يحتاج اليه
اما لانه كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى يقع ما بين
تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد يبقى فيها اثر متشبث بالسطح فيحول بينه وبين الهواء
فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن
مجاورة الهواء بسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى
وجاور بعضه تلك الحبات لم يتأثر عن الاناء فضل تأثر واما انقلاب الهواء نارا كما في كور الحدادين فانه
اذا سد الطريق والح في النفخ فيه بالكير يحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان يحصل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين
المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق
الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين بتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب
الفاسد الى المتوسط وانقلابه الى الكائن والانقلاب عن عنصرين بتوسطهما عنصران وذلك في نوعين
بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون
على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفيت
وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض ان تطفأ فتصير باردة يابسة على
ما سنورده ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يحكمان لسبق الاستحالة عليهما فان
المادة انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة وتزايد
استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والا انتظم فيه ويلزم التسلسل
لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته بالكون والفساد قلت الفصل

**قلت** **تفصيل** وهناك اقوام زاعموا فقوم ينكرون الكون والاستحالة معا زاعمين انه لايكون شئ عن لاشئ ولا يصير شئ شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فانرى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا انما ذلك ببروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط وبنفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم مع التصدق بالكون يترددون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام ما يسخنه منه يخالطه وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاورهما ومنهم من يكثره فاثنين او ثلث ويولد البقية بالتكاثف والتخلخل وان ربع لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على زيغ في التمييز لاخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية وهما لا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب واما سطوحا فيرون الكون والاستحالة بنحو ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نريد ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك فنشير الى ماخذهم اولا وننقض حججهم وننقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لاشئ وهو محال اذ اللاشئ لا يكون موضوعا لشئ او عن شئ فذلك الشئ ان كان هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شئ شيئا وهو محال لان الاول اذا كان هو الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لاشئ وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة في شئ فليس لها حال حتى يزول عنه كيفية كالبرودة تخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول واللازم ان لا يتحقق هو وهو ثم لما كان الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحيلوا للخروج عن ذلك فهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالته الباردة حارا بل العناصر لا يكاد يوجد صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وبرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية

اوالنارية وغلبت مقاومته للمائية فاحس بهاو يجربا فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يزعمون
ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية اوناريته من خارج وفشوها ثم اي كان من البروز والنفوذ
فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية
انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولانقطع الكون بانقطاع المادة فعند
اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلانهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام
بلانهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلانهاية في النوع
وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون ممترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي
ممتنعة الانفكاك عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لابد ان يكون باردا ما دام ماء وما يرى من الماء
سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قائلون بان العنصر
واحد فحسب زعما منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من
المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات
وقد تشتت اهواءهم في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا والباقي عنها بالتكاثف فالهواء الا نار تكاثفت قدرا ما
والماء نار تكاثف اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف
وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء عملوا فيه كلا
من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمي نارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه والذي
للذين اختاروا الماء او الهواء ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم اي صاحب الماء كان
اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب ان معنى الرطوبة في الهواء ثبت
منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشفة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا
ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات فانه لو لم يكن البرد ما عرضنا بل له
عنصر مصوريه لكان في العناصر ما يبرده في وزان حيز النار وللذين اصطفوا الارض منهم شرذمة قليلة اقرار
جل الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي درجة من التخلخل الى الهوائية
واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف باكثر من عنصر
لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم

منهم من اقتصر على اثنين أنا طرفين بناء على ان سائر الاسطقسات يستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي لطبيعة الخفة والغالب فيهما النار او الى السفل وهي لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة متقلة بالماء وما الماء الا ارض متخلخلة سيالة خالطها نارية أو ظرفين وسطاً بين الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس رطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء تسخنة الحركة ومنهم من قال بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء متكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى تكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم يكن اصولاً ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها ينفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان يجمع احدهما اذا دعتها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة ويفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسماً متشابهاً تسمونا الكرة واذا استولت العداوة تصرفت طبايع اربعاً

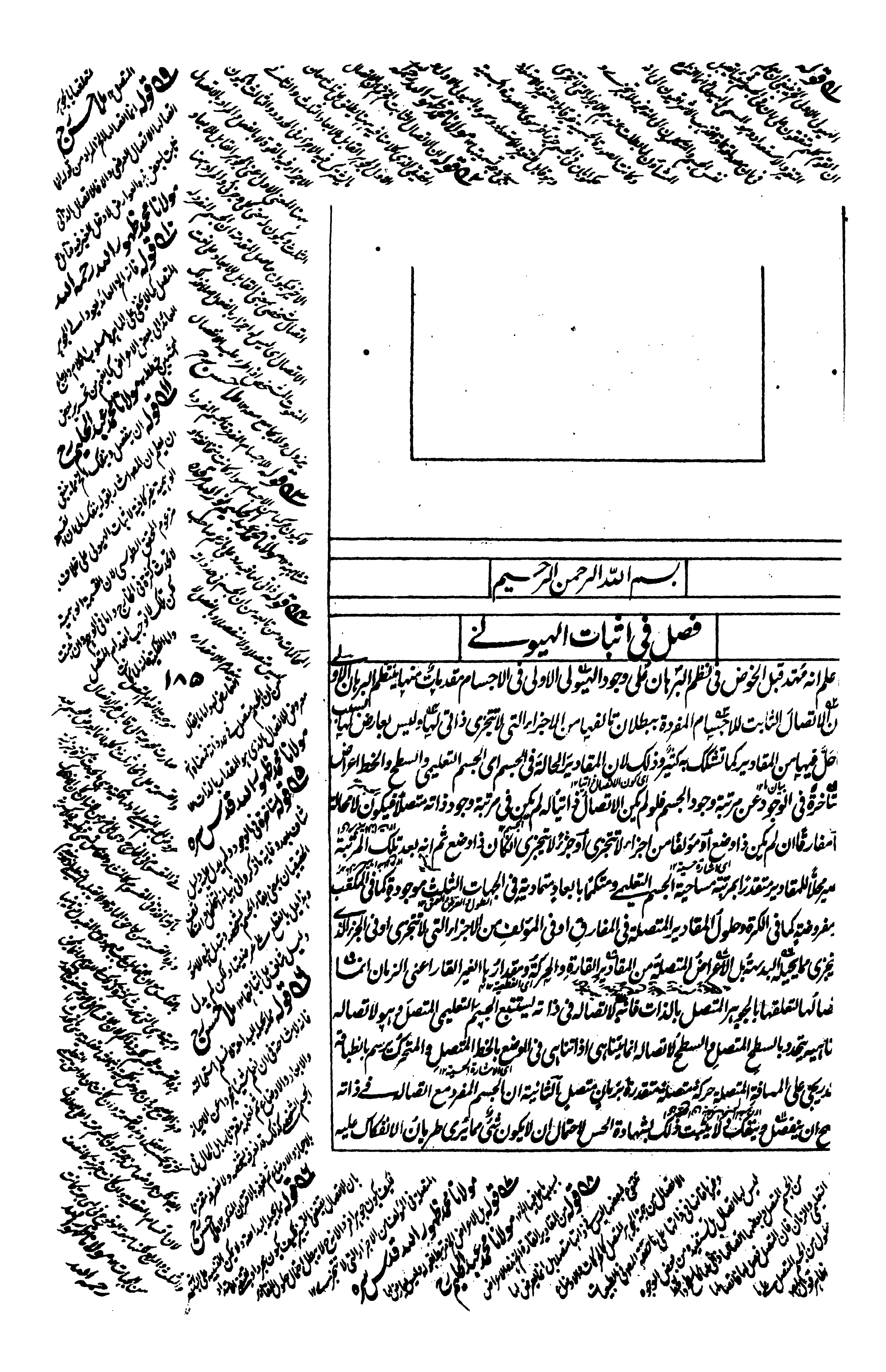
## خاتمة الطبع

الحمد لك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء للآلام ومحاكمه حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى آله واصحابه الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم الحكمة من العلوم العقلية علم اشرف قدرا واعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان للاعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها وما احسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا الشمس البازغة وهو كاسمه كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة

١٨٣

شرح قانون الجيلاني رحمه الله

الجنان وافاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة
الا ان مع ذلك بقيت خرائده تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مخفية
فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزئينه بالحواشي
المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال
فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فيضه الانهار وسالت
من علمه البحار ثم قام من هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام محيط الفنون العقلية
قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحي
اللكنوي صانه الله سبحانه عن شرور الغي والبغي فكمل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزيينا شافيا
فجاء بحمد الله كما يروق النظائر ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية
لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدين ادخله الله في اعلى عليين وحاشية للمشتهر في
الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المنن وحاشية لاستاذ استاذ استاذي مرجع الاقاصي ١٨٤
والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظ في الآخرة عن موجبات التلهف وحاشية
لمولانا حمد الله السنديلي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الآخر الشفاء وشرح الاشارات للرازي
والطوسي وشرح الافلاك وشروح الثلثة للامام الدين الدهلوي وعصمت الله السهارنفوري
والحسين الخلخالي وشرح الجغميني وحاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ
واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حسب امر المبرأ
من كل شين الحاج المولوي خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذو الايادي وكان ذلك
في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المفتقر الكئيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني
ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج السيد الطاف كريم ادخله الله
في جنة النعيم والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم

## فصل في اثبات الهيولى

علم انه مهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تالفها من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس بعارض لها حل فيها من المقادير كما تشكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اى الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متاخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال فى اتيانه لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة منفصلا فان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزء لا يتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة صير محلا للمقادير متقدرا بمرتبة مساحية الجسم التعليمي ومتكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب مفروضة كما في الكرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي لا يتجزى مما يحيله البديهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله انما يتناهى او تناهي في الوضع بالخط المتصل والمتحرك يرسم بانطباقه وجريه على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته مع ان ينفصل وينفك فلا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون شئ مما يرى طريان الانفكاك عليه

كالماء والهواء جسماً مفرداً بل ملتئماً من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من الامتداد في الجهات كما يقولون بها ويسمونها ذيمقراطيس ويجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الذيمقراطيسية قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول الفكية والمشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الذيمقراطيسية التي فيها الاشتباه جزئين متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منها ما يجوز على جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع لا يكون الا لازماً او الا لانحصر نوعه في شخصه واعترض عليه بانه انما يتم لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعاد تركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يصلح للتعويل عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدلياً لا برهانياً وللتفصي عن ذلك غير البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحيز الذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابهاً للكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضاً بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متشاصلاً غير مندرج في الكل ولا متصلاً بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان يتميز بعد الاندراج وينفصل عنه بعد الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم يأتي في المقدمة الثالثة الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرء الانفصال كما لا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرء الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يشك فيها بان الاتصال حقيقي واضافي والاضافي يقع على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بلازمه البين اعني قبول فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوايم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم لجنس تحته وهو كون الشيء في ذاته بحيث يمع

يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة هو اعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم ويكون هو بعينه مبدأ لآخر كالسطح والخط والنقطة هو الآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداءً انما ينافي اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال متصلا واحدا لا منفصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدء لا توجد الوحدة الاتصالية بل تعقبها او توجد ابتداءً بدلها الكثرة المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالتين فان الجزئين ح ان انفصلا فكل منهما جوهر متصل في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي لا نفسه فالتقصي عن هذا الشك محدث بمقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها ملازمتان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكوز مثلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداءً بدل الاتصال فلا شك انه يحصل ح شخصان متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين الجزئين المقداريين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل المتصل بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة مما لا يجوز ان يتواردا على موضوع واحد وتتبادلا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداءً مع الاشتراك في الموضوع بل بزوال كل بزوال الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى يختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان التشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق الوجود الخاص واذا لا يجوز ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع واذا فرض بطلان وجوده وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك وابرحوا وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي له وجود آخر ابتداءً بل انما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا لاح ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا في الفرض ابتداء الثالث ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما عليه في التجويز ابتداء لانهما مستلزمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرء الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة لابد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالمرة في الخارج ووجود جسمين آخرين عن كتم العدم وكذا فرض انفصاله ابتداء بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود متغايرين له بالكلية ولعل الخصم ايضا لا ينازع في هذه المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتالف الجسم منها ومن الصورة الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا عن جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا بحتا والا فاما ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابتداء بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية او يمكن طروه عليه او فرضه ابتداء فيه وح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ في الفرضين المتبادلتين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة الاولى باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال معتورا على موضوع الاتصال بل كان انفصال الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال باسره ووجود متغايرين له كل التغاير ولاح بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال ويسمى صورة جسمية وجرمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال و بانعدامه ينعدم ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة عند الاتصال ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال كما كان قبولها له مشروطا بحلول

بحلول صورة ومقدار فيها ولیست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء كانت لما حظة ما من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة ذلك اتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريان القسمة عليه فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي متوافقة للكل في الماهية ومتشاركة في الاسم والحد ولو كانت مخالفة او متخالفة كانت متفرقة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى بالبرهان فلنوضح لك التمايز بين الهيولى والجرمية ثم الجسم التعليمي وهيئة التشكلية لما عسى ان يقع اشتباه بينها بتبدل الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لا يمكن ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة اخرى فتتبدل هيئتها التشكلية وتعينات امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فما للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد وهذا فصله الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد ذلك تعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد ما شيد البيان على قواعد مرصصة الاساس واوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس وان انسد الثلم وارتفع الظلم لكن ثم شبهتين عويصتين فلننورهما وننفك عقدتهما ولكان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان يبتني ما ادعيتم في المقدمة الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك امتنع ما ذهبتم اليه من

ان الهيولى ليست بمتصلة فى ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها واذا فليجز ان لايكون الجسم متصلا فى ذاته بل انما اتصاله لما يحله من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لايكون الشئ متصلا فى ذاته ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لايكون الشئ متصلا فى ذاته ولا فى مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم لو لم يكن متصلا فى ذاته كان اتصاله لا محالة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة بأشخاصها وماهياتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متاخر عنه فح يكون فى مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة فى ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها فى الوجود وان كانت متاخرة عنها بشخصها فلا يكون الهيولى فى مرتبة وجودها بالفعل خالية عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ فى ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما فى مرتبة ذاتها فليست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها

الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طريان الانفصال وعند فرضه ابتداء بدل الاتصال مادتين شخصيتين ولا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطريان الانفصال كما تنعدم صورة الجسم كذلك تنعدم مادته وح فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة ويلزم انعدام الجسم المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك وهذا هو نتيجة الى اثبات المادة الا فرارا من ذلك واما ان يكون المادة ايضا مركبة كالجسم ويكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يغنى التسلسل عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة فى لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم المجموع بالمرة لانعدام كل من الاحاد فينعدم الجسم كلا لانعدام جميع المواد التى فيه بالمرة وانعدام جميع الصور التى بازائها بالطريق الاولى هذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال فرض الانفصال ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الانفصال مادتين كلا بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة فى الحالين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان للمادة عند الاتصال وحدة اتصالية وتزول عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على ما بينتم فبزوال الاتصالية يزول الشخصية ايضا لانا نقول انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية فى المتصل بالذات كالصورة

كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان
احدىهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم توجد
مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة لصورة
واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وللكثرة
الانفصالية عند حلول صور متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى
الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية
في حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا
جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما في الخارج فالهيولى
لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين ولا يعتري في وحدتها الشخصية كثرة الصور
الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة والكثرة والاختلاف لا يسري الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غيرها كيف وانما اهتدينا
اليها من طريق انه لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها
للقسمة الوهمية التي هو مبنى جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصور وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك
مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدته بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالمهية لهيولات
الافلاك واحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الجرميات المتكثرة والنوعيات المختلفة شعر البحر بحر على ما كان
في قدم ✤ ان الحوادث امواج وانهار ✤ لا يحجبنك اشكال تشاهدها ✤ عمن تشكل فيها فهي استار ✤ واعلم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل
قوة قبول الانفصال وماله هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن اتقن
ذلك لا يتوعر عليه هذا المسلك الثاني ما سلك في الشفاء وهذا اعم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل
من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات
غير محصورة والواحد البحت اي الواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل معنا كما ثبت فللجسم القوة والجزء به

له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يابى عن قبول امور شتى فما يكون له بها القوة لا يكون خارجا عن ذاته وكذا نجد له فعلية الجسمية فما له به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض بالهيولى لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصه والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرء عليها حقيقة من خارج فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل في تلازم الهيولى والصورة** واذ قد تبين في الاجسام حلول الجرمية في الهيولى ولا حلول الا بفاقة ذاتية والجرمية طبيعة محصلة نوعية انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها في الابهام فلا تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين افتقارها للهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها دائما على انه قد بان لك تناهي الابعاد في الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتاتى ذلك بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحمل الجرمية وايضا لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل ولها ايضا استعداد للاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا مادة ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين **اقول** ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد كما في البعد المجرد ولو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا ممتدا في الجهات متقدرا فيكون هي الصورة المتكممة لا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها وان لم يسمه اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يقدر على تجويز وجود ما يعني بالكم بدون ما نعني نحن بالصورة الاتصالية ولا في حين من الاحيان اما قيل ان تعتنق الهيولى فيتالف منهما جسم

جسمٌ او بعد ذلک وقد یکتفی فی ذلک بما سلف او قد دل البرہان علی حلول الصورة الامتدادیة فی الہیولی من حیث انہا ہویةٌ امتدادیة لا من حیث انہا ہویةٌ امتدادیة ہی جسمٌ من ہذہ الاجسام او جزء جسمٍ منہا وقد یستانف بیان ذلک فذکرلہ فی المتن وجہان الاول انہ قد ثبت فی الاجسام حلولہا فی الہیولی والفطرة السلیمة لاتجوز حلول شیء فی آخر الا لحاجة ذاتیة فان ما یستغنی عن شیء فی ذاتہ وفیما یلزم ذاتہ کیف یصح ان یحل فیہ حلولاً معنویا ویختص بہ فی الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة فی الہیولی حاجة ذاتیة الیہا ولا نعنی بالحاجة الذاتیة ان یکون سنخ الذات محتاجا بل ان یستند الحاجة الی الذات ولو باعتبار لازم لہا فی الوجود من خارج ثم الجسمیة طبیعة متحصلة نوعیة لانہا انما تختلف بامور تقارنہا فی الوجود من خارج من غیر ان تتحد معہا فی القوام وتحصلہا بعد الابہام فلا تکون فصولا لہا وبیان ذلک علی ما ذکرہ الشیخ ان الجسمیة اذا خالفت جسمیةً فیکون لاجل ان ہذہ حارة وتلک باردة او لہذہ طبیعة فلکیة ولتلک عنصریة الی غیر ذلک ولیس کالمقدار الذی لیس فی نفسہ محصلا ما لم یتنوع بان یکون خطا او سطحا او جسما فلیست المقداریة طبیعة قائمة مشارا الیہا تنضاف الیہا طبیعة اخری فیتنوع بہا بل یکون الخطیة مثلا نفسہا ہی مقداریتہ التی تحمل علیہا وتختص بہا واما ہہنا فالجسمیة اذا اضیف الیہا صورة اخری لا یکون تلک الصورة التی تظن فصلا والجسمیة باجتماعہما جسمیة بل تکون الجسمیة احدہما متحصلة فی نفسہا اذ نعنی بالجسمیة الذی کالصورة لا الذی کالجنس انتہی وتعقبہ اللبیب لا یتشکک فی ان افراد الطبیعة الامتدادیة کجسمیات الافلاک والعناصر لا تختلف فیما یرجع الی تحصیل الطبیعة الامتدادیة بل فی صور منضمة الیہا من خارج او اعراض کذلک علی ما نبہ علیہ اللہم الا ان تعتری الشبہة من جہة المقدار والشکل فیذہب الی کونہما او کون احدہما محصلا للطبیعة الامتدادیة متحدا معہا فی الخارج بخلاف غیرہما من الصور والکیفیات مثلا لکن قد تبین عرضیتہما وزیادتہما علی الجوہر الممتد فی الخارج ببقاء الجوہر بعینہ مع تبدل المقدار فی التخلخل والتکاثف ومع تغیر الاشکال فیما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومکعبة اخری کما ہداناالیہ الشیخ ایضا فیکاد ما ذکرہ یہدی الناظر وان لم یفحم المناظر اذ ربما یشک بمنع انحصار مخالفة جسمیة الفلک لجسمیة العناصر فی الامور الخارجة عنہا المضافة الیہا بحسب الخارج بل یجوز ان تخالف بتمام الحقیقة او بجزئہا ویکون مطلق الجسمیة عرضا عاما او طبیعة جنسیة ولعمری ہل ہذا التشکک الا مثل

ان يمترى فى كون الاثنينية مثلاً طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجرى ذلك فى كل ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوسك الوهم بان معرفة الحقايق متعسرة فاذا لم تدر ما الحقيقة ما ادركت اهى متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك الانسانية مثلا لكنا لا نشك فى انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة فى الحقيقة وان جهلت بكنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذا ثبت الحاجة فى بعض الافراد والاحيان يثبت فى الكل الثانى انه قد بان لك فى الحكمة الطبيعية وجوب تناهى الابعاد فى الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهى ابعادها فى الجهات ولا يكون التناهى الا متلبسا بانقطاع تمادى الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به هى التشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل وان كانا لازمين فهما من العوارض التى ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها فى حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام الثانى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد فى المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس ما مر فى بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة بالصورة لا مجردا عنها وح فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مولفة من جواهر فردة ولما ان تكون مفارقة للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم يكن قابلة تحل الصورة فلم يكن هيولى وقد ترك فى المتن هنا احتمال ان تكون مولفة من جواهر فردة كما ترك فى بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق فى تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال فى حد الذات بالصورة الاتصالية وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم يلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

الاتصال متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل ينقبض عن تجويز تلبس ما ليس متصلا في ذاته ولا في مرتبة فعلية وجوده بالمتصلية واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر اتصالها عن رتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد بدون الصورة انقض جدار الفرق وكان الامر ان في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهي ايض مستعدة لاشياء فكانت لها جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهريتها فما ابعدها من ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انها يجوز ان تكون متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة ح ان تنقسم وقد تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تنخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين تلبست الجرمية لنفرضها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية فليفارق كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا ح لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا ولنفرضها ايض بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص منه شيء هف او تخالفه اما بان عدم احدهما وبقي الآخر وانما اعدم احدهما رفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذاك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايض باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

195

حالة سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لهما صورة جرمانية لها صورة مقدارية هي قوة بالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين فقضى طباع ذاته استعداد الانقسام لا يفارقه فلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا بمقارنة المقدار الذات واذا تقرر ما اثبتناه في المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة من الجانبين قلت فصل في اثبات الصورة النوعية كانك اذ قد دريت ابهام الهيولى وصرافة قوتها واتحاد الجرمية بالنوع في الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقائق مختلفة ولوازم وآثار لها تحكم بان هناك صور اخرى مقومة للهيولى نوعية تحصل بها الحقائق النوعية ويستند اليها اللوازم والآثار الخاصة بها ويسمى صورة نوعية وطبيعة ولا امتناع في تقوم المادة بصورتين مطلقا بل بصورتين من حيز واحد في درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم في التقوم من الجرمية ولعلك اذا لم يتدنس خطرتك من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض بل انما يصح دخول الاعراض في تصنفها وتشخصها وان وسوسك الوهم بانه لو احوج اختلاف 196
الآثار واللوازم الى صور مختلفة فليحوج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التركيب بما لا يتناهى فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف استعدادات موادها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عادك الوهم بتجويز رفع الصور من البين واسناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما اسند اليه اختلاف الصور فالجواب انه اذا جرد اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم وللآخر اقتضاء آخر منها وللاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة في ذلك اللحاظ فان شككت بان لجسم واحد آثار ولوازم متكثرة غير مرتبة واسنادها الى صورة او صور يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازيد من صورة طبعية في درجة فالجواب اسنادها الى صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الكل فائض من الاول تعالى ولو بروابط ومعدات وشرائط ومخصصات اقول اعلم ان ههنا صورا اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا الجرمية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية لتحصل

تحصل الانواع بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة
فمقتضاها من كل شئ امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصورة طريقان
الاول ان الاجسام ببسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع فتحصل
حقائقها المختلفة لايكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر
خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص واما في الاجسام عموما فلان الهيوليات مبهمة في ذواتها
وان اختلفت بالماهيات فلايكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى فلك وان امتازت
بماهيتها عن هيولى فلك آخر او عنصر لكنا لانشك في ان ذلك الفلك له ماهية متحصلة بالفعل
ممتازة عن سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر
الهيوليات فامتيازها من حيث انها لاتقبل الاصورة ولاتحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا
بالفعل من جوهره والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلابد من صورة اخرى الثاني ان الاجسام
مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها مايحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة
في مايقتضيها من الجهات وايضا منها ماهو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها مايقتضي
كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلهذه اللوازم والآثار مباد مختلفة في ذوات
الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل هو صور
اخرى واعلم ان ههنا شكوكا لابد من دفعها وتلك على نحوين النحو الاول ماساق الكلام فيه
ينحو نحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان الهيولى
متقومة بالصورة الجرمية فلوكان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها بصورتين والجواب
منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد في درجة واحدة واما اذا
كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية يصيرها ممتدة متصلة وتحصلها جسما مطلقا والنوعية
تصيرها ذات ميل مستدير او ذات ميل مستقيم مثلا او كانا في درجتين وان كانا من
حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور
باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها طبيعة
اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فحامل صورة العنصر البسيط بل صورته ايضا

١٩٧

جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عند بهمنيار والحق بعكسه فانهما وان كانا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق والطبيعة مبدأ فصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع نعم تقوم الجوهر بعرض يقوم محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض يقوم بهذا كالكرسي المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على جزء آخر والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين لا سيما مقولة الجوهر وشيء من مقولات العرض مهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل مهية اعتبارية ونوع صناعي لكفاية التاحد الفرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات في برهان اثبات الصور النوعية بالطبعية وتجويز دخول الاعراض في تصنف الطبايع وتشخصها وارتقب في ذلك كلاما مستوفى النحو الثاني ما مساق الكلام فيه يتوجه تجاه الناس من طريقي اثبات النوعية وذلك ايضا بوجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احوج اختلاف الآثار الى الصور فليحوج اختلاف الصور ايضا الى صور اخر مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتموها وهكذا الى ما لا يتناهى ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالمهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعتري عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرشي السرمد حتى يدرك سلسلة الوجود الى ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى ما اسندتم اليه اختلاف

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها تكاد تكون فضلا قلنا اذا قصرنا اللحاظ
على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد بعضها نحو اقتضاء البعض من الآثار واللوازم دون
بعض آخر منها مضاد للاول وبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها الى
القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور
الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة جود المفيض و
تخصيص قابليات المواد يكفي لتخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد
تصلح لتخصيصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى
الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار
لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء
الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير متعلقة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس
الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا
بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الجاعل ليس هو الجسم او صورته
بل المبدأ الفياض والصور وسايط رابطة وشرايط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها
وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كفلك او عنصر آثاره ولوازمه متكثرة غير مرتبة حتى
لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهي
بسيطة وهذا يناقض منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة للمادة
وهذا يناقض منعكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبعية واحدة في درجة واحدة
والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرايط وجهات مختلفة مثلا انها
تقتضي الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة
الجرمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا
صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرايط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول
ان الكل فايض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعضه اليه بلا واسطة رابطة وشرط
متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة وشرايط او وسايط وشرايط ويدخل

فی صدور ما یختص بمادة او موضوع مختص بها وفی صدور الحوادث معدات ولاح من ذلک ما مرت
الاشارة الیه من ان استناد الآثار الی الصور لیس من قبیل استنادها الی العلل الجاعلة

## قلت فصل فی ترتیب الهیولی والصورة فی سلسلة الکون

کانک بعد ما تبین ان الصورة باسرها جرمیاتها وطبعیتها لا توجد الا حالة فی مادة لا تحتاج
الی برهان تفیض منه افتقارها الی المادة ثم انک قد علمت ان المادة انما لها فی حد ذاتها
محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلک حاکم بان للشیٔ افتقارا فی الوجود الی
محصله لاستلزامها فقط فالمادة ایضا مفتقرة الی الصورة ولیس شیٔ منهما یفتقر فی
تعین ماهیته الی الآخر اذ لا جزئیة بینهما ولامکان تعقل کل منفکا عن الآخر ویستحیل ان یکون
الحاجة من الجانبین فی وجود الذات الی الذات وان کانت من الصورة لیقبلها المادة
من المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلک لا یدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة
بوجوداتها علی وجودات معلولاتها فلو دارت العلیة تقدم الشیٔ علی نفسه بالوجود بل انما ینفک
عقدة الدور بان حاجة الصور الی القابل لیست من حیث طبیعتها فان الجرمیات انما تحتاج ۲۰۰
الیها لامکان طرء القسمة المقداریة علیها والقسمة انما تطرء علی الفرد دون الطبیعة و
والنوعیات انما نعنی بها الطبائع الجسمانیة وانما یحتاج الی القابل لذلک فاحتیاجها علی
نحو احتیاج الجسمیات فکل صورة لا من حیث طبیعة الصورة بل من حیث انها فرد مطلق من
الطبیعة محتاج فی الوجود الفردانی الی طبیعة المادة بل الی فرد ما منها لا الی مادة مخصوصة واما من
حیث انها هذا الفرد من الصورة فلا یمکن ان یقوم الا بما اختص بها من المادة فیحتاج الیها
من حیث انها هی المادة واما المادة فهی بما هی مادة و بما هی مادة ما او هذه المادة تحتاج فی الوجود
الی الصورة من حیث هی صورة ما او هذه الصورة لتاخرها فی الوجود عن هذه الحیثیة من الهیولی
بما هی هیولی او هذه الهیولی علی ان الصورة الشخصیة فی العناصر تزول مع بقاء الهیولی
بشخصها فالمعلولیة للهیولی بالحیثیتین بل الحیثیات والعلیة للصورة بحیثیة الطبیعة دون الفردیة
بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هی اذ لیست من علل الماهیات ولا هی بالقابل وهی من حیثیة
الطبیعة لا تصلح ان تکون جاعلة قریبة او بعیدة او آلة مطلقة لا للهیولی الشخصیة اذ الواحد

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للهيولى المطلقة والا كانت الصورة
الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الجاعل الآلة المطلقة للطبيعة لابد ان يكون
عند اعتبار تشخصها هو الجاعل والآلة للفرد وليست فليست فهي من هذه الحيثية شريكة لجاعل
مفارق واحد بالعدد ولا استحالة في استناد واحد ولو بالعدد الى جاعل احد بالعدد وتمام التاثير بواحد من العموم
سواء انحصر بحدة العامة في فرد ككل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة
جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من انواعها في فرد فعلة وجودها هي علة تشخصها
وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالٰهية اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرميا تها
وطبيعياتها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك
حاجة ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج
الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما سيتضح لك عن قريب ثم انك
قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل ولو كان لها
مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل
لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من
خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصل به لانه يستلزم
المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن
ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في
ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستند في الوجود بدون محصل حتى يستلزمه بعد قيامها بالفعل
فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما
يفتقر في نفس مهيته الى الآخر حتى يكون شيء منهما مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما
حال في الآخر على انا نتعقل الصورة ولا نعلم ان لها مادة الا بتخلف شديد ونعقل المادة جوهرا
مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه شيء منه بالفعل الا ببحث وقد اتضح
بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يهمنا في اسلوب نسلكه في هذا الفصل وكذلك
لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

الی الآخر بل الحاجۃ فی الحقیقتین لکل منهما الی محل الآخر وفی المشهور بین اعنی الذاتیین الماخوذتین
مع الوصفین للوصف من کل الی الذات من الآخر فالحاجۃ اذن بین الهیولی والصورۃ انما هی
فی الوجود فقط ثم انہ انما یستحیل ان یکون الحاجۃ من الجانبین فی وجود ذات کل الی ذات الآخر لان
ذلک صریح لا بقاء حیثیۃ الحاجۃ من جانب غیر حیثیۃ الحاجۃ من جانب الآخر فلا یلزم الدور وذلک لان
الحاجۃ من جانب الصورۃ الی المادۃ من حیث ان الصورۃ علۃ قابلیۃ لها والحاجۃ من المادۃ الی الصورۃ
لیست من حیث ان الصورۃ علۃ قابلیۃ لها اذ المادۃ الاولی هی القابل البسیط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذکرتم انما یفید تعدد الحیثیتین التعلیلیتین وذلک لا یدفع الدور اذ لا یورث تغایرا فی
المحتاج والمحتاج الیہ والعلل باسرها متقدمۃ بوجوداتها علی وجودات معلولاتها فاذا کان احد الذاتین
علۃ للاخری بایۃ علۃ کانت تکون متقدمۃ علیها بالوجود فلو کانت الاخری ایضا علۃ للاولی وان اختلفت نوع
العلیۃ تکون هی ایضا متقدمۃ بالوجود لا محالۃ علی الاولی المتقدمۃ علیها فتکون متقدمۃ علی نفسها وهذا واضح بل
انما ینحل الاشکال لزوم الدور بان حاجۃ الصورۃ الی القابل لیست من حیث طبیعۃ الصورۃ مع قطع النظر عن الفردیۃ
بل باعتبار الفردیۃ اما الصورۃ الجرمیۃ فلانها انما یحتاج الی القابل علی ما بیناه لامکان طرو القسمۃ المقداریۃ علیها
والقسمۃ المقداریۃ انفکاکیۃ کانت او وهمیۃ انما تطرأ علی الفرد من حیث انہ فرد دون الطبیعۃ من حیث انها طبیعۃ
واما الصورۃ النوعیۃ فلسنا نعنی بها ههنا الا الطبایع الجسمانیۃ لا ما یشمل الحقایق المفارقۃ فان الصور ربما یطلق
علیها ایضا حیث یقال انها صور مجردۃ لا یحتاج فی الوجود الی قابل وان الصورۃ هناک نفس الماهیۃ بخلاف المادیات
فان الصورۃ ههنا جزء الماهیۃ واذا کان کذلک فلیست الصور النوعیۃ یحتاج الی القابل لانها صور بل لانها صور جسمانیۃ تقسیم
یطرأ القسمۃ علی الاجسام فاحتیاجها الی القابل علی نحو احتیاج الصورۃ الجسمیۃ باعتبار الفردیۃ دون الطبیعۃ فالصور
مطلقا من حیث کونها متشخصۃ لا من حیث طبایعها محتاجۃ الی مادۃ تقبلها متشخصۃ لا یقال ما ذکرتم انما یدل علی ان
بالدلیل انما هو احتیاج الصورۃ المتشخصۃ الی المادۃ لا احتیاج طبیعۃ الصورۃ لکن لا یلزم منہ انتفاء احتیاج الطبایع اذ عدم
الثبوت لا یوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلک لکن فیما ذکرنا کفایۃ فی دفع الدور ثم انہ لما لم یثبت حاجۃ طبیعۃ
الصورۃ الی المادۃ وثبتت حاجۃ المادۃ الیها وجب نفی حاجۃ طبیعۃ الصورۃ الی المادۃ کیلا یلزم الدور فان قلت
کما ان الصور المتشخصۃ حالۃ فی المواد کذلک طبایعها حالۃ فیها وقد اعترفتم مرارا بان الحلول لا یکون الا بحاجۃ ذاتیۃ
فیجب ان یکون الطبایع ایضا محتاجۃ الی المواد فی الوجود قلت الحلول لا یکون الا بحاجۃ ذاتیۃ فی مرتبۃ من المراتب

المراتب اما في مرتبة الطبيعة الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية و
الجنسية لكن لا تستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها أليس كما ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك
طبيعة الجوهر التي هي جنس للصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود مما لا ينازع الوهم فيه العقل
فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل
فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل وان كانت ناشية من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح
على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشئ في شئ بدون
حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه الفطرة حتى لا يكفي في حلول الشئ حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقال
ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة الشئ الى الشئ بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد
به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا سترة فيه فان الشئ محتاج الى ما هو جزء مطلقا والى ما هو جزء باعتبار متحد به باعتبار
آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في الفرد في محل باعتبار الحاجة اليه
من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان
جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية ههنا لا
خصوصها فحينئذ نقول ان المراد بالفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في
الوجود ومكتنفة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة وح اذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب
حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق الفردية ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة
الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها ولا يمكن ان توجد الا اذا
تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به سواء كانت
الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل به او في وجود لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا
تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او لازم
لها في الوجود الى محل وجدت قائمة بذاتها ولم يمكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية اذا
تشخصت الى المحل فتحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا
ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منهما الشخص تركيبا خارجيا كما ظن قوم ولا امرا
يجتمع مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منهما الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج

كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجودها ولوازمها فاضت لا في محل فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء التشخص المنتزع منها باعتبار مجعوليتها او من سبيل آخر الهيين الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فالكائن بدون لحاظ الحلول في القابل لها التشخص يكون منحصرة في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة ودون اخرى وان لم يكن لها التشخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن عندنا يثبت حلول طبيعة نوعية في الجملة وان لم نقض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون حلولها له متاخرة عنه لكنا نقضي بحاجتها اليه وكونه لازما من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا حكم جلي يدخل تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحال ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى محل تتقوم هي او لازمها فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا وذلك لان الحال تتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا لشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تتقوم الا بما اختص بها من المادة المشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما الماقو

المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما او هذه الصورة اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية لعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية لعمومها او خصوصها وذلك لتأخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بتشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها علة للهيولى باي وجه اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية بنفسها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة الدور ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه والعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يحذو حذوها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور المتشخصة المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الآبية عن الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما لوحنا اليك ويعتبر الطبيعة النوعية والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء يتحد معها في الوجود اذا تعينت فح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة

٢٠٥

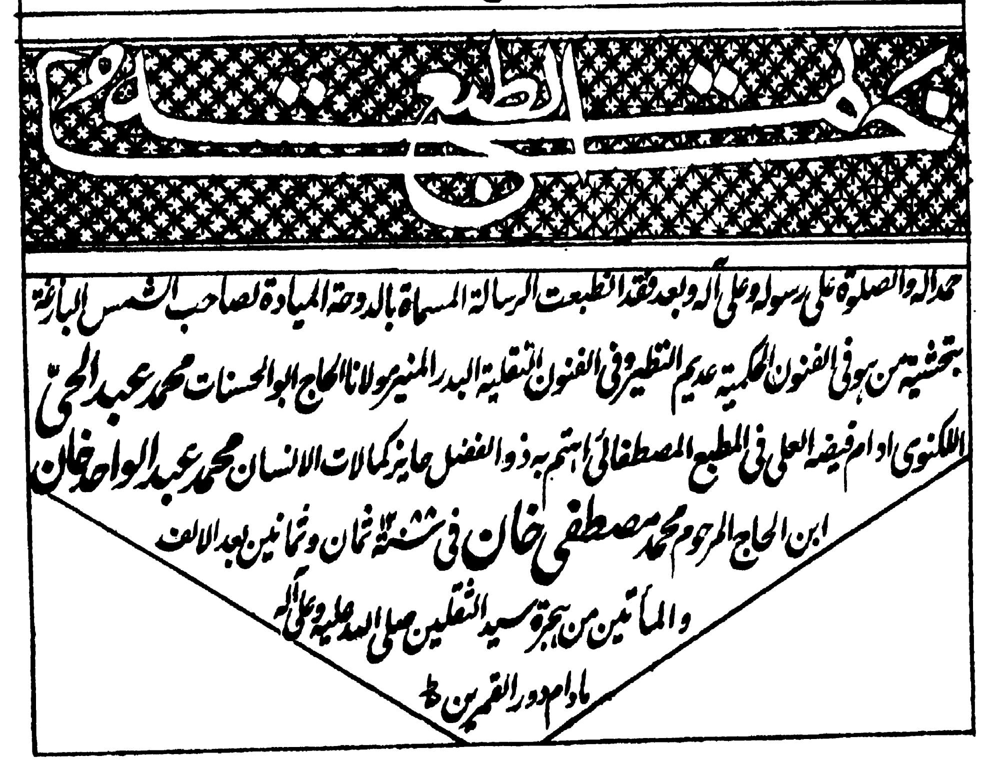
لا للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله من غير تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة هو الجاعل او الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل انما تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن استنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها الماهية من حيث هي متشخصة انقبض بداهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان محوج الكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل وجزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فاسنا نمنعه بل عله يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى المحصلة انية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه

٢٠٦

عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك وكان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة فى تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن باريه الحق بريا عن المادة فى ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة بحيث يلزمها فى الوجود الحلول فى مادة تصدر عن ذلك المفارق فيتقوم بالفعل باعانة من الصورة فيتشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها معينة للمفارق فى وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل فى افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة التى باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هى صورة وهذا المجموع باق ابدا لبراءة المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون قوة قبول للزوال واما الصورة فهى وان كانت تزول فى عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقبت فمعقب البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذى كان بفعله الاولى وبالجملة فالزايل هو الصورة من حيث هى هذه الصورة لا من حيث هى صورة فالزايل غير المعين والمعين غير الزايل واورد الشيخ له نظيرا فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب مضىء ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التى تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث هى صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك فى العلة الجاعلة والآلة المطلقة لا فى مطلق العلل لا يقال اليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند فى وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفايض عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطا فى التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متماته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول فى الوجود والتشخص بالذات والقصد الاول الى العلة التامة ولا فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة التى تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل

٢٠٧

الذی یستقل بانضمام ما یتم به فاعلیته زائدا علیه فالواحد بالعموم اذا شارک الجاعل الواحد بالعدد لاتمم انه یخرج
تلک العلة التامة او الفاعل المستقل بالمعنی المذکور عن الوحدة العددیة بل یجعل الواحد بالعدد تاما فی
العلیة مستقلا بالتاثیر ثم الواحد بالعموم فیما نحن فیه منها انحصر بوحدته العامة فی فرد ککل من الصور النوعیة
للافلاک فان کلا منها بطبیعتها النوعیة مقومة لهیولاها و نوعها منحصر فی فرد و منه ما لیس کذلک
کالصورة الطبعیة للعناصر فانها مقومة لهیولی العناصر الواحد بالشخص من حیث ان للصورة
العنصریة طبیعة جنسیة تحتها انواع و انواعها ایضا لا یجب ان ینحصر کل منها فی فرد اذ لا مانع ههنا کما من
القسمة الفلکیة و لا شبهة فی ایجابها تکثر الافراد و کذلک الصورة الجسمیة مطلقا فانها بطبیعتها النوعیة
المشترکة فی الاجسام کلها مقومة للهیولی هذه حال الصورة و اما المادة فاذ لا قابل لها و تکثر افراد
نوع واحد انما یتصور فیما له قابل یجب انحصار کل من انواعها فی فرد فهیولی کل من الافلاک نوع علی حدة
منحصر فی فرد و هیولی العناصر کلها تشخص واحد انحصر نوعه فیه فعلة وجود الهیولی هی علة تشخصها اذ الحال
کذلک فیما لا قابل له و هذه المسئلة اعنی مسئلة تقدم الصورة من حیث الطبیعة لکونها شریکة للفاعل
علی الهیولی مطلقا و تقدم الهیولی لکونها قابلة علی الصورة من حیث الفردیة المطلقة من غوامض حکمة الله
تعالی المودعة فی خلقها و من غوامض حکمة ما بعد الطبیعة و لعلی اختلست منها السر الاخفی و فزت فی
تحقیقها بالقدح المعلی ۞



حمد الله و الصلوة علی رسوله و علی آله و بعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة المیادة لصاحب الشمس البازغة
بتحشیة من هو فی الفنون الحکمیة عدیم النظیر و فی الفنون النقلیة البدر المنیر مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الحی
اللکنوی ادام فیضه العلی فی المطبع المصطفائی اهتم به ذو الفضل حایز کمالات الانسان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج المرحوم محمد مصطفی خان فی سنة ثمان و ثمانین بعد الالف
و المائتین من هجرة سید الثقلین صلی الله علیه و علی آله
ما دام دور القمرین ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

**قلت الفصل** الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء
يلحقه الكلية شيء آخر كالانسان وفرس فالانسان مثلا وان كان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته وليس من حيث
هو واحدا او كثيرا ولا موجودا او معدوما ولا غير ذلك مما ليس في نفس ذاته ولا داخلا فيها وان كان يكتنفه من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يتأت له
ان يحمل عليه الا حملا اوليا اما الذاته او لذاتياته وانما يتأتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول فلو ان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه له من هذه الحيثية وسلبه في تلك
بحيث يكون الترديد بين نقيضين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية بذلك لا انه من تلك الحيثية ليس بذلك فبينهما بون اذ
مفاد الاول سلب الثبوت المحيث وهو النقيض ومصداقه انتفاء كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصدق
لو كان السلب في ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقيد السلب من حيث انه سلب التحييث وكان مناط صدق المحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول باعتبار الحيثية
قيدا للموضوع فان افاد ان الحمل عليه يكون هذه الحيثية عاد الامر والا لغت الحيثية ولو رد بين امرين ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم يتحقق
الجواب فان اجيب اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثير ويقال على ما يمكن حمله على كثير من غير اشتراط وجود
الكثرة بالفعل ويقال على ما لا نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثير فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثير سواء كان محمولا على كثير بالفعل كالانسان ام لم يكن
هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل الدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل
في صناعة الميزان وما يشبهه الجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد
ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا وان كان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه من حيث هو هو ليس بكلي فان معنى الانسان
ليس هو معنى الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان وتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي ليس هو في نفسه
ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وكذلك ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته وان كان يلحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا
في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه
وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل بمعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عوارضه
اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه
او منتزع عنه لم يتأت له ان يحمل عليه بحسب تلك الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتأتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول
وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يتأتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك انه ان حمل الذات او الذاتي لكن لم يعين الحمل الاولي بل
الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا
عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم

مردد بين نقيضين ح وعي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما فلا بد من التزام احدهما وذلك ثابت لعين السلب سلبا ساذجا ورفعا محضا لذلك الايجاب
بقيوده وبالمعنى الذي اريد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب
الايجاب من هذه الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب عنه ابدا
انه ليس ح من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لا انه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب
ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتا او ذاتيا
اذ لا يصدق ح الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو وذلك لان الحيثية ح تكون قيدا للسلب
فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب رفع لا يقبل ان كيف بكيفية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد
السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه اعتبد اللحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما واثبت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب
ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية
لو كان السلب ذاتا او ذاتيا له اللهم الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اهل الصناعة فح يجوز ان
يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب وليس كذلك بل مصداقه
ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ وتعين في طرفي النقيض الا
ويمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى
الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب ويتناقض القضيتان ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوصية بتقديمه عليها انما
هي ماخوذ باللفظ معناه ومآل المعنى هنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع
كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون
لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الرابط حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين النقيضين الحقيقيين فانما يقدح في التناقض
تقديم السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ ما لم يصدق الايجاب لا بد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ بدون
ارادة التاخير في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيؤتى به ليفيد تعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع
من غير وجوب ان يكون للنسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد ليفيد العلم من زيد الجاهل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول من حيث العلم
وقد يميزه باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح ان كان الحكم عليه من تلك الاعتبار كان القيد مفيدا والا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد يميز زيدا من حيث
انه عالم عن نفسه لا من تلك الحيثية فاذا لم ترد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك وهم بل يحكم بالكذب من حيث ان المفاد
كون طوله من جهة علمه والامر ليس كذلك اذا اصغيت في ذلك فنقول ان تقييد الموضوع هنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه للانماض عن سائر ما عداه ان افاد ان
البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه وسلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد اما الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد
لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي لم ينحصر الجواب الصواب في السلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد دلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب
وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية اولية وهو حاصل فكان الحيثية مقدرة مؤخرة والمتقدمة ملغاة وثانيا ان الموضوع مع قيوده
مؤخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب فسلب قولك زيد هو كاتب هو ليس زيد هو كاتب وانما زيد ليس هو بكاتب فهو الكاذب ح
في السلب على مصطلحهم لكنك لو لم تنظر فيها الى ورود السلب على القضية الموجبة برمتها لم يمكن فعالها ما قد نصح لك بما سمعت انه ان ورد في السؤال عن الانسان
من حيث هو هو بين امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب احدهما له كقولك

او واحد الانسان من حيث هو هو لا كلي ولا جزئي او موجود من حيث هو هو لا معدوما وردد بين ان يجاب بامر غير الذات والذاتي وبين ان يجاب بسلبهما حتى يكون نقيضا الشيء
موجبتين احديهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لهذا السؤال استحقاق ان يجاب عنه لان طلب التعيين بعد وضع ثبوت واحد من نقيضين
الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد كذا السؤال فلا يستحق الجواب كيف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه
والمطلوب ههنا باطل فلا يصح البقاء فان تفضل عليه باعطاء ما لم يساله تنبيها على جهالة المركب وعلى فساد الوضع الذي بني عليه السؤال فهو طلب بسلب النقيضين **قلت**
ونقول من راس ان حيوانا وانسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا عند النفس اذا تسامحت صورة مخصوصة
به في قوة لها مادية ولك ان تعد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبعي موجودا فالامر
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه ولا يعتبر معه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بمفهوم
لا يكون في حيوانية سوى جسمية وتغذ وحس وان جاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانية بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقدمة
على المجتمع منه ومما قارنه غير محمول عليه واخرى بهما يكون فيه جسمية وتغذ وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى ان كان فيه مع ذلك امور اخر كان المجموع
حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الاذهان فجلي وذلك اما بان تعقل الحيوان من حيث هو ولا يلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من
حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان تعقل الحيوان ولا تتصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما بان يحس ويتخيل الطبعي
واذ هو فرد من الالي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط الخلو عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الاعيان
والا فاما ان يكون محمولا على الطبعي وجزءا منه فيكون منطويا على المادة ولواحقها او مقترنا بها وقد فرض خاليا وعريا او على ان لا يكون كذلك فيكون بين المفارقات
ولم يكن ليس من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد الماخوذ كذلك في الذهن الا اقول ان الموجود فيه
يتصف في نفس الامر بالعراء مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كما تقول انه ٣٣
لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا على نفسه بل من اباطيل لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيء لا انه يلاحظ عدم شيء معه
فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملحوظية عارض وان كان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون
ماخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصله او اقترانه بامر غير مقوم لنفس مفهومه وبلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران لشيء او عدم الاقتران وبشرط
لا شيء اي باعتبار عدم التحصل بشيء وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة وتحمل لها اذ ان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط
وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء ويسمى المخلوطة ايضا ان كان طبيعة جنسية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط
مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا ان كان طبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان والانسان
الطبعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد لكن بما
يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك والخيال بحيث يطالعها النفس فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان
المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة
في النفس حالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبعي عند النفس واذا كان الطبعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان الالي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان الا لم يوجد الطبعي ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا
لا بشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصله الشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث تحتم وتتم حيوانية بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد
على ذلك في تحصيل حيوانيته وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن شيء آخر
كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبعي ويعتبر تارة اخرى بحيث يحتمل
ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه فذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل ان كان شيء فيه اذا ذكر وامور اخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومما يدخل فيه بحصيله
يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز كان فصلا
محمولا للنوع ايض يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له وارتقب لهذه المعاني زيادة
شرح فتبين انه اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه وتصور ذلك على انحاء احدها ان تعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ
بلا شرط ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان تعقل الحيوان لا بمعه
شئ لا دخلا فيه ولا انضماما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي اعني الحيوان من حيث هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يحس او تخيل حيوان طبيعي كزيد واذ هو فرد من الالهي يكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايض كما انه يوجد بوجوده في
الخارج ولا اعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان
وهو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شئ اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شئ منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايض عن الاقتران بتلك المعاني
حتى لا يكون مقترنا من خارج بشئ منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزء منه فيكون منطويا في
ذاته على المادة ولواحقها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار
وجزء باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزء منه فيكون
من المفارقات فلم يكن من الحيوان الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان
باشتراك الاسم فقط لا في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس مثلا بنحو من الاعتبار على انه وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون معروفا البتة بعوارض فانه
يكون موجودا واحدا ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد شئ في الذهن ويكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا
في نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن والوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول
بوجود الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان
فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على
شئ بل هو من الاباطيل التي لا يحاذيها شئ في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بعنوانه لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان لا يلاحظ معه شئ من المعاني الخارجة عنه
لا انه يلاحظ عدم شئ معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ملاحظته بالعقل ايا
ونحو ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه لا يتوهمن ان ذلك حينئذ له بحسب الفرض الغير المطابق
فليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شئ وقد يحمل على غير ذلك مما لا يقبله الطبع السليم فتنبه **قلت** ولا يتوهمن من جعل الالهي في الاعيان
ان هناك شيئا يلحقه الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين وليس يجوز ان يكون شئ بعينه مشتركا بين كثيرين
بالحمل او بالجزئية كان يكون شئ في الاعيان هو الانسان والانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كاب واحد لابناء وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون
انسانية واحدة اكتنفتها اعراض عمرو واياها بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات ان لم يكن الوجود قابلا له من تلك
الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد تكثرت فتكون انسانيات مختصات لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا
وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذ نسبتها الى اشخاص الانسانية محققة او مخيلة لم يختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضر صورته
في الخيال اولا انتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثرت النفس من واحد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى

تلك الكثرة كلية لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر فلهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها

مثل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثرة وكذلك الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن وصحة حمله على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما

تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط شيء مثلا موجود في الاعيان لا ترى انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه والجزء

منه يكاد الوهم يذهب الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل اذ الكلية انما

تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم

على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير

وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثل لذي المثل على ما سيأتي ومن البين ان الانسان والانسانية اذا كان موجودا في

الخارج لا يكون مثلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان فبمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك موجب للكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو

لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ مبنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو

وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزء منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون عند الاشتراك

بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب بنار كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد مكتنفها

اعراض زيد وهي بعينها مكتنفها اعراض عمرو فيكون هي بعينها مقترنة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في زيد وبالجهل به في عمرو فان السواد والبياض ليسا الا من الاضافة حتى

يمكن اجتماعهما في شيء ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فهما وان لزمتهما اضافة لكن تعلقا الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل

فاذا اتحد المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم

ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذا قد ابطلنا لحوق الكلية في الاعيان فلنشر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي ٥

بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بكونها في هذا وذاك ان لم يكن لها وجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينهما ولا داخلا فيهما حتى يكون محمولا عليها بالحمل

الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متخصصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية

واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان

المقيد بالحيثية موجود في الاعيان وان ما يحكي عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان ذا الوحظ ولم يلاحظ معه غيره موجود في

الاعيان فممنوع ان اراد به ان ما يحكي عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان وان لم يكن الوجود لحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج

وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط

وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا اما قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وفي ذلك اعتباران احدهما

اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من وجه جزئية من وجه آخر اما جهة كليتها

فهي انها ليست الى اشخاص الانسانية موجودة في الاعيان او متخيلة لم تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها

اذا حضرت مكتوبة في الخيال او لا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تأثر النفس بواحد من تلك الاشخاص من جهة صورته

الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال ويتوضح ذلك بخواتم منتقشة بنقش واحد

فانه اذا ضرب احدها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان اثر

الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية متعلقة الى تلك الاشخاص بالكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون

جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصور الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مثلا كل من تلك الصورة

للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ اعني مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى اما جهة كلية فلانه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة
للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان عقله
الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان
او في الاذهان تشخص اخر فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فالى زيد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئية فلانه ربما يكون
ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما فانه لا بد وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات او
به نباته **قلت** الفصل المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء
والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية له باعتبار والجزئية باخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وتمت المعنى
بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج فيه لا محصلا له ويكون الجسم
اليه نسبة المادة والى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع قطع
النظر عن لحاظ العقل كان العينان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين والبسائط الخارجية لا مادة وصورة لها
الا عقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تتم المعنى بهذا القدر بل نما بلا حظ وجود هذا المعنى حتى انه كان هناك الف معنى يتحد في الوجود ويكون المجموع
جوهرا كذلك كان الجسم مبهما حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان يكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا اخطرت الى شيء منها كان محمولا
على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ويكون نسبة الجسم الى شيء منها
فنسبة الجسم الى الفصل واما الى المركب من الجسمية ومن شيء منها فنسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين النوع وقس على ذلك
حال المعنى الجنسي مع غيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي من حيث هو جنس يكون بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدرى انه على اي معنى من كم معنى مشتمل حتى يتقرر بالفعل 6
بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض ان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض
علينا من المعاني هداية انه على ما اعطى القانون اشتراطه في الفصول ام لا فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث ما دخل في حد القسمين لا يجوز ان يخرج عنه ويدخل
في الآخر فيكون كالناطق لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون استعداد الطبيعة المنقسمة به اما اولا فعلى الاول لا يكون بخارج ولا اخص فان كان لنا اسم لا يكون
المقسم فصلا مقسما كالذكورة والانوثة قسما الانسان لكونه حيوانا فاذا لم تختص الحيوانية بلحوق احدهما الصورة دون اخرى بل انقسم النوع بها كالجنس لم يزل في تنويع
العام فصلا عن الخاص الا فاكان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولي من جهة الصورة بحيث لا يتداخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة
قسما الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة استعدت بها للذكورة والانوثة ولم يمنع هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا
وفرسا لم يكونا فصليين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس قسم الجسم ذي النفس او المادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كذلك كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة
منفعلة لصورة النفس الغاذية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اوليا لتلك الطبيعة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية
تتداخل اقسامها مع اقسام هذه فكذلك كان ذلك بالنسبة الى سابقه حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول يكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل
او اكثر كالناطق انما يخصص الجوهر بعد كونه ذا نفس شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والا بل لم يكن مخصصا او كان مخصصا لا على الشريطة لم يكن اوليا ما خرج عن ذلك لم يكن
فصلا اصلا كالملتحي انما يخصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا والقانون لك يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس
فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم الحيوان مثلا يقال له تارة انه جنس للانسان مثلا
واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس يحمل على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه كذا
المادة لا تحمل على ما هي مادة بالنسبة اليه مما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة ومما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول ومباينة للثاني فالجنسية

لعانده الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسيته لما يقال له انه جنس له باعتبار وجزئيته له باعتبار آخر على انه ربما يقال ان ذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا
بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم الثاني الحساس عين الحيوان ثم الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يوخذ تارة لا بشرط لا شيء واخرى
لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يوخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما عداه كان
ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه ولا محصل له ويكون نسبة الجسم اليه
نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحال له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها
نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء الحامل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونها لها
ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشترط في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع قطع
النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان اي المعنى الجنسي وما يقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجتين وان كان ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان المعنيان مادة
وصورة عقليتين ثم المركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة بكلا الوجهين اما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يوخذ
الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما وراءه حتى ان كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن المجموع
جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل وضع ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار
كان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر ولو الف معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون مع ان الجزء الاعلى سبيل ان يكون
مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة به حتى اذا اختلطت الى شيء منها فانما تلاحظه على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون
اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي الحساس محصلة لا مباينة لا يكون الجسم متحازا عنها ولا هي متحازة عنه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون
نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اي من تلك المعاني نسبة الجنس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب ٧
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي الحساس او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بمعناه والنامي الحساس
او الناطق متضافا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا له لكن ذلك محصل له غير متحاز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كك
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وبالوجه الذي من اخذ المعنى الفصلي
كك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين كذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية توخذ
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليهما وقس حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى
تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاشخاص الحاصلة بالعوارض
على حال الجنسية الحاصلة من انضيافات الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بنفسه حتى لو انضاف اليه الابيض
يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ
مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيصدق ويكون كانه من مضمناته كان ح متحدا مع الحيوان
الابيض وكذا الابيض مع الحيوان مع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفعل كما كان كك بالقوة اذا اخذ
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب بالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وههنا امر يجب ان تنبه
له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما ينضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود كالبدن
والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة معينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء ثم تشخص
ذاتها من ان يدخل هناك شرط او شرطا ولم يدخل فيكون لا محالة متحققة بتحقق بالشرط شيء وبالشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وانما كانت هي في نفسها

معروضة للحد بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى نحو انه ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في انفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبار لا بشرط لا يمنع من ان يحمل بالتواطؤ على معروضه بما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين
الآخرين عنى الجسم بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروضا الاعتبارين الآخرين
فلا يحمل احدهما على الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما
على الآخر وقس على نحو ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في
العرض كالبياض بالنسبة الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية بل نحوها يجري في الطبيعة النوعية
ايضا وان ذلك انما تتاتى في الطبائع المبهمة دون اللامبهمة المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة
تحتاج الى تحصيلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى تحصيل فينزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا
تكون كالمجهول بعد لا يدرى انه على اي معنى كم من معنى لتشمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطر باللون مثلا
بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما طبيعة النوع فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة
دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز
كون اللون مشارا اليه اي مشارا اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معنى آخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكنه ان يحصل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيئا
مشارا اليه لانه لون في هذه المادة ليس في تلك الشيء الا لونا فقط وتخصيص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال احدها
منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية ففي البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا
واي منها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت بمعناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واي منها ينتظر
فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهنا مقامان تمييز الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول ما نقول انا انما نستغني في ذلك
معرفة القانون الكلي الجلي وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة
النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا جئنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل ان المعنى بالقياس
الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة هل هي جنسية
ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الجلي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها
واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في العلوم
الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة
جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس
الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا
مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه
في حد ذاته بل يكون المعنى القاسم الفارق قسط الخاص من المقسم بمعنى الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي
اريد به تحصيل قسمين متمائزين بمعنى داخل في الذات ويكون بانضيافه الى المقسم حتى يحصل القسم الوجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان
ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة لا بحسب استعدادها فالانقسام بتلك القسمة لحوق
المعنى المخصص لا سيما المحصل الوجودي من القسمين اما ان يكون باستعداد اما غير متوقف على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها ما عدا او كثيرا ما يكون كذلك

وعلى الاول لا يكون استعداد المادة لذلك المعنى اخص البتة ولا يكون استعدادها لمعنى خارج عنه البتة فحينئذ ان كان استعدادها لذلك لذاتى اعم لم يكن المخصص فصلا
مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة
والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق اولا للمعنى الاعم ولم يختص بالنوع بصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان ينقسم
به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل فى تنويع العام فصلا عن ان يكون له مدخل فى تنويع الخاص والا فان كان استعدادها لذلك من جهة مادتها الخاصة
بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان انقسم
الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت لها انفعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من برد فتقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليس يمتنع
بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة
كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى فيكون الحيوان تتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون فى ذلك مدخل لكونه ذكرا وانثى وان لم
يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعدادها لذلك لصورتها كالحساس للجسم ذى النفس فان النفس هى التى تكون اولا حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث
تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذى وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص
الجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة الا نفسا غاذية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا
البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذى ذا نفس غاذية او غير ذى نفس كذلك ولا ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغى ان تتذكر
لا تقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما
كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد توقفها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرض
مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة فى الطريق كصورة السجيل مثلا فى الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك ٩
العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يصرف وح ربما كانت موقعة لاختلافات فى نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلاف كما اذا
تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة الاختلافات فى نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ويدانا وبعضها ذبابا وربما
كانت موقعة لاختلافات لا فى نفس الغاية المقصودة بل فى امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا انما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى معه بالمادة
متوجهة الى الغاية يكون لا محالة خارجا ومن هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما فى كيفية حال آلات التناسل مع التناسل امر عارض بعد الحيوة ونحوها
شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثانى لا يكون المعنى المخصص فصلا
اوليا لتلك الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة الاولى
وكذلك ذلك المعنى السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر وحينئذ يكون الامر كذا الى ان ينتهى الى
تلك الطبيعة كان هناك فصلان وفصول مرتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل وفصول للطبيعة الاولى كالجوهر انما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس شاعرة وهو
هو بعد كونه ذا نفس بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق فى بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا الاعلى الشرائط لم يكن اول لاحق
عن غير لك كذا ما تلوه فصلا البتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه
جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل بكونه من لوازم الجسم الطبيعى فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعنى الجسم
الطبيعى بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر لا يكون ما بعده اعنى قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا لشئ منهما وكالجوهر انما يكون ملتحيا او كوسجا
بعد كونه رجلا وانما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا
انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضياف الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشرائط

فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا واما الحيوة وما تبعها فهما ذاتية وبعدما اتقنت ذلك لم يبق لنا حاجة الى تجشم
كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي يلتبس الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها محتملا شيئا
يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعاني الا ما شاء الله اذا لم تكن فصولا لم تكن
عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها من اي جهة كانت
او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزمها تحتها لا يجب ان يلزمها اتم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها عن
التشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونها ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك اي ان النفس
لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه شاء فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم تزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة
الى الجنس بشيارها في بالاول ودون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرته اللازمة ومنها
ما ليس كذلك وكانت قد تحصلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية ميتاز بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس او الفصل اللهم الا في بعض اللحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس ودخول الجنس فيه دون الفصل
والجنس والفصل ايضا لا امتياز الا في بعض اللحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة
وكذا الجنس الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة
بالجنس تكون فصولا وايها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة
عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او 10
بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها لنفسها اي لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك
او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير
عكس فان اللازم للاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان لزومه لما تحته بواسطة او بواسطة ما يساويه وما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض
لازمة وغير لازمة فالمجموع المحصل المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ولسنا نعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك
يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل ان زيدا هو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض
في مثل ذلك بدل العوارض في عباراتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه
لانهما يكونان جزءا منه تذكر ما اسلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن
متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص
فالجسم مثلا انما نعني به اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط ختم المعنى بذلك بل
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه
من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما الا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان
للتشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم خروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس
غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك بما توجد بدونها

واما ان النفس لا تحتاج اليها فى تحصل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى فى الوجود اى مشار اليه كان باقيا فان النفس
اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق يحصل لها مهية نوعية تامة المعنى يجوز ان
يتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ولا يحتاج فى ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ
فى الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض فى هذا الحكم وان حملته على المعنى الثانى كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها
ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص موجودا بل فسد نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص و ذلك اما لكون
تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطارى على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها
من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصى لزيد ولعلك قد حصل لك مما قد سبقت
ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان و النبات
تحت الجسم المغتذى يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة بالعوارض ايضا بل يكون
تلك البتة لكن الامتياز بالفصول اولى وهذا عرضى من ان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تمتاز الا بالعوارض لمشاركتها فى تمام
الحقيقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما فى الخارج وفى الذهن ايضا الا فى بعض الالحاظ اعنى لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء
فان النوع ممتاز من وجه عن الجنس بذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا فى الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا فى الفصل والجنس والفصل ايضا
لا يمتازان فى الخارج ولا فى الذهن الا فى لحظ التعرية واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة
فى جزء منه ولا بالخارج مع الشركة فى تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما فى شىء مما يتجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون
الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضى بخلاف قوله على 11
نفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس
والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول كذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز
الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا فى الاجناس ولا فى الفصول قلت لعلك بعد استيقان الجعل
البسيط لا ترتاب فى ان المجعول فى سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل وستتبع ذلك تعلقه به فى التاييس ولا يتعلق الا فقير فلا غنى الا هو واذ من
البين ان الوجوب بالذات فى اى جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبين وهو الامكان الذاتى هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة دائمة لدوام الامكان
وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع فى الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
فى ذلك واستعن فى ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها فى تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه
بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس انه حدث يستغنى فى البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم
بيد ان الحاجة فى التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الخلة انما يسدها الغنى
وضم الفاقة الى الفاقة لا يغنى شيئا واما البطلان والعدم فيكفى بالضرورة فى وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استندا
لعدم الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان ومما استخف ظن العامة ومن يتلوهم ان التعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج
له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغنى عنه فى البقاء وان احتاج فى الابتداء ويحك بل ههنا حالة بين العدم والوجود
هى الخروج من ذاك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او فى اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم فاعل الوجود

لاهو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل يخ لك في نفسه كذلك كونه في اول آن فلم يبق من الحدوث معنى
يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها الذي هو من الوجود وما هو في
اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم العيل فا(؟) وجب المعلول بعلته التامة لم تخلف عنها بالزمان
فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك اولا كان معلولها الواجب بها قديما فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما وحادثا
والتعلق بالغير يشمل منتهية بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام واقعا
فكذا التعلق وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كذلك دائما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك دائما او قعهم في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء
بعد البناء ونحو ذلك وتخيل ان الاثر مستغن في البقاء اما الكلام هو الذات المجعولة وللوجود المفاض فتحصيل للحاصل والكلام مرادا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات
الباقية ووجودها والاول من اخذ ما ليس بعلة علة سكانهما فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة
لاجتماعها والاجتماع بشكل ما والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع ما منها في امكنتها الطبيعية مع عوقها اللبوقي عن الحركة الى حيازتها
الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينهما من التلازق والثاني من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران
انما هما تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان الاثر متعلق بالموثر والتعلق بالموثر فرع الحاجة فهو محتاج
اليه البتة فجملة ما سوى الله تعالى فقير ولا غني الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به ضرورة ان الممكن من حيث انه
ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى الموثر المرجح
وجهة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر انا اذا رفعنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات
12 اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة
اذ نقيض العلة علة النقيض فكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه كذلك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة
فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق به الوجوب
به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى الموثر الموجب لاحد الطرفين دائما لامكانه بالذات دائما
والطرف الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك
وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه لا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب
آخر لزم اجتماع موثرين مستقلين على اثر ومما يوضح هذه الجملة لحاظ حال الشمس والضوء الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها
شرطا لفيضانه عن المبدء الفياض على الارض فلو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن دوامه موجبا لغنائه عنها وعن ما
لتعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض
او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعدمها واذا كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تدقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء
انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير موجبا له اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة
ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بملاحظته معه عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ
ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائز اقطعا فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني ومنهم حاجة الى حاجة ويحتاج الى آخر ولو دار او تسلسل الى وجوب الغني اصلا
فهذا سر يلوح به ان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة مما توافقت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة وان كان بين الفريقين خلاف في
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو سنخ الذات باعتبار
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة في التاييس والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ترتاب في ان الحق هو الثاني
وكذلك في ان الامكان المحوج بالذات هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات
المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره تقررا
المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الجملة الانظار الكلامية اغترارا بالاوهام العامية فتوهموا ان التعلق من المفعول بفاعله
انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من
يجعله الوجود في اول آن ولم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان
شطرا او شرطا وكانهم يعنون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزمهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث
فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب وتعلق به في الابتداء
اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن لكنه يستغني عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما لزمهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضر في بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر
على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض وتوهموا ان الجواهر
محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب وهذه الاوهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعتراض لسخافتها وكانت ١٢١
فيما تحققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فان كان الاول فههنا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية
بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب له يتعلق به لكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام
في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك العدم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا تحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فلم
يبق من الحدوث على هذا المعنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الثاني فههنا مع ما مر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا المعنى لانه
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان
فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود
في اول آن والوجود بعده فبقي النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة هل تشمل في ذلك الكل او تختص بالبعض فنقول اذا كان المعلول يتعلق الوجود بعلته
التامة واجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا تتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة سواء جاز هذا المفروض ام لم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود احد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون
لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا لم يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فجهة التعلق بالغير هو الوجوب
به دون الحدوث والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة
الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير زائلة عنه ثم نقول المشهور
مما اوقعهم في هذه الورطة وجدان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب ونحو ذلك الماء بعد

انتفاء البناء ولو كانت علة الحاجة هي الامكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى الموثر زالت هذه الآثار بزوال تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثر من المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة او الوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة علة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعة وقسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة في الاساس وهذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي عائقة لها عن الهبوط مع ما فيها من التلازم المانع عن الافتراق بادنى محرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل بتحصيل الحاصل فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثرا مستمرا هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزي الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالمحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وبقائه لبقاره ط

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه بدون اعتبار صدقه على شيء ويضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا الصدق على شيء اصلا فاذا احملا على شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه لجواز ارتفاعها كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان سواهما متنافيين متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية نيست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فللوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيض لا بالمعنى المصدري فهو ليس بوجود يعني نيست وجود فيجوز ان يكون لمفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فقولهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا مرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه بالاعتبار الاول كسائر مفهومات نقائض المفهومات التصورية واستبان منه ان التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها

والتناقض بين المفهومين انما هو باعتبار انهما لا يتصادقان معا اي لا تطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة
واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على
المسامحة واقامة المساوي للنقيضين الحقيقيين مقامه لانه مفهوما محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض
بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان يكون كل منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما
بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك واما كون احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر كالمعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المجهول فلا يستحيل وكذا حمل
مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك كذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول
بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود ومحمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار الحمل
لا غيره فلا يستحيل ان يحمل كذلك احدهما على نفس الآخر او على ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما
عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل
ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون
شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري
في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى
النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب
فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو خالي الذهن عنهما هذا ١٥
تحقيق الكلام في النقيض على وجه ينحل به كثير من الشبه المودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

## ختم الطبع

الحمد لاهله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احدهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرهما
في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره مدقق عصره ملا محمود الجونفوري رحمهم الله الباري
موافقا لامر المولوي **خادم حسين** العظيم آبادي سلمه الله ذو الايادي
في المطبع المصطفائي اهتمام **عبد الواحد خان**
اللكنوي ابن المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ١٢٨٨
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من
الهجرة النبوية على صاحبها افضل
صلوة وتحية
فقط

# ترجمة مولف الشمس البازغة

احمدک یا من ہو محمود والصلوة علی صاحب المقام المحمود وعلی من تبعه الی الیوم الموعود وبعد فیقول الراجی عفو ربه القوی محمد عبد الحی
اللکنوی قد سالنی بعض خلانی ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة لیظهر فضله علی الطالبین کفضل الشمس البازغة فاجبته
الی مسئوله فاقول ہو العلامة فی عصره الفهامة فی دہره محقق الفنون الحکمیة ومدقق العلوم العقلیة مولانا محمود الجونفوری نسبته
الی جونپور بفتح الجیم وفتح الواو وبعدہا نون ساکنة بعدہا بار فارسیة بعدہا واو ثم راء مہملة بلدة رفیعة الشان معدن من قدیم الایام
لارباب العلم والشان من بلاد فورب تلمذ علی جده القریب شاه محمد المتوفی سنة اثنین وثلاثین بعد الالف وعلی الشیخ محمد افضل
الجونفوری وفرغ من التحصیل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم فی مضمار التالیف وارسل غواص الفکر الی بحار التالیف
فصنف الشمس البازغة ولم یتفق له فیه ایراد جمیع فنون الطبعی لضرب طبل الرحیل فی اثناء عمره الطبعی وحرر علی الفوائد الغیاثیة
للعضد الایجی شرحا سماه الفرائد وعلق علیه حاشیة حجمها اکثر من حجم شرحه واتی فیه بعجایب تنشط به الاذہان وتفرح بسماعها
الآذان وحکی انه ما صدر عنه فی تمام عمره قول رجع عنه ولما اکمل التحصیل رحل الی دار الخلافة اکبرآباد ولقی آصف خان اعاظم
امراء السلطان شاہجہان فبجله وعظمه ثم رجع الی جونفور واشتغل بالتدریس وله رسالة موجزة اربعة اوراق فی الفارسیة فی اقسام
النسوان وتوفی فی سنة اثنین وستین والف فی التاسع من الربیع الاول وقد کان استاذه الشیخ افضل اذ ذاک حیا فحزن علیه
حزنا وفیا وما تبسم اربعین یوما الی ان لحق به والحق انه لم یظهر بالهند مثل الفاروقیین احدہما الشیخ احمد المجدد السرہندی فی علم
١٦ الحقائق وثانیهما ہذا المحمود کذا ذکره المورخ غلام علی آزاد البلگرامی فی سبحة المرجان ومن تصانیفه مما لم یطلع آزاد الدوحة
المیادة فی الصورة والمادة ورسالة فی الکلی والجزئی ورسالة فی تحقیق اجتماع النقیضین وارتفاعهما ورسالة فارسیة فی تحقیق التفضیل
والقدر ورسالة فی وحدة الوجود وغیر ذلک ومن تلامذته مولانا عبد الباقی الجونفوری صاحب الآداب الباقیة والابحاث الباقیة
ومدح فی دیباجة الآداب استاذه غایة مدح والمشہور ان مولانا عبد الرشید الجونفوری صاحب الرشیدیة شرح الشریفیة وزاد
السالکین وشرح اسرار الخلوة والمحکوم المربوط وحواشی کافیة ابن الحاجب ومقصود الطالبین ودیوان الشعر وغیرہا المتوفی
سنة ثلث وثمانین والف ایضا من تلامذته والعلم عند الله تعالی ومما یستنکر علیه اطلاقه ما قبل الطبیعة علی الفن الطبعی
فی دیباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبیعة عندہم مخصوص بفن الالٰہیات وقد بالغ فی تصحیحه المحشون
لکن لم یات احد منهم بما یشفی العلیل والحق علی ما فصلته فی المعارف بحواشی شرح المواقف ان اطلاقه علیه لیس علی عرفهم بل
علی ان مباحث الطبیعة فی الحقیقة من الالٰہی والطبعی قبل الالٰہی مرتبة فصار بہذا المعنی ما قبل الطبیعة فاحفظه فقط

**حواشی متعلقہ صفحہ ۳** **۱۶ قولہ** ثم ننظر الخ فیہ ان النفس لیست محتاجۃ الی المادۃ فکیف تکون من الطبعی ویمکن ان یقال ان البحث عن احوالہا
کانہ بحث عن احوال الاجسام ذوی النفوس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۷ قولہ** فی حال النفس قد عرفت ان الجوہر المفارق عن المادۃ فی ذاتہ
دون فعلہ یسمی نفسا وقد یطلقون لفظ النفس علی مالیس مجرد بل مادی کالنفس النباتیۃ التی ہی مبدأ افاعیلہ من التغذیۃ والتنمیۃ والتولید والنفس الحیوانیۃ التی
ہی مبدأ الحس والحرکۃ الارادیۃ **شرح تجرید** **۱۸ قولہ** اعم من النظر الخ لان النفس النباتی یوجد فی الحیوان والنبات کلیہما بخلاف النفس الحیوانی فانہ مختص بالحیوان والاعم اقدم من الاخص
ولذا اخر کتاب الحیوان عن کتاب النبات ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۹ قولہ** فہذہ کتب ثمانیۃ وجہ الضبط ان الجسم اما بسیط او مرکب والاحوال العارضۃ لہ
اما عامۃ لہما او خاصۃ باحدہما والعامۃ ہی کتاب سماع الطبیعی والخاصۃ اما خاصۃ بالبسائط او بالمرکبات الاولی ہی کتاب السماء والعالم ثم لما کان بعض منہا احق بالافراد
افرد لہا کتاب علیحدۃ وہو کتاب الکون والفساد والثانیۃ اما عامۃ فی اقسام المرکب التی ہی الموالید الثلاثۃ او خاصۃ بما لیس لہ نفس او مالہ نفس والمراد بالنفس ہہنا مایعم
النفس الانسانی والحیوانی کما صرح بہ المصرح الاولی ہی کتاب الفعل والانفعال والخاصۃ بما لیس لہ نفس ہی کتاب الآثار العلویۃ والمعادن والخاصۃ بمالہ نفس اما عامۃ
لجمیع اقسامہ من النبات والحیوان وہی الاحوال العارضۃ لہا من جہۃ کونہا ذا نفس او خاصۃ باحدہما الاولی ہی کتاب النفس والثانیۃ اما مختصۃ بالنبات او بالحیوان الاولی
کتاب النبات والثانیۃ کتاب الحیوان ۱۲ **احمد اللہ** **۲۰ قولہ** من احوالہا البدنیۃ الخ من بیان امزجۃ النبات واعضائہا وتولد اجزاء النبات وحال اختلافہا واختلاف
النبات بحسب البلدان واختلاف الحیوانات فی الاعضاء الباطنیۃ وبیان تشریح الاعضاء وتعریف المزاج وامزجتہا وما اشبہہا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۲۱ قولہ**
ولم یکن تلک الخ فان امزجۃ السکان فی الاقالیم مختلفۃ والبدن الہندی اذا تکیف بمزاج الصقلابی مرض او ہلک وکذلک حال البدن الصقلابی اذا تکیف بمزاج الہندی مرض او ہلک
فیکون لکل واحد من اصناف سکان المعمورۃ مزاج خاص یوافق ہواء اقلیمہ وحرارۃ الصبیان اکثر مقدارا واقل حدۃ وحرارۃ الشبان اقل مقدارا واکثر حدۃ وبعد منتہی النمو
وہو خمس وثلثون سنۃ او اربعون سنۃ تاخذ فی الانتقاص حتی یکون ابدان الکہول ہو الی ستین سنۃ وابدان الشیوخ وہو من ستین الی آخر العمر باردۃ وابدان الصبیان
ارطب والکہول والمشائخ ایبس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۲۲ قولہ** فاقتصرنا فیہ علی الستۃ الاولی ای بحسب النظم المقدر واما الذی یوجب
نمو الفنون الثلثۃ الاول ۱۲ **حضرت ملا نظام الدین قدس سرہ**

**حواشی متعلقہ صفحہ ۴** **۱۴ قولہ** وقد تکون مشتقۃ الخ فیہ ان المشتق النحوی بل مایوجد فیہ مبدأ فلا یتوہم ما یتوہم ۱۲ **احمد اللہ** **۱۵ قولہ** اما من الصورۃ
یعنی ان اللاحق الذاتی قد یتخذ من مفہوم الصورۃ معنی وحدانیا فیجعل محمولا فی المسائل وان لم یکن لفظہا فرعیا کما فی الفلکی فان معناہ مالہ صورۃ فلکیۃ ۱۲ **حضرت ملا مرحوم**
**۱۶ قولہ** ہو الجوہر الذی الخ ہہنا شبہۃ مشہورۃ وہی انہ ان ارید ما یمکن فیہ فرض الابعاد بالذات فلا یصدق علی شیء من افراد المحدود فان القابل بالذات للابعاد
الثلثۃ انما ہو الجسم التعلیمی وان ارید اعم او خصوص یمکن فیہ بالعرض ینتقض بالمادۃ والصورۃ ویجاب بمنع ان القابل بالذات لفرض الابعاد انما ہو الجسم التعلیمی بل انما القابل
ہو الجسم فان المراد بالابعاد الابعاد مطلقا ای بلا تعیین مقداری الجسم التعلیمی انما ہو قابل التعیین الامتدادات ویساوقہ قبول القسمۃ الوہمیۃ وقبول المساوات والمفاوتۃ بالزیادۃ
والنقصان کما تقرر فی محلہ وفیہ ان القبول للتعیین الامتدادات لاینافی القبول للامتدادات مطلقا فکما ان الجسم الطبیعی ممتد فی نفسہ صالح لان یعرض فیہ الامتدادات الثلثۃ
المتقاطعۃ بلا تعیین مساحی کذلک الجسم التعلیمی ایضا قابل لذلک غایۃ الامر انہ صالح لما ہو بالتعیین ایضا کیف والجسم التعلیمی اما ممتد آخر سوی الممتد الجوہری او ہو مرکب من الامتداد الجوہری
او معنی آخر منشأ لانتزاع التعینات المساحیۃ کما ہو التحقیق عندہم وعلی کل تقدیر یلزم ان یکون صالحا لما یصلح لہ الجوہر الممتد فینتقض التحدید بہ البتۃ اللہم ان یقال انہ یخرج
بقید الجوہر فتامل ۱۲ **احمد اللہ**

**حواشی متعلقہ صفحہ ۵** **۱۷ قولہ** بل ہی اثر الخ لایخفی علیک ان ہذا انما یتم فی صور الاجسام التی لہا امہات ذات طبائع واما فی الاجسام التی لیست کذلک
کالاجسام الفلکیۃ والاجسام البسیطۃ العنصریۃ فصورہا النوعیۃ لیست موضوعات الطبیعۃ ولا آثارا لہا الا ان یقال وجہ التسمیۃ لایجب ان یطرد فی جمیع افراد المسمی بل
الصور تسمی طبیعیا لاستناد بعض افرادہا الی الطبیعۃ بان یکون اثرا لہا ولو جعل وجہ التسمیۃ کون تلک الامور بعضہا نفس الطبیعۃ وبعضہا موضوعا وبعضہا اثرا لہا لما احتیج الی
ما ذکرہ المحشی لیس ببعید جدا ۱۲ **احمد اللہ** **۱۸ قولہ** الطبیعۃ التی ہی الام الخ ثم ما ذکرہ انما یتم اذا ارید فی قولہ وبعضہا آثار تصدر منہا مایعم صدور المعلول عن المعد
ومثالہ فان الطبیعۃ الام لیست علۃ فاعلیۃ للطبیعۃ الابن بل معدۃ کالبناء للبناء مثلا فلا مضایقۃ فیہ ۱۲ **حضرت ملا مرحوم** **۱۸ قولہ** لہا مباد واسباب الخ لم یقصد منہ
ان کل امر طبعی لہ مبدأ وسبب فمن الامور الطبیعیۃ بسائط فلا یکون لہا مباد بل المقصود ان الامور الطبیعیۃ لاتخلو عن مباد واسباب وذلک بان یکون لبعضہا مباد ولہ سبع الکل اسباب ۱۲
**حضرت ملا مرحوم** **۱۹ قولہ** ویکون علما یقینیا الخ المراد بالعلم الیقینی ہو العلم بان شیئا کذا ولایمکن ان یکون الا کذا وبالجملۃ العلم بضرورۃ ثبوت المحمول للموضوع ودوامہ کما قال الشیخ
فی البرہان العلم الذی ہو بالحقیقۃ یقین ہو الذی یعتقد فیہ ان کذا کذا ویعتقد انہ لایمکن ان لایکون کذا اعتقادا لایمکن ان یزول ۱۲ **احمد اللہ**

## تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۵

٢٠ قوله من حيث حدودها التي الخ فيه ان العلم اليقيني متعلقة النسبة لا الحدود فمعرفة الامور الطبعية بالحدود وليست مما لا بد فيها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة من الذات والحدود انما هي بدواخلها الا ان يقال اراد بالتصور بالحدود والتصور الذي هو مطلب الحقيقية وهو تصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الغرض في المسائل التي هي القضايا الايجابية ذلك التصور وهو مسبوق بمطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه ولا بد من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فتامل ١٢ احمد الله ٢١ قوله هي مباد تصورية الخ اما كونها مبادي فلان المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم وحدود الامور الطبيعية كذلك واما كونها تصورية فظاهر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٢ قوله فيسلم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لا بد ان تسلم في العلم الذي هذه المبادي مباديه وتبين في علم آخر والا لصارت مسائل والقضايا التي هي مباد ضرورية غنية عن البيان ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه ٢٣ قوله وكذلك ما يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية اما كونها مبادي فلان ما يتوقف عليه علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي كما عرفت واما كونها تصديقية فظاهر لانها اذا كانت مبحوثة في العلم الاعلى لكانت من المسائل لها والمسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكة قبل اقامة البرهان لكنها بعد تكون مذعنة ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٤ قوله وتوضح ههنا اي في العلم الطبعي لما عرفت من انه لا بد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها واسبابها وانما تتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات وتوضيحها انما يكون بالحدود وقد عرفت انها مباد تصورية ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٥ قوله اعرف الخ اي يكون وقوع العامة في الذهن وارتسامها فيه اكثر من وقوع الخاصة وارتسامها فيه لان الفيض من المبدأ الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للتصورات فاذا وجد القابل والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع فكل ما كان شرائطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب والاعم من حيث عمومه وان كان منحصرا في الخاص اقل منه شرطا ومعاندا ضرورة اشتماله على امر زائد على العام فشرط العام ومعانده شرط للخاص ومعاند له من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصه له شرائط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه اقل بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه في النفس وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ۸

١٤ قوله بل هي مفارقة الخ دفع لما عسى ان يتوهم من ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن لما مر والبدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى وتقرير الدفع انا وان سلمنا ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن ولكن لكون حدوث البدن شرطا لحدوث النفس لا لكون البدن مقوما للنفس ولا يجب ان يكون المقوم للشرط مقوما للمشروط فالمادة الاولى وان كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة للنفس قواما والبدن وان كان شرطا في حدوث النفس لكن ليس مقوما لها حتى يلزم ان يكون مقوم مقوم النفس مقوما لها لانه لو كان كذلك لاستحال بقاء النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساده ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٥ قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهم نشأ مما ذكره وهو انه لما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس ولا النفس متقومة بها فما وجه قوله فكانه النفس والمادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانها ليست مادة حقيقة للنفس وما هو مادة حقيقة يعني البدن فهي متقومة بها فالمادة الحقيقية وما هي مادة له لا يتصور بينهما الا تقويم احدهما بالآخر وليس للقسم الاول مثال في الواقع ١٢ احمد الله ١٦ قوله فهي البدن الخ يتجه اليه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقوما بها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجرمية فالبدن علة لوجود النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة له ١٢ حضرت ملا مرحوم ١٧ قوله وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحلها صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس الناقصة التي بها تشكل وتحصل متنوع والبدن بالاعتبار الاول مادة لها وبالاعتبار الثاني جنس لها والصورة والمنوع يكون مقوما للمادة صورة ومنوع ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٨ قوله كما في النفس والبدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى القبول وهو النفس وليس وجود النفس متقوما بالمادة لكن يلزم النفس انها اذا وجدت تقوم البدن بمفارقة مالكون البدن محتاجا في تقومه الى النفس لما مر واما عدم كون وجود النفس متقوما بالمادة فلانه ليس البدن علة بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها اذ المادي لا يفعل جوهرا مجردا كما هو مبين في العلم الالهي ولا جزءا ماديا لما عرفت ... لا صوريا لكون الامر بالعكس كما مر واما انه لازم للنفس اذا وجدت انها تقوم البدن لما مر ولانه لولا ذلك لزم تعطلها وتعطل الشيء بخصوصه لمثل هذا الجوهر الشريف واما المفارقة فلان ليس اتصالها بسبيل التدبير والاستكمال لا بسبيل الانطباع والاختلاط ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

**حواشی متعلقہ صفحہ ١٠** **١٣ قوله** فتلك الصور ای صور البسائط انما تحصل فی الهیولی بعد زوال صور ان الصورة النوعیة لکونها مقومة للمادة یستحیل الانفکاک عنها او کما لا یتصور وجود المادة معری عن الجسمیة کذلک لا یتصور بدون تخصص نوع من انواع الجسم فیتقوم وجود الجسم بذلک المخصص نعم یجوز تبدل الصور مع بقاء المادة بعینها الا تری ان الصورة المائیة تنقلب الی الهوائیة و بالعکس مادة العناصر واحدة فالصورة الهوائیة انما تحصل بعد زوال الصورة المائیة مثلا وکذا الصورة المائیة انما تحصل بعد زوال صورة اخری تحاشیا عن اجتماع المقومین من جهة واحدة ومن ههنا شبهت تحفظ الهیولی الشخصیة بالصور المتواردة بتمسک سقف معین بدعامات متعاقبة یزال واحدة منها ویقام اخری بدلها بخلاف الافلاک فان الهیولی کل واحد منها صورة لازمة واعلم ان فی کلام المصنف ههنا تصریحا بان الصورة النوعیة انما تحل فی الهیولی وهذا باطل عند المحققین لان الصورة النوعیة ان حلت فی الهیولی فالهیولی لا تخلو من ان تحتاج الیها اولا وعلی الثانی لا یکون الصورة جوهرا وعلی الاول لا یخلو من ان تحتاج الی جمیع الصور بما هو جمیع فیلزم ان لا یوجد الا بعد وجود جمیع الصور او الی کل واحد منها اجتماعا او بدلا فیلزم توارد العلل المستقلة علی معلول واحد شخصی لان کل صورة مع فاعلها علة تامة لها او الی القدر المشترک فهذا القدر المشترک اما تمام ماهیة الصورة فیلزم اتفاق الصور فی الحقیقة او جزء لماهیاتها فیلزم ترکیب الفصول لان الصور فصول باعتبار ولیس کذلک بل هی بسائط ولا تختلف بساطة وترکیبا باختلاف الاعتبارات اما عرضی للصور وهو مغایر لها فی الحقیقة فیلزم ان لا یکون الصور جواهر بل هذا العرضی جوهر فالحلول اما فی الجسم ای المجموع من حیث المجموع واما فی الصورة الجسمیة کما هو الظاهر فتامل **۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله**

## حواشی متعلقہ صفحہ ١٢

**١٥ قوله** هو الطبیعة فان الطبیعة عندهم مؤثرة تاثیرا طبیعیا فی جسم هو محلها ومؤثرة فی جسم آخر ایضا وان کان التاثیر فیه تاثیرا قسریا **۱۲ مولانا محمد یوسف**

**١٦ قوله** ولیس اثباتها فی الطبیعی وانما اثباتها علی صاحب الفلسفة الاولی بان کل ما یصدر عن الاجسام فی العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال کالاختصاص باین وکیف وحرکة وسکون فهی صادرة عن قوة موجودة فیه لان ذلک اما ان یکون لکونه جسما او لامور اتفاقیة او لامر مفارق عن الاجسام بالکلیة او لقوة موجودة فیه والاول باطل والا لاشترکت الاجسام فیه والثانی ایضا باطل والا لما کان ذلک مستمرا لان الامور الاتفاقیة لا تکون دائمة ولا اکثریة والثالث ایضا باطل لان المفارق نسبته الی سائر الاجسام نسبة واحدة فیحتاج فی تاثیره فی البعض دون البعض الی مخصص والکلام عائد فی المخصص والاقسام جاریة فیه وکلها باطلة سوی الرابع فاذن ما یصدر عن جسم هو عن قوة موجودة فی ذلک الجسم وهی الطبیعة **۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله**

**حواشی متعلقہ صفحہ ١٤** **١٤ قوله** اما ان النفس الخ هذا دفع لجواب آخر وهو ان حد الطبیعة لا یصدق علی النفس فی الحرکات الارادیة لان النفس لیست مبدأ اول لها فانها انما تحرک بحداث المیل وهی حالة انبعاثیة نحو الخروج من المبدأ الی المنتهی بحیث اذا فرض ما یعوقه وحاصل الدفع ان النفس کما لا تحرک الا باحداث المیل فی الحرکات الارادیة کذلک الطبیعة فی الحرکات الطبیعیة انما تحرک باحداث المیل کما سیأتی من اثبات المیل لکل حرکة فی مبحث الحرکة فان اعتبر المیل محرکا فعدم صدق الحد علی النفس مسلم لکنه مضر لهم لانه یلزم عدم صدق الحد علی المحدود ای الطبیعة ایضا لانه یکون علی هذا التقدیر المیل مبدأ اول لا الطبیعة وان لم یعتبر محرکا بل یعتبر آلة للتحریک کما هو الحق لئلا ینتقض الحد بالمیل فلا یضر المورد وینتقض الحد علی النفس لکونها مبدأ اول **۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله**

**١٥ قوله** فلیست مبدئیة الخ بخلاف الطبیعة فانها مبدأ اول لکل ما هو مبدأ له حیث لا یشذ منه شیء من الحرکات الارادیة التی النفس لها تقتضیها الطبیعة لیست الطبیعة مبدأ لها فلا یضر انتفاء الاولیة منها بالنسبة الیها **۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله**

**١٦ قوله** بل باستخدام الطبائع الخ التفصیل ان الحرکات المنسوبة الی النفس اما حرکات اینیة وهی الحرکات الارادیة للحیوانات واما حرکات فی الکم کالانماء واما حرکات فی الکیف کما یتحرک الثمار فی الالوان والنفس لا تفعل الحرکات الاینیة بواسطة طبائع الاجسام فربما تحرک الاعضاء الی خلاف ما یقتضیه طبیعة الجسم کما فی الصعود ولذا یحدث الاعیاء للتعارض بین مقتضی النفس ومقتضی الطبیعة فلو کان تحریکها الا بواسطة الطبیعة کانت حرکتها الی جهة مقتضی الطبیعة لا الی خلاف جهة مقتضاها فان اقل باقی الواسطة والمبدأ ان یتوافقا فی الجهة نعم انما تحرک النفس الحرکات الکیفیة والکمیة بواسطة الطبائع فان النفس تنهض الطبائع علی التحرک فی الاقطار فتتحرک ولا مخالفة بین الطبائع وبین تلک الحرکات فالتقیید بالاولیة لیخرج النفوس بالقیاس الی الحرکات الکمیة والکیفیة لا بالقیاس الی الحرکات الاینیة **۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله**

**١٧ قوله** انما الاشتباه الخ لیس غرضه الاستنقاض فانه لیس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه مدع بل مقصوده ان التعریف لم یمیزه المحدود عن غیره فان اختصاصه بالمعرف ومساواته له غیر مبین بل الظاهر عمومه وتحققه فی النفس الفلکیة ایضا حتی یقوم برهان علی ثبوت صورة نوعیة سوی النفوس المجردة والنفوس الجزئیة القائمة بمواد الافلاک واستخدام النفس لها فی الحرکات **۱۲ حمد الله**

**١٨ قوله** علی انه لیس الخ فان قلت ان قید علی نهج واحد لا بارادة وان لم یکن مذکورا فی الحد لکنه مراد فیه فالحرکة مقیدة به قلت علی هذا یخرج النفس الحیوانیة ایضا من قید لا بارادة والنفس النباتیة من قید علی نهج واحد فیستدرک قید الاولیة **۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶

۱۴ قوله غير محسوسة لان الصفة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها مع لواحق معينة كاين ووضع معين ثم يمتنع ان تكون متعلقة بها لا يكون في ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشترك مشتركة هف ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۵ قوله وانما تصدر الخ الغرض منه ان الواحد لا يصدر عنه آثار كثيرة فيجب ان لا تصدر عن الطبيعة وقد صدرت فاجاب بان صدورها بجهات مختلفة وانما الممنوع صدورها عن الواحد الحق ۱۲ حضرت ملا مرحوم

۱۶ قوله في جوهر الماء انما قال هذا لان في غير الماء يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة الماء فيه لتعدد القوابل لتصحيحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۷ قوله فالبرودة الخ هذا يدل على ان الماء بارد رطب اما برودة فلانه اذا زال عنه القاسر المسخن عاد الى البرد ولو لم يكن باردا بالطبع لم يعد الى البرودة واما رطوبته فلانه يقبل الاشكال ويتركها بسهولة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۸ قوله بالقياس الخ فالبرودة اثر الطبيعة المائية واذ هي قوة فعلية فبالقياس الى المتاثر عن جوهر الماء والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرها من حيث الانفعال تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الماء ويشكله ۱۲ حضرت ملا مرحوم

۱۹ قوله بل التحريك الخ لعل وجه الاضراب ان الاثر انما هو الحركة والميل آلة للطبيعة عندهم لا واسطة بان يكون الميل اثرا للطبيعة والحركة اثر الميل ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۲۰ قوله فان الاجسام المركبة الخ في الاجسام المركبة كالانسان مثلا لا تحصل بالطبيعة وحدها والا يصدق الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والمنمية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت الصورة الانسانية التي هي نفس ناطقة لها كلها كانت الطبيعة جزء منها وانما قال كالجزء من الصورة لانه لم يقل وقد يكون جزء من الصورة لان النفس بسيطة لا جزء لها الا باعتبار واطلاق الصورة النوعية على النفس الناطقة المجردة عن المادة في الانسان انما هو مجاز من حيث انها متعلقة بالبدن ويقوم بها امكانها قبل وجودها ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۳

۱۱ قوله واما التالف الخ المقصود الاصلي للمصنف هو الاتصال الجسمي فنقش اولا ان هذه المسئلة من اي علم يحقق انه من الالهي ثم نظر الى ما هو وسيلة اثباته وهو عدم التالف وهو ايضا مقصود من هذه الجهة فذكر حاله ايضا انه من اي علم واطلق العنان بحيث يشمل نقيضه الذي هو مذهب الخصوم وهو التالف لتحقيق موضوع الفن غاية التحقيق فان الاشياء تعرف باضدادها ۱۲ حضرت ملا مرحوم

۱۲ قوله وان مفهوم الخ لما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التالف ماخوذا في كلا الحدين ولذا لا يجب ان يكون عدم التالف ملحوظا ومنصوصا عند تصور حقيقة الجسم حتى يكون فيه اتيا لان غاية ما يلاحظ عند النفاة في تجوهر الجسم الاتصال او التركب من الهيولى والصورة لا عدم التالف من الاجزاء فيمكن ان يعد مفهوم التالف وعدمه من العوارض ويبحث عنهما من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم الخ ۱۲ حضرت مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۳ قوله فلا ينظر الخ اي اذا لوحظ التالف لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من جهة انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة ۱۲ حضرت مولانا محمد يوسف رح

۱۴ قوله ينظرون فيه الخ في التحقيق حقيقة الجسم التي هي الاتصال فان المثبتين يقولون بالتالف فيقولون في مقابلتهم بعدم التالف فالقضيتان القائلتان بان الجسم مؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او انه ليس بمؤلف منها كاشفتان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل وتحقيق الحقيقة من الفلسفة الاولى فيكون التالف وعدم التالف منها لان النظر في تجوهر الجسم نظر في وجودها لاستحالة وجود الشيء بدون تجوهره ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۵ قوله هو النظر في نحو وجوده الخ المراد بالنظر في نحو الوجود النظر فيما يلحق الشيء من غير ان يصير الشيء موضوع الرياضي بانضمام حيثية اخص من الموجودية بان يكون المعروض هو الموجود من حيث انه موجود من غير ان يصير الشيء موضوع الطبيعي بانضمام حيثية اخرى كذا لك ان يكون معروضه هو الموجود من حيث انه جسم ولا شك ان النظر في التالف وعدمه ليس من جهة الرياضية والطبيعية اما الاول فظاهر لعدم مداخلة الكمية في التالف وعدم التالف اما الثاني فلان معروض التالف وعدمه لو كان الموجود من حيث انه جسم لكان تجوهر الجسم قبل التالف وعدمه فلا يكون التالف وعدمه ملحوظا في نفس تجوهر الجسم وفي قوله تركب الجسم من الهيولى والصورة شرح لحقيقة الجسم لا ايراد اثبات عروض التركيب منهما للجسم فهذا ايضا نظر في تجوهر الجسم فيكون النظر في نحو الوجود من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا فكان الهيا ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۶ قوله فيكون كلاهما اي كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب منه وكونه مركبا من الهيولى والصورة من الالهي لان موضوعه الموجود بما هو موجود ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۷ قوله من ان علم التالف الخ اقتصر عليه ولم يتعرض بالتالف اقتصارا على القدر المقصود فان بحثنا هو عدم التالف ولان الباحث عن التالف المتكلم وليس على ذمته اثبات كونه من الطبعيات فانه ليس عالما موضوعه الجسم من حيث التغير ۱۲ حضرت ملا مرحوم

۱۸ قوله بمعنى السلب اراد بالسلب المقابل للعدم والملكة وهو السلب المجرد عن قابلية المسلوب لا السلب البسيط المقابل للعدول والايجاب فان مسائل العلوم لا تكون سوالب بسيطة على ما تقرر عليه راي الجمهور ۱۲ احمد الله رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۲ ۱۹ قولہ وان اخذ بمعنی الخ قال الاستاذ لقائل ان یقول ان ہہنا شقا ثالثا وہو سلب التالف عن القابل لہ ای باعتبار
بالنظر الی نفس مفہومہ ولا شبہۃ فی انہ یختص بالجسم فان المجردات لا یتعقل اتصافہا بہ عن الجواہر المتحیزۃ بالذات بخلاف الجسم فانہ بمجرد النظر الی مفہومہ وہو الطویل العریض العمیق مثلا
یمکن فیہ التالف من الجواہر الفردۃ ولذا توہم المتکلمون فیہ ذلک الا ان الفحص والبرہان منعہ کما یقال بعموم الدوام من الضرورۃ بالنظر الی نفس مفہومیہما مع قطع النظر من الاعتبار
علی الاصول الدقیقۃ ۱۲ احمد اللہ ۲۰ قولہ لم یکن من عوارضہ ای لا الذاتیۃ ولا العرضیۃ لان فی تقابل العدم والملکۃ لا یتصف المحل بالعدمی الا اذا صلح الاتصاف
بالوجودی والجسم لا یصلح للاتصاف بالتالف من الاجزاء التی لا تتجزی فلا یتصف بعدم التالف منہا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۱ قولہ الا من جہۃ الخ
فان الطبعی انما یبحث عن العوارض من جہۃ الحرکۃ والسکون او غیر ذلک وعدم التالف لیس لاحقا للجسم من ہذہ الحیثیۃ فلا یکون من الطبعی الا من جہۃ الاستدلال علیہ من سبیل الحرکۃ
ونحو ذلک ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۲ قولہ یکاد کلام الخ لم یورد کلمۃ الجزم بل اورد لفظ یکاد مع کلمۃ الاشعار لعدم نص الشیخ بان المقصود ہہنا عدم
تناہی الاجسام فی الانقسام والانفصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلک من لوازمہ وملحق بہ وانما ہو مفاد کلام الشیخ بحسب الظاہر الا ان کلامہ محتمل لان یکون المقصود نفی التناہی
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۳ قولہ ثم اللاتناہی الخ المقصود منہ تفصیل الکلام فی ان المراد ہہنا من المقاصد او من المبادی کالاتصال ونحوہ
ولو احمل ہہنا لربما یذہب الافہام الی انہ من المقاصد مما سبق من قولہ وبعد استیفاء الکلام فی المرام الخ ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۲۴ قولہ واختلاف الاعراض
بان یکون القسمۃ بسبب عروض عرضین مختلفین سواء کانا قارین کما فی البلقۃ او غیر قارین کما فی حصول مماستین او محاذاتین فانہ اذا کان جسم لاحدہما سا الجسمین ومحاذیا
لہما فلا یکون ذلک الا بان یکون ما یماس او یحاذی بہ احدہما غیر ما یماس او یحاذی بہ الآخر فیکون فیہ شیء دون شیء فیلزم الانقسام ۱۲ مولانا محمد یوسف رح
۲۵ قولہ فی القسمۃ الوہمیۃ الخ القسمۃ الوہمیۃ عبارۃ عن تعیین شیء محسوس ثم تعیین جزء مخصوص منہ بمعونۃ الوہم ثم جزء آخر وہکذا ثم وثم من غیر تفکیک فالاجزاء الحاصلۃ منہا انما
ہی جزئیات بخلاف القسمۃ العقلیۃ فانہا عبارۃ عن ملاحظۃ شیء فی العقل وتقسیمہ الی اقسام کلیۃ من غیر ملاحظۃ خصوصیاتہا الشخصیۃ الخارجیۃ کما ان العقل یلاحظ ان الذراع
اذا قسمناہ حصل جزآن کل واحد منہما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا کل واحد منہما حصل اربعۃ اجزاء کل واحد منہما ربع ذراع مثلا وہکذا فالاجزاء الحاصلۃ منہا ملحوظۃ بمفہومات کلیۃ
غیر متحققۃ فی الخارج علی وجہ التمایز ولو وہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۶ قولہ توطیۃ لہ بانا اذا قسمنا الجسم بالقسمۃ الوہمیۃ فاجزاؤہا تکون مشابہۃ
للکل فی الماہیۃ والا لبطل الاتصال فی ذلک الجسم ضرورۃ ان المتصل الوحدانی لا یتالف من حقائق متباینۃ وکل ما یثبت لفرد من الطبیعۃ یثبت للفرد الآخر منہا بالنظر الیہا فاذا
ثبت للجسم الکل الانحیاز والانفصال عما عداہ وکذلک الفعلیۃ البحتۃ یصدق علی کل جزء منہ ہذہ الاحکام ایضا ولا یتصور صدق ہذہ الاحکام بدون الفک فان الفعلیۃ البحتۃ
والانفصال عما عداہ لا یتصور فی المتصل بما ہو متصل والفک یستلزم المادۃ فالمطلوب ہہنا یکون من الطبعی بالضرورۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۷ قولہ
فلا شک الخ لان القسمۃ الفکیۃ لا تخلو عن التغیر والخروج من القوۃ الی الفعل وایضا القسمۃ الفکیۃ من جہۃ انہا فکیۃ لا تلحق الجسم الا من جہۃ انہ ذو مادۃ لا من حیث انہ ذو مقدار
مطلقا بدلیل ان القابل لشیء یجب وجودہ عند وجود المقبول لا یعقل الاتصاف لا بوجود الموصوف وقوامہ محلا للصفۃ وہذا شان المادۃ فانہا تجامعہا بخلاف القسمۃ الوہمیۃ
لکونہا لاحقۃ للجسم لکونہ ذا کمیۃ اتصالیۃ فہی من عوارض المقدار بحسب نفس ذاتہ لانک قد عرفت ان القسمۃ الوہمیۃ فرض شیء معین دون شیء معین وذلک انما یحصل الجسم التعلیمی
فہی من عوارض المقدار بحسب نفس ذاتہ بمعنی انہ المصحح لہا المجتمع معہا بلا حاجۃ الی المادۃ حتی لو قطعنا النظر ولحظنا اللحاظ الی الجسمیۃ التعلیمیۃ بان نفرضہا موجودۃ بدون المادۃ جزمنا
بصحۃ ہذہ القسمۃ بلا شبہۃ نعم انہا فی نفس تحصلہا محتاجۃ الی المادۃ لانہا عرض یقتضی موضوعا والقسمۃ باختلاف الاعراض لا تکون الا فی المادی بدلیل ان البعد المجرد عند القائلین بہ
لا یقبل القسمۃ باختلاف الاعراض وان کان قابلا للمطلق الانقسام من جہۃ کونہ ذا مقدار واذا کان اللاتناہی فی الانقسام من احوال الجسم من جہۃ حرکتہ واشتمالہ علی المادۃ کان فی ذلک من الطبعی ۱۲
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ ۱۵ قولہ المفاصل ہی المواضع التی ینفصل الجسم عندہا وہی مواضع معینۃ عند مثبتی الجزء لا یمکن ان ینفصل الجسم عند غیرہا شبہت
بمفاصل الحیوان وسمیت باسمہا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۶ قولہ کالہیولی والصورۃ فانہما من الاجزاء المحصلۃ للجوہر الوحدانی وہو الجسم لا من الاجزاء
المحصلۃ للحجم فان الحجم انما یحصل من لحوق المقدار لہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۷ قولہ نحو من انحاء الخ انحاء قسمۃ الجسم الی الاجزاء المقداریۃ ثلثۃ فکیۃ
تحدث کثرۃ بالفعل فی الخارج فان کان الانفکاک بآلۃ نافذۃ فہو قطعی والا فہو کسری ووہمیۃ تحدث کثرۃ فی الوہم وعقلیۃ یمکن ان تستوعب جملۃ الاجزاء الممکنۃ الافتراض
بلا تناہ فی ملاحظۃ العقل بملاحظۃ اجمالیۃ بسیطۃ ۱۲ ۱۸ قولہ وینسب ذلک الخ ولم یقل وذلک مذہب الاوائل لکونہ مخالفا لما ہو المشہور من ان ہذہ احتمالات لم یذہب
الیہا احد ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۹ قولہ وینسب ذلک الخ قول الشیخ فی الشفاء یدل علی ان الترکیب من الخطوط قد ذہب الیہ ذاہب فلفظ ذلک فی قولہ وینسب
ذلک اشارۃ الی الخطوط فقط والی السطوح والخطوط کلیہما ولعلہ اطلع المص علی ان الترکب من السطوح ایضا مذہب لاحد ۱۲ احمد اللہ ۱۹ قولہ والعمدۃ سمعت من الاستاذ قدس سرہ انہ قیل
من یا ہری حکمۃ الہند بانہم یقولون الترکیب من الجزء الذی لا یتجزی فقالوا انہم لکن مرادہم بہا الاجسام الصغیرۃ الصلبۃ التی لا تقبل القسمۃ الفکیۃ لصلابتہا لا الشہرۃ ترکبہا منہا فنقلہا عنہم ال الصغار انہم لا یضمون من القسمۃ الا الفک ملا احمد ۱۲

**تتمہ حواشی متعلقۂ صفحہ ۳۳ ۵۲٠ قوله** لا يحصل منها تالف الخ اي لا يحصل منها تالف وحجم بحيث يكون الجسم متصلا حسا فان الاتصال حسا لا يتصور الا بعد ملاقاة الاجزاء والكلام فيه كما مر لا يقال ان بين كل جزئين منها خلاء قليلا لا يشعر به الحس فيحس الاتصال لان الخلاء ان كان اقل من الجزء فيلزم الانقسام للجزء وان كان مساويا له فلا يكون الجزء ايضا قابلا للحس فلا يحس الجسم المؤلف منه لان فيه خلاء واجزاء منفصلة ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵۲۱ قوله** فيتداخل الخ اي فيلزم اتحاد الجواهر المتحيزة بالذات في الوضع والاشارة وهذا هو معنى التداخل مع البداهة شاهدة بخلافه والتنبيه على استحالة التداخل انه لو جاز التداخل لجاز وقوع جزء العالم في حجم خردلة بان تداخل الخردلة مقدارها من العالم ثم وثم مرة بعد اخرى ويلزم اتحادها في الحيز واتحاد الجواهر المتحيزة بالذات في الحيز ظاهر البطلان ثم يلزم عدم حصول الحجم منها وهو محال ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵۲۲ قوله** لا يحصل منها الخ بين الكلام على بطلان التداخل في نفسه فان الخصم لعله لا يساعده بل الحق بانه ههنا يفضي الى عدم حصول الحجم والتالف فلا يحصل جسم في عالم الواقع وهو اشد استحالة فان التالف افضى الى عدم التالف ۱۲ **احمد الله**

**حواشي متعلقۂ صفحہ ۳۳ ۵۱۳ قوله** ان تلك الاجزاء ان تداخلت الخ التفصيل ان الاجزاء اما كلها متداخلة فلا جسم ولا حجم فلا قسمة مقدارية اصلا لا متناهية ولا غير متناهية فلا عبرة لها في افادة الانقسام وقد قالوا بالانقسام وايضا هو ظاهر البطلان ثم ان تداخل بعضها فما بقي ان كان متناهيا فلا قسمة غير متناهية فقد بطل رائهم بالكلية ان كل جسم يتم النهاية في القسمة لان المتداخلة لا ينقسم اليها الجسم قسمة مقدارية مفضية الى التمايز في الوضع حصلة لا زدياد الحجم بالانضمام ولو وهميا فوجودها كعدمها ساقطة الاعتبار في الجسمية فالانقسام انما هو للمؤلف من ذلك الباقي وهو متناه الاجزاء فكل جسم متناه الاجزاء فبطل رائهم بالكلية وان كان غير متناه فالمتداخلة على الاول ساقطة الاعتبار فحصل باجزاء متناهية منها جسم في ضمن الاجسام العديمة النهاية في الاجزاء فبطل كلية رائهم ان كل جسم غير متناه الاجزاء فان نقيضه ان بعض الاجسام وهو ذلك الجسم الذي حصل من اجزاء متناهية متناه الاجزاء ولم يثبت بهذا القدر من البيان ان كل جسم متناه الاجزاء فلم يبطل رائهم بالكلية ۱۲ **حضرت ملا مرحوم ۵۱۴ قوله** وان فرع اليه من سمع بالفاء والزاء المعجمة والعين المهملة الاستغاثة والالتجاء اي التجاء النظام الى التداخل لدفع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام لكون كل تالف موجبا لازدياد الحجم ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵۱۵ قوله** بان يوضع ثلثة على ثلثة بان يوضع جزءان فيحصل الطول لان الماخوذ في الجسم مطلق الابعاد ولا يحصل البعد في اقل المراتب الا باثنين ويوضع بجنب احدهما جزء لان مطلق العرض مع قطع النظر عن ان يكون بازاء تمام الطول يحصل بضم واحد مع واحد من الطول وانما اخذ الجبائي اثنين لحصول العرض لاعتباره العرض في مقابلة الطول بالتمام ويوضع فوق الثلثة ثلثة ليحصل العمق في مقابلة العرض والطول على التمام ولما كان الجبائي اخذ الاربعة ليحصل العمق في مقابلة العرض والطول على التمام ولما كان يلزم على مذهب العلاف ترجيح بلا مرجح في اختيار واحد في العرض ودون العمق فاختار اربعة بان يوضع جزءان ويجنب احدهما جزء وفوق واحد من الثلثة جزء لاعتبار مطلق الابعاد والثلثة اعم من ان يكون بالتمام اولا ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵۱۶ قوله** لا رائهم بالكلية ولا بد من ابطال رائهم بالكلية ليثبت مذهب الحكيم من ان كل جسم متصل في الواقع قابل الانقسام لغير المتناهي ولهذا وجه العنان الى ابطال رائهم بالكلية بقوله فاذا ازدادنا الخ ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵۱۷ قوله** وكان الجزء الواحد عادا الخ فيه دفع لما يقال ان ازدياد الحجم وان كان بحسب ازدياد الاجزاء لكنه لا يلزم اتحاد النسبتين فانه يحتمل ان يكون نسبة الاجزاء من النسب العددية والنسبة بين الحجمين من النسب التي تختص بالمقادير وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يكون لهما عاد مشترك ووجه الدفع ان التفرقة بين المقادير والاعداد ليست الا لانتهاء الاعداد الى الواحد العاد بخلاف المقادير واذا كان تركب المقادير ايضا من الاجزاء الغير المتجزية ضرورة انتهاء الكثرة الى الاحاد الحقيقية فيكون الجزء الواحد عادا للكل فلا يتصور النسبة الصمية فيها بل يكون حالها حال الاعداد الا ان الواحد العاد في الاعداد غير وضعي وفي الاعداد وضعي ۱۲ **احمد الله رحمه الله**

**حواشي متعلقۂ صفحہ ۳۴ ۵۹ قوله** لا يكون الخ يعني ان المثبت له بالذات للوضع ليس الا الافراد وليس للطبيعة الكلية وضع بالذات حتى يقال ان المقصود في هذا الحكم ليس الا اثبات الوضع لهذا المفهوم وهو حاصل في العقل فليس المقصود سريان الحكم الى الاجسام المشخصة فلا ضير في عدم حصولها في حالة هذا الحكم في العقل ۱۲ **احمد الله ۵۱۰ قوله** اذ لا يحكم العقل الخ اورد عليه بانه صحيح ان اخذ في البرهان امكان التطبيق في الخارج وقد مر ما يتوجه عليه وان اخذ التطبيق العقلي الاجمالي كما عرفت فلا وجه له فانه لا يقتضي الوجود الا في العقل اجمالا ولا تعاقبها لا ينافيه ۱۲ **حضرت ملا مرحوم ۵۱۱ قوله** فرع الاتساق واذ لا اتساق في الاحاد المجتمعة الغير المرتبة ككف من الحصى فلا استعداد فلا يكون فيها اوائل وثوان وثوالث وهكذا فلا يمكن تطبيق المبدء على المبدء ثم ما يليه على ما يليه وهكذا ليظهر الزيادة في جهة عدم التناهي ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵۱۲ قوله** فهناك مجرد الحكم الخ وهذا الحكم لا يفضي الى الاستحالة مطلقا الا الى مساواة الجزء او ما يساويه الى الكل فان الزيادة حقيقتها آبية عن المساواة ولا الى خروج الزيادة او امكانها في جانب عدم التناهي لان ذلك بعد حصول التطبيق بتمامه من جانب المبدء الى الجانب الآخر ولا يتصور ذلك بالتفصيل فانه باطل ولا بالاجمال فانه فرع الاتساق كما عرفت نعم في المرتبات يلزم احدهما بالنظر الى الحكم الاجمالي الصحيح الواقعي وان لم يلزم بالنظر الى التفصيلي ۱۲ **ملا محمد حسن رح ۵۱۳ قوله** اذ لا يتميز الوسط الخ السالبة صادقة لعدم الموضوع اذ لا وسط ولا طرف في غير المرتبات واذا لم يكونا فيه لم ينتقل الزيادة الى جانب اللاتناهي ۱۲ **ملا حسن رحمه الله**

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۰ ۱۴ قوله ولا يتاتى الخ بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين من المستحيلات
فيكون التطبيق التفصيلي ايضا منها ١٢ ملا حسن ۱۵ قوله لجريان التطبيق الوهمي الخ توهم التطبيق الوهمي في غير المرتبات اما من جهة اخذه من الصور المرتسمة في الذهن تفصيلا
فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها في الذهن على سبيل التدريج يبلغ الى حد اللانهاية فيجري التطبيق الوهمي فيها فدفعه الشارح بانه يجوز ان لا يرتسم منها في الذهن في زمان متناه على التفصيل
الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية واما من جهة حصولها اجمالا في الذهن فتوهم الترتيب فيها فان الوهم يجري الاحكام الواقعية في المعدومات من جهة وجودها الاجمالي
فيه فدفعه المعترض بانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي بالمعنى المذكور فلا نسلم حكم العقل بامكان ذلك في الآن والزمان المتناهي ان اريد حكم العقل في الموجودات الغير
المرتبة بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فلا ينفع لما ذكره ١٢ ملا حسن ۱۶ قوله فيها لان التطبيق في الوهم لا يقتضي الا الاجتماع والترتيب بل العقل اذا اخذ
جملة غير متناهية وجملة اخرى غير متناهية بعد مبدء الجملة الاولى وتوهم انطباق مبدء الجملة الاولى على مبدء الجملة الثانية فتنطبق سائر احاد الاولى على سائر احاد الثانية ويسوق الدليل ١٢
مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۷ قوله انما يكون بين الصور المرتسمة الخ معناه المعلومات الحاصلة في الذهن لا الصور من حيث هي صور ذهنية فان الكلام
في استحالة عدمية النهاية في الخارج ١٢ حضرت ملا نظام الدين قدس الله سره

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۳ ۱۶ قوله كالحركة بمعنى التوسط الخ فان الحركة بمعنى التوسط عبارة عن توسط الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث اي حد يفرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه فهي حالة بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على الزمان والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم
وليست بموجودة في طرف ذلك الزمان لان المتحرك فيه اما في مبدء المسافة او منتهاها ولا شيء للمتحرك فيه من الحركة التوسطية اصلا لما عرفت ان التوسط حالة بسيطة حادثة
بعد مفارقة المبدء وقبل الوصول الى المنتهى واذا كانت حادثة بعد مفارقة المبدء فلا محالة تكون موجودة في زمان مقطوع من جهة البداية ١٢ مولانا محمد يوسف رح
۱۷ قوله ما يكون الخ اي ما يكون وجوده بالحركة التوسطية لا بقدر معين من الحركة القطعية لا يكون موجودا في طرف الزمان وانما يكون موجودا في الزمان بتمامه بدون الانطباق
لان ما يوجد بالحركة التوسطية يكون تابعا لها فكما لا يكون لها اول آن الحدوث كذلك لا يكون اول آن الحدوث لتابعها ايضا فان التابع للشيء في امر يجري واللازم له كذلك
بحسب ذلك الوجود ولا يتخلف عنه في اي طرف كان فلو كان لاحدهما اول آن الحدوث يلزم الآخر ايضا اول الآن والا يلزم التخلف فيه فبذلك علمت ان ما يوجد بقدر معين من
الحركة القطعية يكون منطبقا عليها ويكون حاله كحال الحركة القطعية في كون الحدوث تدريجيا اي في زمان بالانطباق عليه لا في آن اول كزاوية معينة من حركة احد الخطين
المنطبقين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۸ قوله كمطلق الزاوية الخ لا يتوهم ان المطلق موجود بعين وجود الافراد وليس له وجود مجرد عن الاقدار المعينة
لبطلان الماهية المجردة كما تقرر في مقره فكيف يتصور الافتراق بين المطلق وافراده في نحو الحدوث لان المطلق له وجود في ضمن جزء وكل فرد منه فالوجود المنسوب الى مطلق الزاوية
مع قطع النظر عن الخصوصيات والتعينات يقال له انه في جميع الزمان وكل جزء منه وكل آن فرض في ذلك الزمان غير منطبق عليه لان المطلق موجود بتمامه في جزء ذلك الزمان
ايضا وفي ضمن فرد من افراده وان كان كل معين منها يوجد في معين من الزمان منطبقا عليه لا يلزم منه وجود الكلي المجرد عن الافراد كما لا يخفى ١٢ محمد الله ۱۹ قوله
هي التي كلامنا فيها بانها ليست لها اول آن تصدق فيه ليس وليس وهما دفعة ولا تدريجا بل لها وجود في الزمان من غير انطباق عليه ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۰ قوله
ولا يكون لهذا ايضا الخ وبهذا يتم الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه ١٢ ملا حسن رحمه الله ۲۱ قوله آخر آنات عدمه الخ لانه اذا امكن
وجود الحادث في آن هو مبدء الزمان المعين فكان عدمه فيه واذا كان وجوده في هذا الزمان فكان هذا الآن آخر آنات عدمه السابق ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲
قوله هذا التفصيل ما يهمنا الخ لان الامر الاهم لنا اتمام الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه وهي ان الحادث لا بد له من اول آن الحدوث وبهذا التفصيل
يبطل تلك المقدمة بلا مرية لدلالته على ان بعض الحوادث ليس له اول آن الحدوث ومسامحة الخط على الخطأ ايضا منه وهذا القدر يحصل ببيان اختلاف الحوادث في اول الوجود بدون الاحتياج الى بيان
اختلاف الزائد من الحوادث في آخر آن الوجود او بيان العدم السابق واللاحق لكن الكلام لما انجر الى بيان اختلاف الحوادث فلا بد من تتميم الكلام بتبيين آخر آن الوجود وحال
العدم السابق واللاحق فقال المص لتتميم الكلام الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ۱۵ قوله جاز بالنظر اليه الخ لقائل ان يقول ان الشكل يجوز ان يكون مقتضى طبيعة البعد الشخصي فلا يجوز التبدل الا بتبدل لما وح ينعدم
فلا يحتاج الى المادة فان المادة انما تلزم للانفعال وهو لا يتعقل الا بانتفاء المحل لا يقال ان الشكل الحاصل له ح يجوز ان يعلل بالنظر الى طبيعته التي هي لا بشرط شيء فانها ليست مقتضية له واما المقتضي
البعد الشخصي لان اقتضاء هذا لا يجوز للمادة ممنوعة فانه يجوز ان يكون نسبة التشخص اليه نسبة الى الطبائع المغايرات ١٢ حضرت ملا مرحوم ۱۶ قوله جاز بالنظر اليه الخ وفيه نظر قوي
فانه يجوز ان يكون الشكل العارض للمفارق الدائم والمباين كالعلة مع المعلول فلم يوجد فيه جهة القوة المحوجة الى المادة فان القوة عبارة عن فقدان شيء في زمان مع وجدانه في زمان آخر فلا شبهة في انها
لا تقتضيها الا الامر اللازم ضرورة فالعجب من المص انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح مسامحته ١٢ محمد حسن رحمه الله •

## تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸

۱۹ قوله المستلزم لجهة القوة فيه مناقشة ظاهرة لانه ان اريد بالقوة الاستعداد فالاستلزام مم لانه اذا لم يكن البعد والشكل من ذاته ولوازمه فيحتمل ان يجوز التبدل تبدلا ظاهريا ويستحيل بعد حصول شكل معين ان يزول ذلك الشكل ويخلفه آخر بدله وان اريد مجرد التجويز الذاتي فمسلم ولكنه لا يستلزم المدعى ۱۲ منه

## حواشی متعلقہ صفحہ ۴۹

۱۳ قوله متداخلا فيهما الخ فيه ان المجوز لتداخل الجوهر الجسمي في البعد المجرد ولعله بعود ويقول ان التمسح مطلقا لا يمنع التداخل بل اذا وقع في الماهية الواحدة ۱۲ ملا حسن رحمه الله ۱۴ قوله ويجري بينهما الخ فانه اذا كان مساحة البعد بحيث يسعه مساحة الجسم يحكم بان بعدا بين الانا بمثل مساحة الجسم واذا لم يسعه يحكم بانها انقص من مساحة الجسم ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۵ قوله كذلك مساحة بعد الخ اي في الجسم المتمكن مساحة جسم في المكان مساحة بعد والمجموع اعظم من الواحد فلو تداخلا كان الكل اي مساحة الجسم والبعد مساويا للجزء وهو مساحة البعد او الجسم فقط ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۶ قوله مساويا للجزء فيه انه على تقدير التداخل لا كلية ولا جزئية بحسب المقدار فلا يلزم مساواة الكل للجزء بل الكلية والجزئية على هذا التقدير بحسب العدد وعددهما ازيد من الواحد ۱۲ رحمه الله ۱۷ قوله اولى وفيه ايضا منع ظاهر فان التداخل بين البعدين انما يتصور بالفصل بينهما ثم التقائهما بحيث يتحد فيه الحيز واجزاء البعد متمانعة عن الفصل فانه يستلزم المادية بخلاف الجسم والبعد فتجويز التداخل بينهما لا يلزم التجويز في اجزاء الابعاد ۱۲ ملا حسن رحمه الله ۱۸ قوله وانا نعلم المانع الخ وذلك لانه يقول ان نحو المسوحية واحد لكن مسوحية البعد المادي يمنع التداخل والبعد المجرد لا يمنعه فان البعد المادي يقبل الحركة والمقاومة والانخراق فلا يعقل فيه التداخل بخلاف هذا البعد فانه بذاته يابى عن تلك الاحكام ولا يجد بدا من التداخل لا بقاء شئ من الاجسام بالنهايات بل بالاسر والاجسام لا تتلاقى الا بالنهايات فلا تتداخل وعلى هذا فمساواة الكل الجزء يستحيل في الجسمانيات لا في هذا البعد فانه لا كلية ولا جزئية في الوضع فلذلك لا ضيق في المساواة كما في الهيولى والصورة مثلا ۱۲ حضرت ملا نظام الملة والدين قدس الله سره ۱۹ قوله خاصة اي هذا مقولة اصحاب البعد الموجود لا اصحاب البعد الموهوم وما سيجئ ثانيا شامل لهما ۱۲ مولانا محمد يوسف رح

## حواشی متعلقہ صفحہ ۵۲

۱۲ قوله انما تبطل الخ حاصله انا نمنع وتبطل وجود الخلاء بمعنى المكان الخالي عن المتمكن لا الخلاء بمعنى اللاشئ المحض المسلوب عنه خواص المكان لانه ليس بباطل عندنا كما في وراء المحدد ومكانية الخلاء بلزومه لامارات المكان ومنها وجود الحركة فيه فمنع الحركة فيه هو سلب المكانية فالمدعي بطلان خلو المكان مع بقاء مكانيته فلو التزم احد ان المكان على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان ومنها صحة وجود الحركة فيه فلا كلام معه لانه اذا انسلخ في امارات المكان لم يبق المكان مكانا ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳ قوله اسهل لان الملاء معاوق ومقاوم للحركة بلا مرية واذا فقد المعاوق فيسهل وجود الحركة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴ قوله فليتامل فيه اشارة الى انه لو وجد المكان الخالي يكون وجود الحركة فيه محالا لان كل حركة لا بد وان تكون على حد من السرعة والبطوء لانها لا محالة تكون على مسافة وفي زمان فاذا فرض حركة اخرى تقطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان او في ضعفه كانت اسرع وابطأ من الاول فلا بد للسرعة والبطوء من محدد والمحدد هو المعاوق ولو وجد الخلاء فلا معاوق فلا توجد الحركة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۵ قوله هو تلك المعاوقة فذلك بان ننتهي القسمة مثلا في المعاوقة الى حد ولا ينتهي القسمة في الزمان فح جاز ان يكون اقل المعاوقة بحيث لا يكون مرتبة ادون منها بالنسبة الى المعاوقة الغليظة كالف الف ويكون نسبة زمان الخلاء الى زمان الملاء الاول الغليظ كالف الف فح لم يكن المعاوقة المخصوصة ثابتا مثل زمان الخلاء ۱۲ ملا حسن رح ۱۶ قوله واجتماعها الخ وذلك لان الحركة في الخلاء وان كانت ممكنة كما ذكر لكن اجتماعها مع الامر المستحيل غير ممكن فيستلزم امرا محالا ۱۲ ملا حسن رحمه الله ۱۷ قوله لانا نقول الخ فيه انه منقوض بوجود الملاء فانه يجري فيه بعينه بانا نقول كل حركة في الملاء فهي حركة في معاوقة وكل حركة مع معاوقة ما فليست مساوية لحركة في عدم معاوقة ينتج لا شئ من الحركة في الملاء مساوية لحركة في عدم معاوقة ونضم الى القضية القائلة ان الحركة في الملاء الذي نسبة رقته الى الملاء الا غلظ نسبة زمان حركة عديم المعاوق الى زمان حركة في الملاء الغليظ لو كانت موجودة مساوية لحركة في عدم معاوقة لو كانت ينتج لا شئ من الحركة في الملاء بحركة في الملاء ۱۲ سيف ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۱۸ قوله ويلزم منها اي يلزم من هذه النتيجة بان نجعل كبرى والمقدمة الممهدة الصدق بان نجعل صغرى بان يقال ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت المعاوقة موجودة ولا حركة في الخلاء هي متساوية لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت المعاوقة موجودة ان لا شئ من الحركة في الخلاء حركة في الخلاء وهو سلب الشئ عن نفسه هذا المحال لازم من المعاوقة المخصوصة فانا ما جعلناه انه متحقق وجودا في الواقع بل في الفرض فقط وفرض المحال ليس بمحال فلم يلزم الاستحالة الا من الخلاء وهو محال وانت تعلم سخافة هذا الجواب فان القضايا اذا كانت حمليات تقديرية فالنتيجة ايضا تكون حملية تقديرية ولا باس بسلب الشئ عن نفسه على تقدير محال ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۹ قوله اقول ويمكن تحريره الخ حاصله ان القضية الكاذبة على الاطلاق من جهة انها كاذبة لما يستحيل وقوعها وصدقها في الواقع فلو استلزم صدقها في الواقع يكون مستحيلا قطعا والخلاء من افراد هذا الامر فانه يستلزم صدق قضية شرطية كاذبة على الاطلاق وهي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها كما فصل في البرهان ۱۲ ملا حسن رحمه الله ۲۰ قوله نمط آخر فيه اشارة الى ان التحرير السابق للجواب كان باخذ القضية حملية تقديرية بان جعل لفظ لو كانت قيدا فيها لا كلمة شرط داخلة في المقدم ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ٥٥ ١٩ ــــه قوله مطلقا اى سواء كان فى الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض او فى غير الامكنة المتحددة كفوق الفلك الاعلى ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله
ــــه قوله المتشابه باجزائه اى اجزاء الخلاء فانه ان كانت هناك حركة طبيعية فمن اين يختص هذا الجزء بالطلب والجزء الآخر بالهرب مع تشابههما ١٢ مولانا محمد يوسف رح
ــــه قوله المتشابه باجزائه انت تعلم ان هذا لا يفي لنفي الحركة الطبيعية في المتشابه الا ترى ان القائلين بالبعد المجرد يقولون بتشابه اجزائه مع ان بعضها يكون طبيعيا لبعض دون بعض وذلك لتمايز الاجزاء في الاوضاع والهويات كذلك الخلاء فيما وراء المحدد مع انه متشابه الاجزاء يجوز ان يكون تمايز بما فيها بالاوضاع والهويات فيجوز ان يكون هوية بعض مع تميز وضعه عن الآخر مطلوبا لبعض الاجسام بالنظر الى ذواته النوعية ومهروبا لبعض كذلك سائر الاجزاء فلا ينفع التشابه شيئا ١٢ ملا حسن رح
ــــه قوله او قسرية راجعة اليهما اى الى الارادية بان يكون القاسر ارادة وفيه اشارة الى زيافة قول من اطلق تحديد الارادة وعدم تحديد القاسر الطبيعة فان القسرية التي اسبابها الارادة في حكم الارادة في هذا الحكم كما لا يخفى ١٢ حضرت ملا مرحوم ــــه قوله يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء بالشعور فيحدث الحركة على حسب ما تصورت فربما تحفظ في الحركات الفلكيات مزيدا او بالمعاوق وينقص بنقصانه ما بازائه فلا يلزم المساواة فلا تتم الحجة ١٢ حضرت ملا مرحوم ــــه قوله ان النفس بعض الخ اى الشيخ لم يجوز تحديد حال الحركة الارادية بالارادة فان المحرك في الحركة الارادية هو النفس والنفس انما تحرك الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ــــه قوله انما تحرك الخ اى النفس انما حركت باحداث الميل وهو مختلف بالشدة والضعف فلا يتحدد بالزمان بل حاله حال الميل الطبيعي فلا بد من امر آخر فلا يمكن ان يتحدد الزمان بها فالحجة في الارادية ايضا تتم ولا يخفى عليك انه غير واف فان تحريكها باحداث ميل لا يوجب ان يكون حالها حال الطبيعة فان الفلك متحرك باحداث ميل مع انه لا معاوق فيه اصلا فقد تحدد حال السرعة والبطوء بتحريك النفس الفلكية باحداث الميل فليكن الحركة الارادية في الخلاء ايضا كذلك ١٢ حضرت ملا مرحوم

حواشي متعلقة صفحة ٦٠ ــــه قوله وقد يكون تدريجا اراد بالتدريج التدريج الاتصالي او التدريج الذي لا يكون له دفعة جزء منهما وان كان ظرفها لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كالانتقالات التي في اطواره ايضا تدريج فلم يصح قوله ولا تاتي الا في مقولات معدودة ١٢ علام رح
ــــه قوله وكان يهون الخ الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدول المعلم الاول من تعريف القدماء بواحد من هذه العبارات الى مسلك آخر فبينه بقوله لولا ان الخ اى البحث عن ان التدريج هو وقوع الشئ في زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى يسيرا يسيرا هو معنى التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الدفعة وهي عبارة عن حصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ــــه قوله على نحو من الدور يمكن ان يقال ان الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة ولا ينظر فيه الى انها مقدار الحركة والتدريج هو الوقوع في كمية كذلك فلا دور ولذا قال وكان يهون علينا الخ ولم يقل ان تعريف القدماء باطل كذا افيد ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده ــــه قوله كمال لما من شانه ان يحصل الخ اعلم ان معنى الكمال هو الحاصل بالفعل وانما سمي الحاصل بالفعل كمالا لان في القوة نقصانا والفعل تام بالقياس اليها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ــــه قوله ذو فعلية الخ يعني ان فعليته يتصور بان لها قوة سواء كانت متحققة ومرفها الفعلية ام لم تحقق فالارادة منها بمعنى المنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ١٢ احمد الله ــــه قوله بان لها قوة الخ اى قوة ما يتحرك اليه فانه لا دخل له في الكمالية بل المراد قوة التحرك وتصحيح قوله فربما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل ١٢ حضرت ملا مرحوم ــــه قوله وايضا انما يصل الخ حاصله ان التحرك وسيلة الى نيل الكمال فيكون كمالا اى فعلا ضرورة ان ما يتوصل بوجوده الى فعلية فهو فعلية ١٢ حضرت ملا مرحوم ــــه قوله اول الخ يتصور الاولية ههنا من جهتين من جهة الذات فان التحرك دخيل في الوصول الى المنتهى والدخيل هو العلة وانكان من الشرائط والعلة متقدمة بالذات على المعلول ومن جهة الزمان فان التحرك يقع في الزمان المتقدم على آن الوصول ولا تنافي بين اجتماع التقدمات ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ٦٨ ــــه قوله ولعل المذاهب الخ اشار بلفظة لعل الى ان بعضا من هذه المذاهب قد انشعبت الى شعب كثيرة فهذه هي الاصول كما ستقف في اثناء الكلام ١٢ حمد الله ــــه قوله ولعل المذاهب الخ كلمة لعل اشارة الى ما فهم من الشفاء ان ههنا مذهبا آخر لا يعتد به ولا يليق ان يلتفت اليه وهو ان الحركة مقولة اخرى سوى المقولات العشر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ــــه قوله انها نفس مقولة ان ينفعل اى الذي يقال له مقولة الانفعال هو نفس الحركة بان يكون عبارة عن هيئة غير قارة وهذا مذهب الشيخ الرئيس ايضا تبعا لبعض الاوائل ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ــــه قوله او بالتشكيك اشارة الى ان اصحاب هذا المذهب حزبين حزب يقول ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك وحزب يقول بل لفظ الحركة مثل لفظ الوجود تطلق على اصناف كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود دخولا اوليا هي المقولات واما الداخلة تحت لفظة الحركة فهي انواع واصناف من المقولات كذا في الشفاء ١٢ حمد الله ــــه قوله كل منها داخلة الخ اى الحركة في المقولة عين تلك المقولة فالحركة في الكم تكون من مقولة الكم والحركة في الكيف تكون من مقولة الكيف والحركة في الاين تكون من مقولة الاين والحركة في الوضع تكون من مقولة الوضع ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله



**تتمۂ حواشی متعلقہ صفحہ ٦٨** ١٦ **قوله** فان كلا من الكم الخ اى الكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكم اى النمو والذبول والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكيف اى الاستحالة والاين منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى المكان اى النقلة والوضع منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الوضع وربما تمادى بعضهم فى مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الجوهر فبعض من اصحاب هذا المذهب يقول بالحركة فى الجوهر ايضا ١٢ **مولانا محمد يوسف** ١٧ **قوله** منه قار ومنه سيال الخ قال الشيخ فى الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الافتراق الذى بين السوء القار وبين السيال افتراقا نوعيا ومنهم من جعله افتراقات غير فصلية وهو كزيادة تعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج به من نوعه ١٢ احمد الله ١٨ **قوله** انها ليست فى شئ الخ يعنى ان الاصناف الواقعة تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل المذكور فى المذهب الثانى فليس التسود نوعا من الكيف ولا النقلة نوعا من الاين فان وقوع الحركة فى الكيف ليس معنى ان الكيف جنس لها ولا انها موضوع لها بل الموضوع هو الجوهر لا غير لكن اذا كان ما منه وما اليه كيفا فالحركة فى الكيف وان كان اينا فالحركة فى الاين والحركة امر مغاير لتلك المقولات ليست فردا منها ويقال لفظة الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال الماخوذ فى حدها احد الجنس هو من الالفاظ المجانسة الوجود والوحدة فلا يكون حملها على ما تحتها بالتواطؤ فلا يكون ذاتيا لها ١٢ احمد الله ١٩ **قوله** مشكك لان صدق الكمال على الكمال الذى هو بما هو بالفعل من كل وجه ككمال البارى اولى من صدقه على الكمال الماخوذ فى رسم الحركة لانه كمال من جهة القوة او يقال ان صدقه على الجوهر اولى من صدقه على التسعة الباقية كما يفهم مما سياتى فى الكتاب ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ٢٠ **قوله** فالتسود الخ يعنى ان الحركة فى السواد ليست حالة مغايرة له بل هى فرد منه يحصل للجسم شيئا فشيئا مجموع زمان الحركة ومع بقائه بشخصه يتغير ويشتد آنا فآنا فيحصل لذلك الفرد فى كل آن نوع من الشدة ليس له فى الآن السابق ولا فى الآن اللاحق فكان الموضوع بالحقيقة للحركة هو ذلك الفرد فان تبدل الحالات عليه اولا وبالذات وبواسطته يتبدل الجسم فى وصف السواد بانه يحصل له ذلك الفرد الباقى فى كل آن نحو آخر من الشدة ١٢ احمد الله ٢١ **قوله** بل اشتداد الخ اى بل التسود واشتداد الجوهر الذى هو موضوع مقولة الكيف فى سواده بان يترك فردا ضعيفا وياخذ قويا وانما عينا الموضوع بالجوهر ليعم النفس والبدن فان الحركة تقع فى الكيفيات النفسانية ايضا عند الشيخ الرئيس كما سياتى ولم يتبين بعد ان موضوع الحركة فى مقولة الكيف هو الجسم لا غير ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ٢٢ **قوله** اذ ليس هناك الخ فلا يكون الموضوع الحقيقى للحركة فى السواد نفس السواد كيف وذات السواد الاول مغايرة لذات السواد الثانى لان التفاوت بالشدة والضعف تفاوت فى الذات الشخصية قطعا بل فى الحقيقة النوعية ايضا عند المشائين فليس هناك سواد واحد يكون موضوع التغير ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

**حواشی متعلقہ صفحہ ٦٩** ١ **قوله** الا ان يكون الخ نفى المذهب الثانى والمراد بكون المقولة موضوع الحركة ان يكون الحركة من الاحوال العارضة للمقولة فالحركة فى الكيف مثلا هى كيف يشتد فالتسود سواد يشتد كما مر والمراد بكون الحركة داخلة فى المقولة ان يكون مما يحصل به المقولة تحصل الشئ بما هو فرد له بان تكون الحركة صنفا داخلة تحت لفظ الحركة انواعا واصنافا من المقولات حيث يكون الاين منه قار ومنه سيال هو الحركة فى المكان اى النقلة والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الكيف اى الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الكم اى النمو والذبول ووجه النفى ان الحركة ينافى فعلية المقولة فكيف يكون من احوال المقولة او من محصلاتها وليعلم ان فائدة التكرير فى نفى المذهب الثانى فى قوله الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة فى تلك المقولة ان فيه نفيا للمذهب الثانى بشعبتيه لان فى المذهب الثانى مذهبين حيث ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة فى مقولة هو ان تلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة هى الموضوع الحقيقى لتلك الحركة وذهب آخرون الى ان معنى وقوعها فى مقولة هو ان تلك المقولة جنس للحركة وقالوا ان من الاين ما هو قار ومنه ما هو سيال وكذا الحال فى الكم والكيف والوضع فالسيال من كل جنس من هذه الاجناس هو الحركة فيكون نوعا من ذلك الجنس والمصنف اقتفى الشيخ الرئيس فى جعل هذين المذهبين مذهبا واحدا حيث نقلهما فى تبيين اختلاف المذاهب فى سلك عبارة واحدة واشار ههنا الى هذا التشويش بنفى المذهب الثانى بتطبيق عبارتين بتكرير النفى ثم كلام المصنف لا يخلو عن تشويش واختلال لانه ابان المذهب الثانى فى اختلاف المذاهب بعبارة اختارها الآخرون منه وفى تبيين بطلانه بعبارة اختارها جماعة منه حيث قال فحصل ان الحركة فى الكيف الخ وههنا اشار الى نفى المذهب الثانى بعبارة تدل صراحة على ان فى المذهب الثانى شعبتين وظاهر ان شعبة واحدة من الشعبتين لا يمكن ان يكون محصلا للشعبة الاخرى الا ان يرجع النزاع الى اللفظ ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** ١١ **قوله** فيلزم الخ فيه ان الانحصار فى المقولات العشر ليس بينا ولا مبرهنا عليه فانهم ما اقاموا دليلا على الانحصار ولو سلم فنقول ان الانحصار انما هو بالنسبة الى الحقائق المركبة التى لها جنس وفصل ثم يجوز ان يكون الحركة حقيقة بسيطة كفصول الجواهر فلا يكون شئ من المقولات جنسا عاليا لها وان صدق عليها صدق العوارض ١٢ **مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده** ١٢ **قوله** فلفظ الكمال الخ يعنى ان لفظ الكمال الماخوذ فى تعريف الحركة انما كان مشككا بالنظر الى الوجودات التى من جملتها الحركات النوعية والشخصية ولكنا اذا اخذنا الامر الاعم الذى تكون هى مختصة بالنظر الى نفس ماهية الحركة يجوز ان تكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات واشخاصها كما تنفك عنها ولا مضايقة فيه ١٢ **ملا محمد حسن رحمه الله** ١٣ **قوله** فى رسم الحركة الخ اشارة الى ان مشككية ما وقع فى الرسم لا يستلزم مشككية المرسوم لان الرسم عرضى خارج ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

## حواشی متعلقہ صفحہ ٧٢

١٣ه قوله فيرتفع معنى من الذاتية والعرضية ههنا على قياس ما عرفت في الاضافة فانه وان كان تبدل التسليح مثلا في جسم بواسطة حركة السلاح في الاين لكن لعدم كون ميل هناك التبدل فيه لا يكون الحركة بالذات في التسليح بل المتحرك بالذات انما هو السلاح في الاين لكون الميل موجودا فيه كما اذا تحرك الشخص بحذاء شخص قاعد فالقاعد وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركا فيه بالذات بل هو متحرك فيه بنفس حركة الشخص المتحرك بحذائه بالعرض ١٢ احمد الله ١٥ه قوله خالف فيه قوم الخ وهم فرق فرقة قايلون بالكمون والبروز قالوا ان الماء مثلا لا يصير باردا لا البارد حارا وما يدرك من انقلاب احدهما الى الآخر فيشهادة الحس في الاولى لكمون واستتار الاجزاء الحارة وبروز وظهور الاجزاء الباردة التي كانت موجودة في الماء دائما وبالعكس في الثانية وفرقة يقولون ان الماء مثلا اذا صار باردا فقد فارق منه الاجزاء الحارة التي كانت فيه والبارد اذا صار حارا فقد يدخل فيه الحارة من خارج فهؤلاء والفرقة الاولى ينكرون الاستحالة سوالكون ايضا وفرقة يقولون للماء البارد اذا صار حارا فقد ينقلب بعض جسيمائه نارا ويختلط بالباقية على صورتها فهم يقولون بالكون دون الاستحالة ١٢ احمد الله

١٦ه قوله سياتي الكلام معهم الحق عندي ان الحركة في الكيف خفي بل باطل على طريقهم الحق فان الحركة كما ذكرنا مرارا بالبرهان القطعي لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجي ولا بد ان يكون متصلا واذ قد بين في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال ة فلا يمكن وقوع الفرد التدريجي فيه ايضا فيمتنع الحركة واذ لم يذكر المصنف الدليل على الحركة الكيفية ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا فلا ينفع الكلام مع القوم ح ١٢ ملا حسن رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ٧٣

١٣ه قوله العقيقيين قد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو تباعد اجزاء الجسم وتداخل جسم آخر غريب كما في القطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو تقاربها بحسب خروج جسم غريب من بينها وهو كما في القطن الملفوف بعد النفش وهذان من باب الحركة في الوضع وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم آخر وانتقاص مقداره من غير ان ينفصل منه جزء ويقال لهما الحقيقيان ١٢ احمد الله ١٤ه قوله اما الوضع الخ الوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود فالحركة في الوضع عبارة عن التغير في تلك النسبة تدريجا ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٥ه قوله كالنهوض الى القيام من القعود فان الانتقال عن القعود الى القيام او بالعكس يكون قليلا قليلا وان كان حصول القيام او القعود الذي هو الطرف دفعة كالاين الذي هو الطرف يحصل دفعة ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٦ه قوله ولا يضر في ذلك الخ دفع لما عسى ان يتوهم ان في النهوض الى القيام من القعود حركة اينية لتبدل الاين فكيف يحكم بان فيه حركة وضعية وتقرير الدفع ان تبدل الاين لا يضر الحركة في الوضع لما عرفت من الاضية في اجتماع الحركتين في مقولتين في موضوع كما ان الحركة في الكم يكون مع التبدل في الاين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٧ه قوله كما في حركة الفلك فان الفلك الاعظم لا مكان له وسائر الافلاك لها مكان لكن لا خروج لها عنه فحركتها لا تكون مكانية بل انما تتغير نسبة اجزاء كل منها الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها تغير الوضع ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ٧٧

١٤ه قوله ظاهرا بناء على اصولهم والا فحركات السيارات في بعض المواضع يخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوءا كالاوج والحضيض في الحس وليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطيئة في الغاية فمن الجائز ان تكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في امثال هذه الحركات ١٢ حضرت ملا مرحوم ١٥ه قوله وقلما توجد في المكانية الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على نحوين واما على الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فتور فيها آخرا لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية تكون بطيئة في اول الحركة وسريعة في آخرها لكثرة الملاء في مبدأ الحركة وقلتها في آخره او هو يعنى ومن الحركة فاذا كان الفضاء كثيرا يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرضها السرعة ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله ١٦ه قوله دون ما يكون على الزاوية الى دون الحركة على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فانها وان كانت متصلة واحدة لكن لا اولوية لها بالوحدة لتخيل الاثنينية فيها كما هو الظاهر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ٨١ ١٣ قوله مبنية الخ وليس كذلك فان المقايسة التي بين الزاويتين من قبيل المقايسة الاولى لعدم القربية دون البعيدة الحقيقية فضلا عن الوهمية لانطباق الزاوية التي بين محيط الدائرة والخط المماس للدائرة على بعض الزاوية مستقيمة الخطين لانه اذا انطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على الخط المماس للدائرة يدخل جزء من محيط الدائرة بين زاوية مستقيمة الخطين كذلك تنطبق حادة مستقيمة الخطين على بعض زاوية بين المحيط والقطر فانه اذا انطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة فينقسم الزاوية بين المحيط والقطر بهذه الزاوية فقد فضلت على هذه و ليس التطبيق على سبيل توهم صيرورة المستدير مستقيما كيف ولو توهم المستدير وهو محيط الدائرة مستقيما لربما ساوت زاوية المحيط والقطر الزاوية القائمة لان الزاوية الحادثة بالخط المماس المحيط والقطر قائمة واذا توهم استقامة المحيط لا نطبق على المماس لامساواة لها مع شيء من الزوايا مستقيمة الخطين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٤ قوله او ان بعدهما عن الخ اي يكون بعد السواد عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من السواد ولا يتصور فوقها مرتبة منه وبعد البياض عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من البياض لا يتصور فوقها مرتبة منه يكون على السواء ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٥ قوله وهي حقيقية الخ ناقص بان المفاوتة والمساواة البعيدتين مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي المربع لمثلث ومستدير لمستقيم وزيادة احدهما على الآخر ليس كذلك نعم ان التطبيق بالفعل مجازي ولا يلزم منه ان يكون المساوات والمفاوتة مجازية فان المساواة والمفاوتة في المقدار كونهما بحيث لو تطابقا توهما لم يفضل احدهما عن الآخر او فضل وهو حاصل كيف وان عظمية الكل على الجزء حقيقة مع ان التطبيق بالفعل غير معقول ١٢ حضرت ملا مرحوم ١٦ قوله مما هو الخ اي من الخلاف الآبي عن التطابق بين خطين مستقيم ومستدير وبينهما مقايسة بعيدة ثانية من القبيلة الاولى ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ٨٤ ١٢ قوله فيجب ان يكون الخ المراد ان تضاد الحركات ليس موقوفا على تضاد المتحرك وكذا على تضاد المحرك وما فيه فانها تكون متضادة سواء كان تضاد في هذه الامور او لم يكن بل انما الموقوف على تضاد ما منه وما اليه يعني انه لا يتحقق بدون تضادهما وليس المقصود نفي العلة الايجابية عن تلك الامور واثباتها في ما منه وما اليه كيف وستعلم ان التضاد بين الحركات قد لا يتحقق مع تحققه فيهما غاية الامر انه تسامح في العبارة ١٢ احمد الله ١٣ قوله من جهة تضاد الخ ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين الماهيتين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى من تضاد الحركتين ولزومه له ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله ١٤ قوله ان لا يكون ذلك الخ ومعناه ان لا يكون التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يقع منها واليها الحركة ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله ١٥ قوله نقطتان اي نقطتان من جسم بسيط وهذا بحسب بادي النظر واما بحسب النظر الدقيق فالمبدآن والمنتهيان اثنان لا نقطتان مع الامر سهل لانه يقاس حال الاثنين على حال النقطتين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٦ قوله فيكون علو والعلو والسفل للنقطة العالية والسافلة ليس بالقياس الى الحركة اي لا يتوقف عليها فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية وان لم يفرض بينهما الحركة وباعتبار هذين العارضين صارا متضادين مع تساويهما في الحقيقة ١٢ مولانا محمد يوسف رح ١٧ قوله فان احدى الخ حاصله ان المبدئين والمنتهيين نقطتان ولا تضاد في الحقيقة لكن عرض لاحدى النقطتين كنقطة المركز انها مبدء للصاعدة ومنتهى للهابطة وعرض للنقطة الاخرى وهي النقطة في المحيط انها مبدء للهابطة ومنتهى للصاعدة فكانتا متضادتين بحسب هذا العارض لان كلا من الحركة الصاعدة والهابطة مستقيمة والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه ويكون هذا التضاد بالقياس الى الحركة اي موقوفا عليها فان المبدئية والمنتهية انما هي بعد فرض الحركة ولو لم تفرض الحركة لا صاعدة ولا هابطة فلا مبدء ولا منتهى ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٨ قوله وقياسهما الخ دفع توهم عسى ان يتوهم ان مفهوم المبدء ومفهوم المنتهى متضايفان فيكون المقابلة بينه وبين مفهوم المنتهى تضايفا لا تضادا فكيف يوجب تضاد الحركتين ١٢ احمد الله رح

حواشي متعلقة صفحة ٨٥ ١٢ قوله قد علمت الخ فان اختلاف المبدء والمنتهى في وصف المبدئية والمنتهية لا يختص بالصاعدة والهابطة بل في كل مستقيمتين متبادلتين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب ١٢ ملا محمد حسن رح ١٣ قوله متضادتان مع ذلك الخ لكونهما مفهومين وجوديين غير معقولين كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر ولا يجتمعان في وقت واحد من جهة واحدة واما كونهما نوعين حقيقيين متخالفين فلعله يدرى بشهادة الوجدان ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله ١٤ قوله كما ظن قد ظن بعض ان التضاد بين الحركة الصاعدة والهابطة انما هو باعتبار كون المبدء والمنتهى في غاية القرب والبعد عن المحيط ولذا ظنوا ان التضاد بين الحركات المستقيمة منحصر في الصاعدة والهابطة ١٢ احمد الله

**تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۸۵** **۱۵ قولہ** ویوجب الخ الحرکۃ المبتدءۃ من غایۃ السفل الی غایۃ العلو حرکۃ نوعیۃ متمایزۃ بالفصل عن الحرکۃ النوعیۃ المبتدءۃ من غایۃ العلو الی غایۃ السفل فاختلافہما النوعی حاصل باختلاف المبدء والمنتہی بہذہ الجہۃ والحرکتان المذکورتان مفہومان موجودیان غیر متصادقین لا یجتمعان بالنظر الی نفس ماہیتہما النوعیۃ فی متحرک واحد فی زمان واحد مع الاعتوار علیہ وہذا معنی تضادہما النوعی فقول المصنف فتضاد الطرفین من ہذا الاعتبار لا یوجب التضاد الذاتی فی الحرکتین فی حیز المنع ۱۲ **ملا حسن رحمہ اللہ**

**حواشی متعلقہ صفحہ ۸۶** **۱۷ قولہ** فلا یطلب الخ فیہ ان الشیخ لا یطلب للواحد الشخصی ضدا حتی یرد علیہ ورودا نما ہذا الایراد علی عنوان اورد المصنف بنقل دفع الشیخ وما قال الشیخ فی الشفاء فہو خال من ہذا الغبار وعبارتہ ہکذا ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم متکثر بالشخص فلیس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص فلیس ضد جمیع تلک المستدیرات المتفقۃ فی کون الاستدارۃ ہذا المستقیم الواحد بالشخص انتہت ۱۲ **مولانا عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ** **۱۸ قولہ** وایضا تلک الخ یعنی انہ یفہم من کلام الشیخ انہ لو کانت وحدۃ القوسیۃ وحدۃ بالشخص لکان ان وحدۃ الوتریۃ وحدۃ بالشخص لکن یتحقق التضاد بین الشخصین من حیث ہما شخصان ولیس کذلک اذ لا شک ان تلک الوتریۃ الخ ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۹ قولہ** فسادہ ظاہر الخ لان جہۃ الاستدارۃ جہۃ جنسیۃ کما عرفت وہکذا جہۃ الاستقامۃ جہۃ جنسیۃ لاندراج الانواع تحتہما لان الاستقامۃ الوتریۃ نوع واحد والاستقامۃ القطریۃ نوع آخر وہکذا ولا تضاد بین الاجناس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۲۰ قولہ** اذ لا یمکن ان یکون الخ بان یتوارد الاستدارۃ والاستقامۃ علی متحرک واحد وفی التضاد لا بد من ہذا ۱۲ **مولانا محمد امین اللہ نور اللہ مرقدہ**

**حواشی متعلقہ صفحہ ۸۸** **۱۳ قولہ** ووجب الخ ہذا الالتزام فی غایۃ البعد فانا نعلم قطعا ان الکرۃ متحرکۃ بحرکۃ الدولاب علی نسق واحد لو کان فوقہما سطح مستو ولا فالتزام السکون بمجرد تماس السطح الغیر العائق عن حرکۃ الدولاب لا یخلو من بعد اللہم الا ان یقال ضرورۃ بطلان تتالی الآنین مانع عن حرکۃ الدولاب علی الاتصال والضرورات الطبعیۃ انما توجب مستبعدات مستبشعۃ کضرورۃ الخلاء ۱۲ **حمد اللہ رحمہ اللہ** **۱۴ قولہ** وسطح آخر الخ ای لذلک الملاقی سطح آخر یلاقی تقعیب الکرۃ فملاقات الصفحۃ للجسم الملاقی انما ہو ملاقاۃ سطحی وسطح الملاقی الذی ہو ملاق لتقعیب الکرۃ بسیط لیس فیہ نقطۃ ممتازۃ فی الوضع حتی یقال ان سطح الملاقی یلاقی الکرۃ بنقطۃ فلا یلزم مماسۃ الکرۃ للصفحۃ بنقطۃ ۱۲ **مولانا محمد امین اللہ نور اللہ مرقدہ** **۱۵ قولہ** ولم یجز الخ دفع دخل تقریرہ انہ یجوز ان یکون فی وجہ السطح الآخر للملاقی الملاقی لتقعیب الکرۃ من جہۃ ملاقاتہ الکرۃ نقطۃ غریبۃ مع جسم آخر وملاقی الکرۃ ذلک السطح بہذہ النقطۃ فیلزم التلاقی بالنقطۃ ۱۲ **مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ** **۱۶ قولہ** مع لم یقع الخ لا یخفی سخافۃ ہذا الکلام فان ملاقاۃ الکرۃ علی تقدیر تحققہا مع سطح مستو فی حالۃ الثبات والسکون مثلا لیست الا بالنقطۃ بالضرورۃ مع ان ما ذکرہ جار فیہا ایضا فعلی فرض ترکیب الکرۃ علی الدولاب الدائر وفرض سطح مستو فوقہ یتلاقی الکرۃ عند وصولہا الی ذلک السطح المستوی بالنقطۃ البتۃ کما فی الثبات والسکون بعینہا فیتم النقض ۱۲ **حمد اللہ رحمہ اللہ**

**حواشی متعلقہ صفحہ ۸۹** **۹ قولہ** وہی وانکان الخ یعنی ان تلک القوۃ لہا اثران الاول الازالۃ عن الحیز الاول والدفع لما یلزم والثانی الایصال الی حد حد وہی تسمی میلا بالاعتبار الاول وہو یزول عند انقطاع الحرکۃ ووصول المتحرک الی المنتہی ویبقی الثانی فلا بد من بقاء موثرہ البتۃ فالمسمی بالمیل باق وان زال الاسم ۱۲ **حمد اللہ** **۱۰ قولہ** وفساد ہذا المیل الخ دفع توہم وہو ان یقال ان المیل الثانی الذی یتحقق بہ الحرکۃ الثانیۃ ہو عبارۃ عن فساد المیل الاول واذا المیل الاول لہ آخر آنات الوجود فلیس لہ اول آنات الفساد فیفسد ذلک المیل فی الزمان الذی بعد آخر آنات الوجود ویتحقق الحرکۃ الثانیۃ ولا یتخلل السکون بین الحرکتین ۱۲ **حمد اللہ** **۱۱ قولہ** اذ لیس وجودہ الخ فانہ لیس وجودہ من توابع الحرکۃ القطعیۃ حتی یکون ماتیا تدریجیا ولا من توابع الحرکۃ التوسطیۃ حتی یکون زمانیا الا دفعیا ولا تدریجیا بل الحرکتان من توابعہ فیکون لوجودہ اول آن او ان یبقی فی زمان کالا حرکۃ ۱۲ **حمد اللہ** **۱۱ قولہ** لیس وجودہ الخ ہو اول الکلام فانہ یجوز ان یکون حدوث المیل الثانی کحدوث الحرکۃ التوسطیۃ فلا یلزم المطلوب ۱۲ **ملا محمد حسن رح** **۱۲ قولہ** ولیس الخ ای لیس المیل الثانی کالحرکۃ والسکون فی انہما زمانیان لا یوجدان حصل وجودہا الا فی زمان ولیس لہا اول حدوث بل ہو کاللاحرکۃ الخ ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **۱۳ قولہ** فلذلک ای فلا یکون ان حدوث اللاحرکۃ انما ہو منتہی زمان الحرکۃ ومبدء زمان اللاحرکۃ لا یحتاج الخ ۱۲ **مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ** **۱۴ قولہ** لکن الخ دفع لما یتوہم من انہ کما ان اول حدوث اللاحرکۃ فی آن ہو منتہی زمان الحرکۃ ومبدء زمان اللاحرکۃ فلا یلزم الآنان کذلک یکون آن حدوث المیل الثانی آنا ہو منتہی زمان الحرکۃ فلا یلزم الآنان وحاصل الدفع انہ لا یکون کذلک لان الآن الذی ہو منتہی زمان الحرکۃ ہو آن الوصول فیہ المیل الاول للوصول فلو کان ہذا الآن آن حدوث المیل الثانی لزم اجتماع المیلین فی جسم واحد فی آن واحد الی جہتین مختلفتین وہو باطل ۱۲ **مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ**

**تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۹۰ سطر ۵ قوله** غیر تام تو اخترنا ان قصد به الاوجبة المعدولة فهو مفید للمطلوب ولکن نمنع صدقها بمنع وجود الموضوع وان ارید به السالبة البسیطة نسلم صدقها لعدم الموضوع والمحمول فی الواقع ونمنع استلزامها للمطلوب بل ینافیه ۱۲ **ملا محمد حسن رح سطر ۱۱ قوله** نقدم مع السکون لا بد الزمان انقضت فیه الحرکة الاولی ولم یوجد فیه المیل الثانی والا یلزم اجتماع المیلین فهو زمان السکون وهو المطلوب ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمه الله سطر ۱۵ قوله** ولا نسلم الخ لما کان مبرهن مبنیا علی عدم اجتماع المیلین کما عرفت وکان یرد علیه انه لا دلیل علی عدم اجتماع المیلین ازاحه بقوله ولا نسلم الخ ای لا نسلم قول من قال ان اجتماع المیلین لان اجتماعهما مستلزم ومقتض لان یکون شیء فیه بالفعل مدافعة الی جهة انما کان المیل عبارة عن نفس المدافعة واما اذا لم یکن المیل عبارة عن نفس المدافعة بل عن مبدء المدافعة لان المدافعة علی هذا لازم للمیل ویکون فیه بالفعل التنحی عن تلک الجهة وهذا هو اجتماع المتنافیین بل یرجع الی اجتماع النقیضین فی الواقع ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمه الله سطر ۱۸ قوله** ولا اشبه ان یکون الخ ای الاشبه بالصواب ان یکون المیل الاول الموصل یبقی زمانا لان هذا الزمان الفاصل لم ینعدم فیه الوصول والوصول لا یکون بدون الموصل لان الاثر لا یکون بدون المؤثر لکنا اخذناه موصلا انا لیکون اقرب من الموجب لعدم السکون الذی هو مدعی الخصم او من محل النکار وتوقف ووجه الاقربیة ان المیل الموصل اذا لم یبق بعد آن الوصول فلا یبقی الوصول وتحدث المفارقة بخلاف بقائه زمانا فانه یقتضی بقاء الوصول فی ذلک الزمان ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمه الله سطر ۱۹ قوله** ثم انه اشار الخ حیث قال الشیخ فی الشفاء وتوکل بنفسک تنقیح المعلم الاول هذا الاصل انتهی ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمه الله سطر ۲۰ قوله** فی امکان رجاع الخ بان یقال ذکر فی الحجة المشهورة المماسة والمباینة واریدمؤثرهما وهما المیلان فکانه اقیم الاثر مقام المؤثر ۱۲ **حمد الله سطر ۲۱ قوله** لی نحو افاده الخ بان یقال ان الشیء الواحد لا یجوز ان یکون مماسا بالفعل لغایة معینة ومباینا له الا فی آنین فکذلک المیل الموجب للمماسة والمیل الموجب للمباینة لا یکون الا فی آنین وبین کل آنین زمان وذلک الزمان لا حرکة فیه ففیه سکون ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمه الله**

مرکز خاک

مرکز عالم

**حواشی متعلقہ صفحہ ۹۳ سطر ۱ قوله** لاستواء اجزائه الخ ای الحرکة الوضعیة فی الجسم البسیط انما یکون تغیر نسبة اجزائه الی امور خارجة عنه اما حاویة او محویة لان التغیر فیها تغیر الوضع واذا کانت اجزاء البسیط متساویة فیلزم استواء الاوضاع الحاصلة بمحاذاة اجزاء البسیط الی الامور الخارجة المحویة والداخلة فی جوفه مثلا کما فی الفلک الاعظم فان الحرکة الوضعیة فیه انما تکون بتغیر اوضاع محاذاة اجزائه الی اجزاء الفلک الثامن وتلک الاوضاع تکون متساویة بالنسبة الی الفلک الاعظم او یلزم استواء الاوضاع الحاصلة بمحاذاة اجزاء البسیط الی الامور الخارجة الحاویة کما فی سائر الافلاک فان الحرکة الوضعیة فی الفلک الثامن مثلا یتصور بتغیر اوضاع محاذاة اجزائه الی اجزاء الفلک التاسع الذی هو الفلک الاعظم وهو لیس فی جوف الثامن بل خارج عنه فتلک الاوضاع تکون متساویة بالنسبة الی الفلک الثامن مثلا واذا کانت تلک الاوضاع متساویة متشابهة فی الماهیة فلا یکون احد منها مطلوبا بالطبع ومهروبا عنه بالطبع لعدم الترجیح فلا یتصور کون الحرکة الوضعیة للبسائط طبعیا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمه الله سطر ۱۵ قوله** لاستواء الخ لمناقش ان یناقش ان البسیط وان کان اجزائه متساویة متشابهة لکن لا نم استواء نسبة الاوضاع الیه لم لا یجوز ان یکون حقیقته مقتضیة لان یکون بعض اجزائه محاذیا لشیء مما فی جوفه وبعض آخر منها لشیء آخر کما ان الزمان مع تشابه اجزائه فی الحقیقة مقتض لتقدم جزء وتاخر آخر فتامل ۱۲ **احمد الله رحمه الله**

**حواشی متعلقہ صفحہ ۹۴ سطر ۱ قوله** لشدة هرب الخ لعله زاد لفظ الشدة لدفع وهم عسی ان یتوهم من انه کما ان الماء یهرب بطبعه عن الحیز الغریب کذلک الماء ایضا یابی عن الدخول فی خلل الآجرة ومساماتها فانها حیز غریب للماء ایضا وضرورة الخلاء لا تستدعی الا تحقق جسم فی خلل الآجرة سواء کان ماء او هواء فخروج الهواء عنها ودخول الماء لیس اولی من بقائه فیها وعدم دخول الماء بل حصوله فیها من اول الامر مرجح للبقاء وحاصل الدفع ان هرب الهواء بطبعه عن الحیز الغریب وامتناع الخلاء کانه جاذب للماء وکذا اباء الماء عن الدخول کانه جاذب للهواء فوقع التجاذب بینهما لکن لما کان هرب الهواء شدیدا غلب فعله فخرج ودخل الماء ضرورة امتناع الخلاء ولا یخفی ان هذا امر عام یحصل بل الظاهر ان ذلک انما هو لخاصیة فی الآجرة فی جذب الماء ولذا لو فرض مکان الآجرة جسم آخر کالحدید وغیره لا یحس فیه انتشاف الماء البتة مع ان فیه هواء ایضا ۱۲ **احمد الله سطر ۲ قوله** لهرب الماء الخ اذا فرض قطعة من الماء فی الهواء فانه ینزل الی السفل بطبعه ۱۲ **حمد الله سطر ۱۶ قوله** المکان طبعیا لان المکان الطبعی للماء هو سطح الهواء الحاوی للماء ۱۲ **مولانا محمد یوسف رح**

**حواشي متعلقه صفحه ۹۷** **سطر ۱۱ قوله** قلنا نقول ان نع حاصله ان القوة الجسمانية يلزمها يمكن نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي فقد ان الجزء محرك لما يحركه الكل على نسبة قوتي الجزء والكل ولا يجب في صدق هذا اللزوم تحقق التقدير وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ۱۲ **احمد الله عفى عنه سطر ۱۵ قوله** يفعلها المهندس يفهم من هذا الكلام ان التقديرات ههنا ليست من المستحيلات لان التقديرات التي يفعلها المهندس تكون من الممكنات الا من الاختراعيات المحضة فتقدير تحريك جزء القوة ممكن وان لم يكن بالفعل والكلام السابق يدل على احتمال كونه من المستحيلات عنه المعترض ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۶ قوله** وبالجملة الخ اي ليس العائق من تحريك جزء القوة طبيعة القوة المشتركة بين الكل والجزء بالضرورة الا ترى ان بعض الاثر الموجود في ضمن اثر الكل اثر من بعض القوة الموجودة في ضمن الكل فالعائق عن تحريكه لو كان انما يكون من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة واذا كان كذلك فنقول في تقرير الدليل على عدم كون القوة الحالة في الجسم المتناهي قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة بان يلزم على تقدير وجود القوة الغير المتناهية قضيتان متنافيتان احدهما باقتضاء طبيعة القوة ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور العائقة عن تحريك جزء القوة توجد على نحو ما كان طباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي لو فرض تناهي اثر الجزء وان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء لو فرض عدم تناهي اثر الجزء. واخريها باقتضاء الامور العائقة لو كانت القوة غير متناهية في جسم متناه لم يكن القوة بحيث لو كانت الامور المذكورة توجد على نحو ما كان طباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي او ان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۸ قوله** واما بالقياس الخ توضيحه ان المقوى عليه من عدة الكل والجزء اذا كانت مختلطة بان يكون في مرتبة الاوساط عدة الجزء كالجزء من عدة الكل اعني اذا اعتبرنا ناسعينا متناهيا يكون عدة الكل اكثر من عدة الجزء كما في دورات الفلك الاعلى والثامن فان دورات الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت وحركته من المغرب الى المشرق انقص من دورات الفلك الاعلى مع كونهما غير متناهيين فان الفلك الاعلى يقطع دورة في كل يوم بليلته تقريبا والفلك الثامن يقطع دورة في ستة وثلثين الف سنة على رأي وفي خمس وعشرين الف سنة على رأي وفي هذه المدة ينقضي الوف دورات الفلك الاعلى وكما في الوحدات الغير المتناهية فانها انقص من الالوف الغير المتناهية مع عدم تناهيهما اذ كل واحد من الالوف لاشتماله على الوحدات ازيد منها ففي هذين المثالين نظير زيادة الكل عدة على عدد الجزء في الاوساط لا في المبدء لاتحاده ولا في جانب عدم النهاية حتى يظهر الخلف فلو فرض صدور العدة المختلطة الغير المتناهية من قوة لا يمكن فيه استعمال البيان المقام لابطال وجود القوة الغير المتناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة في الجسم المتناهي لعدم ظهور الزيادة في جانب عدم التناهي حتى يظهر الخلف والسر في عدم استعمال هذا البرهان فيهما ان اللاتناهي في الدورات للفلكين وفي اللاتناهي في الاحاد والالوف لا يقتضي لا بالفعل فان الخارج من القوة الى الفعل انما يكون متناهيا والكل معدوم بالضرورة واشار اليه المصنف بقوله المعدومة ولا استحالة في اللاتناهي اللاتقضي هذا تلخيص ما في الحواشي فتدبر ۱۲ **مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده**

**حواشي متعلقه صفحه ۹۸ سطر ۱ قوله** فان قيل الخ حاصل السؤال ادعاء البداهة في تجويز كون القوة الحالة في الجسم المتناهي مبدء للحركة الغير المتناهية في العدة والمدة وحاصل الجواب انها في مقابلة البرهان في وهمية والاوهام لا تعارض اليقينيات فلا يعبأ بها ۱۲ **ملا محمد حسن رحمه الله سطر ۲ قوله** لكنه مستحيل الخ فاما ان لا يبقى الجسم دائما واما ان يبقى ولا يبقى قوته واما ان يبقى قوته ايضا لكن يعرض لها الكلال فلا تقوى على التاثير وهذا وان كان ليس مما يحكم به البداهة لكن انا نعلق به الدليل لزم الايمان به ۱۲ **احمد الله عفى عنه سطر ۳ قوله** بل عدما الخ لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة واذا كان السكون عدما لا فعلا فلا يصدق عليه انه فعل القوة الطبيعية فلا يظن بكونها قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة ولا يقاس عليها تجويز كون القوة قوية على الحركة الغير المتناهية بحسب المدة والعدة ولقائل ان يقول ان السكون هي الكون حصول الارض في حيزها من مقولة الاين هو عرض من الاعراض موجود وذلك مستفاد من القوة الطبيعية ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۵ قوله** يخرج خلفا اي يظهر الخلف بانه يلزم في القوة ان تتضعف او تتنصف والغير المتناهي لا يكون متضعفا ومتنصفا كما في تقريره من المصنف ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۶ قوله** ولا يعلم ان القوة الخ حاصله انك قد عرفت ان التناهي واللاتناهي من خواص الكم او المتكم والقوة لكونها ليست كما ولا متكما بالذات ولا يوصف بهما بالذات الا من جهة ما يقوى عليه بالعرض فمعنى القوة الغير المتناهية ان ما يقوى عليه غير متناه والمقوى عليه اذا كان مختلطا يمكن اتصافه بالزيادة والنقصان لو كان غير متناه فالقوة عليه يمكن ان يزاد عليها او ينقص منها ولو كان غير متناه بالعرض فالقوة كانها في نفسها شيء غير متناه لا يجد نفعا بل يجب ان يكام حال ما بينه الشيخ [illegible]

**حواشي متعلقه صفحه ۹۹ سطر ۹ قوله** لا يكون قسمتها الخ قسمة تلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل انما يمكن في الآلات المسرفة محفوظة ولا اختلطت تأتي القسمة اما بحسب المسافة او المدة او مقدار المتحرك لان الامتداد في الحركة ليس الا بحسب هذه الثلثة فانقسام الحركة ليس الا بحسب انقسام واحد منها وان كان الانقسام في المسافة في حركة واحدة يستلزم الانقسام في المدة وبالعكس لانطباق كل واحد منهما على الآخر كما عرفت بما لا مزيد عليه ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله سطر ۱۰ قوله** بل ينقص اي ينقص المدة بازدياد اجزاء القوة لان الحركة تكون سريعة والسرعة تقتضي نقصان المدة او اختلفت المسافة هذا اذا كانت السرعة غير محفوظة واما اذا كانت السرعة محفوظة فالمسافة والمدة متطابقتان فانقسام كل منهما يكون بازاء انقسام الآخر كما مر ۱۲ **مولانا محمد يوسف سطر ۱۵ قوله** لانه الخ حتى يظن انه ربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة فلا تاثير لها انفرادا بل يكون للاجزاء بالاجتماع ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع وبهذا ۱۲ **مولانا محمد يوسف سطر ۱۶**

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۱

ـــه قوله الا فی ضمن معین ای الطبیعة المرسلة لیس لها الوجود فی مذهب البرهان ما دامت علی صرافة ابهامها وارسالها ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله
ـــه قوله فلا الجسمیة المشترکة الخ ای لا یمکن ان یکون المرجح الجسمیة لاشتراکها فی الاجسام فلو کانت مقتضیة لحیز معین لجسم یلزم اشتراک الاجسام باسرها فی هذا الحیز وهو محال وکذا الهیولی لا تکون مقتضیة للحیز ایضا لاشتراکها فی العناصر فلا یصلح لان ترجح حیز البعض دون بعض منها ولما کانت علة عدم اقتضاء الجسمیة لکونها واحدة ترک المصنف بیان عدم اقتضاء الهیولی وایضا الهیولی قابلة لا فاعلة فلا یقتضی الحیز فی الافلاک بینما مع کون هیولی کل فلک مغایرة لهیولی الآخر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله
ـــه قوله بل الطبیعة الخ وفیه انه یجوز ان یکون الحیز المعین من مقتضیات الجسمیة المشترکة ویکون فیه جسم واحد فقط وباقی الاجسام فی احیاز مختلفة للقاسر او باقتضاء طبائعها تلک الاحیاز المختلفة وغلبة اقتضاء الطبائع علی اقتضاء الجسمیة کما فی القواسر فلا یثبت الصور النوعیة ۱۲ محمد الله
ـــه قوله وجود الجسم الخ اشارة الی دفع ایراد وهو ان ههنا وجوها تاثیر فاعل المکان من الامور الخارجة التی یعرض عند عنها فلا تتم انه عند تخلیته مع طبعه یکون موجودا فیها لا معین ان یکون علی امکان لم یقتضه والا لم یکن فیها ای من تلک الامور الخارجة جاز ان یکون حصوله فی مکان معین من فاعل ووجه الدفع ظاهر وهو ان تخلیته الجسم من الفاعل لم یمکن لکن الفاعل عندهم لما کان جوهرا قدسیا نسبته الی جمیع الاحیاز علی السواء لا یمکن ان یکون مرجحا لبعض الاحیاز دون بعض ما لم یکن فی طبیعة الجسم خصوصیة مع ذلک الحیز ۱۲ احمد الله
ـــه قوله علی السواء لمانع ان یمنع تساوی نسبة الجوهر القدسی الی الاجسام مستندا بما یقول الاشراقیون من ارباب الانواع ثم بعد تسلیم ذلک له ان یمنع نسبة الاحیاز المختلفة الی ۔ ۔ موه داخلة لم لا یجوز ان یکون اختلاف الاحیاز بمقتضی الجوهر القدسی علی حسب اختلاف المواد فی انفسها او فی استعدادها ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴

ـــه قوله فقوة بسیط الخ فانه اذا فرض الترکیب من ثلث بسائط کالارض والهواء والماء بان یکون کلها متساویة فی المیل والقوی وفرض حرکة ذلک المرکب بالطبع الی جهة مکان الارض مثلا وهذا انما یمکن اذا کان الارض فی ذلک المرکب غالبة فی القوة والمیل وهو ظاهر وهذا هو غالب مطلق لکونه عبارة عن غلبة جزء واحد علی ما عداه فیلزم التخلف لانه فرض التساوی فی الاجزاء فی القوی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله
ـــه قوله غالبة بالطبع وهذا خلف لاحد ان یقول ان السکون فی حیز من الاحیاز انما هو بتساوی المیول لا لغلبة قوة بسیط ذلک الحیز فلا یلزم التخلف ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله
ـــه قوله ومحال ان لا یتحرک الخ استحالة عدم التحرک والسکون مطلقا مسلمة ولا یلزم واما استحالة عدم التحرک الطبعی والسکون کذلک فممنوعة فانها فرع ان یکون للجسم حیز طبعی والمرکب لیس له مکان طبعی حتی کما عرفت سابقا ۱۲ احمد الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۵

ـــه قوله ولم یقو الخ فاحد من البسیطین المذکورین لو کان قویا علی دفع الآخر وخرقه فیذهب الی حیزه بدفع الآخر وخرقه ویحصل الافتراق والانفصال بین البسیطین ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله
ـــه قوله ههنا جسمان الخ هذا بیان للصورة الاولی واما الصورة الثانیة فاشار فیها الی صورتین الاولی ان یکون الترکیب من جسمین کما ذکرنا والثانیة ان یکون الترکیب من جسمین فصاعدا وتصویر ذلک انا فرضنا جسما مرکبا من ثلثة اجسام کالارض والنار والهواء مثلا وفرضنا الارض فوق النار والهواء والنار تحت الهواء والارض ولکن الارض غالبة علی کل واحد من الباقیین ومعادل لهما فح یقع المرکب ایضا فی المکان الذی یقع التداء فتدبر ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

ـــه قوله فی نصف درجة الخ ای المرکب من طرف ووسط یکون فی نصف درجة انما کانا متخالفین فی الثقل والخفة بان یکون احدهما ثقیلا والآخر خفیفا کالنار والماء فالنار طرف خفیف والماء وسط ثقیل له درجة من الثقل فبعد تعادل درجة خفة النار لدرجة ثقل الماء یبقی فضل درجة واحدة من الخفة وهو یقسم علی البسیطین فحاصل القسمة نصف درجة فیکون المرکب منهما فی نصف درجة من الخفة وکالارض والهواء فالارض طرف ثقیل والهواء وسط خفیف فبعد تقابل درجة ثقل الارض لدرجة خفة الهواء یقسم فضل درجة ثقل الارض علی البسیطین فحاصل القسمة وهو نصف درجة الثقل یکون للمرکب ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

تتمۃ حواشی متعلقۃ صفحہ ۱۰۶ ؎ قولہ واما فی الثلاثی الخ عطف علی قولہ فی الترکیب الثنائی ای لایتصور الاعتدال مع الساقط فی الاقدار فی الترکیب الثلاثی اصلا بل یکون المرکب من العناصر الثلثۃ المتساویۃ الاقدار فی ثلثی درجۃ من الخفۃ لو سقطت الارض من الاربعۃ لانہ اذا کان الترکیب من الماء والھواء والنار فیکون خفۃ الھواء مقابلۃ لثقل الماء وتقسیم الخفۃ الباقیۃ وھی خفۃ النار وھی درجتان علی عدد البسائط وھو ثلثۃ فیکون خارج القسمۃ ثلثی درجۃ من الخفۃ او یکون المرکب من العناصر الثلثۃ المتساویۃ الاقدار فی ثلثی درجۃ من الثقل لو سقطت النار من الاربعۃ لانہ اذا کان الترکیب من الارض والماء والھواء فیکون خفۃ الھواء وھی درجۃ مقابلۃ لثقل الماء وھی درجۃ ایضا فبقی ثقل الارض وھو درجتان فیقسم علی عدد البسائط وھو ثلثۃ فیصیر حاصل القسمۃ ثلثی درجۃ من الثقل او یکون المرکب منھا فی ثلث درجۃ من الخفۃ ان سقط الماء لانہ اذا کان الترکیب من النار والھواء والارض فیجعل خفۃ النار وھی درجتان بازاء ثقل الارض وھی درجتان ایضا وتقسیم درجۃ خفۃ الھواء علی عدد البسائط وھو ثلثۃ فیکون خارج القسمۃ ثلث درجۃ من الخفۃ وھو نصیب المرکب او یکون المرکب منھا فی ثلث درجۃ من الثقل ان سقط الھواء من بین العناصر الاربعۃ بان یکون الجسم مرکبا من الارض والماء والنار فثقل الارض مقابل لخفۃ النار وبعد تقسیم درجۃ ثقل الماء علی الثلثۃ یکون نصیب المرکب ثلث درجۃ من الثقل ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ فلا یتصور الاعتدال الخ اما فی الترکیب الثنائی من الطرفین فلان درجۃ الثقل تزداد عند زیادۃ الارض علی النار وکذلک درجۃ الخفۃ تزداد عند زیادۃ النار علی الارض واما فی الترکیب الثنائی من الوسطین ای الھواء والماء فلان درجۃ الخفۃ تزداد علی درجۃ الثقل عند زیادۃ الھواء علی الماء وتزداد درجات الثقل عند زیادۃ الماء علی الھواء فلا یتعادل واما فی الترکیب الثنائی من طرف ووسط متوافقین کالنار والھواء والارض والماء فلان الاعتدال فرع التخالف عندھم واذ لیس التخالف فلا اعتدال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ واذا کان الوسط ضعف الطرف بان یکون النار جزءا والماء جزئین او تکون الارض جزءا والھواء جزئین فیتاتی الثقل فی الاول بالنظر الی الماء درجتان بازاء درجتی خفۃ النار ویتاتی الخفۃ بالنظر الی الھواء فی الثانی درجتان بحذاء درجتی ثقل الارض فیکون درجۃ خفۃ الوسط او ثقلہ لکونہ ضعف الطرف مساویۃ لدرجات ثقل الطرف او خفتہ فیکون المرکب معتدلا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ فان کان الساقط الخ مثالہ الآتی ان یکون النار جزءا والھواء جزئین والماء اربعۃ اجزاء فالساقط فیہ احد الطرفین وھو الارض والوسط المخالف لقرینیہ ھو الماء فانہ مخالف للنار والھواء فی الثقل والخفۃ وھو زائد علی مجموع النار والھواء بقدر الطرف لان النار جزء والھواء جزآن مجموعھما ثلثۃ اجزاء واذ کان الماء بقدر اربعۃ اجزاء فکان زائدا علی مجموعھما بجزء وھو مقدار الطرف ای النار فالمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفۃ اربعۃ اثنان فی الجزء الواحد الناری واثنان فی الجزئین الھوائیین ودرجات الثقل اربعۃ للماء ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ وان کان الساقط الخ مثالہ الآتی ان یکون النار جزءا والھواء جزئین والارض جزآن فاحد الوسطین الماء ساقط والطرف المخالف لقرینی الوسط الساقط ناقص عن مجموع القرینین بقدر نصف الوسط منھما لان قرینیہ ھواء ونار والطرف المخالف لھما ھو الارض وھی ناقصۃ عن مجموع النار والھواء بمقدار نصف الھواء لان مجموعھما ثلثۃ اجزاء والارض ناقصۃ عنہ بمقدار جزء وھو نصف الھواء لکونہ جزئین والمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفۃ اربعۃ ودرجات الثقل ایضا اربعۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ او یکون النار الخ مثل ان یکون فضل احد الطرفین علی الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلک الآخر علی الموافق لاحد الطرفین فان فضل النار علی الارض بقدر جزء واحد وھذا الفضل نصف فضل الماء علی الھواء لکونہ بقدر جزئین والماء وسط موافق للارض والھواء وسط موافق للنار والواحد نصف الاثنین بلا مریۃ فصدق ھھنا ان فضل احد الطرفین وھو النار علی الطرف الآخر وھو الارض نصف فضل الوسط الموافق للارض وھو الماء علی الموافق للنار وھو الھواء فیکون ھذا المرکب معتدلا لان درجات الثقل ھھنا ثمانیۃ اثنان للارض وستۃ للماء ودرجات الخفۃ ایضا ثمانیۃ اربعۃ للنار واربعۃ للھواء ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقۃ صفحہ ۱۰۹ ؎ قولہ وفی جہات الحرکۃ الخ ھذا یخالف قوانین الحکمۃ فانہ یستلزم قبول الفلک الخرق والالتیام فی صورۃ اقتران الاجزاء وافتراقہا فی جہات الحرکۃ والقیاس علی الاختلاف بالسرعۃ والبطوء مما حول المنطقۃ والقطب فاسد فان ذلک یتصور فی الاجزاء المتصلۃ الفرضیۃ بسبب قربھا عن القطب وبعدھا عنہ وتلک الاجزاء متباعدۃ ومتوافقۃ فی جہۃ الحرکۃ بخلاف ما نحن فیہ للاختلاف جہات الحرکات فیہ والقیاس فی اختلاف الحرکات فی الجہات علی الامواج فاسد ایضا فان اختلاف الامواج فی الجہات لا یخلو عن توصل افتراق وتفرق اتصال وھو مما یستحیل فی الفلکیات مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ اقتضت عنایۃ الخ ثم اعلم انہ لھذا الاصل الذی ذکرہ المصنف من اقتضاء العنایۃ الالٰھیۃ للاختلاف فی عالم الکون والفساد والطبیعۃ الخامسۃ الفلکیۃ من دون المخصصات والمقتضیات فی ذوات الموصوف بھا قد ینثلم اصول کثیرۃ من ثبات الطبائع النوعیۃ فی الاجسام والاحیاز الطبعیۃ والاشکال والحرکات کذلک للاجسام ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ؎ قولہ لا نعم لم یمنع الخ ھذا دفع توھم یتوھم من انہ علی ما ذکرتم یلزم ان لا یکون الفلک الکلی بسیطا فانہ مرکب من الکواکب وعدۃ افلاک اخری کل منھا حقیقۃ نوعیۃ متباینۃ فیلزم ترکبہ من الاجسام المختلفۃ الطبائع محمد اسحٰق رح ؎ قولہ بل انہ الخ شیء بل غرضہ انہ لیس فیہ امتزاج اجسام صغار حدث فیما کسر وانکسار ثم استقرار علی کیفیۃ مزاجیۃ متشابھۃ کما فی الموالید الثلثۃ ۱۲ حمد اللہ رحمہ اللہ